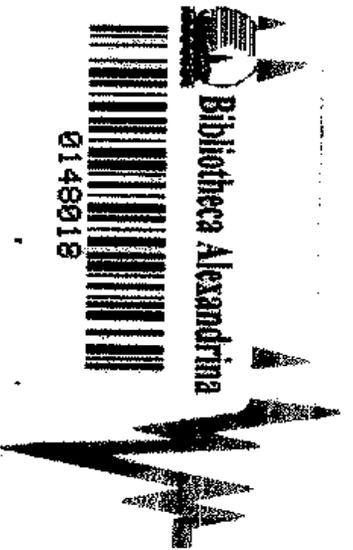


المنهج العلمي وتفسير السلوك

تأليف

دكتور محمد حماد الدين السعدي

أستاذ علم النفس
جامعة عين شمس وجامعة الكويت
وخبير الأمم المتحدة (سابقاً)



الشيخ العلامة ابن كثير التبركي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنهج العلمي وتفسير السلوك

تأليف

دكتور محمد عماد الدين إسماعيل

أستاذ علم النفس

بجامعة عين شمس وجامعة الكويت

وخبير الأمم المتحدة (سابقا)



حقوق الطبع محفوظة

(الطبعة الرابعة)

مزيّلة ومنقّحة

١٤٠٩ هـ - ٢٠١٩ م

دار القلم للنشر والتوزيع

شارع السور - عمارة السور - العبداء الأول
هاتف: ٢٤٥٧٤٧ - ٢٤٥٨١٧٨ - برقية: توزيمكو
ص.ب ٢٠٤٦ المنامة ١٣٠٨٢ الكويت



محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة الطبعة الرابعة
١٣	مقدمة الطبعة الأولى
الباب الأول	
العلم والتفكير العلمي	
٢١	الفصل الأول : تطور التفكير
٢٨	الفصل الثاني : التفكير العلمي : تعريفه وأهدافه
٢٨	ما هو العلم
٢٣	أهداف العلم
٢٣	الفهم
٣٥	التبؤ
٢٩	التحكم أو الضبط
٤٤	الفصل الثالث : مسلمات العلم
٤٥	مسلم الختمية
٤٨	مسلم الاضطراد
٥١	مسلم الحسية
٥٦	الفصل الرابع : جوانب التفكير العلمي
٥٧	الناحية الوضعية في التفكير العلمي
٦١	الناحية النظرية في التفكير العلمي
٦٣	الفرض العلمي
٦٥	شروط الفرض العلمي
٦٧	الفرض العلمي والنظرية
٦٨	الفرض العلمي والقانون العلمي
٦٨	الفرض العلمي والحقيقة

٦٩	طرق تحقيق الفروض
٦٩	طريقة الاتفاق أو التلازم في الوقوع
٧٠	طريقة الاختلاف أو التلازم في التخلف
٧١	الجمع بين طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف
٧٣	طريقة التغير النسبي
٧٦	الفصل الخامس : خصائص النظرية العلمية وبعض المميزات الأخرى للعلم

الباب الثاني

تفسير السلوك الإنساني

٨٧	الفصل السادس : تفسيرات بدائية
٩٥	الفصل السابع : أسباب « نفسية داخلية »
٩٧	الفرائز كمثال للتكوينات الغيبية « النفسية »
١٠٤	أمثلة أخرى للتكوينات الغيبية ذات الصبغة النفسية
١٠٨	الفصل الثامن : أسباب « جسمية داخلية »
١١٣	تفسيرات غيبية ذات صبغة فسيولوجية
١١٦	مفهوم الوراثة في تفسير السلوك
١٣٥	حقائق بيولوجية في الوراثة
١٤٤	الهندسة الوراثية والتحكم في الوراثة
١٤٨	الفصل التاسع : الاستجابات والأهداف كأسباب للسلوك
١٦٠	الفصل العاشر : المنهج العلمي في تفسير السلوك
١٦٠	سما هو السلوك
١٦٤	المتغيرات التي يعتبر السلوك محصلة لها
١٧٢	مشكلة التحديد - الاتجاه الإجرائي
١٨١	مشكلة التفسير - المتغيرات الوسيطة
١٨٩	تصنيف المتغيرات - إطار لدراسة السلوك
١٩٥	الفصل الحادي عشر : لماذا تأخر التفسير العلمي للسلوك

مقدمة الطبعة الرابعة

لم يدرك بخليدي يوم وضعت هذا الكتاب لأول مرة ، أن الحاجة إليه سوف تكون أشد الحاجة بعد مرور أكثر من ربع قرن على طبعته الأولى . ذلك أن من المفروض في عصرنا هذا ، الذى تقوم الحضارة فيه أساسا على العلم والتكنولوجيا ، أن نكون سائرين فى نفس اتجاه العصر . بعبارة أخرى كنت أتوقع أن يكون التفكير فى أمور حياتنا سواء منها ما يتصل بسلوكنا ومشكلاته ، أو ما يتصل بالبيئة المادية ومطالبنا منها ، سائرا فى الاتجاه العلمى بخطى أوسع بكثير مما كانت عليه ، وبشبهات واتساق لا يتردد ولا يجحد . وخاب ظنى وخاب ظن الكثيرين معى ، عندما جاءت النتائج مخالفة لكل التوقعات .

فقد تعرضنا منذ ذلك الحين للعديد من التيارات الفكرية التى تعتبر انتكاسا مروعا لكل ما حصلنا عليه من إنجازات فى عصر التنوير الذى ساد النصف الأول من هذا القرن . فألقى بالجهود التى قام بها مفكرون عظام من أمثال الشيخ محمد عبده وقاسم أمين ، فى غيابه من الجهالة . وقامت الدعوة مرة أخرى إلى النقاب بدلا من السفور ، وإلى التمسك بالشوايب التى علقت بالدين فى عصور الجهل بدلا من الزيادة فى أعمال العقل . بل أكثر من ذلك فقد أدينت نشاطات إنسانية بأكملها كاللوسيقى والفن والأدب ومظاهر الملبس والمأكل وممارسات الحياة اليومية كالنوم وتناول الطعام وكل ما يمكن أن يخطر على بال ، واتهمت بالكفر والإلحاد !!

ولم يسلم من هذه الانتكاسة الفكرية بعض من كانت مقادير النولة فى أيديهم . فإذا بقيادة كبار يلبجأون إلى التشجيع لتحديد موعد المعركة .. وإذا بمسؤولين آخرين يأخذون مواقف خطيرة فى مستقبل النولة بشيء كبير من الاستخفاف والقدرية ، بعيدين كل البعد عن الحسابات العلمية والتقديرية الموضوعية للعوامل والقوى المادية فى علاج تلك المواقف .

وإذا تركنا هذه الأمثلة الصارخة للانتكاسة الفكرية بشكل علم ، إلى ما نحن بصدده هنا من حيث النظر إلى السلوك الإنسانى كظاهرة تخضع للدراسة العلمية ، نجد أنه لم يحدث أى تقدم فى هذا الصدد . بل على العكس تأكدت النظرة التأملية اللاتية إلى تلك الظاهرة

بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه ووجدنا من الأساتذة المتخصصين سواء في العلوم الاجتماعية أم في الدراسات الإنسانية من ينكر كلية امكانية قيام علوم للدراسات الاجتماعية ، ويدعى أن العلوم الاجتماعية ليست علوماً (١) .

ونجد كذلك ندوات ومؤتمرات على مستوى عالمي واقليمي ومحلي ، تدعو إلى اعتبار أن ما جاء في التراث من آراء هو الكلمة الأخيرة في العلم وهو ما يجب أن يتبع ، وأما غيره فهو لغو وحيد عن المعرفة الحقة (٢) . وكأنهم بذلك يريدون أن يميلوا عند ما جاءت به الحضارة الإسلامية من معارف بدلا من أن يعترفوا به كخطوة على طريق المعرفة الإنسانية ، باعتبار أن مسودة التاريخ لا يمكن أن تتوقف .

وعلى مستوى طلاب الدراسات العليا لا يزال يعز على الكثيرين فهم الظاهرة السلوكية ووضعها من حيث المنهج والبحث العلمي . فالمفاهيم التي تتضمنها بحوثهم غالبا ما تكون غامضة تعتمد على الصياغة اللفظية التي تستعصى على الترجمة الإجرائية . وحتى لو كانت متغيرات البحث قابلة لمثل هذه الترجمة، فإن صياغة المشكلة في كثير من الأحيان لا تتم عن فهم واضح لما نريد. أن نصل إليه من حيث تفسير الظاهرة السلوكية تفسيرا علميا . ولقد صادفت صاء كثيرا في توضيح الكثير من هذه الأمور .

من أجل هذا وأكثر لمست الحاجة الملحة إلى إعادة طبع هذا الكتاب ، خاصة وأن حقائق كثيرة في العلم قد جدت . ومن أهم هذه الحقائق ما يتعلق بموضوع الوراثة . وتمشيا مع الاكتشافات العلمية الململة في هذا المجال وما جاء به موضوع الهندسة الوراثية من إنجازات لم تكن تخطر على بال ، فقد روجع هذا الموضوع مراجعة شاملة في هذه الطبعة - ويعتبر ما جاء فيه شيئا جديدا تماما عما كان في الطبقات السابقة .

وأخيرا أود أن أقرر أنه بالرغم من أن هذا الكتاب لم يكن من كتب المقررات التقليدية ، إلا أنه كان في كثير من الأحيان يطلب كقراءة أساسية لبعض المقررات خاصة مقررات مناهج البحث في علم النفس بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام . ولكن ليس معنى ذلك أنه لم يكن مثيرا للجدل . فهناك من كان يعتبره - ولا يزال - كلاما خطورا من حيث ما يجب أن تكون عليه النظرة إلى الظاهرة السلوكية . وهؤلاء هم الذين يتنادون

(١) توفيق الطويل : اشكالية العلوم الاجتماعية أنها ليست علوماً (مستله من : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي) ندوة أقيمتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٨٥ .
(٢) المعهد العالي للفكر الإسلامي (واشنطن) - اللقاء العلمي الرابع : قضايا المنهجية والعلوم السلوكية - الخرطوم في ١٥ - ٢٢ يناير ١٩٨٧ .

دائما بوجود ابتناع منهج ملائم للدراسة هذه الظاهرة تختلف اختلافا جليريا عن منهج البحث العلمى المتعارف عليه فى العلوم الطبيعية . وإذا ما سألنا هؤلاء ما هى معالم هذا المنهج الجديد لا تغطى غالبا بأية إجابة إيجابية .

ونحن نرحب بالمناقشة فى هذا الموضوع . وربما كانت الفائدة الأولى من هذا الكتاب هو أن يكون مثيرا للجدل لا أن يؤخذ كل ما فيه كقضية مسلمة . على أن يكون ذلك الجدل فى النهاية مفيدا ، بمعنى أن نضع أيدينا على شىء ملموس يمكن أن تستفيد منه فى سبيل تحقيق أهداف الدراسة العلمية للسلوك الإنسانى .

والله المعين .

أ . ع . م
القاهرة ١٩٨٨

مقدمة الطبعة الأولى

لم يكفد منتصف القرن السابع عشر حتى صار مفهوماً لدى الناس أن عالمنا الأرضى هذا يسبح في محيط من الهواء الذى يغلفه من جميع الجهات على النحو الذى يغلف به الماء جزءاً كبيراً من سطح اليابسة .

وقد دعا هذا الاعتقاد عالماً من علماء ذلك العصر إسمه فرانشسكولانا إلى أن يتخيل أن أى مركب أخف من الهواء يستطيع أن يسبح في هذا المحيط الهوائى ... ثم أخذ يبين بالتفصيل كيف يبنى مثل هذا المركب إذا أردنا أن نحقق ذلك الحلم .

إلا أن هذا العالم لم يحاول أن يضع اقتراحه هذا موضع التنفيذ ، إذ كان يعتقد أن هناك سبباً قوياً يحول دون تحقيقه . ذلك « أن الله » - على حد قوله - « لا يسمح لاختراع من هذا النوع أن يأخذ مجراه ، نظراً لما يمكن أن يؤدي إليه من نتائج عديدة قد تكون سيئاً في إزعاج الحكومة المدنية . فمن ذا الذى ينتظر عندئذ أن تبقى مدينة واحدة في مأمن من شر الغازات الجوية ، ما دام يصبح في إمكان سفينتنا هذه أن تسبح فوقها مباشرة ، وفي أى وقت تشاء . كما أنها تستطيع أيضاً أن تهبط عليها فتتزل الجنود إلى أرضها . هذا وقد يحدث نفس الشيء بالنسبة للمنازل وبالنسبة للسفن التى تسبح في البحر . إذ أن مركبنا هذه تستطيع أن تهبط حتى تصل إلى قلاع السفن فتقطع حبالها . بل إنها تستطيع - حتى دون أن تهبط إليها - أن تلقى إليها بحظافاتنا فتقلبها رأساً على عقب ، وتقتل رجالها ، وتمرقها بكرات من لب . وما يصدق على السفن يصدق أيضاً على المباني الضخمة والحصون والمدن . كل ذلك دون أن يصيب سفينتنا الهوائية

أى مكروه ، إذ يمكنها أن تفعل ذلك وهي على ارتفاع يكفل لها أن تكون بعيدة عن مرمى المدافع التي قد تطلق عليها من أسفل .

على أن نحفظ «لانا» لم يكن له أساس بالمرّة . ذلك أن الله - على غير ما كان يتوقع - قد خدله ، وسمح لاختراعه بأن يأخذ مجراه . وكان ما وصفه بدقة من قتل وتدمير وإنزال جنود وضرب بالقنابل وتخريب وغارات جوية ، وغير ذلك مما أقلم عليه تحفظه ، هو بالضبط ما يجرى اليوم من فنون الحرب الجوية الحديثة .

هذه قصة^(١) طريفة تؤكد لنا ناحيتين هامتين في علاقة العلم بالمجتمع: الناحية الأولى هي كيف أن عقائد زائفة قد تحول أحياناً دون تقدم العلم وتقف في سبيله عقبة كأداء . والناحية الثانية هي كيف أن العلم يمكن أن يستخدم كأداة لخلق الشقاء والتماسة للإنسانية ، بدلا من العمل على خيرها وإسعادها . والناحيتان ليستا مستقلتين إحداهما عن الأخرى . بل هما ، على خلاف ما قد يبدو لأول وهلة ، شديدتا الصلة إلى حد كبير . ذلك أنه إذا كان العلم الطبيعي قد استخدم حتى اليوم دون ما حرص أو مسئولية ، فإن ذلك يرجع إلى أن عقائد زائفة - كذلك التي عوقت «لانا» ومنعتها من السير في اختراعه - تحول حتى الآن دون تقدم العلم في النواحي الاجتماعية كما تقدم في النواحي الطبيعية .

إن الإنسان يبلو اليوم وقد فاقت قدرته كل حدود تعقله ، أو اتزانه وحكمته . أو بمعنى آخر فإن قدرة الإنسان قد نمت بشكل لا يتناسب مع القدر الذي نمت به حكمته ، أو اتزانه الانفعالي وأخلاقه الاجتماعية . فلم يكن الإنسان في يوم من الأيام في مركز أفضل مما هو عليه الآن من حيث القدرة على بناء عالم سعيد صحيح منتج . ومع ذلك فإن الأمور لم تبد أشد حلكة وأدعى إلى القلق مما هي عليه اليوم . إن وقوع حربين عالميتين ضروستين في مدى نصف قرن فقط ، قد زعزع عند الناس كل شعور بالأمن ، وجعل فكرة السلام والاستقرار فكرة بعيدة صعبة المنال . فلقد بددت مناظر القتال والتخريب أحلام الناس ومآلمهم في إمكان التقدم نحو مدنبة أعظم . وأصبح يخشى اليوم مما هو أشد وأقسى . أصبح يخشى من وقوع خطأ بسيط يكون بمثابة بداية النهاية ، نهاية العالم ، والإطاحة به

B.D. Skinner: Science and Human Behavior.
The Macmillan Co, New York, 1933.

(١) القصة مأخوذة من كتاب :

في غياهب الفناء . فإن دفع العالم إلى سلسلة من التفجرات لا تنتهي إلا بنهايته ، لم يعد اليوم شيئاً من الصعب على العلماء أن يفعلوه .

وقد يضع البعض اللوم في ذلك على العلم نفسه ، ذلك أن العنصر المميز في أى عصر من العصور يعتبر في الغالب مسؤولاً عن متاعب ذلك العصر . وقد لعب العلم في القرن العشرين دوراً أساسياً . لذلك ، فليس من المستغرب أن يكون العلم فيما أصاب العالم من شرور ، هو كبش الفداء ، أو هو الضحية التي تحمل وزر كل هذه الشرور . وقد يكون لذلك الهجوم على العلم ما يبرره . أليس هو العلم الذي امتدت يده إلى الطبيعة ففهم أسرارها وحل ألغازها ؟ أليس هو العلم الذي نما نمواً غير متعادل فراد من سيطرنا على العالم المادى ، دون أن يعتنا لمواجهة المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تنجم عن ذلك ؟ أليست هي تطبيقات العلم التي تشيع الاضطراب وتسبب المشكلات بين الناس ، عندما تنشأ صناعة لا يكون المجتمع معداً لها وتندثر صناعة أخرى تاركة الملايين بغير عمل ؟ أليس هو تطبيق العلم الذي يمنع المجاعات ويقلل الأوبئة فيزيد من عدد السكان بما لا يتناسب مع قدرة الحكومات على الضبط أو التنظيم الشامل ، وعلى نشر العدالة وإتاحة فرص الحياة لكل فرد ؟ وأخيراً أليس هو العلم الذي جعل الحرب أكثر فظاعة وأشد تدميراً ؟

حقاً ، إن أغلب تلك النتائج لم يكن مقصوداً ، ولم يرتب عن وعى وتفكير سابق . ولكنه قد حدث على أى حال . ولاشك أن الناس كانوا يتوقعون أن يكون العلماء وهم النخبة الذكية من الرجال ، واعين بكل هذه الآثار ، ومدركين لما يمكن أن يترتب على علمهم من نتائج .

لذلك كله لم يكن من المستغرب أن يهاجم العلم في بعض الأحيان ، وأن تنشأ دعوة إلى التخلي عن العلم ، ولو في الوقت الحاضر على الأقل ، أو الاتجاه بالإنسانية نحو إحياء الفنون أو إحياء الدين ، ووضع أدوات العلم في المتاحف ودور الآثار ، كإحدى مراحل التطور العقيمة في الثقافة البشرية . ولكن هيات ! فإن مثل هذا الاتجاه من العلم لا يمكن أن يجد عاقلاً واحداً يدافع عنه . فمن ذا الذي يستطيع أن يضع للتفكير الإنسان حدوداً ؟ من ذا الذي يستطيع أن يرفع يده أمام عقول الناس قائلاً : « لا تعرفي » ، فضلاً عن ذلك فإنه لا فضل في الجهل لذاته . إننا لا نستطيع اليوم أن نتصور كيف يمكن أن يتوقف البحث العلمى ، دون أن تكون نتيجة عملنا هذا أن يندفع العالم اندفاعاً إلى الجوع والجهل والأمراض .

فما هو الحل إذن ؟ الجواب هو أن العيب ليس عيب العلم في ذاته ، بل عيب الطريقة التي يطبق بها العلم . إن الخطأ ليس في العلم بل في تطبيق العلم . ولقد كانت طريقة العلم ناجحة دائماً ومفيدة دائماً أيضاً استخدمت فقد ساعدتنا هذه الطريقة على حل الألغاز الطبيعية ، وفهم أسرار الكون . إلا أن المعرفة التي مكنتنا هذه الطريقة من الحصول عليها لم تستخدم دائماً في الاتجاه النافع . فالعيب إذن في التطبيق وفي الاستخدام . ومن الذي يستخدم العلم في الطريق المدمر ؟ إنه الإنسان نفسه : الإنسان الذي يعرف والذي يكشف والذي يفسر ، هو نفسه الذي يخطيء فيستخدم علمه هذا في غير مصلحته . فلنجعل الإنسان إذن موضوعاً للدراسة العلمية كما فعلنا بالطبيعة . فلنخضع السلوك الإنساني للمنهج العلمي ، فلنطبق الأسلوب العلمي في فهم الطبيعة البشرية ما دام قد أفادنا في فهم الطبيعة المادية ، وما دام الإنسان وتصرفاته هي بيت القصيد في المشكلة .

إن الحل لا يكون بالتقهقر في تلك المجالات التي تقدم فيها البحث العلمي ، بل بالتقدم بهذا البحث في مجال الطبيعة البشرية ، حتى نصل إلى نفس النقطة التي وصلنا إليها في الطبيعة المادية . إن أمل الإنسانية الوحيد في الخلاص من أزمتها الحالية هو في فهمها لطبيعتها ، هو في التقدم العلمي في مجال السلوك الإنساني . فإذا استطعنا أن نلاحظ السلوك البشري ملاحظة دقيقة موضوعية ، وإذا فهمنا طبيعة هذا السلوك والعوامل المؤثرة فيه ، ربما استطعنا عندئذ أن نوجهه في الطريق النافع المفيد . ولقد أصبحت الحاجة إلى إحداث مثل ذلك الإتران ملموسة الآن إلى حد كبير وعلى نطاق واسع . ولا بد على الذين في يدهم أمور التوجيه والتخطيط أن يعملوا على تحقيق ذلك التوازن . فمما لا شك فيه أن الدولة المتقدمة في العلم الطبيعي ، قد أدركت الآن بشكل واضح أنه لا فائدة ترجى مطلقاً من تقدم العلوم الطبيعية ، ما لم يتضمن ذلك تقدماً واضحاً في علم الطبيعة البشرية . إذ أننا في هذه الحالة فقط يمكننا أن نستخدم نتائج علوم الطبيعة غير البشرية بحكمة وتعقل .

الإقناذ والكلمة الأخيرة إذن نجدها عند العلم في تطبيقه في فهم الطبيعة البشرية . فعيب الإنسانية ليس في تقدمها العلمي ، بل في تخلفها العلمي في مجال السلوك الإنساني .

على أن تفسير السلوك الإنساني تفسيراً علمياً ليس بالأمر السهل الميسر . فهناك عوامل كثيرة قد تعوقنا عن النظرة العلمية إلى الإنسان ككائن يتصرف ويفكر وينفعل ويحب ويكره . وليس هنا مجال مناقشة هذه العوامل ، فسوف نعرض لها بالتفصيل في هذا الكتاب . ولكن ما دام الأمر كذلك ، فأول شيء يجب أن نطمئن إليه في دراستنا العلمية للسلوك البشري هو أن نفهم أولاً وعلى وجه التحديد ما هو العلم وما هو التفكير العلمي وهذا هو موضوع الباب الأول من هذا الكتاب . ولكي نفهم ما هو العلم وما هو التفكير العلمي علينا

أولاً أن نفهم أين يقع التفكير العلمي من أنواع التفكير الأخرى ، وهل هناك أنواع أخرى من التفكير ، وما هي قيمة التفكير العلمي بين هذه الأنواع الأخرى . ولما كان تحقيق هذا الهدف لا يتم إلا في داخل الإطار التاريخي للتفكير كظاهرة اجتماعية لذلك جعلت موضوع الفصل الأول «تطور التفكير» . وإذا تمهد التفكير العلمي في ضوء التطور التاريخي للتفكير البشري ، يبقى بعد ذلك أن نعرف العلم على وجه الدقة ، أي تعريفاً جامعاً مانعاً يبين لنا مميزاته ، ويبين لنا خصائصه . كما يبقى علينا أن نعرف إلى أي الأهداف يرمى العلم ، وما هي المسلمات التي يستند إليها . وهذه العناصر الثلاثة . معنى العلم وأهدافه ومسلماته هي موضوع الفصلين الثاني والثالث من الكتاب . أما كيف يحقق العلم هذه الأهداف أي ما هي النواحي المختلفة التي يرتادها العالم في سعيه لإنجاز المهام الملقة عليه ، فهي موضوع الفصل الرابع ، حيث تعرضت لفكرة الملاحظة أو الناحية الوضعية ، والتفسير أي الناحية النظرية ، سواء كان ذلك التفسير في صورة فرض علمي أم قانون أن نظرية . وإذا يكتمل البحث العلمي دائماً عندما يتخذ تلك الصورة الأخيرة ، أي صورة النظرية ، لما كان لابد أن نعرف خصائص النظرية العلمية ، ونبين بعد ذلك الخصائص الأخرى التي فاتها ذكرها بالنسبة لما يتميز به العلم .

أما الباب الثاني في هذا الكتاب فهو عبارة عن تطبيق الخصائص التي ناقشناها في الباب الأول في مجال السلوك البشري . وهذا يقتضي منا أن نرى أولاً كيف كان السلوك البشري يفسر ، أو ما هي أنواع التفسيرات التي كان السلوك البشري ولا يزال يخضع لها ، وما هو نقدنا لهذه التفسيرات ، على الأسس العلمية السابق ذكرها .

وإذا ما اتينا من استعراض هذه الأنواع من التفسيرات يبقى علينا أن نبين كيف يخضع السلوك البشري للتفسير العلمي ، وما هو المنهج أو المناهج العلمية التي يجب أن تتبعها في ذلك . وقد اقتضى منا ذلك أولاً أن نضع مفهوماً واضحاً للسلوك ثم نحلل هذه الظاهرة تحليلاً علمياً ونعرف الأوجه أو النواحي المختلفة لها وهذا هو موضوع الفصل قبل الأخير من هذا الكتاب .

والواقع أن تطبيق التفكير العلمي في مجال السلوك البشري ليس ، كما سبق أن قلنا ، بالأمر اليسر الهين . فكثير من الكتاب والمفكرين فضلاً عن علماء النفس أنفسهم قد يعرف على وجه التحديد ما هو العلم وما هو التفكير العلمي ، ولكنه مع ذلك قد يعجز عن تطبيقه في مجال السلوك . فما هي العقبات أو العوائق التي تسبب هذا العجز ؟ لقد استمر هذا العجز في الواقع صفة ملازمة للتفسير السيكولوجي حتى اليوم . ولم يبدأ علم النفس يتفرض عنه غبار العقم وآثر المعتضات الخرافية والآراء الميتافيزيقية إلا حديثاً جداً وبشكل محدود للغاية .

والأسباب التي دعت إلى تأخر نمو التفكير العلمي في مجال الظواهر النفسية ، هي موضوع الفصل الأخير من هذا الكتاب .

كلمة أخيرة أود أن أسوقها في هذا الصدد هي أنني في الواقع لم أعن بالاهتمام بهذا الموضوع ، أي موضوع المنهج التفسيري في علم النفس ، إلا بعد ما لمست الحاجة إليه ماسة من جميع الوجوه . فعلم النفس علم حديث جداً بالنسبة لبقية العلوم الطبيعية الأخرى . ولاشك أن هذا الموقف قد جعل هناك مجالاً واسعاً لتضارب الآراء ، أو على الأقل لتعدد النظريات التي تعالج نفس الموضوع سواء ذلك في ميدان السلوك السوي أم السلوك المنحرف . ففى مثل هذه المرحلة التي يمر بها العلم - وخاصة إذا كان موضوعه من التعقيد بالدرجة التي توجد عليها الظاهرة النفسية بوجه عام - يعانى العلم تفككاً وانقساماً وعدم تكامل إلى حد بعيد . ويؤثر ذلك بدوره على الطالب وعلى الدارس وعلى الباحث ، فيجعله يقف في حيرة وعدم استقرار من حيث الواجهة التي يمكن أن يتجه إليها في نموه العلمي . وعند ذلك يكون الاتفاق على أسس المنهج الذي سوف يسير عليه أى دارس في هذه المرحلة أمراً ضرورياً من الناحية النفسية كما هو أمر ضرورى من الناحية المنطقية .

هذا إلى أن الباحث قد يصعب عليه القيام بأى بحث علمي ، ما لم يكن واقفاً على المنهج العلمي في التفكير في الظواهر النفسية . وهذا بالفعل هو الوضع الذي لمست في مجال الدراسات السيكولوجية أثناء قيامي بتوجيه الطلبة الذين يعدون أنفسهم للحصول على الدرجات العلمية العليا . فإذا كان للدراسات العلمية أن تنمو في هذا الميدان ، فلا بد لنا أن نقف على المبادئ والأسس العلمية التي يجب أن تقوم عليها هذه الدراسات . وإني لا أدعى أن المعرفة بهذه المبادئ سوف تمكن الدارس من القيام بالبحث العلمي بمجرد معرفتها . فالعلم اتجاه وأسلوب في التفكير أكثر منه معرفة بالمبادئ . وهذا الاتجاه وهذا الأسلوب في التفكير إنما ينمو وينضج بناء على خبرات طويلة معقدة أكثر من مجرد قراءة كتاب . وكل ما أرجوه هو أن يضيف هذا الكتاب خيرة تنظيمية جديدة إلى أولئك الذين تسمح لهم خبراتهم السابقة بالاستفادة منه . كما أرجو أن أتمم البحث والدراسة والكتابة في النواحي التي تناول تطبيق هذا المنهج على الظاهرة النفسية في مختلف مظاهرها ومجالاتها ، في القريب العاجل إن شاء الله .

١٠٠٤

القاهرة في سبتمبر ١٩٦١

الباب الأول
العلم والتفكير العلمي

الفصل الأول تطور التفكير

تتضح الأمور أكثر مما تتضح في ضوء تاريخها التطوري . والعلم باعتباره طريقة للتفكير ونتاجاً له معاً ، لا يمكن أن نترك معناه بشكل واضح إلا إذا درسناه في ضوء هذا المنهج التطوري ، أو بمعنى آخر إلا إذا استعرضنا تلويح الفكر البشري في مراحلته المختلفة ثم ألقينا نظرة فاحصة على مكان العلم في سياق هذا التاريخ .

لقد وجد الإنسان البدائي نفسه أمام عدده من الظواهر الطبيعية . وكانت هذه الظواهر أكبر منه قوة وأشد منه بأساً . وكان عليه لكي يحمي نفسه من غائلة هذه الظواهر أن يعرف كتبها وأن يجد لحدوثها تفسيراً . بعبارة أخرى كان الإنسان البدائي أمام مشكلة كبرى هي كيف يبقى حياته من أن تطيح بها الطبيعة المتمردة من حوله . وكيف يسيطر على تلك الطبيعة ويخضعها لإرادته بدلاً من أن يخضع هو لإرادتها . فأخذ يفكر في أسباب تلك الظواهر وعملها ، عله بذلك أن يصل إلى طريقة للتهدن معها ، أو وسيلة تساعد على التكيف لظروفها .

أما أن الإنسان البدائي كان ضعيفاً أمام الطبيعة من حوله فكان أمراً طبيعياً . إذ أين يذهب من العواصف التي تطيح بمسكنه وأين يفر من الرعد الذي يصم آذانه ، ومن الأمطار التي تغمر الأرض عندما لا يريد أن تغمر الأمطار الأرض ، والتي تنحبس عنه عندما يكون في أشد الحاجة إليها . وهناك الزلازل والبراكين والأعاصير ، والليل والنهار والشمس والقمر ، وغير ذلك من ظواهر الطبيعة الحية وغير الحية : أمور كلها مثار للخوف والدهشة والعجب . وعندما يثار الخوف يبدأ الإنسان يتخيل ويتخبط . وعندما تثار الدهشة يبدأ الإنسان يفكر ويبحث عن السبب .

ولكن تفكير الإنسان البدائي لم يكن تفكيراً علمياً بالطبع . ذلك أن الإنسان البدائي كان قاصراً محدود الخيرة شديد الخوف ، لذلك جاء تفكيره خيالياً خرافياً . بدأ الإنسان البدائي يرجع إلى نفسه ، إلى ذاته ، وهي الشيء الوحيد الذي يستطيع أن يخبره خبرة مباشرة .

رجع إلى نفسه ، إلى عبرته الذاتية كمصدر للمعرفة ، عله يجد عندها مصدراً للتفسير . فوجد أنه من الممكن أن يرى نفسه في أماكن مختلفة ، في الأحلام ، يتحدث ويروح ويحيى ويحارب ، ويفضب ويفرح ، في حين أن جسمه يظل ثابتاً في مكانه أثناء النوم . ولما كان ذلك الكائن الذي يراه أثناء النوم يستطيع أن يخترق الحجب ، ولا يتقيد بطبائع الأشياء ، لذلك فقد اعتقد أنه من طبيعة مخالفة لطبيعته ، وسمى هذا الشيء بالروح أو النفس . واعتقد أن هذه الروح أو النفس تسكن جسمه وتغادره مؤقتاً في أثناء النوم ثم تغادره نهائياً عند الموت . وبما أنه في هاتين الحالتين لا يستطيع أن يتحرك أو يفكر أو يأمل ... الخ لذا فقد عزا الإنسان إلى هذه النفس حركته وسلوكه ، واعتقد أنها مسؤولة عن كل ما يصدر عنه .

كان ذلك التفسير الذي فسره به الإنسان البدائي سلوكه ، هو نفسه الذي اعتمد عليه في تفسير الطبيعة من حوله ، فنسب إلى الطبيعة الجامدة أرواحاً كروحة هو ، وعزا « أفعالها » وظواهرها إلى إرادة خفية يتصورها على نحو ما يتصور إرادته هو ، إرادة تعمل بجرية ذاتية ، دون تعهد بقانون أو نظام ، ودون خضوع لمنطق « العلة » أو « الأسباب » . بل إن هذه القوى الخفية أو الأرواح أو الآلهة أو النفوس التي تسكن أجسادنا ، كانت هي نفسها في نظره العلة الأولى للأشياء ، وهي المتصرفة بملاتها في شأن الإنسان نفسه . أليس في هذا أن نحس الإنسان أو تعنيه ؟ أليس في هذا أمر حمايته أو الإطاحة به أو هلاكه أو وفاته ؟ ومن هنا كان لابد أن يتبعها وأن يتهل لها ويتوسل إليها إذا كان له أن يصل إلى تحقيق رغبة أو قضاء حاجة . وليس هناك طريق آخر غير ذلك . ومن هنا أيضاً كانت الطقوس والسحر والتعويذ والمعادات الغريبة التي لا تزال نرى الكثير منها في ثقافتنا الحالية .

تلك هي المرحلة الأولى من مراحل التفكير الإنساني ، مرحلة التفكير الخرافي ، حيث كان ذاب « العقل » البحث عن العلة الأولى للأشياء ، محاولاً إرجاع كل طائفة من الظواهر إلى مبدأ مشترك يفسرها ، وحيث أسند الإنسان إلى الكائنات الطبيعية حياة روحية شبيهة بحياة الإنسان ، وعزا إلى هذه الأرواح جميع ما يحدث في هذا الكون من ظواهر . ومن أمثلة هذا النوع من التفكير مثلاً ، اعتقاد قدماء المصريين أن الانتقال الظاهري للشمس تفسيره أن إله الشمس « رع » يسافر كل يوم رحلته هذه في قارب يسبح في نهر ، وقد يحدث أن يهجم على الزورق الإلهي حيناً بعد حين ثعبان ضخم فيبتلعه في جوفه ، لكن الزورق يعود إلى الظهور من جديد . أو تفسير الإنسان الأول للرياح والمواصف بأنها نفس الأرواح والشياطين عندما تفر زفيراً شديداً . أو المطر بأنه دموع الآلهة . وغير ذلك من التفسيرات التي لا يزال بعضها قائماً بيننا في عقول بعض العامة من الناس . فتفسير المرض مثلاً بأنه « عين وصابت المريض » أو إرجاع ظواهر الإضطراب النفسي إلى الشياطين والأسياذ التي تسكن جسم المضطرب ... كل هذه أنواع من التفكير الخرافي الذي حاول به الإنسان حيناً

ما من الدهر أن يفسر الظواهر الطبيعية من حوله .

فخصائص هذه المرحلة بوجه عام إذن هي أن تفسيراتها للظواهر الطبيعية تعتمد على افتراض وجود كائنات خارقة للطبيعة ، كائنات لا ترى ، وتتحكم بإرادتها في كل ما يحدث حولنا من تغيرات . وما دامت هذه الكائنات غير مرئية ، لنا فقد أطلق الإنسان لخياله العنان فيما يمكن أن يستند إليها من صفات . لذلك فليس من الصعب أن نصف منهج التفكير في هذه المرحلة بأنه منهج خيالي بعيد عن الواقع . بل منهج خرافي ليس له أى أساس من الواقع . هنا من الناحية النظرية . أما من الناحية العملية فقد ساعد ذلك على انتشار ممارسات كالسحر والشعوذة ، وتأخر الإنسان في فهم الطبيعة المحيطة به وفي قدرته على السيطرة عليها والتمكن منها .

ثم سار العقل خطوة أخرى ، فاستبدل الأرواح أو الشياطين التي كان يفترض وجودها مستقلة عن الأشياء ، استبدلها بعقل أخرى ذاتية أى تكمن داخل الشيء نفسه ، في باطن الشيء . تلك العلة الجديدة ليست في الواقع سوى معان مجردة جسمها للإنسان خياله وساعده على ذلك جهله بالعلل الحقيقية . ظهر مثل هذا التفكير في الفلسفات المختلفة قديماً وحديثاً ، حيث نجد معان مثل الصورة والهيولى ، والجوهر والماهية والنفس والقوة الفاعلية ، والعلة الغائية وما إليها كمحركات أو علل أولى للأشياء وللظواهر جميعاً .

وما حدث في المرحلة السابقة حدث في هذه المرحلة أيضاً ؛ إذ افترض الإنسان وجود العلل بعدد الأنواع المختلفة من الظواهر ، ققوة كيميائية معينة مثلاً تفسر التغيرات والتفاعلات التي تحدث في الأجسام . و « القوة الحيوية » تفسر الحياة ومظاهرها . و « إرادة الحياة » أو الطاقة الحيوية تفسر السلوك والتفاعل بين الناس وهكنا . وسوف نتعرض فيما بعد لأمثلة عديدة من هذا النوع من التفكير في مجال السلوك الإنساني . على أن الذى يعيننا الآن هو أن نبين بشكل عام كيف كانت نظرة الإنسان إلى الطبيعة من حولها ، وكيف أثر ذلك في مدى تكيفه لتلك الطبيعة .

إن الفرق بين ههنا الأسلوب من التفكير والتفكير الخرافي هو أن الفكرة المجردة قد حلت محل الروح أو الإله . وبدلاً من أن تكون العلة في حدوث الشيء مفارقة عنه قد أصبحت ساكنة فيه . « فطبيعة » الشيء أو « جوهره » أو « صورته » مثلاً هي التي تحدد صفاته وخصائصه . و « عقل » الإنسان هو الذى يفكر ، وهكنا . ولكن ما هي « طبيعة » الشيء وما هو « جوهره » وما هي « الصورة » وما هو « العقل » ؟ إن هذا النوع من العلل لم يكن خاضعاً لأية ملاحظة أو اختبار . ولذلك فهو من هذه الناحية لا يختلف عن الأرواح أو الشياطين أو الآفة في المرحلة السابقة الذكر . وكل ما حدث هو أن الإنسان قد جرد

بعض الصفات العامة من الحوادث الطبيعية الجزئية التي تتصف بها ، ثم جعل هذه الصفات أو المعاني المجردة بعد ذلك وجوداً في ذاته ، مستقلاً عن الطبيعة أو الحوادث الطبيعية التي جردها منها ، ثم جعل من هذه الصفات القوة التي تحرك الطبيعة . ولذلك فقد سمى هذا الأسلوب من التفكير بالتفكير الميتافيزيقي أو ما وراء الطبيعة . وقد وصل هذا الأسلوب إلى أوجه في مذهب واحد الوجود الذي يجمع في « الطبيعة » جميع القوى الميتافيزيقية .

وإذا كان الأسلوب الخراقي في التفكير قد اعتمد على الخيال ، فإن الأسلوب الميتافيزيقي قد اعتمد على الاستدلال القياسي . وهذا الأخير وإن كان قد أقبل في هدم التفكير الخراقي ، إلا أنه لم يأت بجديد من حيث فهم الطبيعة والسيطرة عليها . ذلك أنه إذا كان العقل قد تخلص بالأسلوب الميتافيزيقي من الإرادات أو القوى الحارقة للطبيعة ، فقد أحل محلها معان مجردة لا وجود لها في الواقع ولا هي خاضعة لأي سيطرة أو لأي ملاحظة .

ولكي نتبين عقم هذا الأسلوب من التفكير يصح أن نأتي بمثال بسيط . افترض ديكرات مثلاً ، لكي يفسر النشاط النفسي ، أن هناك نفساً ، وأن النفس عنصر بسيط مفكر . ثم عين لها مكاناً ممتزجاً هو الغدة الصنوبرية « حيث تقوم النفس بوظائفها بتوابع أحسن منه في سائر الأجزاء وتنتشر قوتها في الجسم كله » . وكلما أرادت النفس « شيئاً » حركت الغدة المتحددة بها الحركة اللازمة لإحداث الفعل المتعلق بتلك الإرادة . ويؤثر الجسم في النفس بأن يبلغ إليها الحركات الواقعة عليه والحادثة فيه فتترجمها ألواناً وأصواتاً وطعوماً وروائح وريجات ولذات وآلاماً .

وإذا سألته كيف عرف أن النفس عنصر بسيط ، فإنه لا يستطيع أن يجد جواباً . وإذا سألته كيف يتم تأثير النفس في الجسم وكيف يتم تأثير الجسم في النفس وكيف يتم هذه الترجمة التي يتحدث عنها ، ولم تحدث هذه الظواهر ، فإنه لا يستطيع جواباً أيضاً . بل إذا سألته كيف عرف أن هناك نفساً إطلافاً فإنه أيضاً لا يعرف كيف يبرهن لنا على ذلك . فكلامه إذن لا يفيد أي معرفة للظواهر التي نريد فهمها ، ولا يفيد بالتالي في سيطرتنا على الطبيعة التي نريد السيطرة عليها . كما أنه لا يحتمل إلى جانب ذلك البرهنة على صدقه أو كذبه ، حتى نكون على بينة من حقيقة الأمر الواقع . وبذلك يبقى الواقع مجهولاً كما بدأنا به مجهولاً .

هنا الشكل وعلى هذا النحو كان الإنسان في مرحلة التفكير الميتافيزيقية يفسر الظواهر من حوله . ففي مجال التغيرات الكيميائية مثلاً ، افترض الكيميائيون مادة الفلوجستين لتفسير ظاهرة الاحتراق وبعض التغيرات الكيميائية الأخرى التي تحدث في الأجسام . ولكن ما هو الفلوجستين ؟ إنه « مادة » لم يرها أحد قط ولا يمكن أن ترى . وكل ما تأتي به فكرة

الفلوجستين هي أن الأجسام التي بها كثير من الفلوجستين سريعة الاشتعال . والنار نفسها الحادثة من الاحتراق هي مظهر من مظاهر الفلوجستين . والفحم عندهم كان مادة كثيرة الفلوجستين ولذلك فهو يحترق بسرعة . وهو في هذه الحالة يخرج الفلوجستين الموجود به ، في صورة نار إلى الهواء . وكما أن بعض المعادن إذا سخن خرج منه فلوجستينه إلى الهواء وصار تراباً ، فإن بعض التراب كذلك يمكن استرجاعه إلى خامته المعدنية الأولى بتسخينه مع الفحم مثلاً وحصوله على الفلوجستين منه أي من الفحم مرة أخرى . وهكذا كان تغير الأجسام واحتراقها يفسر بوجود مادة الفلوجستين دون أن يكون هناك فائدة عملية لمثل هذا التفسير ودون أن يكون لما يسمى بمادة الفلوجستين نفسها أي وجود أو أي تحديد يساعد على زيادة الفهم أو التنبؤ أو الضبط .

ومثل آخر واضح لاستخدام مثل هذا التفكير هو مثل تفسير ظواهر الضغط الجوي بالفرض وجود قوى ذاتية في الطبيعة هي « كراهية الطبيعة للفراغ » وأن « العالم ملآن دائماً » . فقد لاحظ الناس في العصور القديمة والوسطى مثلاً أن الخمر لا تخرج من برميلها إذا لم يكن به إلا ثقب واحد بأسفله ، فقالوا إن الخمر إذا خرجت من برميلها لأحدث ذلك فراغاً ، والطبيعة تأني الفراغ ، وعللوا عدم خروج الخمر من البرميل بكراهية الطبيعة للفراغ . وكان من السهل جداً الاعتماد على هذا المبدأ في تفسير الظواهر المشابهة . فالماء يرتفع في الأنبوبة عند المص لأن الطبيعة تكره الفراغ والمضخة الماصة تحدث رفع الماء لأن الطبيعة تكره الفراغ ، فلا بد أن يحمل الماء محل الهواء الذي خرج من الأنبوبة أو من المضخة وهكذا . قوة مجردة لا وجود لها في الواقع ولا دليل على وجودها بأي طريقة من الطرق . ولكنها موجودة مع ذلك (في ذهن الناس فقط بالطبع) كلما وجدت الظاهرة ، وينعدم وجودها إذا تخلفت الظاهرة تماماً كما وجدنا في حالة الفلوجستين .

بهذا الأسلوب إذن كان الميتافيزيقي يتحدث عن الخمر في ذاته والشر في ذاته وعن المثل وعن النفس وعن العقل الجمعي كما لو كانت أشياء لها وجود في الواقع ، ويعتبر هذه التجريبات الوهمية مسؤولة عن تفسير الظواهر من حوله ، تاركاً الواقع ذاته محلقاً في عالم من الألفاظ والألفاظ فحسب . فابتلاء من هذه الألفاظ التي لا وجود لها في الواقع كان الميتافيزيقي يدور في الاستدلال من قضية إلى قضية أخرى تلزم عنها ، ثم من هذه إلى أخرى دون أن يؤدي ذلك إلى علم جديد ، بل دون أن يعلم هل هذه القضايا تصور الواقع أو لا تصوره . ولم يؤد هذا بالطبع إلى تقدم ما في فهم الواقع الطبيعي أو السيطرة عليه أو التنبؤ .

وكما أن الأسلوب الخرافي كان الخاصية المميزة للتفكير في العصور الأولى ، كذلك كان الأسلوب الميتافيزيقي هو الخاصية المميزة للتفكير في العصور الوسطى . (وإن كان هناك

التوكل من التفكير لا يزالان يسكنان عقول بعض الناس من حولنا حتى اليوم . ولنا فإن الطبيعة قد ظلت لغزاً غامضاً على الأذهان طوال تلك العصور . ظل الجهل بأسرار الطبيعة هو الذى يسيطر على عقول الناس بدلاً من أن يسيطر الناس على الطبيعة . ولم تبدأ الآفة تنعكس إلا فى العصور الحديثة بعد أن تقوضت دعائم ذلك النوع من التفكير وحل محله أسلوب آخر هو الأسلوب العلمى .

حدث ذلك أولاً فى مجال الفلك حيث لم تعد السماء مكاناً قدسياً لا ينبغي أن تهجم عليه بالدراسة . عندئذ وعندئذ فقط بدأ الإنسان يلاحظ ويدون ويرصد ويستخلص القوانين . وتوصل أخيراً إلى قوانين الجاذبية ولكن بعد أن تخلص كلية من الأساطير والخرافات والأفكار المطلقة التى كانت تحيط بهذا الوجود ، وتحدد - دون ما أساس من الواقع - طريقة فهم الناس له والحركة . فعندما لم تعد الأرض تعتبر المسرح المركزى للرواية الكونية ، وعندما تلاشت فكرة تقديس الأجسام السماوية ، وعندما نظر الإنسان إلى الفلك من حوله على أنه خاضع لنفس الظروف المادية التى تخضع لها الأرض ، وباعتصار عندما نحى الناس جانباً ما وراء الطبيعة أو الميتافيزيا عن مجال تفكيرهم ، تقدم الفلك واضطرد فى تقدمه كالفضاء المحتم ، من كوبرنيك إلى نيوتن .

وعندما تلاشت فكرة العناصر الأربعة وهى الماء والهواء والنار والتراب كعناصر أساسية فى تكوين المادة ومبادئ أولية فى تفسير تغيرها ، وعندما تلاشت كذلك الأفكار الأخرى المماثلة التى لا تعتمد على الواقع أو الملاحظة ، كفكرة الصورة عند أرسطو وفكرة الصفات الخفية وفكرة القواعد الثلاث وفكرة الفلوجستين ، عندما تلاشت جميع هذه الأفكار الخرافية والميتافيزيقية التى كانت عقبه كأداء فى سبيل تقدم الكيمياء ، وحلت محلها فكرة الجسيمات الصغيرة (الذرات) المتحركة ، وهى الفكرة القائمة على أساس من الواقع والملاحظة الواقعية ، عندئذ وعندئذ فقط بدأ الإنسان يسيطر على أحوال المادة وتغيرها . وبدأت الكيمياء تسير فى طريقها إلى التقدم دون اعتراض .

وفى البيولوجيا أو علم الحياة لم يبدأ التقدم إلا بعد أن تخلص العلماء من فكرة الأرواح الحيوانية التى تسير الجسم وتحرك أعضائه ، وأحل محلها اكتشاف الدورة الدموية ، على يدى هارفى ، وتفسير هذه الدورة بعبارات ميكانيكية .

كذلك عندما تحلى الإنسان فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية عن خرافة « كراهية الطبيعة للفراغ » وهى الخرافة القديمة التى كان يفسر بها عمل المضخات وحل محلها فكرة « الضغط الجوى » بدأ الإنسان يسيطر على الهواء ثم أصبح فى استطاعته أن يسبح فى « الفراغ »

وهكذا ... فإن نهضة الإنسان في العصور الحديثة لم تتم إلا عندما ثلر الإنسان على النماذج الخرافية والميتافيزيقية في التفكير ، وأقام عليها طريقة العلم أو الأسلوب العلمي . وإذا كان الإنسان قد ثلر على تلك الطرق العقيمة في التفكير فإن جوهر ثورته وأساسها كان في الدعوة إلى الخروج إلى الطبيعة لملاحظتها بعد أن أغمض عينيه طوال تلك العصور عن الطبيعة ، وقنع بالتأمل فيما وراءها أو التحديق بخياله في أوهام من خلقه واختراعه . فقد عمل كل من التفكير الخرافي والميتافيزيقي على الحد من شغف الإنسان بالطبيعة وعطله عن ملاحظتها . أما التفكير الخرافي فقد جعله يهب في عالم من الخيال والأوهام ، وأما التفكير الميتافيزيقي فقد شجعه على الاهتمام بالعالم الآخر ، وجعله يذهب إلى أن كل ما تعرفه بواسطة حواسنا ، ما هو إلا صوراً ناقصة مشوهة لما هو موجود وقائم في عالم آخر كامل وحقيقي . ولم ينقذ الإنسان من غياهب الخرافة والميتافيزيقيا إلا عندما بدأ من حواسه واعتمد على خبرته الحسية ، فتجمعت لديه معرفة من نوع جديد هي ما نسميه بالعلم .

فما هو العلم الذي أدى بالإنسان إلى هذه النتيجة العظمى ؟ وما هي نقط البداية فيه أو ما هي مسلماته ؟ ما هي عناصر تكوينه ؟ وما هي أهدافه ؟ هنا هو ما سنتعرض له في الفصل التالي .

مراجع الفصل الأول

- ١ - ١ . وولف : عرض تاريخي للفلسفة والعلم (ترجمة محمد عبد الواحد خلاف) لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ .
- ٢ - جيمس ب كونانت : مواقف حاسمة في تليخ العلم (ترجمة الدكتور أحمد زكي) دار المعارف بمصر .
- ٣ - يوسف كرم : تليخ الفلسفة الحديثة . دار المعارف بمصر .
- ٤ - انطون ذكري : الأدب والدين عند قدماء المصريين : مطبعة المعارف بمصر ١٩٢٣ .
- ٥ - زكي نجيب محمود . المنطق الوضعي . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥١ .

الفصل الثاني التفكير العلمي : تعريفه وأهدافه

ما هو العلم :

رأينا أن الإنسان في أثناء صراعه مع الأحداث التي تقع حوله ، وفي أثناء محاولاته المتكررة لتفسير هذه الأحداث ، اهتدى أخيراً إلى طريقة كان لها أكبر الأثر في حياته . ذلك أنها مكنته من السيطرة على هذه الأحداث والتحكم فيها بدلا من سيطرتها عليه وتحكمها فيه . تلك هي الطريقة العلمية في التفكير .

وعلى هذا يمكن أن نعرف العلم بأنه نشاط (لغوي اجتماعي) يهدف به الإنسان إلى زيادة قدرته على السيطرة على الطبيعة . وفي ذلك يقول كروثر^(١) : « العلم نظام يسيطر به الإنسان على الطبيعة » . ويقول جوليان هكسلي^(٢) : « العلم عبارة عن ذلك النشاط الذي تحصل به على قدر كبير من المعرفة بمقائيق الطبيعة وعلى السيطرة عليها » .

ومن الإنصاف أن نقول إن العلوم الطبيعية في صورتها الحديثة لم تنشأ إلا في القرن السابع عشر . وقد تقدمت على يد يكون ودخلت في تطور جديد بفضل الاهتمام بالفنون الصناعية والرغبة في المعرفة وحرية البحث وإحلال التحقيق التجريبي محل المراجع ونشر كل ما يتصل بتلك العلوم وغير ذلك من العوامل . ويبدو أننا في هذه الأيام نعمل مرة أخرى على إدخال العلم في طور جديد تصبح فيه الظواهر الاجتماعية - كما أصبحت الظواهر الطبيعية من قبل - طوع العلم والمعرفة العلمية . على أننا لن نتمكن من الإسراع بذلك الطور الجديد ما لم نعرف على وجه التحديد ما هي المميزات التي تختص بها الطريقة العلمية عن غيرها

(١) كروثر : العلم وعلاقته بالمجتمع . ترجمة إبراهيم حلمي عبد الرحمن وأمين تكللا .

Jullian Huxely: Man and the Modern World. The New American

(٢)

Library. New York 1949.

من طرق التفكير الأخرى ، وما هي الخصائص التي تتحدد معنى العلم وتمييزه عن غيره من أنواع النشاط .

إن من الخطأ الشائع الاعتقاد بأن العلم يقتصر على مجرد تصنيف الظواهر التي هي موضوع دراسته . فالعلم أكثر من مجرد تصنيف الظواهر كما تظهر أو وصف الأحداث كما تقع . إن العلم هو محاولة اكتشاف العلاقات التي تقوم بين هذه الأحداث وهذه الظواهر . إنه محاولة اكتشاف نظم معين في هذا الكون ؛ نظماً نستطيع بمقتضاه أن نقول إن أحداثاً معينة تتصل بأحداث أخرى بعلاقات ضرورية . فلا يكفي أن نقول إن الظواهر الجغرافية مثلا تنقسم إلى جبل ونهر ورياح وأمطار .. وهكذا ، حتى نقيم علم الجغرافيا الطبيعية ، بل يجب أن نعرف العلاقة بين الرياح والجبال والأنهار والأمطار وغيرها من الظواهر حتى يمكن أن نقول إنه قد تكونت لدينا معرفة علمية في هذه الناحية ؛ كذلك لا يكفي أن نصف الظواهر الطبيعية إلى حرارة وضغط وحجم وغير ذلك . بل يجب أن نعرف العلاقة أو العلاقات الضرورية بين الحرارة والضغط والحجم وغيرها ، حتى يمكننا أن نقرر إنه قد تكونت لدينا معرفة علمية بالطبيعة ؛ ومن أمثلة ذلك قانون بويل مثلا ، الذي يقرر أن هناك تناسباً عكسياً بين ضغط الغاز وحجمه ، أو قانون شارل الذي يقرر علاقة بين كل من الحجم والضغط والحرارة فيقول : «إذا ارتفعت حرارة الغاز زاد حجمه إذا بقي الضغط على ما هو عليه»^(١) . وبالمثل في الظواهر السيكولوجية ، فإنه لا يكفي أن نصنف السلوك إلى عنوان وجنس وهروب وتفوز وتملك ... إلخ ، أو إلى إدراك ووجدان ونزوع ، أو إلى فطري ومكتسب ، أو أن نصنف السلوك الدهاني مثلا إلى شيزوفرينيا وهوس اكتسابي وغير ذلك ، أو أن نصنف الشخصية إلى أمزجة أربعة : سوداوى وصفراوى وبلغمى ودموى ، أو إلى انطوائى وانبساطى . لا يكفي أن تفعل ذلك لكي نقرر أننا قد وصلنا إلى معرفة علمية بهذه الظواهر بل يجب أن نكتشف العلاقات الضرورية القائمة بين هذه الظواهر من ناحية وبين غيرها من الظواهر أو الأحداث الطبيعية من ناحية أخرى ، وذلك قبل أن نقرر أننا قد أقمنا علم النفس . لا بد أن نصل إلى علاقات ضرورية بين مجموعتين أو أكثر من الظواهر ، لكي نصل إلى معرفة علمية بهذه الظواهر .

فالعلم بعد أن يقوم بتصنيف ظواهره يحاول أن يكشف العلاقات الضرورية القائمة بينها . ولا يمكن أن نصل إلى أى سيطرة على الطبيعة التي نعيش فيها قبل أن نكتشف هذه

(١) نأتى هنا بأمثلة مبسطة جدا من القوانين الطبيعية ، حتى تتناسب مع النقطة التي يجب أن تقوم بها في مجال العلوم السلوكية : وهي التي لا تتحمل في مرحلتها الحالية أمثلة من التصورات أكثر تعقيدا .

العلاقات بدرجة ما من درجات الوضوح . وبعبارة أخرى فإنه لا يمكننا أن نقيم أى تكنولوجيا عملية على أساس العلم ما لم نكتشف هذه العلاقات . فما كنا لبنى السفن أو نقيم الكيلزى أو مخترع الراديو أو نطير الطائرات أو نفجر الذرة ما لم نكن قد وصلنا فعلاً إلى فهم ومعرفة بالعلاقات الضرورية التى تقوم بين الظواهر الطبيعية المختلفة . وسوف نتعرض لفكرة السيطرة كهدف أساسى من أهداف العلم بشكل أوسع فيما بعد . ولكننا نريد أن نبين هنا مبدئياً أنه إذا كان العلم - كما سبق أن عرفناه - عبارة عن سلوك يهدف به الإنسان للسيطرة على هذه الطبيعة ، فإن هذه السيطرة لا يمكن أن تتم على أساس من مجرد التصنيف للظواهر الطبيعية ، أى على مجرد ملاحظة أوجه الاختلاف الظاهرى بين مجموعات مختلفة من الظواهر وأوجه الشبه الظاهرى بين أفراد المجموعة الواحدة . وهذه الحقيقة على بساطتها ووضوحها فيما يتعلق بميدان الظواهر التى تدرسها العلوم الطبيعية ، إلا أن تأكدها هنا سوف يكون له أكبر الأثر فى بيان حقيقة الموقف فيما يتعلق بالظواهر السلوكية .

والعلاقات التى يرمى العلم إلى اكتشافها ليس لها حدود من حيث اتساع دائرة الظواهر التى تشملها ، وإن كانت الضرورة العملية تقتضى أن نقسم الظواهر إلى مجموعات بحسب النواحي المختلفة لهذا الكون المعقد ، وأن نربط بين ظواهر كل مجموعة فى وحدة متسقة الأجزاء هى العلوم المختلفة . فهناك علم الفلك مثلاً ، وهو يضم القوانين التى تنظم الظواهر الفلكية ، وهناك علم النبات وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء ، وهكذا . على أن هذا التصنيف للعلوم ، ما هو إلا نوع من التقسيم المصطنع لظواهر الطبيعة التى لا يوجد بينها فى الواقع فواصل محددة على هذا النحو . فكل مجموعة من الظواهر التى تندرج تحت اسم علم من هذه العلوم تتصل من قريب أو من بعيد بغيرها من الظواهر الأخرى ، وبمعنى آخر فإن العلوم يتصل بعضها البعض اتصالاً ما . بل لا يمكن أن نصل إلى فهم أو إدراك كامل لظواهر علم من العلوم ما لم نربط بينها وبين الظواهر التى تقع فى دائرة العلوم الأخرى .

فالعلاقات التى يبحث عنها العلم إذن ليست محصورة فى دوائر محدودة مفصولة عن بعضها البعض ، بل يمكن أن تتسع دائرة العلاقات حتى تشمل هذا الكون بأكمله . فكما أن يمكن أن تشمل الظواهر أو الأحداث الفردية فى علاقة معينة إذا لاحظنا أنها تضطرد فى الحدوث معاً ، كذلك يمكن أن نعود فنبحث عن علاقات بين هذه العلاقات ، أو بمعنى آخر عن علاقات بين القوانين الجزئية المختلفة التى تفسر الحوادث وذلك بهدف إدماج هذه القوانين تحت قوانين أخرى أعم منها . فإذا وجدنا أن قانوناً ما يمكن أن يندرج تحت قانون آخر أعم منه ، أدخلنا الخاص فى دائرة العلم . ويعتبر ذلك فى الواقع هدفاً تفسيرياً للقانون كما أن القانون هدف تفسير للظاهرة .

ولنضرب لذلك مثلاً جله يتضح أكثر من ذلك . للحرارة قوانينها الخاصة وكذلك للصوت والضوء . ولكننا قد نجد بالبحث - كما حدث فعلاً - أن قوانين الحرارة والصوت والضوء تدخل معاً تحت قوانين أعم منها هي قوانين حركات الذرة . ومن أمثلة ذلك في تاريخ العلم أيضاً أن جاليليو استخرج قانوناً ثابتاً للأجسام الساقطة ، فجاء نيوتن وجعل ذلك القانون حالة خاصة من قانون أعم هو قانون الجاذبية ، ثم جاء أينشتين ورد قانون الجاذبية إلى مبدأ أعم هو مبدأ القصور الذاتي . كذلك فإن القوانين الكيميائية كلها يمكن الآن ردها إلى قوانين في علم الطبيعة فتصبح الكيمياء كلها فرعاً من فروع علم الطبيعة . وإن العلماء الآن بصدد البحث عن وضع علوم الحياة ، وهل يوجد تفسير لها يرددها إلى قوانين للطبيعة فتصبح ظاهرة الحياة كلها كأية ظاهرة أخرى في الطبيعة من حيث قوانينها . بل إن تطبيق مفهوم المجال في الظواهر السيكولوجية والاجتماعية ليعتبر محاولة للتوحيد بين هذه الظواهر والظواهر الطبيعية من حيث شمولها جميعاً تحت مبادئ عامة يمكن أن تفسر القوانين الخاصة لكل منها . وهكذا يسير الارتقاء في معرفتنا ويضطررنا باضطراد اكتشاف العلاقات ليس فقط بين الحوادث الجزئية ، بل أيضاً بين القوانين الخاصة التي تفسر هذه الحوادث . ويعتبر الربط بين هذه القوانين محاولة أيضاً لتفسيرها ، كما أن إدماج الحوادث الجزئية تحت قاعدة أعم هو تفسير لها . وقد قطعت العلوم الطبيعية في سبيل ذلك المهدف شوطاً بعيداً . وفي ذلك يقول البرت أينشتين : « إن صلب النظرية النسبية ليس قاصراً على ناحية واحدة من النواحي الطبيعية ، فهذه النظرية تشكل إطاراً عاماً يضم جميع الظواهر الطبيعية ويتضمن تفسيرها » (١) .

وإذا كان قوام العلم هو اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر المختلفة في هذا الكون ، فإن كلمة علم لا تصبح قاصرة على مجال أو ناحية من نواحي الطبيعة دون النواحي الأخرى . فقد جرى العرف على أن تطلق كلمة علم أحياناً على العلوم الطبيعية كالطبيعة والجيولوجيا والكيمياء وعلم الحياة ، دون العلوم الاجتماعية كالاقتصاد وعلم النفس والاقتصاد والسياسة . والواقع أنه كان لهذا التخصيص أسبابه ، فلم يكن من المعروف حتى وقت قريب جداً أن الظواهر الاجتماعية والظواهر السلوكية الفردية يمكن أن تخضع للدراسة العلمية ، بل كانت هذه الظواهر تعتبر موضوعاً للتأمل الذاتي أو التفكير الفلسفي . أما البحث العلمي فقد ظهر أول ما ظهر في مجال العلوم الطبيعية . ونظراً لسهولة عزل العوامل المؤثرة في هذا المجال فقد نجح البحث العلمي فيه نجاحاً باهراً وسار فيه شوطاً بعيداً جداً . أما تمعدد العوامل وتداخلها في

Albert Einstein and Leopold Infeld: The Evolution of Physics, Simon and Schuster, New York, 1950, p. 210.

(١)

النواحي الاجتماعية فكان من أسباب تخلف البحث العلمي في تلك النواحي. وبذلك حدث توحيد بين العلوم الطبيعية ومفهوم العلم لمدة طويلة. وظل هذا التوحيد سائماً حتى الآن. فنحن نستخدم كلمة « علمي » مثلاً في مقابل كلمة « أدبي » للإشارة إلى نوع معين من المقررات التي تقتصر في الواقع على مواد العلوم الطبيعية، مثل الطبيعة والكيمياء وعلم الحياة. أما مواد مثل علم النفس والتاريخ والجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع مما يمكن أن تدخل في دائرة العلم، فإنها لا توصف في العادة بكلمة « علمي » بل تدخل ضمن المواد « الأدبية ». كذلك فإننا عندما نتحدث عن كلية « العلوم » أو معهد البحوث « العلمية » أو باحث « علمي » فإننا قد نقتصر على هذا التصور الخاطيء للعلم، ألا وهو العلم بمعنى العلوم الطبيعية. في حين أننا يجب أن نفهم من كلمة « علم » ذلك المفهوم الواسع الذي سبق أن حددنا بعض معالمه وهو المفهوم الذي يشمل جميع الظواهر التي يمكن أن تقع تحت الحواس فيشمل سلوك الإنسان كما يشمل ظواهر الطبيعة غير الحية.

وما دام العلم يمكن أن يشمل ظواهر الكون مهما كان نوعها، ومهما كان المجال الذي يمكن أن تظهر فيه، لذلك فإنه لا يجوز أيضاً أن تقتصر كلمة علم على أوجه النشاط الذي تستخدم فيه الأجهزة العلمية مثل الميكروسكوب والآلات الكهربائية والأنابيب الزجاجية والمعامل، وغير ذلك. فالعلم ليس قاصراً على النشاط الذي يجري في المعامل والأنابيب كما هو الشائع في أذهان البعض، بل هو نشاط قوامه البحث عن العلاقات الوظيفية بين الظواهر. وعلى ذلك فهو طريقة في التفكير أكثر منه مجموعة معينة من الحقائق، وهو اتجاه عام من الأمور والحوادث التي تقع حولنا أكثر منه طائفة من القوانين. وعلى ذلك فإن الإنسان العادي يمكن أن يكون ذا منهج علمي في الحياة اليومية تماماً كالعالم الذي يبحث في معمله بأجهزته وأدواته. بل إن العالم الذي يقوم في معمله بالبحث العلمي قد يقف من أمور الحياة العادية موقفاً غير علمي. والمهم في كل حالة ليس هو المجال الذي يحدث فيه التفكير بقدر ما هو الأهداف التي يرمى إليها هذا التفكير والمسلمات التي يعتمد عليها للوصول إلى هذه الأهداف، ثم أخيراً الجوانب أو العناصر التي يتكون منها هذا التفكير. والواقع أن تعريفنا للعلم لا يمكن أن يتحدد بشكل واضح ما لم نتناول كل نقطة من هذه النقاط بالبحث بشكل تفصيلي.

أهداف العلم

إن الهدف الرئيسي للعالم ، كما يتضح من المناقشة السابقة ، هو أن يفهم الظاهرة التي يشتغل بدراستها . وهو يعتبر أنه قد فهم هذه الظاهرة إذا ما استطاع أن يتنبأ بنجاح عن ظهورها تحت ظروف تختلف إلى حد ما عن تلك التي درست فيها أو عندما تمكنه معلوماته من أن يسيطر على ظهورها في سبيل تحقيق أغراض عملية . وسوف نتناول كل هدف من هذه الأهداف الثلاثة : الفهم والتنبؤ والضيظ في الفقرات التالية على الترتيب بشيء من التفصيل .

الفهم :

قلنا إن أهم ما يميز العلم كمنشأ إنساني أنه يهدف إلى كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر المختلفة . والواقع أن كشف العلاقات والفهم شيء واحد . ففهم الظاهرة معناه أن نجد علاقة تربط بينها وبين ظواهر أخرى ، أما إذا لم نجد أى علاقة لها بأى ظاهرة كانت ، فإنها تظل غامضة غير مفهومة أو غير معروفة . فالمعرفة أو الفهم لا يتم إلا عن طريق اكتشاف العلاقات المختلفة بين المتغيرات موضوع الفهم أو المعرفة . فنحن نفهم معنى الأحداث في ضوء مقدماتها أو الأحداث الأخرى التي تسبقها والظروف التي تحيط بها . ولنضرب لذلك مثلاً : فإذا ذهبنا إلى منزلك فوجدت أثاثه متناثراً هنا وهناك ونظامه مضطرباً على غير عهدك به ، فإنك تحاول أن تفسر هذه الظاهرة بأن تربط بينها وبين دخول شخص غريب في المنزل مثلاً كسطو لص أو غير ذلك . كذلك فإن ظاهرة مثل وجود وباء في بلد ما مثلاً لا يمكن أن تفهم أو تفسر قبل أن تربط بينها وبين ظواهر أخرى مثل تلوث المياه أو انتقال العدوى من جرثومة معينة أو غير ذلك

فالفهم إذن يتم بعملية الربط أو إدراك العلاقات بين الظواهر المراد تفسيرها وبين الأحداث التي تلازمها أو تسبقها . ويجب أن نفرق بين الفهم بهذا المعنى وبين مجرد وصف الظاهرة أو الانفعال بها أو التعجب منها . فالوصف مهما دق ، والانفعال مهما صدق التعبير عنه ، والتعجب مهما كان رائعاً ، فإنه لا يؤدي إلى ما نقصده بالفهم . فكسوف الشمس كظاهرة فلكية مثلاً لا نستطيع أن نفهمها بمجرد أن نصفها مهما كان وصفنا لها دقيقاً ، بل نفهمها عندما نربط بينها وبين ظواهر أخرى مثل وضع القمر بالنسبة للأرض والشمس ..

وهكذا . كذلك فإن وصفنا للشخصية السيكوباتية أو تصويرنا لما يمكن أن يصدر عن هذه الشخصية من سلوك أو انفعال أو تصرف لا يؤدي وحده إلى فهمنا لهذه الشخصية مهما دق الوصف ، لأنه يترك لنا هذه الظاهرة دون أن تربط بينها وبين الظواهر الأخرى التي تعتبر مسؤولة عن وجودها .

فالفهم بالمعنى الذي نقصده لا يتحقق ما لم تربط بين الظاهرة وبين متغيرات وظروف أخرى خالصة عن الظاهرة ذاتها ، ويحتمر وجودها مسؤولة عن حدوث هذه الظاهرة ، بمعنى أنها توجد إذا وجدت وتغيب إذا غابت وتزيد أو تنقص إذا زادت أو نقصت . وباختصار فإننا نبحث لتفسير الظاهرة عن ظروف خالصة عنها تربطها بها علاقة وظيفية مثل العلاقة التي تربط بين الحرارة والحجم مثلاً أو العلاقة التي تربط بين فائض الإنتاج والأزمات الاقتصادية .

نقطة هامة أخرى يجب أن نؤكدها كذلك ، هي أن الظروف التي نبحث عنها لتفسير الظاهرة يجب أن تكون مستقلة عن الظاهرة نفسها . قضي هذه الحالة فقط يمكن للتفسير أن يساعدنا على التنبؤ والضببط أى على تحقيق أهداف العلم الأخرى . أما إذا كانت المتغيرات تمثل ناحية أخرى أو صفة أخرى في الظاهرة نفسها ، فإن ذلك في ذاته لا يفيدنا في فهم الظاهرة . إذ أننا نكون عندئذ في حاجة إلى سؤال أبعد فأبعد حتى تصل بنا الإجابة إلى متغيرات خارجة عن الظاهرة ذاتها . فإذا قلنا مثلاً إن السبب في سلوك شخص ما على نحو معين هو شعوره بالنقص أو رغبته الشديدة في التفوق ، فإننا لا نفيد شيئاً من حيث التفسير إلا إذا ربطنا بين الشعور بالنقص أو الرغبة في التفوق من ناحية وبين متغيرات أخرى مستقلة عن الشعور ذاته تعتبر مسؤولة عن هاتين الظاهرتين من ناحية أخرى : كظروف التنشئة الاجتماعية عندما كان هذا الشخص طفلاً صغيراً . وسوف نتعرض لهذه النقطة مرة أخرى في مكانين آخرين ، حين نعرض لفكرة المتغيرات الوسيطة وحين نعرض لأنواع التفسيرات المختلفة في علم النفس . والمهم هنا أن نقرر أن الفهم كما يقصده العلم معناه البحث عن أحداث أو ظواهر أو متغيرات يؤدي التغير المنتظم فيها إلى تغير معين في الظاهرة . أو بمعنى آخر متغيرات تربطها بالظاهرة علاقة وظيفية . فكأننا في التفسير إذن نكون أمام عناصر ثلاثة لا بد من تحديدها بدقة قبل أن نقول إننا قد أدينا مهمتنا .

أما العنصر الأول فهو الظاهرة نفسها التي نريد أن نفسرها وهذه تسمى اصطلاحاً في البحث العلمي بالتغير التابع⁽¹⁾ أى الذي يعتمد على ظروف أخرى تعتبر مسؤولة عن

حدوثه ، وذلك كتمدد الأجسام مثلاً أو نمو النبات أو سلوك الكائنات الحية أو أى ظاهرة أخرى من ظواهر الطبيعة التي نريد تفسيرها .

أما العنصر الثاني في التفسير العلمى فهو الظروف أو الأحداث أو المتغيرات المستقلة عن وقوع الظاهرة التي ندرسها وتسمى بالمتغيرات المستقلة^(٢) . فإذا كنا ندرس التمدد كمتغير تابع مثلاً ، تكون الحرارة هي المتغير المستقل . وليس هناك متغيرات تابعة ، و متغيرات مستقلة بشكل مطلق ، ولكن المسألة نسبية بالطبع ؛ فالمتغيرات المستقلة في بحث معين قد تكون متغيرات تابعة في بحث آخر والعكس صحيح . والمسألة كلها متعلقة بوجهة نظر الباحث . فتكاثف بخار الماء مثلاً يمكن أن يكون متغيراً مستقلاً بالنسبة لسقوط المطر ، ولكنه من ناحية أخرى يكون متغيراً تابعاً بالنسبة لدرجة الحرارة ، وتغير درجة الحرارة يمكن بالتالى أن يكون متغيراً تابعاً بالنسبة لهبوب رياح أو تغير فصول السنة وهكذا .

أما العنصر الثالث في التفسير فهو العلاقة الوظيفية التي تقوم بين المتغيرات التابعة من ناحية والمتغيرات المستقلة من ناحية أخرى . ما شكل التغير الذي يطرأ على المتغير التابع إذا حدثت تغيرات معينة في المتغيرات المستقلة ؟ فالإجابة على هذا السؤال هي التي تحدد نوع العلاقة الوظيفية القائمة بين المتغيرات موضوع الدرس . فلا يكفي لكى نحقق الفهم أن نقرر فقط أن هناك علاقة معينة بين المتغيرات ، بل يجب أن نحدد نوع ومدى هذه العلاقة . ففى حالة التمدد مثلاً نريد أن نعرف هل يقابل كل زيادة في الحرارة تمدد في الأجسام ؟ وإلى أى حد يحدث هذا التمدد ؟ والوضع الأمثل بالطبع هو أن يحدث هذا التحديد بشكل كمي دقيق .

ونود أخيراً أن نقرر أن الفهم أو التفسير باعتباره الهدف الأول من أهداف العلم لا يخرج في معناه عن مجرد تصور للحوادث أو الأحداث كيف تلازمت زماناً ومكاناً . أو بعبارة أخرى هو نظام تصوري على أساس من الخبرات التي حصل عليها العالم بالنسبة للعالم الطبيعي . وهذا النظام لا بد أن يكون متكاملًا ومطابقاً للواقع الموضوعى .

التنبؤ :

الهدف الثاني من أهداف العلم هو التنبؤ . والتنبؤ مبنى على الفهم ويقوم على أساسه . فالفهم هو نقطة البدء التي يمكن أن ندخل منها إلى المجهول مرة أخرى . ذلك أننا بعد أن نفهم ظاهرة معينة فهماً مبدئياً ، أى بعد أن نتصور وجود علاقة وظيفية بينها وبين أحداث

معينة ، فإننا لا نكتفى بالوقوف عند هذا الحد ، بل نريد أن نستفيد من النتائج التي توصلنا إليها ، فنحاول أن نستنتج من العلاقة الوظيفية التي اكتشفناها نتائج أخرى يمكن أن تتسق معها . أو بمعنى آخر نحاول أن نطبق هذه التعميمات على مواقف جزئية أخرى غير تلك التي اكتشفناها على أساسها ، لكي نستفيد من هذه التطبيقات في أوسع مجال ممكن . وهذا هو معنى التنبؤ . فالتنبؤ إذن مؤداه تصور انطباق القانون أو القاعدة العامة في مواقف أخرى غير تلك التي نشأ عنها أساساً . أو بمعنى آخر تصور النتائج التي يمكن أن تترتب على استخدامنا للمعلومات التي توصلنا إليها في مواقف جديدة . فقانون حركة الأجسام مثلاً ، الذي يقول إن كل جسم متحرك يستمر في حركته ما لم يعقه عائق ؛ يمكن أن نستنتج منه أو نتنبأ على أساسه أن الأجسام المستديرة الملساء تستمر في حركتها لمسافة أبعد من تلك التي تستمر فيها الأجسام الخشنة ، وذلك ببساطة لأن الاحتكاك بالنسبة للأولى يكون أقل من الاحتكاك بالنسبة للثانية وبناء على اكتشاف العلاقة بين الحرارة وتمدد الأجسام نستطيع أن نتنبأ بأن قضيب السكة الحديدية سوف يتفوس إذا مر عليه القطار ولم تكن هناك فراغات بين أجزائه بعضها وبعض .. وهكذا .

ولاشك أن التنبؤ من ناحية أخرى يساعد بدوره على زيادة الفهم . ذلك أن التنبؤ يكون جزءاً من خطة التحقيق التي تختبر بها صحة معلوماتنا . فإذا ثبت صحة تنبؤاتنا فإن معنى ذلك أن المعلومات التي أقمنا التنبؤ على أساسها ، معلومات صحيحة . أما إذا لم تثبت صحة التنبؤات فمعنى ذلك أنه يجب مراجعة معلوماتنا في ضوء النتائج الجديدة التي نحصل عليها . فإذا فرضنا مثلاً أننا في ضوء معلوماتنا عن العلاقة بين الذكاء من ناحية وكل من التحصيل المدرسي والتكيف الاجتماعي في المدرسة الابتدائية من ناحية أخرى ، قد نتنبأ بأن تقسيم التلاميذ إلى فصول بناء على تجانس نسب ذكائهم يساعد على التحسن في تحصيلهم المدرسي وتكيفهم الاجتماعي ، فإن مثل هذا التنبؤ قد يتضح فيما بعد أنه غير صحيح . ذلك أن التجانس في الذكاء قد يوجد فروقاً كبيرة في السن مما يساعد بدوره على سوء التكيف الاجتماعي . وعلى ذلك فقد يتضح أن التصنيف بناء على الذكاء يزيد من سوء التكيف الاجتماعي بدلاً من أن يساعد على حسن التكيف ، عندئذ لا بد من مراجعة معلوماتنا الأولى أو فهمنا الأول عن الذكاء وعلاقته بالتكيف الاجتماعي في ضوء المعلومات الجديدة التي حصلنا عليها بناء على ما قمنا به من تنبؤ . وعلى أي حال فإنه بغض النظر عما إذا كان تنبؤنا صحيحاً أم غير صحيح ، فإن نتيجة تنبؤاتنا لها تأثير مباشر على فهمنا للمشكلة التي نحن بصدد حلها .

فحين في التنبؤ نقيم في الواقع علاقات جديدة ليس من السهل التحقق من وجودها فعلاً بناء على معلوماتنا الماضية وحدها . ذلك الموقف العملي قد يتمخض عن اكتشاف عوامل أخرى لم تكن في الحسبان تؤثر في تشكيل النتائج فتظهر بصورة على غير ما كنا نتوقع . وقد

يكون الفرق بين ما يتوقعه العالم في تنبؤه وبين ما يحدث فعلاً فرقاً صغيراً . وهذا يحدث في الغالب عندما يكون التنبؤ متعلقاً بموقف هو عبارة عن صورة قريبة الشبه بالموقف الأصلي . مثلاً عندما نحصل من مجموعة من الفئران على درجات لتعلم المرور في متاهة من المتاهات ذات الجدران المنخفضة ، نستطيع أن نتنبأ بدرجة كبيرة بما ستكون عليه درجاتهم في تعلم المرور في متاهة ذات جدران عالية . ولكن قد يكون الفرق بين ما يتوقعه العالم في تنبؤه وبين ما يحدث فعلاً فرقاً كبيراً ، وهذا يحدث عندما يختلف أكثر من عامل بين الموقف المتنبأ به والموقف الفعلي أى عندما يتمخض الموقف المتنبأ به عن تغيرات في عوامل لم تكن في الحسبان . مثلاً عندما نحصل من مجموعة من الفئران على تقديرات في تعلم التمييز بين درجات الضوء ، قد نتوقع أن هه التقديرات قد تكون بشكل معين بعد إتلاف جزء من مراكز الإبصار في المخ . ولكن قد يترتب على هذا الإتلاف ليس فقط تقليل مساحة هذه المراكز ، بل أيضاً اختلاف في درجة الصحة العامة عند هذه الحيوانات ، وكذلك اختلاف في قوة الدافع عندها ، وبذلك قد يفشل تنبؤنا لأننا لم نعمل فيه حساباً إلا لاختلاف عامل القدرة على التعلم فقط .

وبصرف النظر عما إذا كان الفرق بين ما يتنبأ به العالم وبين الواقع كبيراً أو صغيراً ، فإننا في عملية التنبؤ نفترض وجود علاقة جديدة لا نستطيع أن نتحقق من وجودها فعلاً بناء على معلوماتنا السابقة وحدها . وإنما نجربنا عدم معرفتنا بالعوامل الجديدة على أن نقبل التنبؤ على أنه صحيح بشكل مبدئي فقط وذلك إلى أن نتحقق بالفعل وعن طريق التجريب من صحته .

ويقودنا هذا إلى أن نقرر أننا يجب أن نحجر عملية التحقيق جزءاً من التنبؤ . ولذلك فإن التنبؤ الذي لا يمكن اختباره عملياً ليست له أية قيمة ، إذ يبقى مقدار صحته مجهولاً إلى الأبد . واختبار صحة التنبؤ يقتضى منا إلى تقوم بعمليتين أو بخطوتين منفصلتين وإن كانتا متكاملتين . الخطوة الأولى هي أن تقوم بعملية استنتاج عقل عن طريق الاستدلال ، أن النتائج المترتبة على نظريتنا أو على فرضنا يجب أن تكون على نحو معين أو يجب أن تتخذ وضعاً معيناً أو يجب أن تكون لها صفات أو خصائص معينة .

فلنفترض مثلاً أننا نريد أن نوضح كيف يمكننا رؤية الألوان . فنقول إن هناك نوعين من التركيبات في الشبكية ، هما : العصي والخروطات ، وأن الأخيرة هي الحساسة للألوان . ونحن نعرف أيضاً من تجاربنا في عملية خلط الألوان أن ألوان الطبيعة يمكن إحداثها أو الحصول عليها عن طريق مزج ألوان ثلاثة هي الأحمر والأصفر والأزرق بنسب مختلفة . فإذا أقرنا هذه الحقائق ببعضها البعض فإننا يمكن أن نستنتج وجود تركيبات حساسة للون

في الشبكة : كل تركيب منها حساس للون من هذه الألوان الثلاثة . وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر رؤيتنا للألوان بأن الأشعة الضوئية تنشط واحداً أو أكثر من هذه التركيبات الثلاثة بشكل معين في الشبكة . ومن هنا التفسير وعلى أساسه يمكن أن نتنبأ بالنتائج التي تترتب على حدوث تغير أساسي في هذه التركيبات . فيمكن أن نتنبأ مثلاً بأنه إذا ولد شخص بدون أى واحد من هذه التركيبات اللونية الثلاثة الموجودة في الشبكة ، فإنه يصبح ذا عمى لوني بالنسبة لألوان معينة هي التي تتناسب مع نقص هذا التركيب وتقابله . أو أنه حتى إذا كانت هذه التركيبات الثلاثة موجودة ولكنها موزعة توزيعاً غير عادل في الشبكة فإن الشخص الذي يعاني هذا النقص سوف يرى ألواناً معينة ولا يرى ألواناً أخرى في أجزاء معينة من المجال البصرى . إلى هنا نكون قد أكملنا الخطوة الأولى وهي خطوة الاستدلال أو الاستنتاج العقلى .

أما الخطوة الثانية فهي خطوة التحقيق التجريبي ، وهي أن نرى ما إذا كان استنتاجنا هذا صحيحاً أم لا ، بأن نحاول أن نخلق الظروف التجريبية التي تؤدي إليه ، ونرى ما إذا كان سيحدث عن خلق هذه الظروف النتيجة التي توقعناها أم لا . ففي المثال السابق مثلاً ، بعد أن نتنبأ بأنه إذا ولد شخص بدون أحد هذه التركيبات في شبكة العين فإنه لابد وأن يكون عمى بالنسبة لألوان معينة ، بعد أن نتنبأ بذلك ، علينا أن نبحث عن أناس تنطبق عليهم أوصافنا هذه فعلاً . فعلياً أولاً أن نصنف أنواع العمى اللوني التي يمكن أن توجد . ويقوم هذا التصنيف بالطبع على أساس التكوينات اللونية التي يمكن أن تخفى من شبكة العين . فإذا كانت الشبكة لا تحتوى تركيبات الإحساس باللون الأحمر مثلاً ، فإن الشخص لابد وأنه لا يرى اللون الأحمر . وإذا كانت الشبكة لا تحتوى على تركيبات الإحساس بالألوان الثلاثة فإن الشخص لابد وأن يكون عنده عمى كلى للألوان ، وهكذا بعد أن نحصر أنواع العمى اللوني جميعها ، نأتى بأولئك الذين يعانون عمى لونياً وندرسهم لنرى ما إذا كان عمى كل منهم اللوني الذى نتنبأ بوجوده عنده حسب تفسيرنا لإدراك الألوان ، موجود فعلاً أم لا . فإذا وجدناه مطابقاً فإننا نكون قد حققنا صحة التنبؤ بطريقة تجريبية .

والواقع أن جميع التنبؤات يجب أن توضع في محل الاختبار التجريبي إذ أن هذه هي الوسيلة الوحيدة للتحقق من صحتها . كما أنها تسمح لأكثر من فرد بملاحظة الظاهرة وبذلك تعطى الفرصة للاتفاق بين الباحثين أو العلماء .

التحكم أو الضبط :

التحكم هو الهدف الثالث من أهداف العلم ولعله الهدف النهائي . ذلك أنه إذا كان العلم نشاطاً يهدف به الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة لتحقيق أحسن تكيف ممكن بالنسبة له ، فإن معنى ذلك أن المهدفين الأولين إنما يخدمان هذا الهدف النهائي . والتحكم معناه تناول الظروف التي تحدث حدوث الظاهرة بشكل يحقق لنا الوصول إلى هدف معين . وتزداد قدرتنا على التحكم بالطبع كلما زادت قدرتنا على التنبؤ بها . كما أن مقدار تحكمنا في الظاهرة هو في الوقت نفسه اختبار لمقدار صحة تنبؤاتنا وقدرتنا على فهم تلك الظاهرة .

ويمكن أن نضرب أمثلة عدة لفكرة التحكم في جميع فروع العلم . فنحن نتحكم في ظاهرة تمدد قضبان السكك الحديدية مثلاً حتى لا تحدث أخطار معينة عن حدوث هذه الظاهرة ، فنترك فراغات بين القضبان على مسافات متباعدة حتى لا يؤدي التمدد الناتج عن احتكاك القطر أو عن حرارة الجو ، إلى انحناء القضبان وانقلاب القطر . كذلك نستطيع أن نتحكم في ظاهرة النجاح في كليات الجامعة إذ قمنا بعملية توجيه تعليمي على أساس ميول الطلبة وقدراتهم ؛ فننصح للطلاب الذي لا يصلح - بناء على تقديراته في هذه النواحي - بالأبجول أن يسلك الطريق الجامعي مثلاً فيوفر على نفسه وعلى الدولة متاعب جمة . كما يمكن توجيهه إلى نوع الدراسة التي يصلح لها ، أن نحقق له النجاح والإنتاج . في هذه الحالة نحن نتحكم في السلوك البشري كظاهرة ونوجهه الوجهة التي تؤدي إلى تحقيق هدف معين ولاشك أنه بزيادة معرفتنا وفهمنا للظروف التي نتحكم في السلوك ونمحدده تزداد قدرتنا على التحكم فيه . كما أن زيادة قدرتنا على التحكم فيه تعطينا من ناحية أخرى أحسن أنواع الاختبار لصحة فهمنا له .

والنقطة التي نريد أن نؤكد هنا هي أن إمكانية التحكم في الظاهرة لن تتحقق بأي شكل من الأشكال ، ما لم تكن قد وضعنا أيدينا على الظروف أو المتغيرات التي تحدث حدوث الظاهرة . بمعنى أننا إذا لم نستطيع أن نمحد بالضبط هذه الظروف ، فإننا سوف لا نستطيع بالتالي أن نتناول الظاهرة بأي تعديل أو تغيير . والظروف التي تحدث حدوث الظاهرة كما سبق أن ذكرنا هي نفسها الظروف التي إذا ما تناولناها بالتعديل فإننا نحقق بذلك تعديلاً وتغييراً في الظاهرة نفسها . ونحن نؤكد هذه النقطة هنا لما سيكون لها من أهمية كبرى في مناقشتنا لتفسير الظواهر السيكولوجية فيما بعد .

فالعلاقة بين التحكم والفهم إذن علاقة وثيقة . كذلك العلاقة بين التحكم والتنبؤ . والواقع أن التحكم والتنبؤ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر إذا ما أخذناهما على أنهما هدفان

عامان . من أهداف العلم . فلنكن نحقق أى تنبؤ مهما كان بسيطاً يجب أن نتحكم في الظروف التي تحدد الظاهرة التي نتنبأ بها . ففي المثال السابق وهو مثال التنبؤ بالنجاح في التحصيل على أساس اختبارات معينة ، نحن في الواقع نتحكم في السلوك ، فنسمح فقط بدخول الجامعة لأولئك الذين حصلوا على نسب معينة في هذه الاختبارات . كذلك فإن التحكم في السلوك لا يمكن أن يتم إلا على أساس تنبؤ سابق . فعندما تعطى نصيحة معينة لخريجى المدارس الثانوية من حيث التوجيه إلى كلية معينة دون الأخرى نحن في الواقع نتحكم في سلوكهم بناء على تنبؤنا بما سيكون عليه هذا السلوك في هذه الحالات .

• • •

تلك هي أهداف العلم الثلاثة . وأى تفسير لا يسمح بتحقيق هذه الأهداف لا يعتبر تفسيراً علمياً^(١) . فقديمياً مثلاً كان يعتقد أن فيضان النيل بسببه بكاء بعض الآلهة الذين فشلوا في حيم ، وإذا جاء الفيضان عالياً فلأن الآلهة في ذلك العام قد اشتد بكاءهم وغررت دموعهم ، وإذا جاء منخفضاً فعلى العكس لأن دموعهم لم تترف في ذلك العام مبراراً .

هذا التفسير لفيضان النيل مثل من أمثلة التفسيرات غير العلمية . ذلك أن قدماء المصريين لم يكونوا في ذلك الوقت قد اكتشفوا منابع النيل أو عرفوا من أين تأتي مياهه فأستدوا ذلك إلى دموع الآلهة . وإذا حللنا ذلك التفسير نجد أنه لا يحقق أى هدف من أهداف العلم التي سبق أن تحدثنا عنها . فهو أولاً لا يضع أيدينا على عوامل أو متغيرات تمكن ملاحظتها وتعتبر مسؤولة عن حدوث الظاهرة التي هي فيضان . وثانياً ، فإنه لذلك لا يسمح بالتنبؤ بحدوث الفيضان . ولذلك لم يكن في إمكان قدماء المصريين أن يعرفوا - كما نعرف اليوم - ما إذا كان الفيضان سيكون عالياً أم منخفضاً أو ما هو بالضبط مقدار ما سيصل إليه من ارتفاع . كذلك لا يسمح هذا التفسير بالتالي بأى تحكم في مياه الفيضان إذ أن ذلك يقتضى - كما سبق أن رأينا - إمكان تحقيق الهدفين السابقين أولاً .

وعلى العكس من ذلك فإننا إذا ما قارنا هذا التفسير بالتفسير العلمى المعروف اليوم نجد أن كل مميزات التفسير العلمى يتحقق في ذلك الأخير . إذ نعرف أن المسئول عن حدوث الفيضان (وهو الظاهرة المراد تفسيرها) هو سقوط الأمطار في الحبشة في موسم معين . وإذا استطعنا أن نتحقق من ذلك أمكن التنبؤ بما سيكون عليه الفيضان من حيث الارتفاع

(١) إلا في حالة الظواهر الفلكية فحين لا نستطيع أن نتحكم فيها ومع ذلك فإننا نفرسها تفسيراً علمياً .

والانخفاض وبالتالي يمكن التحكم في مياه الفيضان بينه الجسور وغير ذلك .

ويمكن أن نضرب مثلاً ثانياً من أمثلة التفسيرات غير العلمية في ميدان الظواهر الطبيعية بما سبق أن ذكرناه من تعليل ظاهرة الاشتعال بافتراض وجود مادة الفلوجستين . وكان الفلوجستين هذا شيئاً وهمياً لا يمكن ملاحظته . ولا يمكن ملاحظة الفلوجستين هذا لأنه بحكم تعريفه شيء لا يدرك . ولذا كان هذا التفسير تفسيراً غير علمي لأنه لا يضع أيدينا على متغيرات محددة تعتبر مسئولة عن حدوث الظاهرة وخارجة عن الظاهرة ذاتها . كذلك فإنه بالتالي لم يكن يساعدنا على التنبؤ بأي المواد سوف يكون أسرع احتراقاً وأي المواد سوف يكون أبطأ احتراقاً أو غير قابل للاحتراق ، أو ما هو التغير الذي يحدث بعد الاشتعال . وبالتالي لم يكن هذا التفسير يساعدنا على التحكم في ظاهرة التغير الكيميائي والطبيعي الذي يحدث في الأجسام .

ولكن إذا نظرنا إلى التفسير العلمي وهو أن عملية الاحتراق تم نتيجة لانحدار الجسم بالأكسجين الموجود في الهواء الجوي تحت ظروف معينة ، نجد أننا أمام عملية مختلفة تمام الاختلاف عما جاء به التفسير الأول . فبدلاً من أن نفترض شيئاً وهمياً ، فإننا نقيم علاقة بين متغيرات مختلفة : المتغير الأول هو الأكسجين في ظروف معينة ، والمتغير الثاني هو عملية الاحتراق . وكلا النوعين من المتغيرات محدد وقابل للملاحظة . ثم نتصور العلاقة بين هذه المتغيرات تصوراً قائماً على الملاحظة . وبوضع أيدينا على المتغيرات الأولى وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين المتغير الثاني وهو ظاهرة الاحتراق ، نصبح عندئذ في موقف يسمح لنا بالتنبؤ بحدوث الظاهرة وبالتحكم فيها .

وإذا صعدنا فوق جبل عال وأردنا أن نسلق ييضاً أو نخضراً أو طعاماً آخر من هذا النوع ، ولاحظنا أن الطعام لا يتضج بالرغم من غليان الماء ، ففسرنا ذلك بأن شيطاناً حل في القدر فمنع الطعام من التضج ، كان تفسيرنا هذا مثلاً آخر من التفسيرات غير العلمية . ذلك أن مثل هذا التفسير سوف لا يضع أيدينا على عوامل يمكن التحكم فيها أو ملاحظتها ، إذ أنه يجعل طهو الطعام أو تضجه ظاهرة خاضعة لأهواء الشيطان ، وبالتالي لا نصبح قادرين على السيطرة عليها أو التنبؤ بها ، شأننا في ذلك شأن الإنسان البهائم في تفسيراته الخرافية . أما إذا قلنا إن درجة غليان الماء تتوقف على ضغط الهواء وأن ضغط الهواء على قمة الجبل قليل ولذا فقد تطلب غليان الماء درجة من الحرارة أقل من درجة الحرارة التي يغلي عندها وهو على سطح البحر ، كان تفسيرنا في هذه الحالة تفسيراً علمياً ، إذ أنه سيضع أيدينا على محسوسات ، فالضغط الجوي يمكن قياسه ويمكن التحكم فيه . وبالتالي يمكن التحكم في عملية الطهو أو

نضع العلم فزيد الضغط في الوعاء بأن نجعل غطاءه محكماً مثلاً وبذلك نقلل من المدة التي ينضج فيها الطعام .

والعجيب أنه بقدر ما تبدو صفة الخرافة والجهل في مثل هذه التفسيرات واضحة في ميدان الطبيعة اليوم ، بقدر ما يعز على الكثير من علماء النفس ودراسيه تبين هذه الصفة في التفسيرات التي هي من نفس النوع في ميدان السلوك الإنساني . فالإنسان الحديث لم يتحرر بعد كلية من الاستعانة بمثل هذه التكوينات الغيبية في أثناء محاولاته لتفسير السلوك . ولا تزال هذه التكوينات موجودة وكاثرة تعيش بيننا في الكثير من نظريات علم النفس حتى اليوم . وهي وإن كانت تدل على شيء فإنما تدل على بقايا التفكير الخرافي أو الميتافيزيقي في ميدان لم يكن من السهل أن ينمو فيه التفكير العلمي . وسوف نتناول مثل هذه التفسيرات الخرافية أو الميتافيزيقية في علم النفس في الباب التالي من هذا الكتاب . ولكننا نود أن نشير هنا فقط إلى أن فكرة الفرائز أو فكرة المجالات العصبية أو فكرة الوراثة التي كثيراً ما تلجأ إليها في تفسيرنا للسلوك البشري لا تحقق من أهداف العلم إلا بقدر ما كانت تحققه فكرة « الفلوجستين » أو « إرادة الطبيعة » أو « بكاء الآلهة » في تفسير الطبيعة .

والطريق في مثل هذه التفسيرات أنها تخضع لأهواء المفسر إلى أقصى حد ذلك أنها تفترض وجود أسباب أو عوامل غير قابلة للملاحظة . وليس من الممكن تحديدها . فإذا حدثت الظاهرة مثلاً فلأن هذه العوامل (الوهمية) كانت « موجودة » وإذا تخلفت فلأن هذه العوامل قد « تخلفت » . فوجود العوامل أو تخلفها مستتجة من حدوث الظاهرة أو عدم حدوثها ، في حين أن المفروض في التفسير العلمي - على العكس - أن يمتنا على التنبؤ مقدماً بحدوث الظاهرة أو عدم حدوثها ، اعتماداً على وجود المتغيرات أو الظروف المسؤولة عنها أو عدم وجودها . ومن هنا كانت هذه التفسيرات لا قيمة لها من حيث الوصول إلى أهداف العلم من حيث التنبؤ والتحكم كما سبق أن وضعنا .

مراجع الفصل الثاني

- ١ - كروثر: العلم وعلاقته بالمجتمع - ترجمة إبراهيم حلمي عبد الرحمن وأمين
تكلا .
2. Jullian Huxely: Man in the Modern World. The New American Library.
New York 1949.
3. Albert Einstein and Leopold Enfeld: The Evolution of Physics. Simon and
Schuston. New York 1950.
4. Brown, C. W., & Ghiselli, E. E. Scientific Method in Psychology.
Mc. Graw-Hill, New York 1955.
5. Cohen, M. R., and E. Nagel: An Introduction to Logic and the Scientific
Method. Harcourt, Brace and Co. Inc. 1934.

الفصل الثالث مسلمات العلم

إن العالم الذى يبحث عن نظام معين فى هذا الكون يتمثل فى مجموعة من العلاقات التى تقوم بين ظواهره المختلفة لابد أن يفترض وجود هذا التنظيم مقدماً . فلا نستطيع أن نطبق المنهج العلمى أو نستخدم التفكير العلمى فى مجال يفترض فيه مقدماً أنه خاضع للأهواء . وإلا فما الذى نبحث عنه إذن فى مثل هذه الحالة ؟ إن البحث عن العلاقات معناه وجود نظام ، وأن هذا النظام مستمر مضطرب ، وأتينا بالملاحظة والتجريب نستطيع أن نكتشف هذا النظام المضطرب . يقول اينشتين^(١) : « إنه بدون الاعتقاد بأن هناك انسجام داخلى فى عالمنا هنا فإنه لا يمكن أن يقوم العلم . فهذا الاعتقاد سوف يظل دائماً الدافع الأساسى للإبداع العلمى » .

ومن ثم كانت المسلمات الضرورية التى يستند إليها العلم فى منهجه والتى يعتبر الجدل فيها مسألة فلسفية وليست مسألة علمية ، هى :

أولاً : أن هناك نظاماً معيناً فى هذا الكون .

ثانياً : أن هذا النظام مضطرب .

ثالثاً : أن معرفتنا هذا النظام لا تتأق عن أى طريق آخر غير الملاحظة أو الخبرة الحسية .

هذه هى مسلمات العلم الثلاثة .

المسلم الأول هو ما يسمى بمسلم الحتمية .

والمسلم الثانى هو مسلم الاضطراب .

والمسلم الثالث هو مسلم الوضعية أو الحسية فى المعرفة .

وسوف نتناول الآن كل مسلم من هذه المسلمات على حدة .

Albert Einstein and Leopold Infeld: The Evolution of Physics, Simon and Schunston, New York, 1950, p. 313.

(١)

مسلم الحتمية :

يعتمد العلم دون شك على المسلم الذي يقول إن جميع الظواهر في هذا الوجود محتومة ، بمعنى أن مظاهر الطبيعة هي نتائج لعمليات أو أحداث طبيعية ولا تنتج من لا شيء . فالأشياء لا تحدث هكذا أو من تلقاء ذاتها . فنحن نستطيع أن نلمس بداية الظاهرة - ولو نظرياً على الأقل - في الحوادث السابقة عليها أى التى سبقت ظهورها مباشرة والتي يمكن إرجاعها إليها . فهناك علاقة زمنية - من الناحية النظرية - بين هذه الظاهرة وبين الأحداث المقترنة بظهورها . وهذه العلاقة هي التى تمدنا بالمعلومات اللازمة عن « سبب » حدوث الظاهرة . فمسلم الحتمية إذن يؤكد أن كل ظاهرة لها تاريخ ويتلخص هذا التاريخ في الحوادث التى سبقت حدوث الظاهرة . ولا يقتصر هنا الكلام على ظواهر العلم الطبيعي فحسب بل ينطبق على جميع الظواهر والأحداث الطبيعية . وكما سنرى فإن كلمة الأحداث الطبيعية تشمل أيضاً الأحداث السلوكية مثل اللذات والرغبة والحب والكراهية والإدراك وغسمر ذلك ، وإن كانت هذه تختلف في طبيعتها عن أحداث طبيعية مثل التيار الكهربائي والمجال المغناطيسي والحرارة والتمدد وغير ذلك .

وعلى أى حال فإن القول بالحتمية على هذا النحو يختلف عن الاعتقاد بأن الحوادث تحدث بشكل تلقائي أى بدون أن يكون هناك بالضرورة أى تلازم زمني بين حدوثها وبين وقوع أحداث أخرى . ومن أمثلة هذا الاعتقاد الأخير ، القول بأن السلوك تلقائي . فماكسويل جال^(١) مثلاً يصف السلوك بخاصية أساسية هامة تتميزه - في نظره - عن حركة المادة ، هي أنه تلقائي . إذ يقول إن السلوك تلقائي أى أن الكائن الحي يستطيع أن يبدأ سلوكاً من تلقاء نفسه .

ولاشك أن وصف السلوك بأنه تلقائي معناه أنه يحدث هكذا دون تحديد أو ارتباط بعوامل أخرى تعتبر مسؤولة عنه . وهذا معناه إخراج السلوك كله من دائرة الظواهر التى تخضع للدراسة العلمية ، إذ أن العلم مسلم مقدماً أن جميع الظواهر في هذا الوجود محتومة . وليس هناك من الظواهر ما يحدث هكذا بدون « سبب » .

على أن السبب الذى نبحث عنه في تفسيرنا للظواهر الطبيعية والذى مسلم مبدأ الحتمية بوجوده ليس هو « السبب » بالمعنى الآلى القديم . ذلك المعنى الذى كان يسود العلم الطبيعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث كان العلم في تفسيره للعلاقات القائمة بين الظواهر يفترض وجود « قوة طبيعية » تنتقل من السبب إلى المسبب ، أو يفترض وجود

ارتباط ميكانيكى أو آلى بين الأشياء أو بين الحوادث بعضها وبعض ، ارتباط يجعل من بداية هذه الأحداث « سبباً » لما يلها أو يترتب عليها ، ويجعل من هنا « السبب » « قوة طبيعية » هي التي « تولد » أو « تنتج » النتيجة . ففكرة القوى الداخلية إذن أو فكرة الطاقة الكامنة كانت فكرة أساسية في المعنى الآلى القديم للسببية .

وليس من الصعب أن نفهم لماذا أصبحت فكرة « القوة الطبيعية » فكرة أساسية في المفهوم القديم للسببية . ففي مجال العمل اليومي حيث يتطلب الأمر من الفرد أن يقوم باستخدام قوته في رفع شيء أو دفعه أو جذبته أو هزّه أو ما شابه ذلك ، يفسر الفرد القوة التي يستخدمها في هذا الحالات في ضوء شعوره الخاص الذي يصاحب هذه العملية . ولما كان الإنسان يلاحظ أن الآلات يمكنها أن تقوم بعمليات كذلك التي يقوم بها هو ، لذلك فقد طبق مفهوم القوة هنا ، الذي استخلصه من خبراته هو الخاصة ، طبقه على الآلات . ولم يقتصر الإنسان على ذلك ، بل عم هذا المفهوم على حوادث الطبيعة وظواهرها . فالحركة التي يكتسبها جسم معين هي « نتيجة » للقوة التي تنتقل إليه من جسم آخر ، والضوء هو « نتيجة » للتغير في الطاقة ، ذلك التغير الذي ينتقل خلال الأثير من الشمس إلى الأرض . والسلوك نتيجة لمؤثرات داخلية أو خارجية « تولد » أو « تدفع » السلوك . فهناك إذن قوة أو طاقة أو « تأثير » ينتقل من السبب إلى المسبب ويشبه هنا ما يحدث في حالة الحركة الناتجة عند الدفع أو الجلب أو الرفع الآلية .

هنا هو المفهوم الآلى للسببية حيث كان ينظر إلى الأحداث الطبيعية باعتبار أنها وحدات مستقلة يرتبط بعضها على أساس مبدأ السببية ، فهناك رابطة ضرورية بين الحدث « السببي » والحدث « النتيجة » . وهذه الرابطة هي التي تجعل الأول « ينتج » أو يولد الثاني . أما الآن فإنه نتيجة لتطور العلم في القرنين التاسع عشر والعشرين وعمو الصفة التجريبية فيه إلى حد بعيد ، بدأ العالم يوجه إنتباهه إلى الظواهر الملاحظة فقط دون الاهتمام بما يحدث فيما وراء هذه الظواهر . وبدأ على هذا الأساس يكون مفهومات تعينه على تنظيم ملاحظاته عن هذه الظواهر . فاستبدل مفهوم « السبب » بمفهوم « المتغير المستقل » ومفهوم « النتيجة » أو « المسبب » بمفهوم « المتغير التابع » واستبدل المفهوم القديم « الرابطة » بين السبب والمسبب بمفهوم « العلاقة الوظيفية » . وأخذ العلماء يبحثون العلاقات الوظيفية بين المتغيرات ، تلك العلاقات التي يمكن التعبير عنها بطريقة أو بأخرى من الطرق الإحصائية كمعامل الارتباط مثلا . وليس هنا محل التفصيل في أنواع العلاقات التي يبحث عنها العالم ،

ولكن المهم الذي نريد أن نؤكد أنه هو أن العالم لم يعد يبحث عن قوى خفية . ولم يعد اهتمامه بالأحداث أو تصوره لها على هذا النحو ، وإنما أصبح اهتمامه بالأحداث من حيث أن بعضها يلزم بعضاً تلازماً زمانياً إيجابياً والبعض على العكس يتلازم تلازماً زمانياً سلبياً وهكذا . وباختصار فإن تصور العالم للأحداث أصبح على أساس أن تغيراً معيناً في المتغيرات المستقلة قد يحدث تغيراً معيناً مقابلاً في المتغيرات التابعة . وهذا هو معنى العلاقة الوظيفية ، وهذا هو كل ما يعنى العالم .

فالظواهر يرتبط بعضها ببعض بشكل معين ولا يعنيها أن نبحث في « طبيعة » هذه « الرابطة » أو كيف يحدث « السبب » المسبب ، وإنما الذي يعنيها هو أن نبحث في « شكل » هذه العلاقة كما تلاحظ في الظاهرة . وشكل العلاقة لا يتضمن وجود « قوة » طبيعية معينة تنتقل من « السبب » إلى « المسبب » كما كان يفهم قديماً ، ولا يتضمن أن المتغير المستقل « ينتج » أو « يولد » المتغير التابع . ولا يتضمن وجود رابطة أشبه بوجود مادة لاصقة تجمع بين السبب والمسبب . بل كل ما تتضمنه فكرة العلاقة الوظيفية هي مجرد وصف الأحداث كما تحدث ، وصفها من حيث حدوثها في نظام معين ليس غير . أو بمعنى آخر وصفها من حيث تلازمها أو عدم تلازمها في التغير .

ذلك هو معنى السببية في المفهوم العلمي الحديث . وقد أردنا أن نحدد هنا بوضوح حتى نترك كيف تخلص العلم مما علق به من التفكير الميتافيزيقي . فإذا كانت الحتمية مسلماً أساسياً من مسلمات العلم ، فإن مضمون هذا المسلم أن نظاماً معيناً يحكم الظواهر التي تحدث في هذا الكون ، وأن هذا النظام يمكن أن نشاهده في التلازم في التغير الذي يحدث بين الظواهر المختلفة . وعلى ذلك تقتصر فكرة السببية على ما يشاهد من تلازم في التغيرات التي تحدث في ظواهر الكون . ذلك التلازم الذي يمكن أن نعي عنه بطريقة ما من الطرق الرياضية .

ولا شك أن مسلم الحتمية بيننا المعنى مسلم أسامي بالنسبة للعلم . ذلك أنه لولا اعتماد العالم على هذا المسلم - كما سبق أن ذكرنا - لما كان هناك أى معنى للبحث عن علاقات وظيفية معينة بين الظواهر أو الأحداث ، ولما كان هناك أيضاً أى مجال للتنبؤ بهذه الظواهر أو التحكم فيها . ذلك أن العالم يعتمد في تنبؤاته دون شك على وجود نظام معين في تتابع الأحداث ، وأنها لا تحدث بناء على أهوائها . كما أنه إذا أراد العالم أن يتحكم في ظاهرة معينة ، فإن معنى ذلك أنه يعرف مقدماً أن ظروفاً معينة هي التي ، إذا تناولها بالتغيير والتعديل ، فإنه سيترتب على ذلك تغيراً معيناً في حدوث الظاهرة .

وقبل أن نفرغ من هذه النقطة نود أن نؤكد في النهاية أن معظم الكتابات في علم

النفس لازالت بعيدة كل البعد عن التسليم ببدا الحتمية ، بالرغم من إدعائها اتباع الأسلوب العلمى . وحتى إذا سلمت بهذا المبدأ فى بعض الأحيان ، فإن مفهوم السببية فيها مازال يتخذ معان بعيدة كل البعد عن معنى العلاقة الوظيفية بين المتغيرات ، معانى تتضح فيها آثار الخرافة الميتافيزيقية القديمة ، فضلاً عن التفكير الخرافى بصوره الأخرى . إننا نلمس ذلك مثلاً فى الكلام عن « النوافع » عندما يوصف النافع بأنه « تكوين ... يدفع صاحبه إلى أن يسلك ويدرك وينفعل ... الخ » ، أى أنه يسبب المظهر السلوكى بالمعنى الآلى القديم أى يولده وينتجه . ونلمس هذا المعنى كذلك عندما نتحدث عن الاتجاه مثلاً أو الشخصية^(١) أو أى متغير آخر باعتباره مصدراً لطاقة معينة يتولد عنها السلوك ، أو عندما نتحدث كذلك عن « المثير » بأنه « يثير » الاستجابة .

كل هذه أمثلة لمفهوم السببية بالمعنى الآلى . والواقع أنه ليس هناك من ضرر معين يمكن أن يترتب على الكلام عن بعض المتغيرات باعتبار أنها من « أسباب » السلوك ، ما دمتنا على اعتماد دائماً لأن نستبدل كلمة سبب بكلمة « متغير مستقل ذى علاقة وظيفية بالظاهرة السلوكية » . ولكن الضرر كل الضرر فى أن نسند إلى ذلك السبب « قوة » خاصة ونقول إنها هى التى تحرك الكائن الحى . ذلك أننا نكون معرضين دائماً فى كل هذه الأحيان لأن ننسى أننا نتكلم عن متغيرات ، ثم نجسد هذه القوة ذاتها التى افترضنا وجودها . ونجعل لها كياناً خاصاً فى مكان ما من الكائن الحى ، ونعبرها مسؤولة - بشكل خفى - عن سلوكه وتصرفه . وبذلك نبأ من مجهول وننتهى إلى مجهول كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد .

مسلم الاضطراد :

يقرر هذا المسلم أن الطبيعية ثابتة نسبياً على مر الزمن ، بمعنى أن ما حدث على نحو معين فى الماضى ، سوف يحدث على نفس النحو فى المستقبل إذا تسلوت الظروف . وإذا حدث تغير فى الكائنات المحيطة فإن مثل هذا التغير يحدث ببطء . فالشجرة والحجر والإنسان الذى قابلناه بالأمس وغير ذلك من الكائنات لا تبلى على مر السنين أنها تتغير بشكل ملحوظ . نحن نتعلم هذه الحقيقة ونتوقعها منذ الصغر حتى أصبحت شيئاً مسلماً به وندراً ما نناقشه .

(١) راجع تعريف البيوت مثلاً للشخصية بأنها « نظم يعمل على إصدار وتوجيه أشكال من السلوك » .

عل أننا إذا سلمنا مبدأ الثبات هنا ، فإننا لا نكرر أن هناك اختلافاً في الظاهر في نسبة التغير في الظواهر المختلفة ، أى أن مقدار الثبات على مر الزمن لا يبدو واحداً بالنسبة لجميع ظواهر الكون . وإذا اخترنا مبدأ الثبات هنا من الناحية التاريخية نجد أنه قد نشأ عند الإنسان من احتكاكه بالعالم الطبيعي . فالتغير في العالم الطبيعي يطغى على وجه العموم . إذ تبدو العلاقات الموجودة بين الظواهر الطبيعية هي . كما يبدو تتابع هذه الظواهر هو هو على مر الزمن .

أما إذا اتجهنا إلى الإنسان فإننا نجد أن التغير لا يبدو يمثل هذا البطم الذى يبدو عليه في الظواهر الطبيعية . ذلك أننا قد نجد فرداً معيناً يسلك اليوم بشكل خاص بإزاء ظروف معينة ولكنه قد يسلك غداً مسلكاً مختلفاً كل الاختلاف ، رغم ما يبدو لنا من أنه في نفس الظروف . كذلك فإن أقل تغير في الظروف المحيطة المشاهدة قد يحدث تغييراً واضحاً وسريعاً في سلوك فرد ما . هنا هو ما نشاهده في خبرتنا العادية وهنا هو ما يبدو لنا لأول وهلة . ولكن الواقع أن سلوك الإنسان محصلة للعديد من العوامل المعقدة المتشابكة المتناخلة ، في حين أن الظواهر الطبيعية تحددها عوامل أكثر وضوحاً وأكثر بساطة وأقل تعقيداً . فإذا كان السلوك الإنسانى يبدو متغيراً فلأننا لم نجد بعد جميع العوامل التى يمكن أن تؤثر في حدوثه ، أما في حالة الظواهر الطبيعية فإنها تبدو ثابتة لأننا قد حددنا العوامل التى يمكن أن تؤثر في حدوثها . وعلى ذلك فإن ما يبدو لنا متغيراً في السلوك الإنسانى قد لا يبدو كذلك إذا فهمنا فهماً أدق ؛ أى إذا حددنا العوامل التى كانت خافية علينا عندما لاحظنا أنه قد تغير .

وإذا انتقلنا من عالم الفرد إلى عالم الجماعة نجد أن الظواهر الاجتماعية تبدو أكثر تعرضاً للتغير الشديد المفاجيء ، وعلى ذلك تبدو هذه الظواهر كما لو كانت غير خاضعة للتنبؤ أى أنها تبدو كما لو كانت تحدث دون قانون أو نظام مضطرب . فمعلوماتنا الماضية عن ظاهرة اجتماعية معينة غالباً ما لا تكفى لتفسير ما يحدث مستقبلاً . والسبب هو أننا لم نكتشف حتى اليوم جميع العوامل التى يمكن أن تحدث تأثيراً في الظاهرة الاجتماعية .

وإذن فيمكننا أن نقول بوجه علم إن الطبيعة مضطربة بما في ذلك الظواهر أو الأحداث السيكولوجية والاجتماعية وإن كان اضطراب النظام الطبيعي في عالم المادة أكثر ظهوراً منه في عالم الظواهر السلوكية الفردية وعالم الظواهر الاجتماعية . بل إنه لا يمكن أن تكون للدراسة العلمية أى معنى إذا لم نأخذ بمسلم الاضطراب هنا . وذلك أمر واضح بناته ، إذ أنه من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تتحقق أهداف العلم لو كان التنبؤ بالمستقبل يعتمد كلية على الصدفة ، وإذا كانت حوادث اليوم لا تستطيع أن تدلنا على حوادث الغد .

بمعنى آخر فإننا لا نستطيع أن نعمم أحكامنا بالنسبة للظواهر ما لم يكن هناك اعتقاد ضمنى بأن هناك استمراراً في وقوع الحوادث على النحو الذى حدثت عليه في الماضي . فنحن لا بد لكي نصدر قانوناً عاماً أن نعتقد أولاً بأن حوادث الطبيعة تسير على نحو مضطرد ، ووفق نظام لا يشذ . وإذا ظهر شذوذ للقانون الذى نصلره فليس لأن الطبيعة قد تغيرت ولكن لأننا لم نكتشف بعد جميع العوامل التى يمكن أن تحدث التغير ، أو لأن عوامل أخرى حدثت فأحدثت تغيرات في شكل العلاقات .

على أننا هنا أيضاً يجب أن نذكر أنه ليس معنى الاضطراب في وقوع الحوادث أنه إذا تشابهت الظروف فإن النتائج « حتماً » أو « لا بد » وأن تكون متشابهة . بل معنى ذلك أننا « نتوقع » نتائج متشابهة في الظروف المتشابهة . أو بمعنى آخر يمكننا أن نقول إن معنى الاضطراب هو أننا نتوقع أن تؤدي نفس المقدمات إلى نفس النتائج . ذلك أننا في هذا المجال أيضاً يجب أن نتذكر أن الاضطراب ليس شيئاً موجوداً في ذاته مفروضاً على الحوادث من عل ، أو أن هناك « روابط » لها وجود مادي تربط المقدمات بالنتائج وتجعل الأحداث تسير باستمرار في اتجاه محدد . مثل تلك الروابط المادية ومثل ذلك الوجود المادي للاضطراب يجعلنا مرة أخرى نقع في نفس الخرافة الميتافيزيقية التى كان يمكن أن نقع فيها نتيجة لتصورنا الآلى للسببية . فإننا إذا امتحنا خبرتنا لا نلاحظ سوى فيض من الأحداث وتصور لعلاقات معينة بين هذه الأحداث . فنحن نتعلم أن عمليات معينة لا بد أن تتم إذا ما أردنا أن نصل إلى نتائج معينة . هذه الخبرة نكتسبها من مرورنا بمواقف مختلفة متعددة في حياتنا الماضية ، ومن انتباهنا إلى هذه الظاهرة أو تلك بدافع من صالحنا في البقاء واجتناب الخطر . ثم إننا لنحمل بعد ذلك هذه الخبرة الماضية ونطبقها على الحاضر . وبناء على خبرتنا الماضية والحاضرة نتوقع نفس الشيء بالنسبة للمستقبل .

وبمعنى آخر فإنه بناء على خبرتنا بالنظام الذى سارت عليه الأحداث مما لاحظنا في الماضي ، فإننا نتوقع أن نسير على نفس النسق في المستقبل . فنحن في تصورنا للاضطراب نعتمد على خبرتنا السابقة وليس غير . أى كأننا نقول إن الأحداث قد حدثت على هذا النحو في الماضي وعلى ذلك فنحن نتوقع أن يستمر حدوثها على نفس النحو مستقبلاً . وعلى ذلك يكون تصورنا للاضطراب مبنياً على عملية استقراء للأحداث الماضية ، ثم تعميم ما لاحظناه في الماضي من نظام على ما سيحدث أو ما يمكن أن يحدث في المستقبل . مثل هذا التصور لمفهوم الاضطراب لا يمكن أن يتضمن معنى اليقين وإنما كل ما يتضمنه هو درجة معينة من « الاحتمال » . وهذه الدرجة من الاحتمال تتراوح بالطبع من أقصى درجات الشدة إلى أقصى درجات الضعف ، بناء على خبرتنا بالظواهر ومدى معرفتنا بها . ولسنا هنا بصدد مناقشة

نظرية الاحتمالات ، ولكن يكفي هنا القدر لبيان مفهوم الاضطراب .

ولاشك في أن التسليم بالاضطراب شديد الأهمية بالنسبة لإمكان قيام العلم . فمن الواضح أنه إذا لم نسلم بالاضطراب فإن معنى ذلك أنه لا يوجد أى استقرار أو ثبات في الظواهر على مر الزمن . ومثل هذا الاستقرار ومثل هذا الثبات أمر أساسي بالنسبة للطريقة العلمية . ذلك أنه إذا لم يكن هناك ثبات أو استقرار في الظواهر الطبيعية ، تصبح أهداف التنبؤ والتحكم في العلم لا معنى لها . فمن الصعب أن نتصور كيف يحقق العلم أهدافه إذا كان حدوث الظواهر في المستقبل يعتمد على مجرد الصدفة ، وهي البديل المنطقي الوحيد إذا لم نأخذ بمسلم الاضطراب .

مسلم الحسية :

يتضح من مناقشتنا لمفهوم الحتمية والاضطراب ، أن كلا من هذين المفهومين قد نشأ وتحدد بناء على خبرة الإنسان الحسية ، أي أن الإنسان قد لاحظ في أثناء احتكاكه بالطبيعة المحيطة ، أن الحوادث لا تحدث بناء على أهوالها وإنما تنتظمها قوانين أو علاقات مضطربة ، مما يجعل من الممكن التنبؤ بها والتحكم فيها . ثم حلول الإنسان أن يكشف بالملاحظة هذه العلاقات . وأن يعتمد على ملاحظته في إقامة العلم . وأفادته ملاحظته فعلاً في نزاعه من أجل البقاء . في حين لم تفده - كما سبق أن بينا - المراجع أو التصورات الخرافية أو التأملات الميتافيزيقية . وبإحصار فإنه عندما اعتمد الإنسان على ملاحظته الحسية بدأت تزداد قدرته في السيطرة على الطبيعة والتحكم فيها بفضل اكتشاف قوانينها .

فليس غريباً لذلك أن يقوم العلم على التسليم بأن المعرفة تبدأ من الحواس . وأن ما يأتيها عن طريق الحس لا يبد أن يكون هو بداية الطريق . بل إن العلم لم يقم إلا على هذا الأساس . فنحن في العلم نبدأ من أحكامنا نحن أي من تصوراتنا للواقع ، ذلك التصور الذي لا يمكن أن يتأق إلا عن طريق الحواس .

على أننا لا بد أن نقرر هنا حقيقة هامة ، تلك هي أن معطيات الحس هذه لا بد أولاً أن تكون قابلة للانتقال من فرد إلى آخر ، أو قابلة للتداول بين الأفراد ، حتى تصبح موضوعاً للعلم . وبمعنى آخر فإن الخبرة الفردية التي لا يمكن أن يشترك فيها أفراد آخرون لا تصلح لأن تكون موضوعاً للعلم . فإذا أدرك الشخص بحواسه شيئاً لا يدركه أى فرد آخر بحواسه ، أو مر بخبرة لا يمكنه أن ينقلها إلى أى فرد آخر ، كان إدراك ذلك الفرد وكانت خبرته خارجة عن نطاق الموضوعات التي تصلح للدراسة العلمية . ذلك أن الشرط الأساسي لموضوعات العلم أن تكون مشتركة بين جميع الأفراد الذين تتوافر لديهم شروط الملاحظة .

وذلك هو معنى الموضوعية في العلم . فالعلم موضوعي بمعنى أن موضوعاته لا بد أن تتساوى فرص ملاحظتها لجميع الأفراد الذين تتوفر لديهم شروط الملاحظة . أما إن اقتصر الموضوع على فرد بالذات ولم يستطع بقية الأفراد الاشتراك معه في الملاحظة ، فإن الموضوع في هذه الحالة يخرج من نطاق إمكانية البحث العلمي ؛ ولا يصلح أن يكون موضوعاً لمثل هذه الدراسة .

ويجانب علماء النفس هذه الحقيقة عندما يقررون في موضوع علم النفس دراسة الشعور (أى الخبرة اللاتية) . أى عندما يقررون للشعور منزلة خاصة ضمن موضوعات علم النفس باعتبار أنه خبرة « داخلية » في مقابل السلوك الظاهري . فالخبرة اللاتية إذا ظلت شيئاً « خفياً » أو « باطنياً » أو « مجرد ما يجري في داخل الفرد » دون أن تتحدد أى وسيلة لمعرفة ، لا يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة العلمية ، بل لا تصلح بحكم تعريف العلم - أن تكون كذلك . ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا أمكن التعبير عن الخبرة اللاتية بطريقة ما من الطرق التي تسمح لنا بدراستها فإن معنى ذلك أنها تتحول عندئذ إلى سلوك . وبذلك يصبح موضوع علم النفس هو دراسة السلوك ، والسلوك فحسب . ذلك أن السلوك في صورة أفعال وحركات ولغة وتصرفات لها آثار خارجية هو فقط ما يمكن أن نلاحظه . ولا يعترف العلم بعد ذلك بأى شيء آخر . فمجرد الكلام عما هو « باطنى » من الظاهرة يخرج الكلام عن كونه مقبولاً علمياً .

ولكن ليس معنى هذا أن نحذف من موضوع علم النفس - كما فعل السلوكيون الأوليون - ظواهر مثل « الألم » و « الانفعال » و « الإدراك » وغير ذلك مما كان يوضع حتى وقت قريب تحت عنوان « الحياة الشعورية » أو « الحياة العقلية » . ولكن الذى ننكره هو أن نتحدث عن هذه الأشياء باعتبارها « حقائق باطنية » قائمة بذاتها ، ولا سبيل إلى مشاهدتها أو ملاحظتها في الخارج ؛ فتحدث مثلاً عن « الشعور » و « طبقات الشعور » و « بؤرة الشعور » إلى آخر ذلك ، دون أن يكون في استطاعتنا أن ننقل إلى الآخرين ما نقتضيه بمثل هذه الألفاظ بعبارة تسمح لنا بملاحظتها ملاحظة موضوعية ، أى عن طريق الحواس . فتحسن لا ننكر أن جزءاً من البيئة المؤثرة في السلوك الإنسان خاص بالفرد نفسه ويحصر فيه ، ولكن مثل هذا الجزء من البيئة لا يعيننا ولا يمكن أن يكون موضوعاً للدراسة العلمية ما لم يكن قابلاً للملاحظة بشكل ما ، أى ما لم يترجم بعبارة سلوكية تجعله يرضخ لأساليب المشاهدة العلنية الموضوعية .

ولنأخذ مثلاً ما يقرره شخص من أنه « يشعر بالألم » في ضرسه . إن « شعور » الفرد في هذه الحالة شيء خاص به . شيء ذاتي لا يمكن أن يشبه « شعور » أى فرد آخر بينما

الضرس . إذ لا يمكن لأي شخص آخر أن يقيم علاقة مع هذا الضرس تشبه علاقة هذا الفرد به . والشعور بهذا المعنى لا يصلح لأن يكون موضوعاً للدراسة العلمية . ولكن لتصور آثاراً معينة ؛ مثل ورم معين في لثته وتغيراً ملحوظاً في ضغط دمه وعلامات خاصة في ملامح وجهه وحركات جسمه ، وتقريره اللفظي عن الألم ... الخ ، قد مكنتنا من أن نتحدث عن « الألم » بشكل موضوعي ، أي وفرت لنا فرص المشاهدة والملاحظة ، بحيث أصبحنا نستطيع أن نتكلم عن ظاهرة تقع تحت حواسنا . فإننا في هذه الحالة سوف نكون في موقف مختلف من ظاهرة « الألم » عن موقفنا الأول . فقد ترجم « الألم » الآن بعبارة جعلته قابلاً للملاحظة . وجعلت منه ظاهرة يمكن أن تخضع للدراسة العلمية ؛ وباختصار فقد ترجم « الشعور » إلى سلوك وترجمت الخبرة الذاتية إلى ظواهر موضوعية .

وقد تقتصر على ترجمة الشعور إلى تقرير لفظي أي سلوك لفظي ، ولكن مثل هذه التقارير اللفظية يجب أن يعالجها الشخص الذي يقوم بالملاحظة في هذه الحالات كما يعالج أي تقارير عن أي ملاحظات أخرى . أو بمعنى آخر يجب أن نتوخى الموضوعية في طريقة الحصول على مثل هذه التقارير وفي تحليلها كما يحدث ذلك في أي مجال آخر للدراسة العلمية . أما إذا أغفل الملاحظ أن يقرر بوضوح تفاصيل ملاحظاته ، وحاول أن يقفز مباشرة إلى النتائج المقامة على هذه الملاحظات ، فإنه يقلل في مثل هذه الحالة من القيمة العلمية لعمله ، ويكون أشبه بالطبيب الذي لا يستطيع ، أو لا يود ، أن يعطى تفاصيل عن ملاحظاته ، ويقوم بالتشخيص بشكل مباشر . وباختصار فإن التقرير اللفظي للخبرة يجب أن يعالج كما تعالج التقارير اللفظية الأخرى عن الملاحظات التي يقوم بها العالم في أي ميدان آخر ، من حيث توخي الصدق والموضوعية في التقرير .

وقد يعترض البعض بأن التقرير اللفظي (أو الكتابي) أو المظاهر السلوكية والتغيرات الظاهرية الأخرى التي سبق التحدث عنها ، ليس هو الخبرة الذاتية نفسها ، وإنما هي مجرد مظاهر أو رموز وعلامات « للحقيقة الباطنية » . والجواب على مثل هذا الاعتراض ، أننا لا نملك حتى الآن وسيلة يمكننا بها أن نتصل بالأحداث الذاتية بشكل مباشر لتلاحظها ملاحظة موضوعية . ولذلك فنحن لا نستطيع علمياً إلا أن نستنتج هذه الأحداث إستنتاجاً . فنحن لا يعنيها من الأحداث الذاتية إلا ما يظهر لنا وما نستطيع أن نتحقق من وجوده أو عدم وجوده عن طريق الاختبار الحسي ، ثم قد نستنتج بعد ذلك ما تؤيده هذه الظواهر . أما إذا كنا سنعتمد في دراستنا على ما يقوله الناس عما يدور في بواطن نفوسهم « عن طريق عملية التأمل الباطني ، بصرف النظر عما إذا كان ما يقولونه هنا يمكن التحقق من صدقه أم لا ، فإنه لا يكون أماناً عندئذ إلا أحد أمرين : إما أن نصدق ما يقوله هؤلاء الناس أو لا نصدق ، أي إما أن نؤمن بما يقولونه أو لا نؤمن . والعلم كما سبق أن قلنا لا يعتمد على

الذاتية وإنما يعتمد على الحواس والمشاهدة الحسية .

هذا الخطأ في علم النفس يقع فيه الكثيرون من المبتدئين وغير المبتدئين على السواء . فهم يظنون أحياناً إن مجرد وصف الخبرة الذاتية عندهم معناه التوصل إلى حقيقة علمية . وبأخذ البعض أحياناً في وصف مثل هذه الحقائق التي لا وجود لها إلا في خبرته الذاتية معتمداً على مجرد ألفاظ وتشبيهات . ثم لا يتشئ أخيراً إلى أن قضية يمكن التحقق منها بالطرق العلمية . أى يمكن اختبار صحتها أو كذبها عن طريق التحقيق العلمى .

فإذا كنا ندرس الغضب مثلاً ، فلا بد أولاً أن نحدد معنى الغضب بطريقة يمكننا بها أن نلاحظه ملاحظة موضوعية . كأن نحدد بما يظهر من تغير في ملامح الوجه وتغير في ضغط الدم وسرعة النبض وتقلص في العضلات وغير ذلك مما يظهر دائماً في الأحوال التي نسميها بالغضب . أما ما هو الغضب بعد ذلك فليس أمامنا إلا أن نستنتج من هذه الشواهد مفهوماً شاملاً عنه . ولكن ليس لنا أى حق في اتخاذ الطريق العكسى ، أى في أن نفترض وجود شيء داخلي أو « حقيقة باطنية » هي التي تسبب هذه المظاهر . والكلام عن مثل هذه « الحقيقة الباطنية » سوف لا يخرج عن كونه مجرد تشبيهات أو لغة مجازية ليست صلتها بالواقع مما يفيد العلم في شيء .

والذي نريد أن نخلص إليه من كل هذا هو أن علم النفس كأي علم آخر لا يدرس إلا ما هو ظاهري ، ما يقع تحت الحواس ، وأن « الشعور » أو « الخبرة الذاتية » ليس لها مكان كموضوع للدراسة العلمية ، إلا إذا ترجمت معانيها بعبارات سلوكية . وبذلك يصبح موضوع علم النفس هو دراسة السلوك فحسب لأن هذا هو الموضوع الوحيد الذى يمكن أن يلاحظ بشكل مباشر عن طريق الحواس .

وأخيراً ، عندما يقرر العلم أنه يعتمد على الحواس كنتقطة يبدأ منها ، فإنه يعتمد على ما يسمى بالفلسفة الوضعية المنطقية^(١) التي تعبر أن المعرفة تعف عند حدود الخبرة الإنسانية ، وتعتمد على ما تنطبع به حواس الإنسان . وأن الاختلاف في قيمة المعرفة يقابله اختلاف في نوع التجارب أو التصورات ومدى انطباقها على الخبرات الحسية . وأن جميع المشكلات المتعلقة « بالحقيقة القصوى »^(٢) تصبح لذلك مشكلات ميتافيزيقية لا تمت إلى العلم بأى صلة . والعلم قد سلم بوجهه النظر هذه لا على أساس مناقشة جدلية ، ولكن على أساس نفعي بحث وهو الفائدة التي حصل عليها الإنسان من التسليم بهذه الأسس .

Logical Positivism

(١)

Ultimate Reality

(٢)

مراجع الفصل الثالث

- ١ - زكى نجيب محمود : المنطق الوضعى . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١ .
2. Albert Einstein and Leopold Infeld. The Evolution of physics. Simon and Schuston. New York 1951.
3. Brown C. W. and E. E. Ghiselli. Scientific Mehtod in Psychology. Mc. Graw-Hill. New York 1955.
4. Shinner, B. F., Science and Human Behavior. The Mac millan Company. New York 1953.
5. Perice, C. S. : Notes on a Scientific Philosophy, in D. J. Bronstein, Y. H. Krikorian, and P. P. Weiner (eds.). "Basic Problems of Philosophy". Prentic-Hall. Inc. New York 1947.
6. Marx, M. H. (ed). "Psychological Theory : Contemporary. Readings," The Macmillan Company New York 1951.

الفصل الرابع جوانب التفكير العلمى

إن أى تقسيم للتفكير العلمى إلى خطوات هو فى الواقع تقسيم مصطنع . فالتفكير العلمى نشاط موحد أو خيرة كلية . والخيرة الكلية لا تقسم إلى عناصر أو أجزاء ، وإنما يمكن أن ينظر إليها من جوانب مختلفة أو زوايا متعددة . وإذا كنا نصنف هذه الزوايا أو الجوانب فى عناوين مختلفة ، فذلك فى الواقع لأغراض عملية فقط ، ولأجل التحليل وسهولة الوصف ، ولا يعنى أن هذه الزوايا أو الجوانب تمثل موضوعات منفصلة عن بعضها البعض . وقد تحدثنا حتى الآن عن تعريف العلم بشكل عام ، وعن الأهداف التى يرمى العلم إلى تحقيقها ، وعن المسلمات التى يعتمد عليها العلم ويبدأ منها . وخلاصة هذا الكلام حتى الآن أن العلم نشاط لغوى اجتماعى يهدف به الإنسان إلى فهم الطبيعة من حوله حتى يمكنه أن يسيطر عليها لتحقيق التكيف المنشود . ولاشك أن هذا النشاط - باعتباره خيرة إنسانية - ليس أمراً بسيطاً . بل هو ، كأى خيرة إنسانية أخرى ، على درجة كبيرة من التعقيد . ولذلك فإذا أردنا أن نصف هذا النشاط على وجه التحديد ، فلا بد - كما سبق أن قلنا - أن ننظر إليه من زوايا مختلفة . وقد تعودنا أن نجد الذين يكتبون فى هذا الموضوع ينظرون إلى هذه الجوانب من التفكير العلمى باعتبار أنها خطوات ثابتة محددة تسير الواحدة منها بعد الأخرى . فهناك الشعور بالمشكلة ثم الملاحظة ثم الفرض ثم التحقيق^(١) ، وكأنها عناصر مستقلة عن بعضها البعض ، ويمكن فصلها بخطوط محددة .

والواقع أن الإنسان فى أثناء تفاعله مع البيئة المحيطة من أجل المحافظة على بقائه واجتناب الخطر ، يتوجه بانتباهه إلى أجزاء مختلفة من هذه البيئة ونواحي متعددة منها . فبدرك فى هذه النواحي أو فى هذه الأجزاء علاقات مختلفة : أوجه شبه وأوجه اختلاف بين الظواهر أو الأحداث التى تمر به . فقد يلاحظ الإنسان أن هناك صلة شبه أو اختلاف بين ما سبق

(١) انظر خطوات التفكير العلمى فى بعض كتب المنطق .

أن وجه إليه انتباهه في الماضي وما يوجه إليه انتباهه في الحاضر . وقد تفيد هذه العلاقات في تحقيق أهدافه في الحياة وإشباع دوافعه وحاجاته الملحة فيها ، فيتابع هذه العلاقات بالمزيد من الانتباه والدراسة والبحث والمقارنة ، وهكذا وبعبارة أخرى يحاول الإنسان أن يربط بين ما يظهر جزئياً مفككاً . يربط بين ظواهر الطبيعة المختلفة وأحداثها التي تنبئ أمامه في سلسلة لا نهاية لها . هذه المقارنة الضمنية بين الظواهر المختلفة التي تصادفها وتنبئ إليها في صراعنا مع الطبيعة ، واستخلاص ما بينها من علاقات تبعاً لما يسعفنا به إدراكنا في وقت ما ، هو ما نعينه بالنشاط الذي نطلق عليه التفكير العلمي .

وواضح من ذلك أنه يصعب علينا أن نقسم النشاط العلمي إلى خطوات . وإنما الأوفق أن نميز فيه نواحي . وأبرز هذه النواحي ناحيتان أساسيتان : الأولى هي ما نسميه بالناحية الوضعية^(١) ، والثانية هي ما نسميه بالناحية التفسيرية أو النظرية^(٢) . ولقد سارت هاتان الناحيتان باستمرار جنباً إلى جنب في نشاط مزدوج كانت نتيجته ما توصلنا إليه حتى اليوم من العلوم . فمذ قدم الإنسان يلاحظ ، ويبحث عن تفسير لملاحظته هذه في نفس الوقت . فقد لاحظ الناس منذ قدم الزمان مثلاً أن الشمس تشرق كل يوم من الشرق وتغرب في الغرب ، كذلك لاحظوا أوجه القمر كل شهر . وغير ذلك من الظواهر الطبيعية . وقد كان من بين هؤلاء مجموعة سألت نفسها لماذا تشرق الشمس ؟ ولماذا تغرب ؟ وأين تشرق ؟ وأين تغرب ؟ ولما تتغير أوجه القمر ؟ وهكذا . من هذه الأمثلة وغيرها يتضح جانباً التفكير العلمي . الجانب الأول : الوضعي ، ويتلخص في القيام بعمل ملاحظات . والجانب الثاني ويتلخص في المحاولات المنهجية المنظمة لتفسير هذه الملاحظات . وينمو العلم وتطوره حدث تقسيم للعمل فتخصص بعض المشتغلين بالعلم في عمل الملاحظات بينما شغل القليل منهم نفسه بمشكلات التفسير .

ولما كانت مشكلات التفسير أو الجانب النظري هي التي تهتمنا في هذا المجال أكثر مما يهتمنا الجانب الوضعي من العلم ، لذلك سوف نعرض بشكل سريع للجانب الوضعي ثم نوفر الجزء الأكبر من اهتمامنا للجانب النظري .

الناحية الوضعية في التفكير العلمي :

نقطة البداية في العلم كما قلنا هي الحواس ، وتتطبع الحواس بما يحدث حولها من ظواهر

Empirical

(١)

Theoretical

(٢)

فيلاحظ الإنسان ما يجري حوله ويسجل ملاحظاته ومشاهداته هذه كلما اتصل بالطبيعة في أى ناحية من نواحيها . وعلى أساس هذه الملاحظات يبنى العالم بناءه العلمى .

على أن الملاحظة - مع ذلك - ليست بالشئ البسيط كما قد يعتقد أحياناً . وإن دراسة عميقة للملاحظة وما تتضمنه من عمليات أخرى لتبين لنا مدى التعقيد الذى تتميز به هذه العملية الأولية . فحتى في الملاحظة التى تبدو عرضية نحن نستخدم الفروض العلمية فى تفسير ما نرآه . فقد ندعى مثلاً أننا نرى النجوم الثابتة أو نرى ظل الأرض يحسف القمر ، أو نرى النحل يجمع الرحيق للعسل أو نحس باقتراب العاصفة . ولكن إذا تذكرنا أن ما نراه هنا اكتسب هذا المعنى فى وقت متأخر نسبياً فى الحياة البشرية ، فإننا نكون عندئذ أكثر استعداداً للتنازل عن الاعتقاد بأن ما نراه هنا بشكل أولى ، دون تدخل أى نظرية . والملاحظة التى تملو من الخبرة التفسيرية لا توجد تقريباً ، فأينما وجدت الملاحظة كانت مختلطة بالتفسير . فموضوعات رؤيتنا وسمعنا وحواسنا على وجه العموم تكتسب معانيها من خبراتنا السابقة ، ولا يمكن أن تجرد هذه الموضوعات من المعانى التى تكتسبها . فالبقعة اللامعة البيضاء المضيئة على الأرضية الزرقاء العميقة لا تجذب انتباهنا بهذا الشكل الخالى من المعنى . ولكننا ندرك - عندما نلاحظها - أنها نجم بل وأنها عبارة عن ملايين السنين المضيئة . فملاحظتنا عبارة عن مدركات، عبارة عن تفسيرات لما يقع تحت حواسنا من متغيرات . وهى عملية أكثر تعقيداً بكثير مما نظن . فهذه المدركات لا تصيح على هذا النحو الذى هى عليه إلا بعد أن نكون قد لاحظنا (أدركنا) أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الأشياء . وكتيجة لإدراك أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الأشياء ، نقوم بعملية تصنيف لموضوعات إدراكنا ، فنسمى هذه شجرة ونسمى ذلك نجماً وهذا نهراً وذلك جبلاً ، وهكذا . فنحن إذ نبنى هذه التصنيفات إذن بناء على تفسير سابق أو نظرية سابقة ، نقرر بشكل ضمنى أن ما يندرج تحت اسم واحد هو فى الواقع متشابه . فحتى أبسط الملاحظات إذن يتدخل فيها التفسير إلى حد كبير .

ونحن لا نصل بملاحظتنا إلى تصنيف الأشياء فقط ، بل إلى تصنيف الحوادث التى تقع فى هذا الكون والتغير الذى يحدث فيه . فنلاحظ مثلاً المد والجنر ونلاحظ شروق الشمس وغروبها ونلاحظ أوجه القمر ، ونلاحظ أن الأسعار ترتفع وتنخفض ، ونلاحظ أن صحة مجموعة من الناس قد اعتلت أو أن وباء قد أصاب عدداً كبيراً من الأفراد فى بلد ما أو أن الأفراد يختلفون فى قدرتهم على الفهم واستيعاب المعلومات أو أن الفرد يتعدل سلوكه كلما تكرر اتصاله بالموقف أو أن الانحراف قد زاد أو أن الجريمة قد قلت فى مجتمع ما ، وهكذا .

وقد يتضح لنا فيما بعد أن ملاحظتنا غير صحيحة . والشواهد العديدة على ذلك ليست ببعيدة . ففي كل يوم يشهد في المحاكم أناس مخلصون أن ما رأوه هو خلاف ما رأى غورهم . وتجارب علم النفس التي كشفت هنا الاختلاف ، بل التعارض والتناقض في الملاحظة بين الأفراد المختلفين ، تجارب عديدة . وفي تلويح العلم أمثلة أخرى ، فالخوت مثلا قد يصنف على أنه نوع من الأسماك ، ولكن بناء على الملاحظة الدقيقة التي تأخذ في الاعتبار أوجه شبه أشد دلالة من أوجه الشبه السطحية ، فإننا نعتبره من الثدييات ، وهكذا .

وعوامل الخطأ في الملاحظة كثيرة منها قصور المعرفة كما يحدث عند الرجل العادي ، أو الباحث الذي يلاحظ ملاحظة عرضية ، ولا يتوخى الدقة أو تحديد الظروف التي تحدث تحتها الملاحظة أو يعمم من جزئيات بسيطة غير ممثلة . كذلك من عوامل الخطأ التحيز أو الدوافع الشخصية ، كأن يرى الرجل الأبيض الأمريكي أن الزنحي عدواني أو مندفع وراء الجنس أو كرهه الرائحة أو غير ذلك . وكذلك من عوامل الخطأ في الملاحظة التوقع والأفكار السابقة . فالتفسيرات أو الفروض السابقة التي نقودنا في ملاحظتنا هي أيضا التي تحدد الجانب الذي نلاحظه من الظاهرة . ولذلك فإنه إذا لم تحدد الظروف التي حدثت فيها الملاحظة تصبح الملاحظة غير ثابتة أو حتى عديمة القيمة . فإذا قلنا مثلا إن سائلا معيناً يغلي في درجة حرارة ٨٠ مئوية ، يصبح هذا الكلام عديم القيمة إذا لم تحدد كثافة هذا السائل والضغط الجوي الذي يحدث فيه الغليان .

ومن البديهي أن تكون القاعدة الأساسية للملاحظة المعتبرة هي أن يتخلص الإنسان من جميع هذه العوامل ، أو باختصار ألا يجعل للتفسير دخلا في ملاحظاته بقدر الإمكان . ويستطيع القارئ أن يجد بالتفصيل شروط الملاحظة الجيدة وطرق جمع الملاحظات وعرضها وتحليلها في كتب مناهج البحث^(١) وكتب الإحصاء^(٢) . ولكن الذي يهمنا هنا هو أن نبين أهمية ذلك من حيث تطور العلم والتفكير العلمي وتطبيق ذلك في ميدان علم النفس بوجه خاص .

(١) اقرأ في مناهج البحث كتاب المنطق الوضحي للدكتور زكي نجيب محمود . مكتبة الانجلو المصرية

. ١٩٥١

(٢) وفي كتب الإحصاء : كتاب علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري للدكتور فؤاد البيبي السيد . دار الفكر العربي . ١٩٥٨ .

وكتاب الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية للدكتور سيد محمود ، دار الفكر العربي .

ولاشك أن العلم في مراحله الأولى كان يقوم بملاحظات معظمها عرضي ووصفي، فنصف مثلا شروق الشمس فتقول إن الشمس تشرق في مطلع النهار ثم تتوسط السماء في منتصفه ثم تغرب. ونصف أوجه القمر فتقول إن القمر يبدأ هلالا ثم يكبر حتى يصبح بديراً كاملاً ثم يتناقص مرة أخرى، وهكذا. ولعل مثل هذه المرحلة هي ما بدأت به العلوم الاجتماعية بوجه عام وعلم النفس بوجه خاص في بداية هذا القرن. فوصف السلوك مثلا بأنه يتقسم بوجه عام إلى عدوان وجنس وتملك وهروب... الخ ووصف كل نوع من هذه الأنواع بشكل كيفي؛ وقسم السلوك إلى أنواع أخرى، إلى عصاب وذهان، وقسم كل من هذين الأخيرين إلى أنواع أخرى، وهكذا. وكانت معظم هذه الملاحظات عرضية لم يتوخ فيها العلماء الدقة المعروفة في الوقت الحاضر.

ولكن بعد أن تقدم العلم أخذ يتطور ملاحظاته من الوصف الكيفي إلى الوصف الكمي ومن الشكل العرضي إلى الشكل المنظم، فأخذ العلماء يعدون مثلا الأيام التي يمكثها القمر في دورته، كما يحسبون على وجه التحديد الوقت الذي تقضيه الشمس في «دورتها» وهكذا. وهدف العلم اليوم هو أن يصل إلى أدق وصف كمي ممكن للظواهر التي يدرسها. وقد تطلب منه هذا أن يتدع آلات وأدوات خاصة تعينه على الملاحظة الكمية المضبوطة. هذه الآلات والأدوات هي المقاييس المختلفة كالمسطرة والساعة والتليسكوب والميكروسكوب والمقاييس الأخرى كالمقاييس العقلية ومقاييس السلوك بمظاهره المختلفة.

وقد وضع العلماء الأدوات والأجهزة القياسية التي تستخدم في قياس مجموعة معينة من الظواهر، في مكان معين لصيانتها وسهولة استخدامها. وسمى هذا المكان بالمعمل، كالمعمل الفسيولوجي والمعمل الكيميائي والمرصد ومعمل علم النفس، وهكذا.

وينمو الرغبة في البحث العلمي لم يعد في وسع الإنسان أن ينتظر حتى تحدث الحوادث بالشكل التلقائي. ثم إن حدوثها بهذا الشكل لا يتيح له الفرصة المواتية لتسجيلها تسجيلاً دقيقاً. وعلى ذلك أراد العلماء أن يخضعوا الظواهر لملاحظاتهم بالطريقة التي تسمح لهم بالدقة ويتوفر الوقت معاً. فابتدعوا التجريب: أي تهيئة الظروف المناسبة لحدوث الظاهرة بالشكل المطلوب، والمناسبة بالتالي لعمل الملاحظات المطلوبة. ونشأت بذلك أنواع مختلفة من التجارب وخطط مختلفة للتجريب. ووضعت على هذا الأساس قواعد عامة

للتجريب في العلوم المختلفة وقواعد خاصة بكل علم بالذات^(١) .

ولا يقتصر الجانب الوضعي في العلم على مجرد الملاحظات الأصلية التي يسعى الباحث إلى تسجيلها، بل يشمل أيضاً جميع الخطوات السابقة واللاحقة للحصول على هذه الملاحظات مما تستخدم فيه الخبرة الحسية؛ فتشمل في علم النفس مثلاً إعداد المقاييس وتطبيقها، كما يشمل خطط البحث وطرق تسجيل الملاحظات وطرق عرضها وتحليلها. ويستعين علم النفس في ذلك بالطبع بالعلوم الرياضية كعلم الإحصاء. فطرق التوزيع التكراري ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والارتباط والتحليل الاحصائي بكافة أنواعه ما هي إلا أشكال وطرق لعرض الملاحظات وتحليلها حتى تسهل قراءة المعاني المختلفة فيها، ويسهل إدراك العلاقات بين جزئياتها. كذلك يتضمن الجانب الوضعي تحديد طريقة اختيار العينة التي تجرى عليها الملاحظات حتى يمكن التصميم من هذه العينة إلى الأفراد الآخرين الذين لم تجر عليهم الملاحظة، وهكذا. كل هذه النواحي يتضمنها الجانب الوضعي للعلم، ومنها وعلى أساسها يمكنه أن يصل إلى فهم الظواهر وتفسيرها وهو ما يختص به الجانب النظري.

الناحية النظرية في التفكير العلمي :

لعلنا قد بينا حتى الآن أن جمع الملاحظات عن طريق القياس التجريبي المباشر هو القاعدة الأساسية للعلم. ولقد تجمع لنا حتى الآن الكثير من الحقائق العلمية الناتجة عن هذا الطريق. إلا أننا لا نستطيع دائماً أن نصل إلى حلول للقضايا العلمية ببساطة عن طريق الملاحظة والقياس المباشر. فالكثير من الظواهر يبدو بعيد الصلة بالمتغيرات التي تقع تحت الملاحظة المباشرة بحيث يتعذر الاعتماد على هذا الطريق السهل المباشر في تفسيرها. كما أن مشكلة إقامة العلاقات بين الظواهر التي تبدو بعيدة الصلة بعضها ببعض هي في أساسها مشكلة لا تحل عن

(١) يمكن أن يطلع قارئ علم النفس الذي يريد الاستزادة في هذه الناحية على كتاب :

Experimental Design in Psychology. By: Allen L. Edwards. Rinehart and Co., Inc. New York, 1950.

وكذلك كتاب « مناهج البحث في علم النفس » ترجمة المؤلف بالاشتراك مع آخرين : مؤسسة

فرنكلين إشراف الدكتور يوسف مراد القاهرة ١٩٥٩ .

وكتاب الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي : تأليف نجيب اسكندر إبراهيم ولويس كامل مليكة

ورشدي فام منصور . مؤسسة المطبوعات الحديثة القاهرة ١٩٦٠ .

طريق الملاحظة المباشرة لذلك كان لا بد - في جميع العلوم الحديثة - من إقامة النظريات أو المبادئ التفسيرية التي ، وإن كانت تقوم أساساً على ما جمعناه من الخبرة المباشرة ، إلا أنها لا يمكن أن تعتبر قاصرة عليها .

ففى كل علم إذن لا بد من أن نفرق بين الحقائق الوضعية من ناحية والتصورات التفسيرية من ناحية أخرى . أى نفرق بين الملاحظة والقياس من ناحية وبين تفسير هذه الملاحظات والأقيسة من ناحية أخرى . فبالرغم من أننا وضحنا كيف أن الملاحظة قد تعتمد إلى حد ما على التفسير وبالرغم من أننا نقرر الآن أن التفسير في العلم يعتمد أساساً على الملاحظة التجريبية إلا أن التفرقة بين هاتين الناحيتين لازمة وضرورية .

وإذا كانت العلاقة بين ما هو وضعى وما هو نظرى من الأهمية بمكان كبير في التفسير العلمى على وجه العموم ، فإنها تحتل الآن في علم النفس المكان الأكبر من الأهمية ، نظراً لطول الصلة بين علم النفس والفلسفة ، ونظراً - كذلك - لأن النظريات التي قامت في علم النفس لم تقم على أساس من المعرفة بالشروط اللازم توفرها في قيام التفسير العلمى . فلقد كانت معظم هذه النظريات عبارة عن تأملات وثيقة الصلة بالاتجاهات الفلسفية التي كان علم النفس أحد فروعها . أما الآن وقد بدأ الوعي ينتشر فيما يتعلق بشروط البحث العلمى والأسس التي لا بد أن تقوم عليها النظرية العلمية حتى تكون مفيدة ومحققة لأهداف العلم فإن مناقشة هذه الناحية أصبحت شيئاً لا بد منه في علم النفس .

وتفسير الظاهرة معناه أن نتناولها تنلواً عقلياً نظرياً يرمى إلى اكتشاف أو تصور العلاقات القائمة بينها وبين غيرها من المتغيرات . وهذه نفسها هي عملية الفهم التي سبق أن تحدثنا عنها كهدف أساسى من أهداف العلم . فلكى نفهم مجموعة معينة من الظواهر يجب أن نتصور ثمة علاقة تقوم بينها وبين غيرها من الظواهر التي تلازمها أو تلاحقها . ونحن نتصور هذه العلاقات على سبيل التخمين أولاً ثم نعود النظر في مثل هذه التصورات لتحقق من صحتها بواسطة أو بأخرى من الوسائل التجريبية . والوسيلة التي نعبّر بها عن تخميننا أو تصورنا لوجود علاقات معينة بين الظواهر المختلفة بهدف تفسيرها ، هي ما نسميه بالفرض العلمى . والطرق التي نتحقق بها من صحة هذه الفروض أو مدى انطباقها على الواقع المشاهد هي ما نسميه بطرق تحقيق الفرض . وإذا ما ثبت صحة الفرض فقد يصبح قانوناً . والنظام الذى يتضمن عدة قوانين أو فروض علمية

في شكل متناسق موحد هو ما نسميه بالنظرية . ويتضمن الجانب النظري من العلم كل هذه التركيبات والقضايا بالإضافة إلى العمليات العقلية التي يستخدمها في سبيل الوصول إليها ، كالأستدلال والتعميم والتجريد والحكم وما إلى ذلك . وسوف نتناول هذه التركيبات الواحدة بعد الأخرى ، حتى يمكن أن نفهم على وجه التحديد كيف يكون التفسير العلمي .

الفرض العلمي :

الفرض العلمي هو الوسيلة اللغوية التي تعيننا على فهم ظاهرة ما ، فهماً بالمعنى الذي سبق أن شرحناه . فهو عبارة عن قضية تحمل خبراً يتعلق بعناصر واقعية وتصورية⁽¹⁾ ، وبالعلاقات القائمة بينهما ، بحيث يتعدى هنا الخبر الوقائع أو الخبرات الحسية المعروفة ، وذلك بفرض زيادة الفهم أو التفسير . وبعبارة أخرى فإن الفرض العلمي هو أحسن « تخمين » أو « حرز » يتضمن ظرفاً لم يثبت عنه شيء بعد ولكنه يستحق البحث والأستقصاء . ويمكن كذلك التعبير عنه بأنه أحسن حل ممكن لمشكلة من المشاكل أو تفسير لحقيقة غير معروفة . فهو محاولة لوصف عنصر أو علاقة ، إذا وجد أنها صحيحة عن طريق الأستنتاج المنطقي ، فإن ذلك يمهّد الطرق لقيام تفسير معين أو نظرية معينة .

هنا التعريف يحدد معنى الفرض العلمي بحيث لا ينطبق لفظ « الفرض العلمي » على أي عبارة يقصد منها إيجاد حل لمشكلة . فمثلاً إذا كنا معنيين بتفسير رؤية الألوان ، يمكن أن نضع حلنا لهذه المشكلة في العبارة الآتية : « إن الأستجابة للون مسألة وراثية » مثل هذه العبارة ليست فرضاً علمياً ذلك أنها لم تحدد - كما سبق أن بينا في تعريف الفرض - ظرفاً خاصاً أو علاقة أو عنصراً يمكن أن نخضعه للتحقيق العلمي . أو بعبارة أخرى مثل هذه العبارة لا تقرر حلاً قابلاً للاختبار ، فهي لم تقم علاقة بين متغيرات . ولكن لفرض أننا وضعنا حل المشكلة كالآتي : « إن الأستجابة للون هي نتيجة لنشاط أنواع مختلف من المخروطات في شبكية العين » . هذه العبارة تحدد ظرفاً معينة يمكن أستقصاؤها . فهي تقوم على الحقيقة الواقعة وهي وجود مخروطات شبكية ، كما أنها تعبر عن تصورنا لوجود وظائف يمكن أن تقوم بها هذه الأعضاء .

(1) راجع الفصل الثاني .

ومعنى ذلك أن الفرض العلمى يجب أن يحتوى على متغيرات وعلاقات بين هذه المتغيرات . وجانب من هذه المتغيرات هو الظاهرة ذاتها التى نريد أن نفسرها ، أما الجانب الآخر فهو العوامل التى تصور أنها المسئولة عن هذه الظاهرة . وفى بعض المشكلات تكون هذه العوامل تصورية بحكم طبيعتها كما هو الحال فى تفسيرنا لحدوث الليل والنهار ، فنحن لا ندرك دوران الأرض بشكل مباشر ، ولكننا نتصور حدوثه . وفى بعض الأحيان تكون العوامل المسئولة من النوع الذى يمكن إخضاعه للإدراك المباشر كما هو الحال فى مثال إدراك الألوان السابق الذكر . أما العلاقات القائمة بين المتغيرات فهى دائماً متصورة . وعلى أى حال فإن الذى نريد أن نقرره هو أن الفرض لا بد أن يحتوى على عنصر لم يسبق لنا أن أدركناه بمواسنا ، عنصر تصورى يتعدى الخبرة الحسية المباشرة . ويتمثل هنا العنصر التصورى دائماً فى العلاقة التى يقيمها الفرض . كما أنه قد يتمثل فى بعض الأحيان - إلى جانب مثل هذه العلاقات - فى التكوينات الفرضية التى يستعين بها الفرض فى التفسير . وسأأتى الكلام على هذه التكوينات الفرضية بالتفصيل فيما بعد نظراً لأهميتها الخاصة فى علم النفس . ولكن لنأتى الآن بمثال بسيط لتوضيح هذا الكلام .

من الحقائق المعروفة مثلاً ، أن العصبية الشبكية تخصص بالإدراك البصرى غير اللونى . ومن المعروف أيضاً أن هذه العصبية تنشط عن طريق تغيرات كيميائية تحدث من تأثير الضوء فى مادة تسمى رودوبسين rhodopsine أو الأرجوانى البصرى ، وتحيط هذه المادة إحاطة كاملة بالعصبية . والآن لنفرض أننا نريد أن نعرف كيف تنشط المخروطات البصرية (وهى المختصة بالإدراك اللونى) . إن المنطق البسيط قد يجعلنا نفترض وجود مادة - مثل الأرجوانى البصرى - تحيط بالمخروطات ثم نكون بناء على ذلك الفرض الآتى : « تؤدى المخروطات الشبكية وظيفتها عن طريق تغيرات كيميائية تحدث فى مادة تحيط بها » (1) .

لفى هذا المثال يمكن أن نميز العناصر الآتية :

- ١ - رؤية الألوان (الظاهرة المراد تفسيرها) متغير تابع يخضع للملاحظة المباشرة
- ٢ - أن الإدراك اللونى وظيفته من وظائف المخروطات - علاقة (عنصر تصورى) .

(1) هذا المثال مأخوذ من كتاب :

- ٣ - تغير كيميائي يحدث في المادة السابقة - تكوين فرضي .
- ٤ - أن نشاط المخروطات يحدث نتيجة لهذا التغير الكيميائي - علاقة .
- ٥ - أن التغير الكيميائي يحدث نتيجة لتعرض العين للألوان - علاقة .

شروط الفرض العلمي :

ولكى يكون الفرض العلمي مفيداً في التفسير ، أى لكي يؤدي الفرض العلمي وظيفته ، لا بد أن يستوفى شروطاً معينة هي :

١ - أن يكون ممكن التحقيق بالخبرة الحسية إما بشكل مباشر أو عن طريق الاستدلال المنطقي . على أن معظم الفروض ذات القيمة العلمية لا يمكن تحقيقها بشكل مباشر ، وإنما يتم تحقيقها عن طريق استنتاج نتائج لازمة عنها ثم تحقيق تلك النتائج بشكل مباشر عن طريق الخبرة الحسية . فنحن لا نستطيع أن نحقق فرض الجاذبية مثلاً عن طريق الملاحظة الحسية المباشرة ، ولكننا يمكن أن نستنتج من ذلك الفرض نتائج يمكن إخضاعها للتحقيق التجريبي . فمثلاً الفرض بأن هناك جاذبية بين الشمس والريخ وأن هذه الجاذبية تتناسب تناسباً طردياً مع كتليهما وتناسباً عكسياً مع مربع المسافة بينهما ، هذا الفرض لا يمكن تحقيقه بالملاحظة المباشرة ، ولكن بالنتائج التي تترتب عليه ، فمثلاً يترتب على هذا الفرض أن مدار المريخ مدار بيضاوي (اهليلجي) وأن الشمس تقع في مركز هذا المدار ، وعلى ذلك نتوقع أن ترى المريخ بناء على هذا الفرض في نقط معينة من مداره هذا في أوقات معينة يمكن أن نحددنا بعمليات حسابية . فإذا صحت هذه التوقعات المستنتجة من الفرض كان ذلك وسيلة غير مباشرة لتحقيق هذا الفرض .

ولذلك فإنه يجب أن تصاغ الفروض بطريقة تسمح لنا باستنتاج النتائج منها . وتوقف درجة الدقة في مثل هذه الصياغة على مدى ارتباط العناصر المختلفة التي يتكون منها الفرض بالواقع التجريبي . ومدى انطباقها على ذلك الواقع أو إشارتها إليه . فنحن لن نستطيع أن نخضع أى فرض للتحقيق إلا إذا صدقت حدوده على وقائع أو إجراءات تجريبية معينة أو كانت عباراته تسمح بعمل مثل هذه الإجراءات . فإذا قل بعضهم مثلاً : « إن الإيمان بالعناية الإلهية هو القوة الفعالة التي تجعل الحق يسود في الحياة » . مثل هذا الفرض لا يمكن أن يوضع في محك التحقيق التجريبي ، إلا إذا ترجمت كل كلمة فيه مرة أخرى بشكل يسمح لنا بالإجراءات التجريبية . فلا بد أن نحدد معنى الإيمان بالعناية الإلهية ، والقوة الفعالة ،

والحق ، ويسود في الحياة . يجب أن عدد كل هذه العبارات بصورة تجعلها تدل على واقع تجريبي معين ، أى تجعلها قابلة للملاحظة المباشرة والقياس .

وهناك بالطبع فروض لا تسمح بالمرّة بمثل ذلك التحقيق ذلك أن المفهومات التي تستخدمها لا يمكن - بحكم طبيعتها - أن تخضع للملاحظة أو القياس . فلإننا قال أحدهم مثلاً : « إن الآلهة تمسك بالنجوم فتدعها معلقة في الفضاء » . مثل هذا الفرض لا يمكن تحقيقه لأننا لا نملك من وسائل المشاهدة أو الملاحظة ما يمكننا من رؤية الآلهة . كما أن الفرض بهذا الوضع لا يسمح بأي استنتاج يساعدنا على التحقق من صدقه أو كذبه . ويمكن أن نضرب لهذا الفروض أمثلة عديدة يجد القارئ بعضها في الصفحات السابقة . فكل مثل من أمثلة التفكير غير العلمي جاء ذكره في الصفحات السابقة⁽¹⁾ يصلح لأن يكون مثلاً للفروض التي لا يمكن تحقيقها .

وقد يظل الفرض صعب التحقيق أو حتى مستحيلًا لمدة طويلة ، ولكن ذلك لا ينفي عنه صفة الفرض العلمي ، فليس المهم هو تحقيق الفرض فعلاً ، بقدر ما هو إمكانية تحقيقه أى أن يتضمن في صياغته ، كما سبق أن أوضحنا ، الإجراءات أو النتائج التي تسمح لنا بتحقيقه تجريبياً . فمثلاً كان لا بد أن يحدث كسوف كلى للشمس كنتيجة من النتائج التي يمكن على أساسها اختبار صحة النظرية النسبية ، ولكن هذا لم يمنع الفرض من أن يكون قابلاً للتحقيق .

٢ - أما الشرط الثاني من شروط الفرض العلمي فهو أن يمكننا من عملية التفسير بأقل عدد ممكن من المكونات الفرضية أى العناصر التي يفترض وجودها لتفسير ظاهرة معينة . ويسمى هذا الشرط « بقانون الاقتصاد »⁽¹⁾ . وليس معنى الاقتصاد هنا التبسيط أو البساطة ولكن معناه الشمول أى أن يكون الفرض من الشمول بحيث يمكن أن تدرج تحته أكبر مجموعة ممكنة من الظواهر . ويتضح الفرق بين البساطة والشمول من المقارنة مثلاً بين نظرية اينشتاين ونظرية نيوتن ، فليس هناك من يقرر أن نظرية اينشتاين أبسط من نظرية نيوتن ، ولكنها مع ذلك تحقق قانون الاقتصاد أكثر مما تفعل نظرية نيوتن . كذلك تنحيز النظرية التي تفترض وجود دافع واحد للسلوك الإنساني ، كالندافع الجنسي أو المحافظة على الحياة أكثر بساطة من نظرية تتضمن في تفسيرها وجود عدة دوافع . ولكن ليس معنى ذلك أن نظرية تتضمن عدة دوافع في نظام موحد يفسر السلوك بأكمله ، لا تعتبر أكثر اقتصاداً من

(1) انظر الصفحات الأخيرة من الفصل الثاني

نظرية تفترض وجود دافع واحد . فنظرية السلوكية الحديثة مثلاً ، التي تفسر السلوك في مظاهره المختلفة على أساس عملية التعلم (وتفترض وجود أكثر من دافع واحد للسلوك) تعتبر أكثر اقتصاداً من نظرية فرويد من وجهة النظر هذه .

وليس معنى الاقتصاد هو الشمول فحسب ، بل معناه أيضاً الاستغناء عن المكونات الفرضية التي لا تساعد على التفسير ، فإذا استطعنا أن نفسر عملية التفكير مثلاً بردها إلى عمليات كالاستدلال والقياس تستخدم في حل المشكلات ، كان من الإسراف في الفروض بعد ذلك أن نتبرع بافتراض وجود تكوين آخر نطلق عليه اسم العقل ليقوم إلى جانب هذه الاستجابات في تفسير عملية التفكير ، أو ليقوم هو بهذه العمليات ، وهكذا .

الفرض العلمي والنظرية :

يمكن أن نميز بين الفرض العلمي والنظرية ، بالرغم من أنهما قد يستخدمان بالتبادل في بعض الأحيان . فالفرض العلمي يشبه النظرية من حيث أنهما عملاً تصورياً بطبيعته . ومن حيث أن أهدافهما الأساسية هي تفسير الظواهر أو الأحداث الطبيعية ، أما الفرق بينهما فإنه يقوم في درجة تعقد مجال الظواهر التي يراد تفسيرها أو في مدى اتساع هذا المجال . فالفروض العلمية أكثر تخصصاً أو أقل شمولاً من النظريات . أما النظريات فهي أعم . فالنظرية يمكن أن تشمل على عدة فروض علمية ، فإذا كانت هناك عدة مجالات للظواهر التي يراد تفسيرها ، وكانت هذه المجالات مرتبطة بعضها ببعض ، فإننا نحتاج إلى أكثر من فرض علمي لاستخدامها في تفسير هذه المجالات المتشابهة . ثم يحدث في العادة أن توضع هذه الفروض ذاتها في علاقات بعضها مع بعض داخل نظام أشمل هو ما نسميه بالنظرية .

فنظرية هيرنج Hering في إدراك الألوان تتضمن عدداً من الفروض العلمية . فقد افترض مثلاً وجود ثلاث عمليات في الشبكية تتضمنها خيرة الرؤية . عملية منها لإدراك الأحمر والأخضر والأخضر للأخضر والأصفر والثالثة للأسود والأبيض . وافترض كذلك وجود حالتين كيميائيتين في هذه العمليات ، الحالة الأولى سماها حالة البناء⁽¹⁾ والحالة الثانية سماها حالة الهدم⁽²⁾ . وافترض أيضاً أن حالة البناء هي التي ينتج عنها رؤية الأخضر والأزرق والأسود ، وحالة الهدم ينتج عنها رؤية الأحمر والأصفر والأبيض . ومن فروضه أيضاً أن الألوان المختلطة تنتج عن النشاط المتواقت لعمليتين أو لثلاث عمليات متضمنة في الرؤية

Anabolism

(1)

Catabolism

(2)

إما في حالة المدم أو في حالة البناء . وجاء أيضاً بفروض أخرى لتفسر عمى الألوان والصور
البيعية والخبرات الأخرى المتضمنة في الرؤية . وتكون كل هذه الفروض نظاماً متسقاً
مصلاً هو نظرية هيرنج في الألوان .

الفرض العلمي والقانون العلمي :

يختلف القانون العلمي عن كل من النظرية والفرض العلمي من حيث أن الأول قد مر
بمراحل كافية من التحقيق التجريبي حتى أصبح ثابتاً نسبياً . على أن القانون العلمي لا يختلف
عن النظرية والفرض العلمي من حيث أن وظيفته هي التفسير . وقبل أن يصل القانون العلمي
إلى هذه الدرجة من التحقيق لا بد له أن يمر بمرحلة الفرض أو النظرية ، ويظل ثابتاً كقانون
طلماً أن الشواهد التجريبية تؤيده باستمرار وطلماً أننا نستطيع على أساسه أن نتنبأ بالأحداث
التي يفسرها . ولكن حتى في هذه الدرجة من الثبات فإنه قد يخضع للشك مرة أخرى إذا
ما ظهر من الشواهد ما يتناقض معه ، وهنا يعود القانون إلى مرحلة الفرض الذي يحتاج
إلى زيادة التحقيق ، أما إذا ظهر عدد كاف من الشواهد مناقض له ، فإنه يمكن في هذه الحالة
التخل عنه كلية .

الفرض العلمي والحقيقة :

كلمة الحقيقة مفهوم يستخدم بمعان مختلفة ، ولكن يمكن أن نقرر بوجه عام أن الحقيقة
تصير أسساً ما ثبت انطباقه على الواقع . إما لأنه عبارة حسية مباشرة أو لأنه تفسير ثبتت
صحة تجارب عدة . وهذان المعنيان للحقيقة يجعلانها تختلف عن الفرض العلمي . فالمعرفة
في صورتها الوصفية تأتي من دراسة الحقائق أي من دراسة خبراتنا الحسية المباشرة بالأشياء .
أما المعرفة في صورتها التفسيرية فتأتي من تكوين الفروض التي تشمل على عناصر وعلاقات
تصورية . ولكن بالرغم من أن هذه العبارة تعبر عن العلاقة بين الفرض والحقيقة (بالمعنى
الأول) كوسيلتين للحصول على المعرفة إلا أنها تفشل في إظهار أن من الصعب في بعض
الأحيان أن نميز بين الحقيقة بالمعنى (الثاني) وبين الفرض . فهناك أوقات تكون فيها محتويات
الفرض قريبة جداً من الحقيقة كما أن هناك أوقات تكون فيها الحقيقة قريبة جداً من الفرض .

تسبب بداية تكوين الفرض العلمي بحوى الفرض على مكونات فرضية لا تخضع للخبرة
الحسية المباشرة أو لا يوجد ما يؤيد صحة افتراضها . ولكن بعد أن يمر الفرض في مرحلة
التحقيق فقد تثبت الشواهد التجريبية صحته . وبذلك تؤيد وجود العلاقات والمكونات التي
كانت لى وقت قريب فرضية . وفي هذه الحالة تعتبر هذه المكونات وهذه العلاقات حقائق .

وهذا الانتقال من الفرض إلى الحقيقة لا يتم عادة عن طريق دراسة واحدة بل ربما يتطلب عدداً كبيراً من البحوث ومدة طويلة من الزمن . ومع ذلك فيمكن في أى وقت أن يتطرق الشك إلى صحة هذه العناصر ، التي قيلت كحقائق ، إذا ظهر من الشاهد ما يشير إلى عدم صحتها . وعلى ذلك فإن ما كان يحبر حقيقة بالأمس قد يفقد هذه الصفة بعد ذلك . ومن ذلك يتضح أن الحقائق ربما تحولت إلى فروض كما أن الفروض قد تتحول إلى حقائق ، وأنه ليس هناك حتماً فاصلاً بين الاثنين .

طرق تحقيق الفروض :

هناك طرق أو إجراءات تجريبية يمكن بها أن تتحقق مما إذا كان الفرض صحيحاً أم خاطئاً . وتنسب هذه الطرق بالطبع إلى الجانب الوضعي للعلم . ولكننا سوف نتعرض لها هنا حتى نستوفى جميع النقط التي تتعلق بالفرض العلمي . ويرجع الفضل في صياغة هذه الطرق إلى الفيلسوف الإنجليزي جون ستوارت مل^(١) . وسنذكر هنا أهم هذه الطرق :

طريقة الاتفاق أو التلازم في الوقوع :

وتنص طريقة الاتفاق على أنه لو وجد مثالان أو أكثر من أمثلة الظاهرة التي نبحثها ، لا تشترك إلا في جانب واحد ، كان هذا الجانب الذي تشترك فيه وحدة جميع الأمثلة هو سبب الظاهرة التي نبحثها .

فإذا ظهر وباء أو إصابة عامة في بلد مثلا نبحث عن ظروف مشتركة بين جميع الذين أصيبوا بهذه الإصابة أو الوباء ، كاشتراكهم في تناول طعام معين مثلا أو شربهم من شراب واحد أو غير ذلك من علل محتملة . فإذا وجد أنهم شربوا جميعاً السوييا مثلا أو أكلوا جميعاً فطائر معينة ، كان هذا الأمر الذي تتفق فيه جميع الأمثلة علة لهذه الظاهرة في رأى هذه الطريقة .

على أن هذه الطريقة بادية القصور ، ذلك أن الطرف الذي يلازم الظاهرة وقوعاً ليس من الضروري أن يكون طرفاً سببياً للظاهرة . فوجوده باستمرار في حالات حدوث الظاهرة لا يعنى أنه لا يوجد في الحالات التي لا تحدث فيها الظاهرة ، فإذا فرض وأن أصيب أحدهم بصناع عتيق لمدة ثلاث ليل متوالية ، فأصيب به في الليلة الأولى بعد أن قرأ عشر ساعات ثم

John Stewart Mill: A System of Logic, Vol. I, Chapt. 8 and 9.

(١)

تمشى قليلاً ، ثم أصيب به في الليلة الثانية بعد أن تمشى عشاء دسماً ثم تمشى قليلاً وأصيب به في الليلة الثالثة بعد أن شرب كمية كبيرة من الخمر ثم تمشى قليلاً . فالعامل المشترك هنا هو المشى . وتبعاً لطريقة الاتفاق قد يظن هنا الشخص أن المشى هو السبب في الصداع ، مع أنه لا توجد علاقة بين المشى والصداع . وإذا كنا ندرس الجناح مثلاً ، فقد نجد في عينة ممثلة من الجانحين صفة ملازمة ، وهي أنهم يأتون من طبقات فقيرة . وبذلك قد نصل خطأ إلى أن الفقر سبب من أسباب الجناح .

والسبب في هذا القصور الواضح في طريقة الاتفاق أننا قد نحطئ في تحليل عناصر الموقف الذي نبحثه فنغفل عن عنصر موجود فعلاً ، وبذلك نخرجه من حسابنا مع أنه قد يكون ذا علاقة سببية بما نحن بصدد بحثه . ففي المثال الأول مثلاً قد يغفل الشخص المصاب بالصداع عن عامل مثل وجود اضطراب في معدته وفي المثال الثاني قد يغفل عن عامل مثل الاتجاهات الوالدية في التشعبة الاجتماعية . على أننا لا نستطيع أن نتأكد من صحة مثل هذه الفروض إلا إذا حصلنا على أمثلة أخرى تتخلف فيها الظاهرة وتتخلف في الوقت نفسه العامل الذي نقترحه كظرف مسبب لحدوثها .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لطريقة الاتفاق ، فما هي قيمتها إذن ؟ إن قيمة طريقة الاتفاق هي أننا يمكن أن نستبعد على أساسها بعض الفروض . فالعامل الذي لا يلزم الظاهرة حدوثاً لا يمكن اعتباره عاملاً مسؤولاً عن حدوث الظاهرة . على أنه لا يتم تحققنا للفرض إلا باستخدام طريقة أخرى مع طريقة الاتفاق هي طريقة الاختلاف .

طريقة الاختلاف أو التلازم في التخلف :

هي عكس طريقة الاتفاق ، فمؤداها أنه إذا وجدت حالة واحدة تظهر فيها الظاهرة اراد بحثها وحالة أخرى لا تظهر فيها تلك الظاهرة ، وكانت الحالتان متفتحتين في كل شيء إلا جانباً واحداً فقط ، يظهر في الحالة الأولى التي تحدث فيها الظاهرة ولا يظهر في الحالة الثانية التي لا تحدث فيها الظاهرة كان هذا الجانب الذي تختلف فيه الحالتان هي السبب أو جزء من السبب المسؤول عن حدث الظاهرة .

وتتعمد هذه الطريقة على أن غياب « العلة » يؤدي إلى غياب « المعلول » فإذا فرض وأن لاحظ أحد القراء مثلاً أنه أمضى ليلة أمس مسهداً ، في حين أنه قد نام في أمس الأول نوماً عميقاً ، وأنه في الوقت نفسه قد شرب القهوة أمس في حين أنه لم يشرب القهوة في أمس الأول ، فإنه قد يظن أن شرب القهوة هو المسؤول عن عدم نومه .

على أن هناك قصوراً واضحاً في هذه الطريقة أيضاً يشبه القصور البدي في الطريقة السابقة . وهي أننا قد نغفل عناصر أخرى هامة في الموقف مما قد يكون له الأثر الحقيقي في حدوث الظاهرة . فقد لا يكون لشرب القهوة أثر في علم نوم ذلك الشخص ، بل يكون أرقه نتيجة لإشغاله بموضوع ما أو لسوء هضم أصابه أو غير ذلك . ولا يمكن أن نتكهن بذلك إلا باستقصاء جميع الحالات التي يشرب فيها القهوة ، لنرى ما إذا كان يتلازم معها الأرق أم لا . وبمعنى آخر فإن هذه الطريقة وحدها أيضاً ليست كافية لتحقيق الفرض العلمي . وتقتصر قيمتها - كما هو الحال في الطريقة السابقة - على أنها طريقة لاستبعاد عامل أو أكثر لا يستوفى الشروط الأساسية لما يمكن أن يكون سبباً . وكأن هذه الطريقة تقول : « لا يمكن أن يعتبر سبباً لظاهرة أى عامل لا يتخلف في الوقت الذي تتخلف فيه الظاهرة » .

الجمع بين طريقة الاتفاق وطريقة الاختلاف :

لذلك كله يجمع بين طريقتي الاتفاق والاختلاف معا . والمنطق في ذلك أن الظروف المستولدة عن حدوث الظاهرة هي ما توجد إذا وجدت الظاهرة ، وما تتخلف إذا تخلفت الظاهرة . وقد صاغ «مل» هذه الطريقة في العبارات الآتية : « إذا وجدت حالتان (أو عدة حالات) تظهر فيها ظاهرة ما ، وتتشرك هاتان الحالتان (أو الحالات) في شيء دون سواه ، وكان هناك حالتان أخريان (أو حالات أخرى) لا تظهر فيها هذه الظاهرة ولا تتفقان إلا في غياب الشيء الذي وجد في الحالتين الأوليين (أو الحالات الأولى) استنتجنا أن الشيء الذي يتخلف فيه هاتان المجموعتان من الحالات وهو الذي وجد في الحالتين الأوليين وتختلف في الحالتين الأخريين ، هو المعلول أو العلة للظاهرة أو جزء ضروري منها » .

وسوف نورد فيما يأتي مثلاً عملياً حقيقياً ذكره كلود برنارد في كتابه « الطب التجريبي »^(١) . لتطبيق هذه الطريقة : « تلقيت يوماً في معمل أرانب واردة من السوق فوضعتها على منضدة حيث بالت ، ولاحظت أن البول كان صافياً حامضاً فاندثشت للأمر لأن بول الأرانب يكون في العادة عكراً قلوياً ، إذ أن الأرانب من أكلة الأعشاب ، في حين يكون البول في أكلة اللحوم ، كما هو معلوم ، صافياً حامضاً . فأدى لي ما لاحظته من حموضة البول لدى الأرانب إلى الاعتقاد بأن هذه الحيوانات لا بد أن تكون في نفس الحالة الغذائية التي تكون عليها أكلة اللحوم . فظننت أنها ربما لا تأكل منذ زمن طويل ، وأن الصيام قد حولها إلى أكلة لحوم حقيقية تتغذى من دمها هي . وكان من السهل جداً التحقق تجريبياً

(١) الترجمة العربية للدكتور يوسف مراد والأستاذ حمد الله سلطان ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

من صحة هذه الفكرة السابق تصورها أو من صحة هذا الفرض . فقدمت العشب للأرانب فأكلته . ولاحظت بعد بضع ساعات أن البول عكراً قلوياً ، ثم حبست الطعام عن هذه الأرانب عنها ، فلاحظت بعد مضي أربع وعشرين ساعة أو ست وثلاثين ساعة على أكثر تقدير ، أن البول قد أصبح من جديد صافياً وشديد الحموضة ، ثم عاد البول قلوياً بعد أن أطعمت الأرانب عشياً وهكناً دواليك . فأعدت هذه التجربة البسيطة عدة مرات على الأرانب ، وكانت هذه النتيجة دائماً هي هي . ثم أجرتها على الفرس وهو من أكلة الأعشاب وبوله أيضاً عكر وقلوي ، فوجدت أن الصيام يحدث فيه ، كما يحدث في الأرانب ، حموضة سريعة في البول وزيادة كبيرة في نسبة البولينا في البول إلى حد يحدث عنه تلقائياً تبلور البولينا في البول المبرد . وكانت نتيجة تجارتي هذه ، الحكم الذي لم يكن معروفاً من قبل ، وهو أن جميع الحيوانات الصائمة تتغذى باللحم بحيث يكون بول أكلة الأعشاب شيباً بيول أكلة اللحوم .

وغن هنا بصدد واقعة جزئية بسيطة جداً تسمح لنا بأن نتبع بسهولة تطور الاستدلال التجريبي . فعندما نشاهد ظاهرة لم نألف رؤيتها من قبل يجب دائماً أن نتساءل عن مرجعها أو بعبارة أخرى عن علتها القريبة . وفي هذه اللحظة قد يلوح في البال الجواب أو الفكرة التي يجب إخضاعها للتجريب . فعندما لاحظت حموضة البول لدى الأرانب ، دفعت دفعاً إلى أن أتساءل عن علة هذا الأمر .

وقد كانت الفكرة التجريبية عبارة عما قمت به تلقائياً من عملية الربط بين حموضة البول لدى الأرانب وحالة الصيام التي اعتبرها بمثابة تغذية حقيقية لدى أكلة اللحوم . أما الاستدلال الاستقرائي الذي قمت به بطريقة ضمنية فإنه يرجع إلى القياس الآتي :

بول أكلة اللحوم حامض ، وبول الأرانب التي ألاحظها حامض ، فالأرانب إذن من أكلة اللحوم أي أنها في حالة صيام ، وهنا ما يجب إثباته عن طريق التجربة .

ولكى أبرهن على أن الأرانب الصائمة فعلاً من أكلة اللحوم ، كان من الضروري القيام بتجربة عكسية ، وهي اصطناع التجربة لتحويل أرانب إلى حيوان يأكل اللحم ، وذلك بإطعامه لحماً ، لكي نرى هل يصبح بوله صافياً حامضاً ومحتوياً على نسبة أكبر من البولينا كما يحدث في حالة الصيام ؟ وتحقيقاً لهذا الفرض أطعمت الأرانب لحم بقر مسلوفاً بلرداً وكانت تقبل على أكله إذا لم تقدم لها أي شيء آخر . وتحقيق فرضي هذه المرة أيضاً فكان بول الأرنب طوال مدة التغذية الحيوانية صافياً حامضاً .

وتكملة لهذه التجربة قمت بتشرح هذه الحيوانات لأعرف هل يحدث هضم اللحم في

أرب كما يحدث في أكلة اللحوم . فوجدت فعلاً أن جميع الظواهر الدالة على حدوث هضم جيد جداً كانت ممثلة في التفاعلات المعوية وأن جميع الأوعية اللبية كانت ممثلة كيلوساً غزيراً جداً أبيض شبيهاً باللبن كما هو في أكلة اللحوم . غير أني ، بمناسبة هذه التشریحات التي أثبتت آرائي في هضم اللحم لدى الأرانب وققت على حادث لم أكن أفكر فيه من قبل . وقد أتاح لي هذا الحادث فرصة الشروع في بحث جديد .

وهذه الطريقة التي تجمع بين طريقتي التلازم في الوقوع والتلازم في التخلف هي التي نستخدمها في علم النفس مثلاً عندما نحصل على مجموعتين متساويتين من جميع الوجوه ما عدا عامل واحد هو الذي نفترضه مسبوفاً عن الظاهرة ثم نرى ما إذا كانت الظاهرة تلازمه وقوعاً وتخلفاً أم لا . فإذا كان الأمر كذلك كان الفرض صحيحاً .

فإذا افترضنا مثلاً أن طريقة التدريب لها أثر في انتقاله ، أي أن انتقال أثر التدريب تعتمد على الطريقة نفسها التي يحدث بها التدريب ، فإننا نأقي بمجموعتين متساويتين من حيث السن والذكاء والمعلومات السابقة عن موضوع التدريب وجميع العوامل الأخرى ، ما عدا الطريقة التي يعطون بها تدريباً في نوع معين من الأمور (حل مسائل هندسية مثلاً) ، فتعطى إحدى المجموعتين التدريب بطريقة معينة (نفترض أنها أجدى) وتعطى المجموعة الثانية التدريب بطريقة أخرى (نفترض أنها أقل جدوى) ثم نخبر المجموعتين بعد ذلك في مسائل مماثلة ، لاختبار مدى انتقال أثر التدريب . فإذا حصلت المجموعة الأولى على درجات أعلى كان الفرض صحيحاً . إذ أن معنى ذلك أن انتقال أثر التدريب وجد حيث وجد العامل (الطريقة الأجدى) وتخلف حيث تخلف العامل (في المجموعة الأخرى) وتسمى المجموعة الأولى في هذه الحالة بالمجموعة التجريبية والمجموعة الثانية بالمجموعة الضابطة .

طريقة التغير النسبي :

إن طريقتي الاتفاق أو الاختلاف أو هما معاً يهدفان إلى اكتشاف التلازم القائم بين الظروف السببية وبين الظواهر ، دون تحديد لدرجة ذلك التلازم بطريقة كمية . ولكن العلم قد يتجاوز البحث في مثل هذا الاتصال بين الحوادث « عللاً » و « معلولات » ويرمى إلى أبعد من ذلك ، إلى معرفة العلاقة بين المتغيرات معرفة كمية دقيقة . فالطرق السابقة طرق وصفية حيث أن استخلاصها يقودنا إلى معرفة وجود أو غياب صفة أو متغير ما ، ولكن الطريقة الحالية توصلنا إلى معرفة بالعلاقة الكمية ، وهي غاية العلم ، فالمفروض أن كل تغير يظهر على الظروف « السببية » أو المتغير المستقل يقتضي تغيراً مقابلاً في الظاهرة أو المتغير

التابع ويهدف البحث العلمي إلى معرفة هذا التغير معرفة رياضية محددة . وقد عبر مل عن هذه الطريقة بالقانون التالي

إذا تغيرت ظاهرة ما وكان التغير مصحوباً بتغير في ظاهرة أخرى على نحو محدد كانت تلك الظاهرة الثانية علة أو معلولة لها أو مقترنة بها اقتراناً عالياً على نحو ما .

على أننا يجب أن نتذكر أنه ليس معنى وجود ارتباط في التغير بين ظاهرتين أن الأولى هي السبب للثانية أو هي نتيجتها . فقد يكون الارتباط عرضياً محضاً . فإذا فرض وأن كان هناك ارتباط بين تغير درجة الحرارة في مدينة القاهرة خلال عام وبين نسبة الوفاة اليومية في مدينة بكين ، فهل معنى هذا أن الأولى هي السبب في الثانية أو هي نتيجتها ؟ بالطبع لا . بل حتى إذا لم تكن الحالة تمثل ارتباطاً جاء عن طريق الصدفة ، حتى إذا كان هناك تغير مضطرب بين ظاهرتين مثلاً ، فإن ذلك لا يدل بالمرّة على وجود علاقة سببية بين الظاهرتين ، فليست هناك أي علاقة سببية بين مقياس الحناء والعمر العقلي للفرد طبعاً . ولكن هذه العلاقة مترتبة بشكل عرضي على ارتباط كل من الظاهرتين بعامل آخر هو عامل السن . فمن المعروف أنه كلما كبر عمر الشخص الزمني كبر معه مقياس حنائه وكبر كذلك عمره العقلي .

وعلى ذلك فلا بد أن نبحث بالتحليل العقلي المنطقي عن الظروف المستولة عن الظاهرة ولا يجوز إطلاقاً أن نعتمد على معامل الارتباط (وهو الطريقة الإحصائية التي تستخدم لاكتشاف علاقة التغير النسبي)^(١) لتفسير ظاهرة بأخرى اعتبار أنها سببها أو علتها أو حتى الظروف المستقلة المسئولة عنها . وهذا الخطأ شائع جداً في علم النفس . فقد نجد مثلاً أن هناك ارتباطاً بين السمّة والميل إلى المرح . ولكن هنا لا يعني أن التكوين الجسمي هو « السبب » في « سمّة » أو « مزاج » المرح ، إذ يمكن تفسير ذلك مثلاً بأن الشخص السمين تعوقه ظروفه الجسمية من نواح عدة ، عن التفوق أو التميز على أقرانه في مواقف المنافسة . فيتخذ من المرح وسيلة للدفاع عن ذاته في مجتمع يسوده ويتحكم فيه التنافس إلى حد كبير .

وكذلك يفسر الارتباط الموجود بين الأداء في اختبارات الذكاء والأداء في المواد الدراسية بأن « الذكاء » « سبب » من أسباب النجاح أو التفوق في التحصيل المدرسي . والواقع أننا إذا أردنا أن نفسر الارتباط الموجود بين كلا النوعين من الأداء علينا أن نرجع إلى ظروف أو خبرات مستقلة عن كل منهما .

(١) انظر كتاب : فؤاد البهي السيد ، والسيد محمد خيرى ، السابق الذكر .

فطريقة التغير النسبي إذن ، كما تعبر عنها معاملات الارتباط الموجودة بين الظواهر المختلفة ، لا تكفى وحدها كطريقة للتفسير إذ أن الارتباطات المكتشفة لا تعطينا أسباباً للظواهر ولكنها توحى إلينا بالبحث عن « الأسباب » . ذلك البحث الذى يقوم أساساً على التحليل العقلى المنطقى للظروف والعوامل المتعددة المحيطة بالظاهرة .

الفصل الخامس خصائص النظرية العلمية وبعض المميزات الأخرى للعلم

نص بنا بعد هذا الاستعراض السريع الذى قمنا به فى الفصل السابق لنواحي العلم المختلفة ، أن ننظر مرة أخرى إلى العلم بوجه عام والنظرية العلمية بوجه خاص ، لنبين بعض الملامح الأخرى التى تميزه عن غيره من أساليب التفكير المختلفة .

إن العلم أولاً وقيل كل شئ مجموعة من الاتجاهات . إنه فى الواقع طريقة لمعالجة الحقائق أكثر من أن يكون مجرد تأثر بما يقوله بعضهم عن هذه الحقائق . فقد كانت سمة عصر النهضة وازدهار العلم ، هى إنكار التسليم تسليماً أعمى لكل ما جاء على لسان السلطات الموجودة حينئذ سواء كانت هذه السلطات تمثل فى فلاسفة العصور القديم أم فى رجال الكنيسة فى العصور الوسطى . بل إن العلم لينكر سلطاته هو إذا تدخلت هذه السلطات وأخلت بمقتضيات البحث الموضوعى فى « الطبيعة » نفسها فنحن لا نصدق العالم لأنه وقور أشيب الشعر طويل اللحية وضع على عينيه نظارة ذات إطار ذهبى ، بل نصدقه إذا ما عرفنا أنه أتبع فى بحثه طريقة معينة وعالج الحقائق باتجاه علمى صرف

ويتسم الاتجاه العلمى بأنه استعداد لقبول الحقائق حتى ولو جاءت مخالفة لرغباتنا وآرائنا الشخصية . ولاشك أن المفكرين قديماً قد لاحظوا أننا قد نترك الأشياء كما نريدها بدلاً من أن نتركها كما هى عليه فى الواقع إلا أن الفضل الأكبر فى توضيح هذه الحقيقة كان لمرويد الذى جعلنا أكثر وعياً بما قد يؤثر فى إدراكنا من رغبات ذاتية وما قد يجعل من تفكيرنا مجرد إشباع للوافع الشخصية . وعكس التفكير الملتقى هو التفكير الموضوعى الأمين ، وهو أهم ما يتحل به العالم الحق . وليس العالم بطبعه أكثر أمانة من غيره من الناس ، ولكن الاشتغال بالعلم - كما قال بردهمان - يضع على كاهل العالم مهمة شاقة ، وهى التزام الأمانة إلى أقصى حد ، وإلا كانت النتيجة غير سارة بالنسبة للعالم نفسه ، وبالنسبة لموضوع العلم ولتصور مثلاً أن عالماً ما يقوم ببحث ليختبر صحة نظرية من النظريات التى تنفق ووجهة

نظرة هو . سوف يخرج هذا العالم بنتائج معينة من بحثه هنا . وقد نحىء هذه النتائج إما مؤيده لوجهة نظره أو معارضة لها أو تاركة إياه في حالة من الشك يحتاج معها إلى مزيد من البحث . فإذا ما جاءت النتائج معارضة لوجهة نظره تحم على العالم في هذه الحالة أن يقرر ذلك بنفس الدرجة من الوضوح ومن الاستعداد الذي يقرر به النتائج إذا ما جاءت مؤيدة لوجهة نظره . وباختصار فإن العالم يجب أن يكون مستعداً لذكر الحقائق كما هي حتى ولو جاءت معارضة لآرائه السابقة . وإذا لم يفعل ذلك فسوف يفعله آخرون غيره إن عاجلاً أو آجلاً . وسوف يؤثر ذلك بالطبع في مكانته وفي كرامته أكثر مما يؤثر فيها ذكره للحقيقة بصرف النظر عن آرائه هو .

ولا يجب أن يكون العالم مستعداً للإجابة دائماً ، سواء بالنفى أو بالإيجاب . بل إن هنالك حالات يجب أن يتوقف فيها العالم عن الحكم حتى يمكنه أن يحصل على إجابة شافية . والتوقف عن الحكم ليس أمراً سهلاً إذ من العسير جداً على الإنسان أن يعترف بجهله . ولكن العلماء اكتشفوا مع ذلك قيمة أن يظل الواحد منهم مترقباً للإجابة غير قادر على الإفتاء فترة من الزمان ، حتى يحصل على إجابة يطمئن إليها . ولاشك أن هذا الاتجاه يحتاج تكوينه إلى مجهود كبير وشاق . ذلك أن تجنب الوصول إلى نتائج سريعة فجأة ، والحلر من إقامة أحكام على غير أساس كاف من الشواهد الواقعية ، وتجنب عمل التفسيرات التي هي في الواقع مجرد ابتناع من الخيال ، كل ذلك يحتاج إلى تدريب طويل وإعداد خاص .

والعلم إلى جانب أنه مجموعة من الاتجاهات ، فإنه يتضمن أيضا البحث عن النظام في هذا الكون ، أى البحث عن العلاقات بين الظواهر كما سبق أن بينا . وهو يبدأ بملاحظة الأحداث الفردية ، ثم يتنى إلى التعميمات والقوانين الكلية . وإن سلوكتنا في مرحلة مبكرة من حياتنا ليتضمن استخدام قواعد أشبه بالقوانين العلمية . فنحن في مرحلة مبكرة نتعلم القوانين الهندسية للمكان الذي نتحرك فيه ؛ كذلك نتعلم قوانين الحركة في أثناء تحركنا وفي أثناء جذبنا أو دفعنا أو قذفنا أو التقاطنا للأشياء التي حولنا . فإذا لم نستطع أن نجد تناسقاً أو اضطراداً أو نظاماً في العالم الذي نعيش فيه لظل سلوكتنا عشوائياً غير متكافئة مع الأحداث التي تحدث حولنا . والعلم هو الذي يكمل هذه الخبرات اللاتية وينمها باكتشافه للعلاقات وتحديدتها بشكل أدق فأدق فأدق .

ويتقدم العلم من مجموعة من القواعد أو المبادئ إلى تنظيمات أكبر فأكثر . ويسمى التنظيم الذي يشمل عدة قوانين في علاقات بعضها مع بعض بالنظرية العلمية . فالعلم لا يقتصر على مجرد جمع المبادئ الفردية بل يضع هذه المبادئ ذاتها في علاقات مع بعضها البعض حتى يصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه من التجريد والشمول .

ويجب أن تؤكد هنا أنه ليست هناك نظرية نهائية ، كما أنه ليس هناك قانون نهائي في العلم . أو بمعنى آخر فإن النظرية وسيلة وغاية في نفس الوقت . هي وسيلة للتفسير وهي غاية نريد أن نصل إليها لتكون أفضل على السيطرة على العالم المحيط . فإذا ما وجدنا أن النظرية قاصرة عن أن تحقق لنا كل ما نرجوه منها ، كانت غايتها هي الوصول إلى نظرية أخرى أنفع لنا من النظرية الأولى وهكذا . فالنظرية إذن ليست شيئاً نهائياً . كما أنها ليست غاية في ذاتها ذلك أن العلم باستمرار يسعى إلى زيادة الإيضاح للعلاقات المختلفة الموجودة في هذا الكون كما يسعى إلى زيادة تحسين وسائله في التفسير سواء من حيث الدقة أم من حيث الشمول . وتتوقف المسألة جميعها على مقدار أداء النظرية للوظيفة المتوقعة منها ، أي مقدار فهمها ومقدار دقتها في تفسير الواقع . وإن أحسن مثل لذلك التطور في النظريات هو ما حدث في علم الطبيعة في نهاية القرن الماضي . ذلك أن نظرية نيوتن في الميكانيكا قد أعيد تقييمها كنتيجة لنشوء النظرية النسبية لأينشتاين .

والخطر في اعتبار النظرية غاية في ذاتها ، هو أن نتمسك بها ونلدافع عنها حتى لو ظهر من النظريات ما يفنى عنها أو يحل محلها ، ويكون أنفع منها في تادية وظيفتها . وبذلك ننسى أن النظرية ما هي إلا وسيلة للتفسير ونجدد عند النقطة التي تطور التفسير إليها ، حتى ولو ظهر ما يؤدي هذه المهمة بطريقة أحسن . وهذا الموقف هو ما ظل عليه علم النفس حتى وقت قريب جداً ، بل نستطيع أن نقول حتى الآن ، إلا باستثناء نفر قليل من العلماء . ذلك أن التحزب للنظريات قد عاق الوصول إلى تفسير عام واحد للظواهر النفسية . وكان من الممكن الوصول إلى حل أسرع للمشكلات النظرية التي اعترضت علم النفس لو أن واضعي النظريات كانوا قد أدركوا هذه الحقيقة أو اتخذوا هذا الاتجاه ولم يتمسكوا بنظرياتهم على أنها أشياء نهائية .

ومعنى ذلك أن صحة النظرية مسألة نسبية محضة . بمعنى أنه ليست هناك نظرية « صحيحة » ونظرية « خاطئة » في ذاتها . أو بمعنى آخر ليس هناك من النظريات ما يمثل « الحقيقة » وما لا يمثلها . إذ أن معنى ذلك أننا نعتبر أن النظريات شيء متعال أو متسام فوق الأفق الذي ترسمه لنا الملاحظة المباشرة والاستنتاج المنطقي ، بدلا من أن نعتبر أن النظريات ما هي إلا وسيلة للتفسير ، وأنها في وضعنا للنظريات مقيدون بما تنقله إلينا الحواس ، وما تؤدي بنا إليه قدرتنا على الاستنتاج المنطقي . ووجهة النظر هذه نابعة طبعاً مما يسمى بالفلسفة الوضعية التي تعتبر - كما سبق أن بينا - أن جميع المشكلات المتعلقة « بالحقيقة القصوى » إنما هي مشكلات ميتافيزيقية لا تنتمي إلى العلم بأي حال من الأحوال . وأن النظريات هي من صنع الإنسان وليست صورة لما هو موجود بالفعل أو لما هو « موجود في ذاته » . ذلك أن

هنا « الموجود في ذاته » لا وجود له في نظر الفيلسوف الوضعي ، الذي لا يد للعالم أو واضح النظرية العلمية أن يتخذ فلسفته هذه أساساً لشكوه .

ويترتب على هنا الموقف أن يصبح في إمكاننا أن نقارن بين نظريات مختلفة أو تفسيرات مختلفة ، مقارنة علمية على أساس مدى صحة ما تؤدي إليه هذه النظريات من تنبؤات . فقيمة النظرية تتحدد بالاختبار التجريبي أي بوضعها في عمك الاختبار العملي وليس عبر طريق البرهان الجدل . ذلك أن من أهم الصفات المميزة للنظرية العلمية أن صحتها لا تتوقف في النهاية على مقدار ما تستند إليه من قوة البرهان الجدل ، بقدر ما تتوقف على البرهان العملي التجريبي . حقاً إن البرهان الجدل والنظرية العلمية يشتركان في أن كل منهما ذا طبيعة شكلية (صورية) أو قياسية . ففي كل منهما لا بد أولاً أن نحدد مصطلحاتنا وأن نحدد مسلمتنا أو مبادئنا الأولية ثم نستخلص في كل حالة النتائج التي تترتب على هذه المقدمات بطريقة منطقية . ولكن بالرغم من هنا التشابه السطحي بين البرهان الجدل والنظرية العلمية ، إلا أنهما يختلفان اختلافاً أساسياً في طبيعتهما الجوهرية ؛ حتى إنه ليحتر خطاً جسيماً أن نخلط بينهما . ولكي نحدد بشكل أوضح الفرق بين كل من النظرية العلمية والبرهان الجدل (الصوري) يصبح أن نوضح أهداف كل منهما .

إن الهدف الأول من البرهان الجدل هو الإقناع . بمعنى أن شخصاً ما في هذه الحالة يضع نصب عينيه أن يسمى عن وعي وعن قصد واضح إلى التأثير أو الضغط على شخص آخر عن طريق عملية استدلالية . ففي البرهان الجدل إذن هناك نوع من العنوان الاجتماعي ، أو بمعنى آخر هناك شخص مؤيد وشخص معارض . ويبدو في الظاهر أن هدف المؤيد هو أن يجعل المعارض يسلم بقضية معينة على درجة ما من التجريد . ولكن الغرض النهائي المستر وراء هذا غالباً ، هو أن يدفع المؤيد المعارض إلى اتخاذ قرار عملي في مصلحة الأول أو في مصلحة مجموعة معينة يتسمى هو (المؤيد) إليها . والقضية التي يمثل فيها هدف المؤيد في هذه الحالة لا يمكن بطبيعتها أن تثبت عن طريق الملاحظة المباشرة . وإلا لما كان هناك مجال لكل ذلك الجهود الذي يبذل في البرهان الجدل . والمعارض لم يكن أيضاً يستطيع إخضاع القضية لثل هذه الملاحظة وإلا كان هناك مجال لإقناعه .

وبمعنى آخر فإن النتيجة النهائية التي يريده المؤيد أن يصل إليها ليست بطبيعة الحال من النوع الذي يمكن إخضاعه للملاحظة المباشرة ، ولذلك كان لا بد له من أن يستند في إقناعه على مقدمات يسلم المعارض مبدئياً بوجاهتها أو يكون مقتنعاً بها بشكل أو بآخر ، ثم يتطرق للمؤيد من هذه المقدمات عن طريق الاستدلال المنطقي الصوري إلى النتيجة التي يريده أن يتبع بها المعارض أو المستمع . وبذلك ينقل تأييده أو اقتناعه من المقدمات إلى النتيجة . مثل هنا

المبجح هو . يعتمد عليه الفسفه و الإعتقاد . ذلك أن قضاياها ليست من النوع الذى يحده إخضاعه للملاحظة المباشرة . حد مثلا برهان ارسطو على « العلة الأولى أو علة العلل » فهو يبدأ من أن لكل معلول علة وما دما لا يحسن أن نتصور تسلسل العلل إلى ما لا نهاية . لذلك كان لابد أن تنتهى إلى علة أولى هى العلة المحركة وهى الغاية التى يسير إليها الوجود . فالنتيجة هنا ليست من النوع الذى يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة ، لذلك فهو يعتمد فى برهانه على مقدمات يسلم بها المستمع أولاً ، ثم يتطرق من هذه المقدمات عن طريق الاستدلال المنطقى إلى النتيجة التى يريد إقناعه بها .

ومن ناحية أخرى فإن الهدف الأول للنظرية العلمية هو الوصول إلى قوانين أو مبادئ علمية ثابتة (نسبياً) . ففى حين أن الجدل يكون موجهاً نحو التقلب على الأفراد أو التقلب على شخص آخر ، نجد أن النظرية العلمية تكون موجهة نحو التقلب على الطبيعة ، نحو إيجاد حلول للمشكلات الطبيعية ، مستخدمة المنطق كأداة للتفكير بالنسبة للعالم نفسه ، باعتبار أنه أحسن وسيلة لفهم الأحداث الطبيعية . فلو أن بيوتن مثلاً كان - وهو على ما كان عليه من تفكير - منقطعاً عن كل اتصال بأفراد المجتمع الآخرين لاتباع نفس الخطوات المنطقية التى اتبناها لكى يصل إلى تفسير حركة الأجسام كما فعل ، إذا فرض وأن كان هناك ما يدفعه هو نفسه لأن يفهم هذه المشكلة .

وفى الجدل يفترض المؤيد مقدماً أن حل المشكلة بخلافه فى متناول يده . وهو لذلك يكون مبالغاً فى ثقته بنفسه ، علوانياً ، لا يرحم عن عقيدته شيء . أما فى حالة البرهان العلمى ، فسواء من الناحية النظرية أم من الناحية الوضعية ، نجد أن العالم يوجه نشاطه بتواضع وبثؤدة وبخطوة بخطوة نحو تحقيق القضية العلمية . وباختصار فإن النظرية العلمية عبارة عن خطة أو طريقة للبحث . ذلك البحث الذى نستقرئ الإجابة على مشكلاته من الطبيعة ذاتها . وإذا كان يعتمد على البرهان المنطقى فهو يبدأ من المشاهد ولا يمكن أن يبدأ من مجرد قضايا لفظية كتلك التى تعتمد عليها الميتافيزيقا أو البراهين الفلسفية الميتافيزيقية . وهناك فرق هائل بين البرهان الفلسفى الذى يعتمد على « قضايا واضحة بذاتها » ، وبين البرهان العلمى الذى يعتمد على المحسوس . ففى حالة البرهان الميتافيزيقى تكون المقدمات من النوع « الأولى » أو « الواضح بذاته » ، الذى لا يستند إلى واقع ولا يقبل الجدل بطبيعته . ولعل هنا أثراً من آثار إقليدس الذى كان يعتقد أن مبادئه « حقائق واضحة بذاتها » . ولقد حطمت هذه الفلسفة رياضيو ومناطقة العصر الحديث ، الذى أنكروا البدهة أو الوضوح بذاته كمنحك للحقيقة . وعلى هذا الأساس فإن النظرية العلمية لا تعترف بأى حقائق « واضحة بذاتها » . حقاً إن النظرية العلمية تعتمد على « مسلمات » . ولكن المسلمات شيء والمبادئ الأولية « أو » البديهيات « أو » الحقائق الواضحة بذاتها « بالمعنى الإقليدى شيء .

أحرر فالمسلّمات و حالة النظرية العلمية ليس من الضروري أن تكون صادقة بالمرّة . بل على العكس فإن النظرية العلمية تصل إلى تحقيق مسلّماتها على أساس من الشواهد والملاحظة المباشرة لصحة النتائج المترتبة عليها وهي في هذا تعكس الوضع الذي تسر عليه البراهين الميتافيزيقية التي تعتمد أولاً على مقدمات واضحة بناتها ومؤكدة ، بصرف النظر عما يؤيدها من الواقع ، ثم تصل من هنا إلى تأكيد النتائج المترتبة عليها .

مراجع الفصل الخامس

2. Marx, M.H.: Psychological Theory, The Macmillan Co., New York, 1952. Chapt. I.
2. Skinner, B.F.: Science and Human Behavior, New York. The Macmillan Co., 1953.

الباب الثاني
تفسير السلوك الإنساني

مدخل

فرغنا حتى الآن من تحديد معنى التفكير العلمي ومنهجه ، وبذلك نكون قد أرسينا الأسس التي سوف نقيم عليها نقدنا لبعض المفاهيم التي تستخدم أحياناً في تفسير السلوك . وسوف نستعرض هذه المفاهيم الواحد بعد الآخر في هذا الباب ، لنرى إلى أى حد يمكن أن يحقق كل منها الشروط الواجب توفرها في التفسير العلمي . فإذا ما فرغنا من ذلك فسوف نقوم بوضع الخطوط الرئيسية للمنهج العلمي في تفسير السلوك الإنساني . وفي ختام الباب نتعرض للعوامل التي أخرجت نمو التفكير العلمي في مجال الظواهر السلوكية ، حتى يزداد وعينا بهذه العوامل المعقدة ونصبح أقدر على تجيها .

وأخيراً يجب أن نوجه النظر إلى أن اهتمامنا هنا هو بالجانب التفسيري للعلم وليس بالجانب الوضحي له . وبمعنى آخر فإن ما نعالجه هنا هو المفاهيم والنظريات التفسيرية التي تمدنا بإجابة عن السؤال : لماذا يسلك الناس على هذا النحو أو ذاك ؟ أو ما هي « أسباب » السلوك ؟

وقد يكون هناك تناقض ظاهري بين نظرية الحرية أو الاختيار من ناحية ، وبين البحث عن أسباب السلوك من ناحية أخرى . ولعل القول بالاختيار أو الطقائية أسهل بكثير من البحث عن الأسباب في مجال السلوك الإنساني . ولكن بالرغم من ذلك ، فإن الرغبة في البحث عن الأسباب كانت من القوة بحيث قادت الإنسان إلى القول بأسباب مختلفة للسلوك الإنساني . على أن معظم هذه الأسباب لم يعد الآن مقبولاً من الناحية العلمية في كثير أو قليل . وليس هنا بغريب في تلويح العلم ، فقد بدأ التفسير في نواحي الطبيعة الأخرى بالخرافات والمعتقدات الخرافية . كذلك سبق التفسير الخيالي أو الوهمي أو الميتافيزيقي ، كما سبق أن رأينا ، التفسير العلمي أو التفسير الصحيح . فقد سبق التنجيم مثلاً علم الفلك ، وسبقته التعاليم علم الطب ، وهكذا . وبالمثل فإننا في مجال سلوك الإنسان لا نزال نجد المنجمين والمشعوذين والميتافيزيقيين . ولعلنا نستطيع بإستعراضنا هذه التفسيرات أن نتلمس طريقنا في سبيل الوصول إلى المنهج السليم في التفسير .

وقد رأينا أن محصر التفسيرات غير العلمية للسلوك الإنساني في صورها العامة ، ممثلين لكل صورة من هذه الصور بعدد من النظريات . وإذا كنا سنتناول بعض هذه النظريات دون غيرها بالنقد ، فذلك لإعتبار أن هذه النظرية أو تلك هي غير ما يمثل اتجاهاً معيناً في التفسير أو صورة معينة منه . أما الاتجاهات العامة في التفسير غير العلمي فقد قمنا بتصنيفها في خمس فئات هي : التفسيرات البدائية ، والتفسيرات التي تقوم على أساس افتراض تكوينات ذات

صبغة روحية (نفسية) ، والتفسيرات التي تقوم على أساس افتراض وجود تكوينات بيولوجية ، والتفسيرات التي تقوم على أساس افتراض السلوك نفسه كعلة ، والتفسيرات التي تقوم على أساس البحث عن الغاية . وسوف نتناول جميع هذه الأنواع من التفسيرات في الفصول القادمة ، قبل أن نتناول أساس التفسير العلمي للسلوك الإنساني والعوامل التي أدت إلى تأخيره .

الفصل السادس تفسيرات بدائية

لن يطول بنا الحديث عن هذا النوع من التفسيرات ، وإنما نعرض له هنا حتى نستكمل القائمة . ففي الواقع لم يعد هناك مجال للجدل في أن السحر أو التنجيم أو التعاويذ أو الرقى إنما هي خرافات ، ولا توجد أى علاقة سببية بينها وبين الظواهر الطبيعية . ولكن مع ذلك ، ربما كان في استعراض مثل هذه التفسيرات في مجال السلوك الإنساني فائدة أبعاد من مجرد استكمال قائمة التفسيرات غير العلمية . ربما أعانتنا تحليل هذه التفسيرات على فهم العلاقة بينها وبين غيرها من التفسيرات غير العلمية التي قد يكون لها مكانة أكبر بين علماء النفس ، وبذلك نستطيع أن نقيم هذه الأنحويّة التقييم المناسب لها .

ومن التفسيرات البدائية المشهورة بين العامة نجد أولاً أن أى حادثة أو ظاهرة واضحة يتصادف أن تقترب بسلوك الناس أو بحياتهم قد تؤخذ على اعتبار أنها سبب لسلوكهم . ومن أمثلة ذلك مواضع النجوم عند ميلاد شخص معين . فللنجمون يستتجون من وقوع ميلاد شخص في يوم أو شهر معين ، أنه سيكون سعيداً أو تقيماً ، غنياً أو فقيراً ، ذكياً أو غيبياً ، أو ما إلى ذلك . ومعنى ذلك أن سلوك هذا الشخص سيتأثر بهذا الحادث أى وجود الكواكب والنجوم في وضع معين .

ومثل آخر لهذا النوع من التفسيرات الخرافية ، هو محاولة تحديد ما سيكون عليه تصرف الشخص بناء على عدد الأحرف التي يتكون منها اسمه أو عنوان منزله ، وهكذا . وبلجاً ملايين الناس كل يوم إلى مثل هذه الأساليب الخرافية في محاولة بالسة لفهم سلوك الإنسان وعلاج هذا السلوك .

وتمتاز مثل هذه التفسيرات ، كما رأينا في المرحلة الخرافية من مراحل تفسير الظواهر الطبيعية ، بأنها من الغموض بحيث يصعب إثبات صدقها أو كذبها . كذلك فإن انظار الناس غالباً ما تتجه نحو حالة أو أكثر من الحالات التي يصدق فيها مثل ذلك التنبؤ عن طريق الصدفة ، ويتناضون عن الحالات العديدة التي لا تصدق فيها مثل هذه التنبؤات . ولذلك فإن

حالة واحدة ناجحة بالصدفة يكون لها ثمر كبير في تدعيم مثل هذه الأساليب الخرافية وانتشارها بين الناس . ويساعد على تدعيم هذه الأساليب أيضاً انتشار الجهل بين الناس بالأسباب الحقيقية للسلوك . ففي حالة الجهل بأسباب ظاهرة ما والعوامل الحقيقية المثيرة لها ، يصبح الموقف بالنسبة للإنسان موقفاً غامضاً ، يشعر فيه بعدم تكافئه أى بعدم قدرته على التحكم في البيئة المحيطة به والسيطرة على الطبيعة التي يعيش فيها . وبإختصار يصبح الموقف مهبطاً للإنسان مثراً لشعوره بالعدم الأمن أو الاطمئنان ، وهنا الشعور بدوره كقيل بإثارة الرعب والخوف والقلق الشديد عند الإنسان ، ويدفعه خوفه وقلقه هذا إلى البحث عن الأساليب التي تنهّل هذا الخوف والقلق .

الخوف والقلق إذن هما اللذان يدفعان الإنسان في حالة جهله بالأسباب الحقيقية للسلوك ، إلى ابتلاع هذه الأساليب الخرافية في التفسير . وهنا نفسه هو أحد العوامل التي تساعد على تدعيمها . ذلك أن هذه الأساليب التفسيرية تساعد ولو مؤقتاً على إزالة الخوف والقلق . وهي إذ تحقق هذه النتيجة فإنما تحققها في الحال . فبمجرد حصول الإنسان على تفسير يرضيه ويرضى دوافعه الذاتية يشعر بالارتياح والهدوء ، أى أنه عرف السبب ولم يصبح الموقف بعد غامضاً مجهولاً بالشكل المخيف الذي كان عليه . وحتى لو ثبت أن مثل هذه التفسيرات غير صحيحة أى لا تؤيدها الوقائع التي قد تحدث بعد ذلك ، فإن هذه النتيجة تأتي مؤخرأً وبعد مدة طويلة . ولذلك لا يكون لها من الأثر ما للنتيجة المباشرة المرئية .

ويساعد على تدعيم هذه الأساليب الخرافية أيضاً أنه يوجد في كل مجتمع من المجتمعات أناس لهم مصلحة في نشر مثل هذه الخرافات . إذ أنهم يتعيشون منها ويتخلونتها مهتهم التي يقومون عليها أودهم ويكسبون منها رزقهم . وغالباً ما يحيط هؤلاء الناس أنفسهم بمظاهر القدرة والسيطرة . وبالنسبة للرجل الجاهل الذي يدفعه خوفاً الشديداً إلى البحث عن الحماية والأمن ، يمثل هذا الموقف (الإلتجاء إلى المشعوذين والدجالين والعمل بما يوصون به والاعتقاد بما يدعون إليه) الأمن المطلوب . وإن الأمل الذي يبعثه عنده ما يسمعه عن هؤلاء الناس وعما ارتبط بهم من أحداث ليساعد كثيراً على ذلك . وسواء أكانت هذه الأحداث واقعية ، عن طريق الصدفة - كما سبق أن قلنا - أو خيالية رسمها خيال الناس ، فإن مجرد المعرفة عنها يؤدي إلى خفض التوتر وإزالة الخوف والقلق الذي يعانيه هؤلاء الأفراد ، وبالتالي يدعم عندهم الاعتقاد في مثل هذه الخرافات . ولذلك نجد أن الأفراد يزاد اعتقادهم في هذه الأساليب كلما زادت مشاكلهم وتعقدت أمور حياتهم ، كما يحدث في حالات المرض وغزو من الظروف التي تثير القلق بشكل واضح .

ومن الأساليب الخرافية الشائعة أيضاً ، تفسير السلوك الإنساني بإرجاعه إلى التكوين

الجسمي للشخص . فأبعاد الجسم وشكل الرأس ولون العينين ولون الجلد أو الشعر ، وكذلك خطوط الكف وتقاطيع الوجه ، كل هذه قد تعتبر في بعض الأحيان علامات يستدل منها على كيفية تصرف الفرد أو سلوكه . وهناك من العبارات المنتشرة في لغة الحياة اليومية ما يؤيد ذلك كل التأييد . فيقال مثلاً ، إن فلاناً هنا « عينه زى الصقر » عندما يراد التعبير عن مدى « دهاء » الشخص أو « قدرته على الملاحظة » . أو يقال مثلاً « كل طويل هيل » أو « كل قصير مكبر » وهكذا .

وقد كانت الملامح الخارجية تتخذ مقياساً للحكم على الشخص من حيث ذكائه ، وقدرته على تكوين الأصدقاء ، « وقوة إرادته » أو « ضعفها » وقدرته على القيادة ، ومبلغ ما يتصف به من شجاعة أو جبن أو ما يتميز به من « الحلم » أو « الاندفاع » وما إلى ذلك . وقد حاول البعض أن يضع تبعاً لذلك بعض القواعد ، ويقم العلاقات التي تساعد على الحكم على الأشخاص من معرفة ملامح وجوههم ، فقالوا إن الشخص المريض الجبهة أقرب إلى الذكاء ، وأن بروز الذقن دليل على قوة الإرادة ، وأن شكل الحاجبين له علاقة بالتفكير ، وأن لعان العينين له علاقة بالحالة العاطفية ، وغير ذلك .

وقد اتخذ هنا الاتجاه في الحكم على الأشخاص صوراً أخرى كالحكم على طباع الشخص وعاداته بحسب قرب شكل وجهه أو رأسه من شكل حيوان معين ؛ فالرجل المشابه للشعب يكون ماكراً مثلاً وهكذا .

ومحاولة أخرى لإقامة العلاقة بين الملامح والشخصية أو السلوك عند الأفراد ، هي تلك التي تقوم على أساس الشكل الهندسي للوجه . فالشخص ذو الوجه المثلث الشكل يكون أقرب إلى كثرة التفكير والتأمل . أما الشخص المربع الوجه البارز الملامح فيكون أقرب إلى « قوة الإرادة » و « قوة العزيمة » والقدرة على التنفيذ . أما الشخص المستدير الوجه فهو أقرب إلى الحيوية والنشاط والمرح ، وهكذا .

ولم يخل العصر الحديث من محاولات لإقامة « نظريات » في هذا الاتجاه . ومن هذه النظريات نظرية العالم الإيطالي ليروزو ، الذي كان يعتقد أن الضعف العقلي وانحرافات السلوك والإجرام مرتبطة بالتكوين الجسمي الناقص الذي يدل على تدهور في الطبيعة البشرية . ولذا كان يرى أن التشوهات الجسمية مثل عدم تماثل جانبي الوجه وصغر الرأس والتواء الأنف وعدم انتظام شكل الأذنين ، من الأدلة على الانحطاط في المستوى العقلي وأنها يمكن أن تتخذ علامات مميزة للأشخاص ذوي الاستعداد الإجرامى .

ولعل أشهر الباحثين في هذا الاتجاه في العصر الحديث هو فرانسيس جول F. Gall

(١٧٥٨ - ١٨٢٨) الذي نشر مجموعة من الكتب عن النواحي التشريحية للجهاز العصبي ، وعن العلاقة بين شكل الجمجمة وتضاريسها وبين الصفات العقلية والخلقية للإنسان ، مما كان له أثر كبير في انتشار هذه الفكرة خلال القرن التاسع عشر .

وكان جول يعتقد أن المخ هو مركز العقل وأن مناطق المخ المختلفة هي مراكز للمكاتب العقل المختلفة وأنه كلما تضخمت منطقة من هذه المناطق كلما قويت المكاتب المقابلة لها ، وأن ذلك كله يمكن التكهن به أو استنتاجه من التغيرات أو الانخفاضات الموجودة بالجمجمة ، إذ أن تضخم المخ في مركز معين يقابله - في نظره - بروز في الجزء المعطى له في الجمجمة ، والعكس بالعكس .

وقد بنى جول آرائه هذه على مقارنة عدد كبير من جماجم العياقرة ونزلاء مستشفيات الأمراض العقلية وغيرهم من الأفراد . وتوصل من هذه الدراسات إلى عمل خرائط ورسوم توضيحية لمناطق المخ والمكاتب المقابلة لها . وبناء على هذه الخرائط كان يكثف بفحص التغيرات أو الانخفاضات في سطح جمجمة أي شخص لإمكان الحكم على ملكاته المختلفة ، كالقدرة على التخيل أو الطموح أو الشجاعة أو الذكاء أو القدرة الرياضية أو الملكة الموسيقية أو حب المملك أو القابلية للتعلم أو الاعتزاز بالنفس أو التدخين ، أو غير ذلك من الثلاثة والثلاثين ملكة أو صفة التي أحصاها .

ويسمى هذا الإتجاه في تفسير السلوك بناء على الملاحظ الظاهرية للجسم « بالفراسة » ومن الواضح أن اتجاه الفراسة هنا لا يمثل اتجاهاً علمياً في تفسير السلوك . بل هو أسلوب من الأساليب الخرافية التي سبق أن تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل . ذلك أن الدراسات التجريبية قد أثبتت أنه لا توجد علاقة بين الملاحظ الظاهرية للجسم وبين السلوك الإنساني^(١) . وأنه إذا كانت هناك حالات تنطبق عليها النظريات التي قال بها لبروزو أو جول ، فإن ذلك يرجع إلى مجرد الصدفة ، ذلك أن هؤلاء العلماء وغيرهم من أصحاب نظرية الفراسة إنما كانوا يختارون الحالات التي تؤيد صحة نظرياتهم ، بدلاً من اختيار عينة غير منتقاة وإجراء الفحوص عليها للحصول على المقاييس المختلفة ثم محاولة إقامة العلاقة بين هذه المقاييس (للجمجمة مثلاً أو غيرها) وبين شدة السلوك الذي نفترض أنه متعلق بها . كذلك لم يثبت أن هناك علاقة مضطربة بين الشكل الخرجي لسطح الجمجمة وبين تكوين المخ ، وهي العلاقة التي اعتمد عليها جول لإثبات الصلة بين شكل الجمجمة وبين « قوة المكاتب » . بل أن كبر الجمجمة قد ينتج من زيادة في تكوين العظام ذاتها ، بينما يكون المخ

Edwin Boring: A History of Experimental Psychology.
Appleton Century, New-York, 1950.

(١)

صغراً . أو قد يرجع إلى زيادة السائل المخي الذي يفصل بين المخ والجمجمة أو غير ذلك . هنا إلى أن العلاقة بين الصفات التشريحية للمخ ذاته وبين السلوك الإنساني ، ليست بالوضع الذي صورته جول ، وسوف نتعرض لهذه النقطة الأخيرة في مكان آخر .

وعلى ذلك فالإتجاه في تفسير السلوك الإنساني بناء على الملاحظ الظاهرية للجسم ، سواء كان في صورته عند الرجل العلمي أم في الصورة التي جاء بها بعض الباحثين ، إتجاه خرافي ليس له أساس من الواقع التجريبي . وفضلاً عن ذلك ، فإنه بجانب الأسس الأخرى للمنهج العلمي في تفسير الظواهر ، ذلك أنه لا يحدد طبيعة العلاقة الوظيفية التي يمكن أن تقوم بين ملاحظ الجسم من ناحية ، وبين السلوك الإنساني من ناحية أخرى - حتى إذا قامت - كما سيتضح فيما بعد .

ويدخل في هذا النوع من التفسير الخرافي أيضاً تقسيم الناس إلى أنواع أو أنماط بناء على أبعادهم الجسمية . أي ذلك التفسير الذي يقيم علاقة بين التكوين الجسدي من ناحية وبين السلوك الإنساني من ناحية أخرى . وأحدث نظرية في هذا الإتجاه هي نظرية شلدون (Sheldon) في الأنماط الجسمية^(١) .

فقد طلع علينا شلدون في عام ١٩٤٠ بتقسيم الشخصية أو السلوك العلم للفرد إلى ثلاثة أنماط يقابل كل منها نمطاً جسدياً معيناً . أما الأنماط الجسمية فهي النمط الداخلي التركيب Ectomorphic أو البدين ، والنمط المتوسط التركيب Mesomorphic أو الرياضي ، والنمط الخارجي التركيب Endomorphic أو الواهن . ويتميز الأشخاص من ذوى النمط الأول في رأيه بالميل إلى الراحة والإسترخاء والروح الإجتماعية ويتميز الأشخاص من ذوى النمط الثاني بالميل إلى إثبات الذات بقوة والميل إلى العمل والحركة والرغبة في السيطرة على الآخرين ، مع عدم الميل إلى المشاعرهم إلى حد ما . أما النوع الثالث من الأنماط الجسمية فيتميز أصحابه بالميل إلى التوتر في غالب الأحيان والثيقظ والحساسية والتعطل عن الحركة والنشاط وعدم النجاح في العلاقات الإجتماعية .

وقد توصل شلدون إلى هذا التقسيم - الذي طبقه أيضاً في التنبؤ بالصور المختلفة للنجاح - من بحته لحالات مختلفة من الشبان . وكانت طريقته مبنية على القيام بمقابلات طويلة مع الحالات لاستخلاص المعلومات المتعلقة بخصائص الحالة أو مميزاتها من حيث القامة

Sheldon, W.H. and Others. The Varieties of Human Physique. New York, Harper, 1940

(١)

والحركة والنشاط والراحة وعادات الطعام والنوم والاستجابة للمواقف المعصية ومدى الميل للخمور وصفات المفاخرة والحساسية والاتجاهات العامة نحو الناس . ويقرر شلدون أنه قد حصل على معامل ارتباط ٠,٨١ بين كل مجموعة من الصفات المزاجية (صفات الشخصية) وبين ما يتمشى معها من تكوين جسمى .

ونحن لا نتكر أن هناك علاقات بين الجسم والسلوك ، فالذى يسلك كائن عضوى . ومن البين أن يتأثر سلوك الكائن العضوى بالحالات المختلفة التى توجد عليها أعضاؤه . ولكن يجب ألا نغفل بين العلاقات الصحيحة بين الجسم والسلوك وبين العلاقات الوهمية التى قد تحصل إليها نتيجة للملاحظات فجأة غير محصنة كما يفعل فى العادة رجل الشارع .

وحى إذا سلمنا بأن هناك علاقة كذلك التى اكتشفها شلدون بين التكوين أو الأبعاد الجسمية من ناحية وبين سلوك الفرد من ناحية أخرى ، فليس معنى ذلك أن « أسباب » السلوك تكمن فى الجسم . أو أننا يمكن أن نفسر السلوك عن طريق التكوين أو الأبعاد الجسمية . ذلك أن اكتشاف مثل هذه العلاقة لا يبين لنا أيهما السبب وأيها المسبب^(١) . فإذا قلنا مثلا أن هناك علاقة بين السمنة والمرح ، وإذا ثبت بالطرق الإحصائية أن هذا صحيح فإن ذلك لا يعنى أن « التكوين الجسمى » هو « السبب » فى « مزاج » المرح . إذ يمكن تصور ذلك مثلا بأن الشخص السمين تعوقه ظروفه الجسمية من نواحي عدة ، عن التفوق أو التميز عن أقرانه فى مواقف المنافسة ، فيتخذ من المرح وسيلة للدفاع عن ذاته فى مجتمع يسوده ويتحكم فيه التنافس إلى حد بعيد . أو على العكس قد تكون شدة المرح هى السبب فى السمنة ، إذ معنى المرح هو التحرر من الإضطرابات الإنفعالية التى تدفع الناس إلى الإفراط فى العمل ، أو إلى الإهمال فى تناول الطعام وعدم القواعد الصحية .. الخ . وباختصار فإن التلازم بين السمنة والمرح ، حتى لو ثبت إحصائيا ، ليس معناه أن الأولى هى السبب فى الثانية .

وبعبارة أخرى فإن التلازم بين الصفات الجسمية وبعض مظاهر السلوك أمر لا يعنى أن الجسم هو « السبب » فى السلوك . إذ يجب أن نتذكر أنه ليس معنى وجود ارتباط فى التفرق بين ظاهرتين ، أن الأولى هى السبب فى الثانية أو هى نتيجةها . فقد يكون الإرتباط عرضياً محضاً وقد يكون لأسباب خارجة عن الظاهرتين معاً . وعلى ذلك فلا بد أن نبحث بالتحليل المنطقى عن الظروف المستولة عن الظاهرة ، وألا نحمد فى التفسير على هذه

(١) لرجع إلى الفصل الرابع .

الإرتباطات فحسب . كما يجب أن نحدد العلاقة أو العلاقات الوظيفية بين هذه الظروف والظاهرة المراد تفسيرها على النحو الذى سبق أن بينا .

ولكن شلدون لم يفعل ذلك ، بل عزا الأنماط السلوكية إلى أنماط « مزاجية » تكمن في التكوين البيولوجى للفرد وتعتبر مستعولة عن الجسم ، شكله وسلوكه معاً . هذه الأنماط المزاجية هى ما أسماه شلدون بالتمط الحشوى الأساسى (Viscerotonia) والتمط الجسمى الأساسى (Somatotonia) ، والتمط الهئى الأساسى (Cereborotonia) ؛ أى أن شلدون قد افترض وراء هذا الارتباط بين نمط الشكل الظاهرى للجسم وبين نمط السلوك المرتبط به تكويناً سماه « المزاج » أو « النمط المزاجى » ، واعتبر هذا التكوين هو السبب المسئول عن السلوك والتكوين الجسمى معاً . ولاشك في أن افتراض وجود مثل هذه التكوينات الغيبية يجعل من نظرية شلدون محاولة أشبه بالمحاولات البدائية في تفسير السلوك . ذلك أن النظرية التى تقوم على أساس افتراض مثل هذه التكوينات تعجز عن تحقيق الأهداف المطلوبة منها وهى أهداف التفسير والتنبؤ والضيظ⁽¹⁾ إذ يبقى علينا أن نعرف ما طبيعة ذلك « التكوين المزاجى » الذى يكمن وراء السلوك وكيف يمكن أن نلاحظه ، قبل أن ندعى أننا قد وصلنا إلى تفسير السلوك أو إلى أى درجة من القدرة على التنبؤ به أو التحكم فيه . والنظرية بافتراضها هذه التكوينات إنما تميلنا إلى مجهول هو نفسه في حاجة إلى تفسير ، ولا يكون تفسيره إلا بتحليله بعبارات تمكن من الملاحظة . ولكن حيث أنه لا يقبل مثل هذا التحديد ، لذلك فإنه يظل مفهوماً غيبياً لا يصلح للتفسير .

ولو أن شلدون قد حاول أن يحلل الارتباط الذى أدعى أنه وجده بين الأنماط الجسمية والأنماط السلوكية في ضوء ظروف محددة ، هى الظروف الثقافية التى يعيش فيها الفرد ، لجاء تفسيره للسلوك مفيداً من حيث إمكانية تحقيقه لأهداف العلم الأخرى . فكما سبق أن قلنا ، قد تكون هناك ظروف معينة في الثقافة التى توجد فيها مثل هذه العلاقة ، تجعل من الشخص النحيل مثلاً شخصاً غير ناجح في علاقاته الاجتماعية . ذلك أن مثل هذه الثقافة تقيم أبعاداً معينة للجسم ، فيكون صاحبها أكثر تقبلاً في الجماعة : يفضلته الرفاق في الزمالة وفي اللعب وفي القيادة ، كما يكون ناجحاً في علاقاته الجنسية ، ويصيب نجاحاً أيضاً في الألعاب الرياضية ، ويسهل اختياره بذلك في الأندية والجمعيات ، في المدرسة وخطوبها ، وهكذا . فإذا لم يتحقق للفرد مثل هذه الأبعاد ، فإنه في الغالب يجد نفسه أكثر فشلاً من غيره في ميدان العلاقات الاجتماعية ، ويصبح ميدان العلاقات الاجتماعية بالنسبة له ميداناً مشواً للقلق .

(1) ارجع إلى الفصل التالى

ويصبح البعد عن هذا الميدان هو أسلوب من أساليب الدفاع عن الذات ضد هذا القلق ، وحماتها من الشعور بالإحباط والحيرة . على هذا النحو يمكن أن تقصر ميل الرياضي في ثقافة معينة إلى إثبات الذات والرغبة في السيطرة والميل إلى التفكير العملي ، وميل التحليل في نفس الوقت إلى الإنطواء والبعد عن المجتمع والميل إلى التفكير النظري . أي أن طريقة التفاعل بين كل منهما وبين المجتمع المحيط تدعم عنده أسلوباً مميزاً للسلوك الاجتماعي .

ولنتصور أن هناك ثقافة فرضية معينة يقيم فيها الأفراد مثلاً على أساس السرعة في الجري والقدرة على تسلق الغابات ، والقدرة على المرور بين أشجارها في سرعة وسهولة ويسر سحياً وراء الصيد الذي تعيش عليه القبيلة صاحبة هذه الثقافة الوهمية ، فماذا نتظر أن تكون عليه شخصية التحليل وسلوكه في مثل هذه الثقافة . على فرض أن التحليل سيكون أكثر على أداء الوظائف المطلوب منه أداؤها بالنسبة للقبيلة ، نتوقع عندئذ أن يكون أكثر نجاحاً في علاقاته الاجتماعية ، وأكثر ميلاً لإثبات ذاته ... إلى آخر ذلك من الصفات التي يقول شلدون إنها ليست له بالطبيعة . ونتوقع أيضاً بناءً على مثل هذا التحليل ، أن ما وجده شلدون في الثقافة التي أجرى فيها بحثه لا يوجد على هذا النحو في ثقافات أخرى مختلفة . بل إن ما وجده من ارتباط بين الأنماط الجسمية والأنماط السلوكية لا يوجد في الواقع بهذه الدرجة من الارتفاع حتى في الثقافة التي أجرى فيها بحثه . وإن الاحتمال الأكبر أن تكون عوامل التحيز عند الباحث هي السبب في الحصول على معامل الارتباط المرتفع الذي حصل عليه . ولقد أثبتت الأبحاث الأخرى فعلاً صدق هذا الكلام من الناحية التجريبية . فقد قام باحثون آخرون على سبيل التحقيق بمحاولات مشابهة لمحاولة شلدون ، ولكنهم لم يحصلوا على نفس النتائج^(١) . ذلك أن العوامل المعقدة التي تعمل على تشكيل السلوك ، وكذلك طبيعة العلاقات القائمة بين هذه العوامل بعضها وبعض ، تجعل من غير الطبيعي أن يظهر أثر عامل واحد فقط بالوضوح الذي يقرره شلدون حتى لو وجد .

وهكذا نجد أن محاولات تفسير السلوك على أساس متغيرات الجسم الظاهرية سواء كانت هذه المتغيرات هي ملامح الوجه أم شكل الرأس أم أبعاد الجسم أم خطوط الكف ، لا تشكل جميعها في الواقع سوى محاولات بدائية لا تزيد من قدرتنا على فهم السلوك أو التنبؤ به أو التحكم فيه ، أكثر مما كان يفعل التفكير الخرافي القديم في تفسيره للظواهر الطبيعية .

C. Hall and G. Lindzey: Theories of Personality. John Willy and Son, New York. (١)
1957, p. 373.

الفصل السابع أسباب « نفسية داخلية »

حلول العلم في وقت من الأوقات أن يبحث في داخل الأشياء عن أسباب حركتها ونشاطها . ولقد صمدف هذا المنهج نجاحاً في بعض الأحيان ، ولكنه صمدف فشلاً في أحيان أخرى . وليس هناك من ضرر في البحث عن أسباب « داخلية » في حد ذاته . وإنما ينشأ الضرر من أن الأسباب الداخلية تكون صعبة الملاحظة في معظم الأحيان ، فيشجعنا هذا على أن نستند إلى « ما هو داخل هنا » من الصفات أو من الخصائص ما لا يمكن أن يقوم عليه أي برهان أو دليل ، وما لا يسمح افتراض وجوده بأن نجري عليه أي تجريب أو نخضعه لأي تحقيق . والأخطر من هذا وذاك أننا نستطيع عندئذ أن نبتدع من الأسباب على هذا النحو ما نشاء ، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى أننا لن نقع في أي تناقض مهما كانت الظروف التي تلجأ فيها إلى التعلل بهذه الأسباب ، وأنه لن يسقط في أيدينا أمام أي اعتراض قد يعترض به الآخرون على مثل هذا التفسير .

ولهذا الأنواع من التفسيرات التي تلجأ إلى افتراض وجود أسباب داخلية ، أمثلة عديدة ، قديماً كانت الحركة تعزى إلى النفس المحركة . كذلك كان يظن أن الخصائص الكيميائية للأجسام مردها إلى « العناصر » أو « الجواهر » التي تتركب منها هذه الأجسام . وقد رأينا كيف كان الاشتغال بفسر بناء على وجود مادة « الفلوجستين » يداخل الأجسام المشتعلة . كذلك كان يحزى العلم الجروح والنمو الصحيح للأجسام إلى وجود أرواح طيبة فيها .

ويبدو أن مجال الظواهر النفسية كان أشد إغراء لهم مثل هذه التفسيرات ، فلا تزال كتب علم النفس تزخر حتى الآن بالأمثلة العديدة لهذا الاتجاه . فمن الشائع جداً في علم النفس افتراض وجود تكوينات داخلية تفتقر إلى الأبعاد الطبيعية ، ويطلق عليها اسم العوامل « النفسية » أو « العقلية » ويحزى إليها أسباب السلوك والنشاط . ويهود تلويح مثل هذه التفسيرات إلى أيام الإنسان البدائي الذي كان يحتمر أن « الروح » التي تسكن الجسد هي

للمسئولة عن حركته وتصرفاته كما سبق أن بينا في العرض الموجز لتطور التفكير الإنساني^(١) .

ليس من الغريب أن يصدر هذا النوع من التفكير عن الرجل البدائي ، ولكن الغريب حقاً أن يظل هذا التفكير البدائي قائماً في علم النفس حتى الآن . فكل صفة من صفات السلوك يمكن أن تخاطر على بال قد أرجعت إلى قوة داخلية مقابلة لها من قوى « قدرات » العقل أو « سمات الشخصية » . ولا يزال الكثير جداً من علماء النفس المشهورين يستخدمون هذه الثنائية في تفسير السلوك ، كما كان يفعل الرجل البدائي تماماً .

وأحياناً ما تكون هذه الثنائية عبارة عن تقابل واضح صريح بين كائن ظاهري وكائن داخلي ، كما هو الحال عندما يعزى السلوك اللا اجتماعي مثلاً إلى « شخصية سيكوباتية » ، أو للسلوك العصبي إلى « شخصية مضطربة » . وأحياناً ما يجزأ هذا الكائن الداخلي كما هو الحال عندما يعزى السلوك إلى « قدرات عقلية » أو « سمات شخصية » أو « ملكات » أو « غرائز » . وما دام الكائن الداخلي يفترق إلى الأبعاد الطبيعية ولا يشغل حيزاً من المكان ، لذلك كان من السهل جداً علينا أن نشكله ونعدده ونجزئه كيفما نشاء . وأحياناً ما تكون هذه الأجزاء منفصلة بعضها عن بعض ، وأحياناً تربطها ببعضها البعض علاقات من نوع معين . ومثال هذه الحالة الأخيرة تفسير السلوك بأن نتيجة لعدة إرادات متصارعة فيما بينا ، وأن تصرف الكائن الإنساني الواحد إنما تتحكم فيه عدة « كائنات نفسية داخلية » ، تظل في شقاق ونزاع مع بعضها البعض حتى تتغلب إحداها على الأخرى ، أو يحدث التوفيق بينها بشكل أو بآخر . وتستخدم مفهومات فرويد « الأنا » و « الهو » و « الأنا الأعلى » بينا للمعنى . فبالإضافة ما ينظر إلى هذه المفهومات على أنها كائنات غير مادية تقوم في مكان ما من الكائن الحي وتظل في صراع مع بعضها البعض حتى يحل هذا الصراع بنصر لبعض هذه الكائنات ، وهزيمة للأخرى . وعلى هذا الأساس يتوقف مقدار التوافق في سلوك الكائن الحي الذي تسكنه هذه الكائنات .

هذه نماذج للتكوينات الغيبية التي يفسر بها السلوك في كثير من الأحيان . وواضح أن هذه التكوينات وأمثالها مما لا يزال قائماً في علم النفس حتى الآن ، لا يأخذ بمسلمات العلم ولا يحقق أهدافه التي سبق أن فصلناها في الباب الأول من هذا الكتاب . ولكني تزيد هذا الكلام إيضاحاً بحسن بنا أن نختار نموذجاً معيناً من هذه الحلولات التفسيرية ، ونستعرضه بشيء من التفصيل ، ثم نحاول أن نبين إلى أي مدى يمكن أن يحتر تفسيراً علمياً بالمعنى الذي

(١) لرجع إلى الفصل الأول .

وضعنا أسسه فيما سبق . وقد وقع اختيارنا على نظرية الغرائز لتمثل هذه المحاولات الغيبية . ذلك أنه بالرغم من أن هذه النظرية قد قدمت اليوم قيمتها تماماً من الناحية العلمية ، إلا أنه لا زال لها من التأثير على تفكير العامة ، ولا زالت لها من المكانة عند بعض المشتغلين بعلم النفس ما يجعل من الضروري أن تتل منّا عناية خاصة في هذا المجال .

الغرائز كمثال للتكوينات الغيبية « النفسية » :

يصدق القائلون بالغرائز على اعتبارها قوى فطرية (غير متعلمة) تدفع الكائن الحي للسلوك ، وتوجد بشكل عام في جميع أفراد الجنس ، وقد يشترك فيها أكثر من جنس واحد كما في حالة الإنسان والحيوانات الراقية . فمن حيث تعريفها إذن : الغريزة عبارة عن « قوة دافعة » : ومن حيث طبيعتها : فهي « فطرية » أي غير متعلمة ، و « داخلية » أي موجودة في مكان ما من الكائن الحي .

أما من حيث تصنيفها فتوجد اتجاهات مختلفة : منها مثلاً ذلك الاتجاه الذي يقرر أن هناك « غريزتين » أساسيتين هما « المحافظة على الذات » و « المحافظة على النوع » . ومن أمثلة هذا الاتجاه نظريات فرويد وأدلر وغيرهما . يرى فرويد مثلاً أن « الغريزة » الأساسية هي « الغريزة » الجنسية ، ذلك أن القوة الدافعة لسلوك الفرد هي في نظره المحافظة على حياته وعلى نوعه . كذلك يرى أدلر أن « الغريزة » التي تفسر كل سلوك الإنسان هي « السيطرة » السيطرة من أجل الحياة والبقاء ... هذا الاتجاه يحاول أن يقلل من عدد الغرائز ويختصره إلى أقل عدد ممكن .

أما الاتجاه الآخر فيحاول أن يصنف تحت عنوان « الغرائز » نماذج خاصة من السلوك الذي يصنفر بالنسبة لمواقف محددة . ولهذا السبب وضع العلماء الذين يتخلون هذا الاتجاه قوائم طويلة بالغرائز منها : الأكل ، وضع الأشياء في الفم ، المسك ، الأخذ ، الصيد أو القنص ، الجمع ، المناقصة ، المقاتلة ، الغضب ، وغير ذلك من القوائم التي وصل بعضها إلى أكثر من مائة غريزة .

ولعل أقوى هذه التصنيفات أثراً في التفكير السيكولوجي هو ذلك التصنيف الذي وضعه ماككلوجال زعيم القائلين بنظرية الغرائز في العصر الحديث . فقد وضع ماككلوجال في سنة ١٩١٠ قائمة من إحدى عشرة « غريزة » ثم زادها في سنة ١٩٢٣ إلى أربعة عشرة « غريزة » فأصبحت قائمة « الغرائز » البشرية كالآتي : غريزة الوالدية ، غريزة المقاتلة ، غريزة الاستطلاع ، غريزة الخلاص (الحرب) غريزة البحث عن الطعام ، غريزة النفور ، غريزة الاستفالة ، الغريزة الجنسية ، غريزة الخنوع ، غريزة التسلط (السيطرة) ، غريزة

المثلك ، غريزة الحل والتركيب ، الغريزة الاجتماعية ، غريزة الضحك^(١) . ثم أضاف
ماكوجل في أواخر أيامه إلى هذه القائمة الأخيرة أربع غرائز أخرى هي البحث عن الراحة ،
والنوم ، والتقل ، ومجموعة غرائز أخرى بسيطة كالعطس والكحة .

وهناك تقسيمات وتصنيفات أخرى عديدة للغرائز حتى لقد أحصى بعضهم مجموع ما
سمى « غريزة » في كتب علم النفس فوجده لا يقل عن ١٤,٠٤٦ نوعاً من النشاط
الإنساني^(٢) . ولاشك أن في هذا التعدد وحده ما يوحي بأن مفهوم الغريزة مفهوم غامض
غير محدد وبالتالي يصعب جداً أن تقوم له على هذا النحو أى دلالة .

ومع ذلك فسوف نفترض مؤقتاً أن الأسس التي قامت عليها بعض التصنيفات - وهو
تصنيف مكوجل - « أسلم » من غيرها ، كما يدعى معظم المشيعين لنظرية الغرائز ، ثم
نسأل بعد ذلك صاحب هذا التصنيف ما هو تعريفك للغريزة عله عندئذ يزيد من معرفتنا
« بطبيعتها » أو يضيف جديداً إلى إدراكنا للمفهومها . يجب ماكوجل عن هذا السؤال بأن
الغريزة « استعداد عصبي تقى يجعل صاحبه يتجه إلى مثيرات من نوع خاص ويتركها لإدراكها
حسباً ، ويشعر بانفعال من نوع خاص عند إدراكها ، ويسلك نحوها مسلكاً خاصاً أو على
الأقل يشعر بتزعها لأن يسلك نحوها هذا المسلك »^(٣) .

ومن الواضح أن مثل هذا التعبير لا يضيف شيئاً إلى تحديد مفهوم الغريزة . فهو لم
يحدد لنا أى مثيرات محسوسة ، ولم يضع أيدينا على أشياء يمكن ملاحظتها . وكل ما فعله هو
أنه أحل كلمة استعداد على كلمة غريزة ووصفه (أى الاستعداد أو الغريزة) بأنه « نفسى »
« عصبي » ، وبأنه « محرك » للسلوك فهو « يجعل » صاحبه يتجه الخ .

فما هو الاستعداد ؟ وكيف يمكن أن نلاحظه ؟ وكيف يمكن أن يحرك السلوك ؟ كل
هذه أسئلة لا تجيب عليها نظرية الغرائز إجابة علمية تنفق مع ما سبق أن حددناه من معنى
العلم وخصائص التفسير العلمى . وعلى هذا تظل تلك الكائنات الخرافية - الغرائز - غير
خاضعة للملاحظة . ولعل هذه الحقيقة نفسها هي التي جعلت النظريات التي تستخدمها
مازالت قائمة في علم النفس حتى اليوم . فما دامت هذه الكائنات لا تخضع للملاحظة ، لنا
كان من المستحيل التحقق من صحتها كفروض تفسيرية ، من وجودها أو عدم وجودها .

McDougall, William: Outline of Psychol., New York, Scribner 1923.

(١)

Bernard, L.L.: Instinct, New York, Holt, 1924.

(٢)

McDougall, William: Outline of Psychol, New York, Scribner, 1923, p. 110.

(٣)

وبالتالي كان من الممكن أن تستند إليها من الصفات ما نشاء ، عندما يستلزم الأمر ذلك ، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى أن أحداً لن يستطيع أن يثبت غير ما نقول . فأنت إذا كنت « مؤمناً » بوجود « الفرائز » كأسباب مسعولة عن السلوك فسوف يسهل عليك عندئذ أن تعزو أى ظاهرة سلوكية إلى « قوة غريزية » . ومن ذا الذى يستطيع أن يراجعك فى ذلك ما دمت تتحدث عن قوة خفية ؟ فالإنسان يعنى لأن عنده غريزة العدوان وهو يهرب لأن عنده غريزة الحرب ويجمع بالآخرين لأن عنده غريزة القطيع ... وهكذا .. وحتى إذا ما ثبت أن الإنسان فى مكان ما من سطح الأرض لا يندى من المظاهر السلوكية ما « يؤيد » وجود هذه الفرائز ، فإن ذلك لا يضر « المؤمنين » بالنظرية ، ولا يدعو إلى إحراجهم . فالجواب عندئذ بسيط ويتوقف على الحالة نفسها . فإذا كانت الدراسات الانثربولوجية^(١) قد أوضحت مثلاً أن بعض القبائل لا يعرف إلى العدوان سبيلاً ، أو أن البعض الآخر لا يندى نحو أهله من مظاهر الأمومة (التى نعرفها فى هذه الحضارة) ما ينديه نحن ، فإن مثل هذه الدراسات لا يخرج أصحاب نظرية الفرائز ، لأن الجواب فى هذه الحالة هو أن الغريزة موجودة وكل ما هنالك أنها كامنة ، أو أن الغريزة قد تعطلت فهى « مرنة » جداً عند الإنسان وشديدة التأثير بطروف البيئة !

فالفرائز إذن - باعتبارها تكوينات غير قابلة للملاحظة - تساعدنا طبيعتها الغيبية هذه على أن « توجد » إذا وجد ما يؤيدها من المظهر السلوكى و « تكمن » إذا اختفى ما يؤيد وجودها ، وتتداد قوة إذا قوى المظهر السلوكى وتضعف إذا ما ضعف ... وهكذا . فهذا الطفل شديد العدوان لأن غريزة العدوان عنده قوية . وذاك لا يميل إلى العدوان لأن غريزة العدوان عنده ضعيفة . والأطفال فى مرحلة معينة يميلون إلى القيام بعملية المص لأن الغريزة الجنسية تكون مركزة عند أقاربهم ، وفى مرحلة أخرى يميلون إلى العبث بأعضائهم التماسلية لأن الغريزة الجنسية تتركز عندئذ حول هذه الأعضاء ، وفى مرحلة أخرى يبدون عدم اهتمام بهذه الأمور الجنسية لأن الغريزة الجنسية تكون عندئذ فى مرحلة « كمن » . وإذا ظهر أن شخصاً ما يندى من المظاهر السلوكية ما يعتبر ميمزاً لمرحلة متقدمة عن تلك التى يمر بها حسب هذه الفروض ، فلأن الغريزة الجنسية عند هذا الشخص قد « ثبتت » لديه عند هذه المرحلة المتقدمة ، ولم « تتم » كالمعتاد فى طريق التطور الطبيعى المرسوم لها^(٢) .

(١) راجع مثلاً كتب :

Margaret Mead: Sex and Temperament. The New American Library, New York. 1930.

(٢) راجع نظرية التحليل النفسى .

وهكذا يتضح أن الأمر جميعه يسير في سهولة ويسر فليس على صاحب نظرية الفرائز - بعد أن افترض وجودها - إلا أن يسند إليها أى صفة من الصفات حسب مقتضى الحال ، وهو في مأمن من الوقوع في أى تناقض ما دام هذا التكوين الفرضي غير قابل للتحقيق وما دامت ملاحظته بشكل مباشر أو وضعه تحت الحواس أمر مستحيل .

على أى ثمة مدافع عن هذا النوع من التفسيرات يقول : حقاً إننا لا نستطيع أن نلاحظ الفرائز بشكل مباشر ولكن ذلك لا يعنى أنها غير موجودة . فنحن نستطيع أن نستنتج وجودها من مظاهرها . إننا نلاحظ كلا من الحيوان والإنسان ثم تقودنا ملاحظتنا هذه إلى التسليم بوجود الفرائز . مثلنا في ذلك تماماً كمثنا عندما نتحدث عن الكهرباء . فنحن لا نرى الكهرباء مباشرة ولكننا نرى فقط آثارها . كذلك فإن الفرائز لا تلاحظ بشكل مباشر ولكننا نستنتجها من آثارها .

والمغالطة هنا واضحة وخطيرة . فليس هناك أى وجه شبه بين مفهوم الكهرباء ومفهوم الفريزة . فالأول يلخص لنا علاقة من مجموعتين من المتغيرات : المجموعة الأولى هي تلك الظروف والأشياء التي نرتبها بشكل معين عندما نريد أن « نتجج » أو « نولد كهرباء » والمجموعة الثانية هي « الآثار » أو النتائج المترتبة على هذه المقدمات السببية الضرورية لإحداث الكهرباء . بمعنى آخر هناك في محطة توليد الكهرباء مثلاً تلف آلاف من ملفات سلكية ... حول قلب من الحديد المطاوع ، وتقطع خطوط القوى ، ويمرر الملف ترين بخارى أو ماءً ... الخ^(١) . فتكون النتيجة هي أننا نحصل من هذه العمليات أو الإجراءات ، على ظواهر معينة كالضوء أو الحرارة أو الحركة الخ . والإجراءات التي تحدث في محطة التوليد هي التي نسميها بالظروف أو المقدمات السببية . وهذه عبارة عن متغيرات مستقلة^(٢) خارجة عن الظاهرة ذاتها (التي هي الضوء أو الحرارة) ، ويهتير وجودها مستقلاً عن حدوث هذه الظواهر . كما أنها - أى هذه المتغيرات - هي عبارة عن أشياء محسوسة وقابلة للملاحظة والتناول . وإذا تناولناها بشكل معين يترتب عليها نتائج معينة هي المتغيرات التابعة . ومفهوم الكهرباء يلخص لنا جميع هذه العمليات ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بكلا الطرفين من الظواهر أو المتغيرات . فترتبط من ناحية مجموعة المتغيرات المستقلة . فعندما نقول مثلاً إن الطاقة الكهربائية المتولدة عندنا مقدارها كذا أو كذا ، فإننا نعلم بالضبط ما هي الإجراءات أو العمليات التي قمنا بها ، وكذلك ما هي الظروف التي وفرناها ، حتى نحصل على مثل هذا

(٢) انظر ص (٢٩) .

(١) راجع أى كتاب في الطبيعة النظرية .

المقدار من « الطاقة الكهربائية » . (من سرعة قطع خطوط القوى إلى عدد لفات السلك في الملف إلى شدة المجال المتناطيسي إلى غير ذلك) . ومن ناحية أخرى يمكننا أن نحدد بالضبط ما هي النتائج أو الآثار التي يمكن أن تترتب على وجود هذه الطاقة : من حركة موتور لآلة غسل الملابس مثلاً إلى تسخين مكواة كهربائية إلى غير ذلك . فمفهوم الكهرباء (الطاقة أو التيار الكهربائي) يستند إذن من ناحية إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة ومن ناحية أخرى إلى مجموعة من المتغيرات التابعة . ويلخص لنا مفهوم الكهرباء العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات بطريقة تمكنا من التحكم في الظواهر (الكهربائية) في الاتجاه الذي نريده .

فهل نجد هذه الخصائص في مفهوم الغريزة ؟ من الواضح أن مفهوم الغريزة لا يستند إلى ظروف محددة تمثل مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن نعزو إليها السلوك . فالغريزة في التعريف « تكوين نفسي عصبي ... » أو « استعداد » فإذا سألنا ما هو التكوين النفسي العصبي أو ما هو الاستعداد ؟ وكيف نلاحظه ؟ كان الجواب بأن « فرض » وليس شيئاً ، وأتينا نلاحظه في السلوك . وقد رأينا أن « الفرض » العلمي هو الذي يقرر علاقة بين مجموعتين من المتغيرات كلاماً قابلاً للملاحظة ، بحيث يمكن إخضاع الفرض للتحقيق . فكيف يمكن إخضاع فرض الفرائز في هذه الحالة للتحقيق ؟ قد يقال في الإجابة على ذلك إننا نتحقق من وجود الفرائز بملاحظة السلوك . ولكن ما الذي نلاحظه في السلوك عندما نجد مثلاً أن الناس تتحدي أو أنها تخاف أو أنها تتجمع ؟ ما الذي نضيفه إلى الظاهرة السلوكية من حيث فهمنا لها ، عندما نقول إن الناس تتحدى لأن عندها غريزة العدوان وغريزة العدوان ملاحظة في السلوك العدوان ؟ إن التفسير في هذه الحالة لا يخرج عن الظاهرة نفسها وقد رأينا أن التفسير العلمي معناه الربط بين الظاهرة من ناحية ، وبين متغيرات وظروف أخرى خارجة عن الظاهرة من ناحية أخرى . ويعتبر وجود الثانية مسئولاً عن حدوث الأولى . بمعنى أن الأولى توجد إذا وجدت الثانية ، وتغيب إذا غابت ، وتزيد أو تنقص إذا زادت أو نقصت . وباختصار فإننا نبحث لتفسير الظاهرة عن ظروف نستطيع أن نستنتج الظاهرة منها وليس العكس . أو بمعنى آخر فإن المقروض أن نتبأ بحدوث الظاهرة مقدماً من المتغيرات المستقلة المرتبطة بها وليس العكس كما هو الحال في نظرية الفرائز .

الفرائز إذن لا تفسر إذ أنها لا توضع أيدينا على متغيرات مستقلة مسؤولة عن حدوث الظاهرة السلوكية ، متغيرات يمكن أن نربطها بهذه الظاهرة في علاقة وظيفية معينة . والواقع أن تصور نظرية الفرائز عن تحقيق هذا الهدف أمر طبيعي يمكن أن يستنتج من مفهوم الغريزة نفسه . فإذا حللنا مفهوم الغريزة تحليلاً صحيحاً نجد أنه لا يعني أكثر من مجرد تسمية الظاهرة

المراد تفسيرها . وهذا الأسلوب هو نوع من المغالطة المنتشرة في العلوم الاجتماعية إلى حد كبير ، والتي حان الوقت إلى أن تنبه لها ، حتى لا نظن أننا قد فسرنا في الوقت الذي يكون « تفسيرنا » فيه هو مجرد الاعتراف بجهلنا . فكل نشاط سلوكي لم يكن له تفسير واضح أو كنا نجهل أسبابه سمي غريزة ، واعتبرت هذه التسمية ذاتها مسعولة عن النشاط المراد تفسيره . ولتأخذ سلوكاً « كالعنوان » مثلاً . إن كل ما يلاحظه أصحاب نظرية الغرائز في هذه الحالة هو أن فرداً أو أفراداً « يحتنون » على أفراد آخرين ، فيقول عندئذ « هو يحتدى » . وقد يريد صاحب نظرية الغرائز بعد ذلك أن يصف هذا الشخص الذي يحتدى فيقول : أنه « عدواني » . ثم قد يريد بعد ذلك أن يتحدث عن هذا السلوك في أحوال متعددة وبشكل مجرد فيتحدث عندئذ عن « العنوان » . ولكن صاحب نظرية الغرائز لا يقف عند هذا الحد . إنه يجعل لهذا « العنوان » ، وهو المفهوم الذي استخلصه من ملاحظاته الجيزية ، أو المعنى الذي جرده من الأمثلة العينية للسلوك العدواني ، يجعل له كياناً أو وجوداً في ذاته . ثم يقرنه بكلمة « غريزة » ويجعل منه « سبباً » للسلوك الذي جرده منه . وأخيراً يجعل لهذا « السبب » مكاناً خاصاً في الكائن الحي . مكاناً غير معروف بالطبع . مثل صاحب نظرية الغرائز في هذه الحالة كمثل الميتافيزيقي الذي كان يجعل من المعاني المجردة قوى مخلوقة للطبيعة ثم يحلها في الطبيعة ويجعلها مسعولة عن ظواهرها وأحداثها^(١) .

فكأن الغرائز إذن ما هي إلا تجريد للمعاني التي تعبر عن تصنيفات معينة أو أنواع معينة للسلوك . إنها تسمية أخرى للنشاط الذي نريد أن نفسره . فعندما نقول مثلاً : فلان « يأكل » لأنه « جائع » (أي بسبب غريزة الجوع) ، أو فلان يحتدى بسبب غريزة العدوان ... الخ . فإننا تبدو كما لو كنا نشير إلى أسباب . ولكننا في الواقع لا نضيف بهذا أي جديد إلى الظاهرة . فالعبارة « هو يأكل » والعبارة « هو جائع » إنما تصفان نفس الحقيقة ، وتعبيران عن نفس الوقائع الملاحظة . كذلك العبارة « هو يحتدى » و « هو عدواني » . ولا تضيف كلمة « عدواني » أو « جائع » أو غريزة العدوان أو غريزة البحث عن الطعام (الجوع) ، لا تضيف هذه « الكلمتين » شيئاً إلى الظاهرة المراد تفسيرها . فما هي إلا تصنيفات لصفات مختلفة أو أنواع معينة من السلوك . والمهم هنا هو أننا عندما نعتبر هذه التصنيفات أو هذه التجريدات اللفظية أسباباً للسلوك فإننا نضل أنفسنا . إذ نظن أننا قد وجدنا الحل ، فيمض ذلك أعيننا ويقعدنا عن البحث عن الأسباب الحقيقية للسلوك . إن مثل هذا التفسير يضع حداً للبحث العلمي ولا يسمح بالاستمرار فيه ، بل يخلق الباب تماماً

(١) انظر ص ١٥ .

في سيله ، كل ذلك دون أن ندري أن ما حسبناه أسباباً ما هو إلا غيبات لا وجود لها في الواقع .

والخطورة في مثل هذا التفسير أيضاً أنه لا يحقق أهداف العلم الأخرى فهو لا يسمح لنا بالتنبؤ ؛ إذ لا يضع أيدينا على ظروف مستقلة يمكن أن نعتبرها مقدمات سببية ضرورية للسلوك . وقد سبق أن رأينا أن قدرتنا على التنبؤ تزداد كلما اتضحت العلاقة بين الظاهرة من ناحية وبين أسبابها ومقدماتها السببية من ناحية أخرى . أما في حالة الفرائز ، فإن الوضع معكوس ، إننا نتظر حتى يتم السلوك . ثم نقول إنه حدث بسبب غريزة كذا أو كذا . فإذا تم كانت الغريزة موجودة ؛ فإذا لم يتم فإن الغريزة كامنة ، وهكذا ... فنظرية الفرائز إذن لا تمكننا من التنبؤ بحدوث السلوك مقدماً ، وهذا التنبؤ - كما سبق أن بينا - هدف أساسي من أهداف العلم .

كذلك لا تفيدنا نظرية الفرائز من حيث القدرة على التحكم في السلوك ، وهو الهدف النهائي من أي تفسير علمي . ولكي نوضح هذه الفكرة نضرب مثلاً بسيطاً لغريزة الهجرة : فقد وجد مثلاً أن سمك السلمون يضع بيضه عند منابع المجرى المائية ، وبعد عملية الفقس تمضي الصغار السنة الأولى من عمرها في هذه الأماكن ، ثم تبدأ في السنة الثانية تهاجر إلى مصبات هذه المجرى المائية حتى تصل إلى المحيط ، وعندما يصل عمرها إلى أربع أو خمس سنوات تبدأ هذه الأسماك في الرجوع ثانية إلى المنابع التي سبق أن ولدت فيها . تقرر هذا نظرية الفرائز بأن تقول أن الأسماك تسلك على هذا النحو بدافع غريزة الهجرة . ومثل هذا التفسير بالطبع لا يفيدنا من حيث التحكم في سلوك الأسماك ذلك أننا سوف نكتفي باليدن أمام هذه الظاهرة التي نعزوها إلى شيء « طبيعي » في السمك ذاته نسميه غريزة الهجرة . وما دمتنا لا نستطيع أن نضع أيدينا ، بناء على هذا التفسير ، على عوامل محددة نستطيع أن نتناولها بالتعديل والتغيير ، فسوف تظل الظاهرة (وهي الهجرة) خارجة عن نطاق تحكمتنا . ولكن لئري الآن ماذا أسفر عنه البحث العلمي من تفسير لهذه الظاهرة ؛ ذلك البحث الذي كانت وجهته بالطبع الوصول إلى عوامل أو متغيرات محددة لتفسير السلوك . ظهر من البحث أن سمك السلمون يتشر على جسسه ، تحت جلدة مباشرة ، خلايا حساسة للضوء . ففي أثناء السنة الثانية من حياته تمتص معظم الطبقة الجلدية التي تغطي هذه الخلايا ، فتعرض الخلايا للضوء مباشرة ، ويكون نتيجة ذلك ، وتكيفاً مع هذه الظروف الجديدة ، أن يتجه السمك إلى المياه العميقة حتى يختفي في هذه المياه عن الضوء الذي يؤثر عليه . ويقوده ذلك إلى مصبات الأنهار حيث يجد العمق الذي يخفيه عن الضوء مبتعداً عن مياه المنابع الضحلة ، التي تعرضه له . وعندما يصل السمك إلى سن الرابعة أو

الخاصة يتعرض لتغيرات أخرى في جسمه تجعله في حاجة إلى كمية أكبر من الأكسجين ، وعلى ذلك يعتمد عن مياه المحيط التي تقل كمية الأكسجين فيها ، ويتجه إلى منابع الأنهار مرة أخرى حيث يجد مطلبه من الأكسجين . ولاشك أن مثل هذا التفسير يعطينا فرصة للتحكم في سلوك السمك إذا أردنا أن نحفظ به سواء عند منابع الأنهار أو عند مصباتها . ذلك أننا بعد أن نعرف الظروف اللازمة لمعيشة السمك في مكان ما ، نستطيع أن نوفر هذه الظروف فنغير بذلك في سلوك السمك من حيث الهجرة .

الخلاصة إذن أن مفهوم الغريزة كمثال للمفهوم الغيبية ذات الصيغة النفسية لا يفيدنا في التفسير أو في التنبؤ أو في التحكم ، وهي أهداف العلم الثلاثة . هذا إلى جانب أنه مفهوم عقيم لا يسمح باستمرار البحث العلمي ؛ ذلك أنه لا يضع أيدينا على ظروف محددة ، ومن ثم فإنه بحكم طبيعته هذه لا يسمح بأي تحقيق علمي . والواقع أن الغرائز كما سبق أن قلنا لا تعبر إلا عن تصفيات للسلوك من حيث أهدافه القريبة أو البعيدة تبعاً لوجهة نظر صاحب النظرية . ولعل هذا هو السبب في تعدد تقسيمات الغرائز . فكلما بعدت القاية قل عدد الغرائز وكلما قربت زاد العدد . فقد كان فرويد مثلاً يحترق أن الغاية الأساسية من حياة الكائن الحي هي الحصول على الراحة والاستمتاع بشكل أولى ، ولذا كانت الغريزة الأساسية في نظره هي الغريزة الجنسية . والذين كانوا يرون أن هناك غايتين بيولوجيتين أساسيتين يتجه إليهما سلوك الفرد ، هما المحافظة على الذات والمحافظة على النوع ، كانوا يقسمون الغرائز إلى غريزة المحافظة على الفرد وغريزة التكاثر أو المحافظة على النوع . والذين نظروا إلى الأهداف القريبة لسلوك الكائن الحي مثل مكولوجال كانوا يقسمون الغرائز إلى عدد أكبر ، وهكذا . ولا ضرر بالطبع كما ذكرنا من قبل من تصنيف السلوك تبعاً لأي الأهداف ؛ ولكن الخطر كل الخطر هو أن نجعل من هذه الأهداف أو من هذه التصنيفات أسباباً . وإن من الأفضل من وجهة نظر المنهج العلمي أن نقر بأننا على جهل تام بالأسباب أو الدوافع الحقيقية التي تكمن وراء عملية كعملية بناء العش عند المصافير مثلاً ، من أن نرجع هذه العملية إلى « غريزة » لا تعنى سوى الكلمة التي تدل على اسم العملية نفسها .

أمثلة أخرى للتكوينات الغيبية ذات الصيغة النفسية :

والأمثلة الأخرى لمثل هذه التكوينات الغيبية عديدة إذا كنا بصدد ما يحترق في أغلب الأحيان أسباباً للسلوك . وسوف لا نطيل الحديث عن هذه الأمثلة ، فكل ما قيل عن الغرائز يمكن أن يقال عن هذه الأسباب الأخرى أيضاً . وقد أردنا بذكرها هنا أن نلفت النظر إلى بعض التفسيرات الشائعة التي قد تضلنا في طريقنا إلى البحث عن الأسباب الحقيقية للسلوك .

ومن هذه الأمثلة « القدرات » كمعامل مسعولة عن التحصيل أو الإنتاج العقلي . فإذا كنت مؤمناً بوجود القدرات ، فسوف يسهل عليك عندئذ أن تعزو أى تحصيل إلى وجود قدرة معينة تسمى باسم هذا النوع من التحصيل . فإذا ما نما هذا التحصيل فلأن القدرة تنمو ، وإذا ما خمد فلأن القدرة تضعف . بل حتى إذ ثبت أن هناك من الظروف البيئية ما يؤثر في هذا التحصيل بالزيادة مثلاً ، فإن ذلك لا يتقض القول بوجود القدرة ، فالقدرة كانت موجودة وإن كانت كامنة ، وكل ما فعلته البيئة هو أنها « شحذت » ما هو كامن . بل الأعجب من ذلك ما فعله البعض أحياناً من تحديد نسب معوي للمدى تأثير القدرة ومدى تأثير البيئة ، فيقول مثلاً إن القدرة أو الاستعداد الموروث يعتبر مسعولاً عن ٧٥٪ من التحصيل وأن البيئة تؤثر بمقدار ٢٥٪ . ولا سبيل إلى تحقيق أى فرض من هذه للفروض بالطبع . ذلك أنها كما سبق أن بينا فروض غيبية لا تعبر إلا عن تصنيفات لأنواع السلوك المختلفة . فالعوامل والقدرات والذكاء وسمات الشخصية ، كل هذه لا تمثل إلا تصنيفات للسلوك لا يمكن أن نعتبرها مسعولة عنه . ولا يمكن أن نرضى بها تفسيرات علمية . فمثل هذه التفسيرات لا تخضع للملاحظة المباشرة ولا تحدد لنا متغيرات يمكن أن تكون موضوعاً للملاحظة المباشرة .

حقاً إن كثيراً من الناس يعتقدون أنه يمكنهم أن يلاحظوا « أنفسهم » أو « حالاتهم العقلية والنفسية » بشكل مباشر ، فيلاحظون ما يدور بأنفسهم مثلاً في أثناء حل المشكلات أو في غير ذلك من الأحوال . إلا أن مثل هذه الملاحظة « الذاتية » لا تمدنا بأى معلومات عن الحوادث والأحداث التي تعتبر مقدمات سببية ضرورية لحدوث الظاهرة السلوكية . بل إن ما تمدنا به هو بعض المعلومات عن مصاحبات السلوك الظاهري ، وهذه المصاحبات هي ذاتها استجابات أو سلوك في حاجة إلى تفسير ، أى أنها نتلجج وليست مقدمات سببية .

فإذا أخذنا القدرات أو الذكاء أو العوامل مثلاً ، نجد أنها ليست سوى تجريدات لنتائج مجموعة من الاختبارات التي تقيس مظاهر سلوكية معينة . فلا معنى إذن لأن نفترض وجود كيان مستقل لهذه التجريدات أو المعاني المجردة ، نسند إليها بعد ذلك صفة السببية أو صفة الفاعلية أو صفة التأثير . وبعبارة أخرى فإن العوامل أو القدرات أو الذكاء ليست أشياء وليست أحداثاً مستقلة عن الظاهرة السلوكية . وليست حتى « خواص كامنة » في « المادة » على النحو قد الذي يتصور عن « طبيعتها » . ليست العوامل أو القدرات متابع أو مصادر للسلوك ، وإنما هي تليخيص لمجموعة من العلاقات أو التداخل بين متغيرات سلوكية متنوعة . أو تليخيص لاشتراكيات بين وحدات سلوكية مختلفة . وهي بهذا المعنى لا تصيب أى قدر من « الحقيقة » أو « الواقع » أو الوجود المستقل عن هذه الوحدات أو عن هذه المتغيرات أكثر مما يصيبه أى مفهوم آخر .

والعوامل أو القدرات بهذا المعنى هي التي تعتمد على المتغيرات التي استخلصت منها وليس العكس . فالذي يحدد ظهور « العوامل » مثلاً هو الأساس المنطقي الذي اخترت عليه المواقف التي يستجيب لها الأفراد . فتخضع العوامل في درجة عموميتها أو خصوصيتها ، أو بمعنى آخر في عددها ، لهذا التحديد السابق . إذ يقدر ما هناك من علاقات بين أنواع السلوك موضوع القياس ، يقدر ما تكون عمومية العوامل المستخلصة ، وبالعكس .

وباختصار فإن العوامل أو القدرات أو الذكاء لا تعدو كونها وصفاً ، بعضه إحصائي كمي ، وبعضه كيفي ، للصفات العامة التي تشترك فيها وحدات سلوكية مختلفة ، أو بمعنى آخر ، هي تسمية أخرى للظاهرة التي نريد أن نفسرها وليست تفسيراً لها . ومهما كان هذا الوصف دقيقاً فإن ذلك لا يضيف شيئاً إلى تفسير التنظيمات السلوكية موضوع الوصف . فإذا قلنا مثلاً « هو يعزف الموسيقى جيداً لأنه ممتاز في القدرة الموسيقية » أو « هو ممتاز في الحساب لأن عنده القدرة العددية بدرجة عالية » أو « هو ماهر في الهندسة بسبب قدرته الهندسية » ، إذا قلنا عبارات مثل هذه فإننا في الواقع نكرر في العبارة الثانية نفس المعنى الوارد في العبارة الأولى ، وإن كان ذلك بالفاظ أخرى . إذ ما الفرق بين « هو ممتاز في القدرة على الأداء الموسيقي » و « هو يؤدي الموسيقى جيداً » ؟ إنها نفس الحقيقة نعبّر عنها مرتين بعبارتين مختلفتين . ومع ذلك فإننا قد نظن أحياناً أن العبارة الأولى تتحدث عن سبب وأن العبارة الثانية تتحدث عن نتيجة .

ويمكن أن نطبق نفس المنطق على فكرة السمات عندما تؤخذ أحياناً على أنها أسباب للسلوك . إذ يقرر البورت مثلاً أن السمة « نظام نفس عصبي مركزي عام (خاص بالفرد) يعمل على جعل المثيرات المتعددة متسلسلة وظيفياً ، كما يعمل على إصدار وتوجيه أشكال متسلسلة من السلوك التكيفي والتعبيري »^(١) . وهنا معناه إسناد السمات إلى الشخص كما لو كانت هذه السمات أشياء أو مكونات معينة تكمن في مكان ما من الشخص ، ثم جعل هذه السمة سبباً مستولاً عن سلوك ذلك الشخص . والواقع أن الشخص لا يملك الخجل مثلاً ، وليس الخجل شيئاً موجوداً بداخل الفرد الذي يتصف به . وكذلك الشأن في أي سمة أخرى يمكن أن يتصف بها فرد ما . ولكن الخجل أو غيره ما هو إلا صفة مجردة يمكن أن يتصف بها سلوك شخص ما تحت ظروف معينة وفي مواقف معينة . مثلها في ذلك مثل الغرائز والقدرات . فالشخص في تلك المواقف يسلك سلوكاً نصفه نحن بأنه خجل مثلاً . فكلمة خجل إذن ما هي إلا تعبير آخر عن نفس الحقيقة ووصف للسلوك المراد تفسيره . وليس

Allport, G.W.: Personality; A Psychological Interpretation, New York, Holt, 1937 (١)

للمخجل بعد ذلك ، كمنى مجرد ، أى وجود مستقل عن سلوك ذلك الشخص ، ولا يدلنا على أى متغيرات مستقلة يمكن أن نعتبرها مقدمات سببية ضرورية لذلك السلوك .

تلك هى بعض الأمثلة للتفسيرات السيكلوجية التى تستعين بتكوينات غيبية ذات صبغة نفسية ، وتجعل منها أسباباً للسلوك . وقد رأينا أنها تشترك جميعاً فى أنها لا يمكن أن تحقق أهداف العلم من فهم وتنبؤ وتحكم ، كما أنها تقف حائلاً دون إمكانية التحقيق والبحث العلمى . ولذلك لا يمكن اعتبارها تفسيرات علمية . بل على العكس يجب أن نحذر من خطر الوقوع فى مثل هذا الخطأ فى التفسير ، خطأ تحول الكلمة ، بفعل السحر ، إلى سبب . ذلك أن هذا الخطأ ينتشر دائماً مع الجهل بالأسباب الحقيقية أو عدم الاستعداد لمواجهتها .

على أن لهذا النوع من التفسيرات وجه آخر . ذلك أن السلوك أو الصفات السلوكية التى تصلى عليها هذه التكوينات ، تفسر على أنها موروثية . أى أنها تنتقل إلى الفرد عن طريق الوراثة دون أن يكون للبيئة أو للتفاعل معها دخل فى نشأة أو نمو ذلك السلوك . وسوف نتعرض لفكرة الوراثة فى الفصل التالى لنبين مدى القيمة العلمية لمثل ذلك التفسير وكذلك مدى صحته التجريبية .

الفصل الثامن أسباب « جسمية داخلية »

لقد اعتبر الجسم وأحواله وعملياته الداخلية ، سواء كانت واقعية تجريبية أم خيالية غيبية ، اعتباراً أسباباً للسلوك في كثير من الأحيان ، وفسر السلوك على أساس وجود عمليات أو تكوينات فسيولوجية وعلى الأخص عصبية . ولم يكن هذا النوع من التفسيرات من صنع الفسيولوجي الحديث أو عالم النفس الحديث فحسب ، بل كان أيضاً من عمل الفسيولوجي القديم ، وكذلك من تقاليد رجل الشارع .

ويلجأ رجل الشارع إلى الجهاز العصبي أو غيره كثيراً ، باعتباره سبباً مباشراً للسلوك أو باعتباره المصدر الذي يجد فيه تفسير الظاهرة السلوكية . وفي اللغة أمثلة كثيرة توضح ذلك . فهناك معات التعبيرات التي تتضمن وجود هذه الصلة السببية بين الجهاز العصبي أو غيره من ناحية ، وبين السلوك من ناحية أخرى . فبعد ليلة مؤرقة مثلاً يقرر بعضهم أنه كان على وشك الانفجار بسبب « أعصابه التعبية » . أو يقرر البعض الآخر مثلاً أن زوجة المتهم كانت على وشك « الانهيار العصبي » بعد جلسة طويلة من المحاكمة . أو أن فلاناً لم يستخدم « مخه » في التصرف في الموقف الفلاني الذي لم يحسن - في رأيه - التصرف فيه . أو أنه لاحظ أن صديقه هنا « أعصابه » اليوم « متوترة » لكثرة سورات غضبه وعدم قدرته على الاستقرار . أو أن تقرر عن أحدهم أن « دمه فاير » عندما يغضب بسرعة . أو أن « دمه بارد » عندما يكون هادئاً ، وهكذا .

تلك وغيرها من العبارات تمثل لنا كيف أن « المخ » أو « الأعصاب » أو « الدم » قد تتخذ أحياناً أسباباً يفسر بها السلوك ، ولو أن رجل الشارع بالطبع لم يقيم في أي من هذه الأحوال بعملية ملاحظة مباشرة للجهاز العصبي أو للمخ أو للدم ، يمكن أن يستند إليها لكي يقوم بمثل هذا التفسير . ولكنها الحاجة إلى إعطاء سند مادي محسوس ، إلى ما قد يبدو بنون هذا السند تفسيراً سطحياً ، هي التي تدفع رجل الشارع إلى القيام بهذا النوع من التفسيرات للظواهر السلوكية . ويبدو أن الذي يشجع رجل الشارع على اللجوء إلى مثل هذه

التفسيرات هو النظريات العلمية التي تسود في وقت من الأوقات . على أن النظريات العلمية سواء قديمها أو حديثها ، فيما يتعلق بهذه الناحية ، لم تذهب بعيداً عما ذهب إليه رجل الشارع . ذلك أن القيمة العلمية للمفاهيم أو الأسباب التي استخدمتها هذه النظريات في التفسير ، لا تزيد كثيراً عن القيمة العلمية للمحاولات التفسيرية التي رأينا أمثلة لها في العبارات السابقة .

وتنقسم التفسيرات التي تقوم على أساس افتراض وجود أسباب جسمية داخلية ، فسيولوجية أو عصبية أو غيرها ، تنقسم هذه التفسيرات إلى نوعين : النوع الأول هو الذي يعلل السلوك أو يفسره بعمليات فسيولوجية يمكن ملاحظتها تجريبياً . والنوع الثاني هو الذي يفترض وجود تكوينات ذات صبغة فسيولوجية أو بيولوجية لا يمكن التحقق منها تجريبياً .

والنوع الأول يمثل محاولات علم وظائف الأعضاء وعلم الأعصاب في تفسير السلوك عن طريق اكتشاف العمليات المباشرة التي تتم في الجهاز العصبي أو في غيره من الأجهزة الجسمية . مما يقترن وقوعه مع حدوث استجابات معينة ، أو أنواع معينة من السلوك . ومن أمثلة هذه المحاولات ، محاولة تفسير رؤية الألوان بأنها نتيجة لنشاط المخروطات الموجودة في شبكية العين ، وأن الإحساس بالأبيض والأسود ناتج عن نشاط العصبينات الموجودة في شبكية العين ، والتي تتغيرها التغيرات الكيميائية الناشئة عن وقوع الضوء على المادة في العين المسماة بأرجواني البصر . ومن هذه المحاولات كذلك محاولة تفسير الدافع إلى الطعام بأنه ناتج عن تقلصات تحدث في المعدة . ومحاولة تفسير التعب أو ضياع القابلية للاستجابة العضلية ، بأنه ناتج عن التجمع السريع لمواد الفضلات عند نقطة الاتصال بين العصب والعضلة على وجه الأخص . فالألياف العضلية كخلايا الجسم جميعها ، تستطيع أداء عملها بواسطة احتراق وقود خاص تقوم بصنعه من الطعام الذي يصلها عن طريق الدم . فإذا جرى النشاط العضلي على نحو مسرف ، كما يحدث من التثبي الكهربي المتصل بعضلة ضفدع عن طريق العصب الحركي المصاحب ، فاقت سرعة الانقسام الذي يقع في ذرات الوقود نتيجة للنشاط ، سرعة احتراقها بواسطة اكسجين الدم ، فتتجمع المواد السامة الناتجة عن هذا الاحتراق الجزئي على العضلة ، وتلوث اتصالها بالجهاز العصبي المركزي . وإن هذا النظام الذي يعد بمثابة « المزيج المائل » هو الذي يؤدي إلى الفصل بين المنبه والاستجابة في طريق تحول « التيار الحسي » إلى « تيار حركي »^(١) .

(١) انظر أي كتاب في علم النفس الفسيولوجي كالجهد الخامس بعلم النفس الفسيولوجي لى كتاب ميليس علم النفس تأليف جيلفورد - ترجمة بإشراف يوسف مراد - دار المعارف بمصر ١٩٥٦ .

هذه أمثلة من محاولة تفسير السلوك بناء على ما يصاحبه من عمليات فسيولوجية واقعية تجريبية . والواقع أن معلوماتنا حتى الآن عن هذه العمليات محدودة جداً بحيث لا تتعدى دائرة الحواس والأفعال المنعكسة . على أن هنا التحديد ليس هو المشكلة . فسوف يأتي اليوم الذي يستطيع فيه علم وظائف الأعضاء ، وخاصة فيما يتعلق بالجهاز العصبي ، أن يعرف على وجه التحديد الأحوال والعمليات العصبية التي تسبق مباشرة استجابة مثل الاستجابة اللفظية « أشكرك » مثلا ، أو غيرها أو غيرها من الاستجابات . فلقد أصبح في متناول العلم الآن الكثير من المعلومات المباشرة عن العمليات الفسيولوجية ، وخاصة المتغيرات الكيميائية والكهربائية التي تحدث في الجهاز العصبي . ويمكننا أن نتصور أنه يتقدم العلم سوف يصبح تحديد هذه المتغيرات الفسيولوجية التي تسبق أو تصاحب السلوك ، في إمكان العالم بدرجة أكبر وأدق بكثير جداً ما هي عليه الآن . ولكن المشكلة في أن مثل هذه التفسيرات الفسيولوجية تعتمد على نوع من الدور . فالعمليات الفسيولوجية التي تسبق السلوك مباشرة تعتمد هي الأخرى على عمليات تسبقها ، وهذه على ثلاثة وهكذا ، حتى نصل إلى أحداث أو عمليات تقع خارج الكائن الحي بأجمعه أي تحدث في البيئة المحيطة به . فإذا فسرنا مثلاً البحث عن الطعام عن طريق العمليات الفسيولوجية التي تحدث في المعدة فإننا يمكن أن نسأل بعد ذلك « وما الذي يسبب هذه التقلصات ؟ » . وهنا لا بد لنا من أن نبحث عن عمليات تحدث خارج الكائن الحي ، وهي الحرمان من الطعام ، وغير ذلك من العمليات التي لا تتم في دائرة الكائن الحي كله . وإذا كان من الملاحظ أن زيادة إفراز الغدة الدرقية ، يكون مصحوباً بعدم الاستقرار وسرعة التهيج وغير ذلك من المظاهر السلوكية ، فإنه يمكن أن نسأل بعد ذلك « وما الذي يؤدي إلى زيادة إفراز الغدة الدرقية ؟ » ولا نستطيع أن نجد إجابة شافية إلا في العمليات والأحداث التي يتعرض لها الكائن الحي ، والتي تحدث خارجه ، سواء في حاضره أو في ماضيه . فالتسلسل إذن في الأحداث الفسيولوجية التي تسبق السلوك مباشرة لا بد وأن يؤدي بنا في النهاية إلى خارج الكائن الحي إذا أردنا أن نصل إلى المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تعتبر بحق مسئولة عن السلوك .

وإلى جانب ذلك فإن هذه التفسيرات الفسيولوجية إنما تمدنا بأحوال تحدث بناخل الجسم . وسواء كانت هذه العمليات عبارة عن تغيرات كيميائية أم عمليات بيولوجية أم تغيرات كهربائية ، فإنها لا تكون في أغلب الأحيان في متناول الملاحظة أو المشاهدة في اللحظة التي نريد فيها أن نحصل عليها لكي نتنبأ بسلوك معين . والأصعب من ذلك هو أنه لا يمكننا أن نقوم بأي تغيير أو تعديل مباشر في الجهاز العصبي مثلاً عندما يكون هدفنا هو التحكم في ذلك السلوك . ولتأخذ مثلاً سلوكاً كشراب كوب من الماء . هذا المثال وإن كان لا يمثل فعلاً هاماً في حياة الفرد إلا أنه يصلح كمثال لتوضيح ما نريد أن نقول .

فلنفرض مثلاً أنك أحضرتنا شخصاً إلى حجرة ووضعنا له كوباً من الماء على مرأى منه . فهل يشرب هذا الشخص الكوب أم لا يشربه ؟ والسؤال هنا يتعلق بقدرتنا على التنبؤ عن السلوك ثم هل يمكننا أن نجعله يشربه أم لا ؟ . والإجابة على هذا السؤال تتوقف على قدرتنا على التحكم في هذا السلوك .

إن الفسيولوجى الذى يعتمد في تفسيره للسلوك على عمليات جسمية داخلية لا يبد له ، كى يجيب على السؤال الأول ، من الحصول على معلومات تتعلق بمدى تركيز المحاليل في الجسم . ففي بعض الحالات يصل التركيز إلى درجة معينة بحيث يؤثر ذلك عن طريق ميكائزم معين على الجهاز العصبى ، الذى يجعل بدوره عملية الشرب أكثر احتلالاً في الوقوع . وهو يجيب على السؤال الثانى بأننا إذا أردنا أن نتحكم في سلوك ذلك الشخص ونجعله يشرب الماء ، أو على وجه أصح أن نجعل شرب الماء أكثر احتلالاً ، فما علينا إلا أن نجعل المحاليل في جسمه أكثر تركيزاً : ولاشك أن المعلومات التى يطلبها الفسيولوجى قد تساعدنا على التنبؤ فعلاً . ولكن الحصول عليها في أغلب الأحيان يكون عسيراً وأحياناً يكون مستحيلًا . ذلك أنه يلزمنا عندئذ أن نأخذ عينة من دم ذلك الشخص ، ونجرى عليه في المعمل كشفًا دقيقاً ، وذلك لكى نعرف إلى أى محتاج إلى كميات أخرى من الماء . وواضح أن مثل هذا الإجراء نستطيع أن نوفره على أنفسنا في أحوال كثيرة جداً ، إذا ما حصلنا على بعض المعلومات الأخرى الخاصة بالظروف التى تعرض لها هذا الشخص في تربيته القريب . وستوضح هذه النقطة الأخيرة في مكان آخر فيما بعد . ولكن المهم هنا هو أن مثل هذه المعلومات الفسيولوجية ليست هى أقرب حل للمشكلة كما سبق أن قلنا ، بل أحياناً أيضاً ، تكون مستحيلة .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى هدف التحكم نجد أيضاً أن من المتعذر إن لم يكن مستحيلًا ، إجراء تغيير مباشر في الجهاز العصبى ، بحيث يحدث التأثير المطلوب في السلوك . والأسهل من ذلك أن نتخذ إجراءات من نوع آخر ، إذا أردنا من ذلك الشخص أن يقوم بعملية الشرب ، إجراءات تتلخص في تعريضه لظروف ، نعرف نحن بملاحظتنا الخارجية ، أنها ترتبط ارتباطاً وظيفياً بسلوك الشرب . وبذلك نكون في غنى عن المعلومات الخاصة بالعمليات الفسيولوجية التى تسبق السلوك مباشرة ، إذا ما أردنا إحداث تغيير ما في سلوك الأفراد . وسوف نتناول هذه النقطة الأخيرة بالإيضاح فيما بعد .

الوضع إذن بالنسبة للعمليات الفسيولوجية من حيث مكانها في نظرية شاملة لتفسير السلوك ، يتلخص في نقطتين هامتين : الأولى هى أن هذه العمليات لا تشكل « الأسباب » التى يجب أن نبحث عنها إذا كنا نريد أن نفسر السلوك تفسيراً مفيداً ، بل إنها تشكل فقط

حلقة من سلسلة الأحداث الطبيعية المسعولة عن السلوك . النقطة الثانية أن هذه الحلقة محدودة الأهمية من حيث تحقيق الأهداف العملية لعلم السلوك . ونحن نؤكد هنا هذه الحقيقة مرة أخرى لأن الشائع في بعض الأوساط التي تعنى بدراسة السلوك ، هو أن علم السلوك لا يجب أن يتوقع لنفسه نمواً مفيئاً ، إلا على أساس من دراسة الجسم دراسة عصبية فسيولوجية . أو بمعنى آخر أن علم السلوك لا يمكن أن يقوم إلا على أساس من فرع المعرفة الذي يسمى بالفسيولوجيا العصبية Neurophysiology . ولقد قامت بناء على هذا التوجيه دراسات عديدة لمعرفة تفاصيل الديناميات العصبية للأحداث التي تسبق السلوك مباشرة . وقامت أبحاث لا تحصى في هذا السبيل . ومع ذلك فمن المسلم به أننا ، حتى الآن ، لم نصل بعد إلى المرحلة التي يمكننا عندها أن نقول إننا قد قربنا من اجتياز الهوة الساحقة بين الفعل السلوكي والفعل العصبي . أو بمعنى آخر فإن الفجوة التي تفصل بين ما نعرفه الآن من العمليات التشريحية والعصبية الدقيقة ، وبين ما تلزمنا معرفته من هذه المعلومات للوصول إلى تفسير مفيد للسلوك الكلي . نقول : إن الفجوة التي تفصل بين هاتين المرحلتين لا تزال من الاتساع بحيث يستحيل عبورها في الوقت الحاضر .

والمشكلة هنا هي أن أنصار المذهب الفسيولوجي قد يطلبون منا الانتظار حتى تنمو معرفتنا عن العمليات الفسيولوجية العصبية نمواً كاملاً ، فيحدث الربط بين هذه العمليات من ناحية وبين السلوك الكلي من ناحية أخرى ، وألا نحاول أن نقيم علماً للسلوك قبل أن تم هذه المرحلة . حقاً إن معرفتنا الكاملة بإحدى حلقات السلسلة السببية للسلوك سوف يزيد من دقة تفسيرنا لهذه الظاهرة . ولكن حتى مع هذا ، فإن نمو علم السلوك لا يتوقف على تلك المرحلة . بل على العكس قد يعتبر اعتمادنا على تلك المرحلة تعطيلاً لعلم السلوك ، كما سبق أن بينا .

ولنتصور مثلاً أن جاليليو ونيوتن قد أجلا صياغة القوانين الميكانيكية للأجسام الطبيعية ، حتى تم دراسة الذرة وجزئيات الذرة ، فما الذي كنا نتوقعه من نمو علم الطبيعة ؟ إن الموقف بالنسبة للعلوم الاجتماعية مماثل تماماً لهذا الموقف الذي واجهته العلوم الطبيعية . فإما أن ينتظر علماء العلوم الاجتماعية حتى تحل المشكلات المتعلقة بالعمليات الفسيولوجية ، وإما أن يسرروا في طريقهم نحو اكتشاف القوانين التي تربط بين السلوك في صورته الكلية ، وبين الأحداث والمواقف والمثيرات الطبيعية الخارجية ، وخاصة ما كان يتصل منها بتلويح الحى . فلو أن جاليليو ونيوتن قد ساروا على هذا النحو في علم الطبيعة ، فدرسوا الحركات الكهيرة للأجسام الطبيعية ، لاستمر العالم ما يقرب من ثلاثمائة سنة تقريباً دون أن يستفيد من نظرية ، ظلت طوال هذه المدة ، أقرب وأصدق تعبير عن العلاقات الطبيعية ، في مستوى

الملاحظات الممكنة في ذلك الوقت . بل أكثر من هذا يمكننا أن نقول بكل تأكيد إنه لولا أن نظرية نيوتن قد وضعت في الوقت الذي وضعت فيه ، لما كان هناك اليوم اينشتين أو بلانك . ولما كانت هناك اليوم نظرية نسبية أو كوانتم بالمرّة . ذلك أن وضع نيوتن لنظريته قد ساعد دون شك على سير العلم الطبيعي في خطوات ناجحة ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى وصل إلى هذه المرحلة التي هو عليها الآن .

والخلاصة أن العمليات الفسيولوجية التي تسبق السلوك مباشرة لا تكون سوى حلقة من سلسلة الأحداث الطبيعية المسعولة عن السلوك ، ولا تفهم إلا في ضوء هذه الأحداث . وأن معلوماتنا عن هذه الحلقة حتى الآن ضعيفة جداً ومحدودة للغاية . كما أن الفائلة العملية من استغلال هذه الحلقة في تفسير السلوك الآن معلومة . بل وحتى في المستقبل البعيد جداً عندما يتم اكتشاف أسرار هذه الحلقة فإن الوضع المنهجي لما لا يجهل منها أسباباً أو متغيرات مستقلة مسعولة عن حدوث الظاهرة السلوكية ، بل مجرد متغيرات مصاحبة قد تزيد معرفتنا بها من فهمنا لهذه الظاهرة ، بمتغيرات هي نفسها إلى تفسير عن طريق متغيرات أخرى مكانها في خارج الكائن الحي وليس في داخله .

تفسيرات غيبية ذات صبغة فسيولوجية :

أما النوع الثاني من التفسيرات التي تقوم على أساس وجود أسباب « جسمية داخلية » فهي تلك التي تفترض وجود تكوينات ذات صبغة فسيولوجية لا يمكن التحقق منها تجريبياً . أو بمعنى أصح ، تكوينات غيبية ذات صبغة فسيولوجية . وهناك أمثلة عديدة لهذه التكوينات ، منها نظرية ثورنديك ، مثلاً ، في تفسير التعلم عن طريق افتراض حدوث تقوية في الوصلات العصبية ، أي في أماكن اتصال أطراف الخلايا العصبية بعضها ببعض . فهو يفسر الارتباط الذي يحدث بين موقف واستجابة (التعلم) تفسيراً فسيولوجياً ، فيقول : إن هذا الارتباط يقابله ارتباط بين التروونات المستقبلة (الخلايا العصبية الخاصة بنقل المثرات الآتية من أعضاء الحس) بالتروونات المصدرة (الخلايا العصبية الخاصة بنقل المثرات إلى أعضاء الحركة) . وقتما قويت هذه الارتباطات العصبية كلما سهل مرور التيار العصبي . ومعنى ذلك سهولة صدور الاستجابة بالنسبة للمثير معين^(١) .

ومن أمثلة هذه التفسيرات أيضاً تفسير بافلوف لعملية التعلم - تكوين الأفعال المنعكسة الشرطية وحدث الكف الشرطي - عن طريق افتراض وجود حالات مثيرة

Thorndike, E.L.: Educational Psychology, 1913.

(١)

Excitatory states في حالة حدوث التعلم وحالات كافة Inhibitory states في حالة وجود الكف^(١) .

كذلك فرض هل لحدوث تفاعل بين التيارات العصبية الواردة في لحظة ما ، لتفسير عملية الإدراك ، أى إدراك المثير بشكل مختلف عما هو عليه ، في الواقع ، يعتبر من الفروض التي تعتمد على تكوينات « فسيولوجية عينية »^(٢) .

ويفترض كيلر لتفسير عملية الإدراك ، وجود عمليات فسيولوجية (داخلية) تتلخص في حدوث تنظيم في مجالات المخ تقابل التنظيم الذي يحدث في المجال الإدراكي (الخارجى) . فما يدركه الشخص أو ما يسلكه في موقف ما ، تقابله « أحداث » فسيولوجية معينة في الجهاز العصبي ، مما يوحي - عند كيلر - بفرض وجود تشاكل أو توازي أو تماثل (بين ما يحدث من سلوك ظاهري وما يحدث من تغير فسيولوجي داخلي) . وقد سمى كيلر هذا الفرض بفرض التماثل . Isomorphism والمفروض بالطبع أن تلك الأحداث الداخلية لم تكشف اكتشاف تجريبياً ولكنها مجرد تكوين فرضي لا يمكن التحقق منه^(٣) .

كذلك نظرية الأثر للجشتالت في تفسير عملية التذكر تعتبر مثلاً واضحاً من أمثلة التفسيرات الغيبية ذات الصبغة الفسيولوجية . فهم يفسرون عملية التذكر عن طريق اقتران أن ما يفعله ، أو ما يقوم به الفرد ، من سلوك في موقف جديد يترك أثراً في الجهاز العصبي . وأن هذه الآثار قد تتداخل وتشابك فتؤثر في بعضها البعض . كما أنها تؤثر أيضاً على الخبرات الراجعة فتجعل حدوثها يتم بطريقة مختلفة عما كانت عليه في المرات السابقة^(٤) .

كل تلك التفسيرات السابقة وهي : تقوية الوصلات العصبية عند ثورنديك ، والحالات الكافة والحالات المثيرة عند بالوف ، والتفاعل بين التيارات العصبية عند هل ، والتماثل والأثر عند الجشتالت ، وغيرها وغيرها من الأمثلة التي تزخر بها كتب علم النفس ، إنما تمثل في الواقع محاولات غيبية في تفسير السلوك . ذلك أنها لا تضع أيدينا على متغيرات محددة قابلة للملاحظة ، يمكن التحقق منها تجريبياً . وقد سبق أن بينا أن التفسير العلمي هو

(١) Pavlov, I.P.: Selected Works, 1955

(٢) Hull, C.L.: Principles of Behavior, Appleton Century Crofts, New York, 1943.

المسلم الثاني من ٤٧ .

(٣) Boring, E.G.: A History of Experimental Psychology, Appleton Century Crofts, New York. 1950

(٤) نفس المرجع .

محاولة الربط بين متغيرات قابلة للملاحظة ، طرف من هذه المتغيرات هو الظاهرة نفسها المراد تفسيرها ، والطرف الآخر هو الأسباب التي نفترض أنها تحدث حدوث هذه الظاهرة. أما محاولة الربط نفسها فهي محاولة إقامة علاقة وظيفية بين هذين النوعين من المتغيرات بحيث نستطيع بعد ذلك أن نحقق أهداف العلم الأخرى من تنبؤ وتحكم .

أما وأن تعز هذه الأسباب « المزعومة » على الملاحظة ، ويستحيل إخضاعها للتجريب ، فإن معنى ذلك أننا نكون قد أدخلنا بأول شرط من شروط الفرض العلمي ، وهو شرط قابليته للتحقيق . وعلى ذلك فإن مثل هذه التفسيرات لا يمكن اعتبارها تفسيرات علمية بأي حال من الأحوال.. ذلك أننا إذا سألنا ثورنديك مثلاً كيف تقوى الوصلات أو تضعف؟ وبأي مقياس يمكن أن نقيس درجة هذه القوة أو هذا الضعف، وإذا سألنا هل كيف يحدث ذلك التفاعل وكيف يمكن أن نلاحظه، وكذلك إذا سألنا بافلوف كيف نلاحظ هذه الحالات الكافة والحالات المثيرة وسألنا الجشتالت عن معنى ذلك المائل ، فإن واحداً منهم لا يستطيع أن يبيِّن إجابة شافية، ذلك أن جميع تلك المفهومات بحكم طبيعتها ليست سوى غيبيات لا تخضع للملاحظة أو القياس . وبالتالي فإن هذه المفهومات لا تستطيع أن تحقق لنا أى هدف من الأهداف العملية للعلم ، وهي أهداف التنبؤ والضبط وفتح الآفاق الجديدة للبحث . فإذا أردنا بناء على مفهوم ثورنديك في تفسير عملية التعلم مثلاً ، أن نتنبأ بمدى تعلم فرد ما عادة معينة ، فإنه يجب علينا عندئذ أن نقيس درجة « قوة » الوصلات العصبية المسؤولة عن تعلم هذه العادة .. كذلك إذا أردنا أن نتحكم في عملية التعلم هذه فما علينا إلا أن نختار طريقة ما « تقوى » بها هذه الوصلات ... ولا يمكن أن يخفى على أحد مدى خرافة مثل هذه الإجراءات إذ أن المفهوم نفسه مجرد خرافة .. وأخيراً فإن المسألة لا تقف فقط عند هذا الحد ، بل تتعداها إلى خطوة أهد . ذلك أن مثل هذه المفهومات التفسيرية لا تساعد بالمرّة على نمو البحث العلمي بل على العكس فإنها تعطله وتحد منه . فحين عندما نضع تفسيراً من هذا النوع إنما نخدع أنفسنا في أننا قد وصلنا فعلاً إلى التفسير العلمي المطلوب فنبداً نفساً ونقر عيناً ، دون أن نعلم أننا لم نفعل شيئاً أكثر من تقديم ألفاظ ضخمة لا تنطوي على أى مدلولات تجريبية . ولاشك أن في ذلك إغلاقاً لباب البحث العلمي ، إذ أنه لا يعطى الفرصة لأى طالب للمعرفة أن يستقصى وأن يجرب وأن يفكر تفكيراً أكثر فائدة وأكثر نضجاً . ويزيد من خطورة مثل هذه التفسيرات أن لها تلك الصبغة الفسيولوجية التي تجعلها تنال الاحترام التقليدي الذي يسبغ على مفهومات العلوم الطبيعية في العادة .

والآن وقد استعرضنا بعض الأمثلة لتوعى التفسيرات التي تتضمن افتراض وجود أسباب جسمية « داخلية » ، ينبغي علينا أن نتناول مثالين للمفاهيم الشائعة من نفس النوع ، ونستعرضها بالتفصيل . وقد اخترنا لهذا الغرض مفهومي الوراثة والنضج .

مفهوم الوراثة في تفسير السلوك :

رأينا في الفصل السادس كيف أننا قد نظن في بعض الأحيان أننا استطعنا أن نفسر بعض تصرفاتنا عن طريق إرجاعها إلى عوامل جسمية ظاهرة كالأبعاد الخارجية للجسم أو الملامح أو غير ذلك . ولاشك أننا عندما نظن أننا قد نجحنا في تفسير بعض أنواع السلوك بإرجاعها إلى عوامل جسمية ظاهرة فإن ذلك قد يشجعنا على الرجوع إلى عوامل جسمية خفية ، عندما يعجز علينا في بعض الحالات الأخرى الرجوع إلى العوامل الجسمية الظاهرة . وبعبارة أخرى فإننا عندما نجد أن بعض أنواع السلوك المراد تفسيره لا يتدرج بسهولة تحت العوامل الجسمية الظاهرة ، وعندما يكون مبدؤنا أن الجسم هو العامل المحدد للسلوك ، فإننا نجد من المفري عندئذ أن نلجأ إلى عوامل جسمية من نوع آخر ، عوامل جسمية خفية . ذلك أن الاتجاه غير العلمي سواء كان خرافياً أو ميتافيزيقياً لا يجد صعوبة كبيرة ، كما رأينا ، في إسناد الظواهر إلى عوامل تلخص جهل الإنسان بالأسباب الحقيقية . ويبدو هنا الاتجاه في تفسير السلوك - أي اللجوء إلى أسباب جسمية خفية - يبدو واضحاً في تعبيراتنا اليومية عندما نقول مثلاً : « إن فلاناً قد خلق هكذا » ، بمعنى أنه يستعصى علينا أن نجد سبباً واضحاً ظاهراً لسلوكه أو تصرفه . أو عندما نقول مثلاً : « أن فلاناً هذا لا يستطيع أن يقلع عن تصرفه هذا لأنه في « طبعه » أو في « دمه » أو « الناس طبائع » ، أو غير ذلك من التعبيرات التي تعنى جميعاً أن الناس في بعض الأحيان « يرثون » سلوكهم .

ونحن لا نريد أن ننكر أهمية « الوراثة » في تحديد السلوك . فالسلوك يتطلب كائناً يسلك . وهذا الكائن يتميز بتركيب عضوي يشبه ذلك الذي كان عليه أجداده . أي يتحدد هذا التكوين بعملية « وراثية » . ولاشك أن لهذا التكوين العضوي أهمية كبرى في الفروق التي نشاهدنا بين سلوك الكائنات العضوية المختلفة . إلا أن هذا المفهوم للوراثة وأهميتها في تحديد السلوك ليس هو المقصود عندما يتحدث رجل الشارع عن الوراثة وأثرها في السلوك ، فيقول مثلاً ، « إن هذا الطفل حساس بطبعه » فقد « خلق » هكذا . أو « إن هذا الرجل مجرم بالفطرة » لأن « الإجرام في دمه » وهكذا . ولقد سبق أن رأينا كذلك كيف أن مفهوم « الغريزة » الذي لا يزال منتشرأ في التفكير السيكولوجي ، يتضمن وجود سلوك كله وراثي . ويتضمن هذا المفهوم أيضاً تقسيم السلوك إلى « غرائز » بمعنى سلوك « وراثي » أو « قطري » ، في مقابل « عادات » بمعنى سلوك « مكتسب » .

وفكرة الوراثة بهذا المعنى لا تتفق أولاً والشواهد التجريبية . وهي بهذا المعنى لا تعبر
 إلا عن جهلنا بالأسباب الحقيقية للسلوك : فقد اتضح بناء على العديد من المشاهدات التي
 جمعت عن سلوك الأفراد والجماعات ، أن ما كان يعتقد أنه « طبيعي » في الفرد أو الجماعة ،
 هو في الواقع محصلة لظروف « بيئية » معينة هي التي تحصر مسعولة عنه . فقد أوضحت
 « ملرجريت ميد » مثلاً ، ضمن دراسات انثربولوجية عديدة قامت بها هي وغيرها ،
 أن الخصائص السلوكية للرجال والنساء ليست في الواقع نتيجة لاختلاف الجنس ، بل هي
 انعكاس لأثر الثقافة التي يعيش فيها الفرد . فإن ما كنا نصور أنه عام عند جميع الشعوب
 فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين في الشخصية ، وجد أنه ليس كذلك . بل وجد أنه خاص
 بثقافات معينة فقط . فقد وجدت ملرجريت من دراستها لثلاث قبائل بدائية⁽¹⁾ ، أن إحدى
 هذه القبائل وهي قبيلة أرايش Arapesh يسلك فيها الرجال والنساء السلوك الذي نتوقه نحن
 من النساء . أي أن فيهم رقة ، ويميلون إلى اللطف والهدوء . أما القبيلة الثانية وهي
 منداجامور MondagAamor فالرجال والنساء فيها يسلكون كالرجال عندنا أي أن فيهم
 خشونة . والقبيلة الثالثة تشامبولي Chamboly يسلك فيها الرجال سلوكاً كذلك الذي
 نتوقه من النساء عندنا . وقد وجد أنهم يصفون شعرهم ويحلقون
 بالحلي ويذهبون للتسوق . كما وجد عندهم دهاء وخبث ، بينما وجد أن النساء أكثر نشاطاً
 وأن القيادة لمن وأنهن لا يتزين . والخلاصة أنه بالمقارنة بين هذه القبائل الثلاث ، وجد أن
 السلوك لا يتحدد بناء على الجنس أو السن بل يتحدد بناء على عوامل أخرى . عوامل تحطف
 من ثقافة إلى ثقافة ، وليس من جنس إلى جنس أو من سن إلى سن . فالذي كان يعتبر
 « غريزياً » أو « طبيعياً » أو « موروثاً » أو « فطرياً » بالنسبة للجنس الواحد ، وجد
 من هذه الدراسات أنه ليس كذلك . فليس من الطبيعي - كما كان يعتقد - أن الرجال
 مسيطرون ، وليس من الطبيعي أن الرجال خشنون ، وليس من الطبيعي أن النساء رقيقات ،
 وليس من الطبيعي أنهن خائعات أو خاضعات ، وليس من الطبيعي أن لكل من الجنسين نوعاً
 معيناً محدداً من الأعمال أو من الأدوار الاجتماعية ، أو من الطباع أو من المراكز الاجتماعية أو
 الدينى أو غير ذلك . بل إن كل ذلك يحدده نوع الثقافة التي يعيش فيها الفرد ونوع المجتمع
 الذي يجرى فيه .

وإتانا لنلاحظ هذه الحقيقة أيضاً بشكل قوى إذا قارنا بين رجل من أمريكا مثلاً ورجل
 من صعيد مصر . فكثير من الأعمال التي يقوم بها الأول وكذلك من الصفات التي تظهر في

Margaret Mead. Sex and Temperament, Mentor Books New York, 1950.

(1)

سلوكه ، قد يعتبرها الثاني من صميم خصائص السيدات . فالرجل في أمره كما مثلاً قد يساعد زوجته في المنزل ، وقد يترك لها الكلمة في بعض الأمور ، وقد يقوم برعاية الصغار من أطفاله وتغذيتهم وتنظيفهم وغير ذلك ، مما قد يستكف منه الرجل في صعيد مصر كل الاستكاف ، بل وقد يعتبره عملاً شائناً . وفي القصص والتمثيلات صور عديدة للمفارقات التي تنشأ عن زيارة رجل من الصعيد للقاهرة مثلاً ، ونزوله ضيفاً على أقاربه من المثقفين الذين قد يكون في سلوكهم مثل هذه الصفات .

ولا يتطابق هذا الكلام على الفروق بين الجنسين فقط ، بل هناك كثير جداً من الصفات الأخرى التي كان يظن أنها غريزية في السلوك ، ولم يعثر لها الاثريولوجيون على أثر في بعض القبائل البدائية . ففي الدراسة سألقة الذكر ، وجدت مارجريت ميد أن صفات كإثبات الذات أو الملكية أو التنافس أو العدوان ، كل هذه لا وجود لها في سلوك قبيلة الأرايش ، ويحل محلها التعاون وإنكار الذات والمسألة وعدم الرغبة في التملك . فهم لا يعرفون كيف يتعاملون مع الرجل الذي يتصرف بالعنف مثلاً ، كما أن الواحد منهم يقضى تسعة أعشار وقته في تنفيذ خطط الآخرين وفي التفكير للمجموع . ومن النادر جداً أن نجد واحداً منهم يقترح فكرة خاصة به . كذلك فإن الحرب غير معروفة بين الأرايش .

ويؤيد مثل هذه الحقائق نوع آخر من الدراسة قد يختلف في المنهج ولكنه يصل إلى نفس النتيجة ، وهي أن الشخصية والسلوك الاجتماعي ، لا يتحدد بناء على ما يسمى « بالوراثة » . ويقوم هذا النوع من الدراسة على المقارنة بين التوائم . ولهذا النوع أهميته الخاصة في مشكلة الوراثة وعلاقتها بالسلوك . ذلك أنه في حالة التوائم المتطابقة تكون « الوراثة » لكل من الفردين متشابهة تماماً ، حيث أنهما ينموان من بويضة مخصبة واحدة . فيقال إنهما يحصلان بذلك على مجموعتين متكافئتين من « المورثات » . وترتب على ذلك أن أي اختلاف بين التوائم المتطابقة يكون من فعل العوامل البيئية الخارجية ، وليس من فعل « الوراثة » . وقد درست حالات كثيرة من هذا النوع⁽¹⁾ ، ويكفي هنا أن نذكر حالة توأمين على سبيل المثال .

التوأمين هما مابل Mable ومارى Mary وكانتا في التاسعة والعشرين من عمرهما وقت الدراسة . وقد انفصلتا من سن خمسة شهور ورباهما أقربيهما . عاشت مابل في جهة ريفية في إحدى المزارع ، وعاشت مارى في مدينة صغيرة تعمل كاتبة في الصباح وتدرس

Newman, Freeman and Holzinger: Twins. A Study of Heredity and Environment, (1)
Chicago, Univ. of Chicago Press, 1937.

الموسيقى في المساء . حصلت مايل على تعليم أولى بمدرسة ريفية ، وحصلت ملرى على دراسة كاملة حتى المستوى العالى بمدرسة ممتازة بالمدينة . وفي فترة الاختبار وجد اختلاف شاسع بين التوأمين في القدرات العقلية وفي السمات الانفعالية، بل وحتى في الصفات الجسمية . فقد وصفت مايل بأنها قوية مفتولة وفي صحة تامة ، بينما كانت ملرى نحيفة رقيقة وفي حالة ضعيفة . وقد وجد فرق واضح في الذكاء في صالح ملرى فقد كانت نسبة ذكائها بمقياس ستانفورد بينه ١٠٦ في مقابل ٨٩ لتوأمها . كما وجد اختلاف أكبر في بعض الاختبارات الأخرى . أما في سمات الشخصية وخصائص السلوك الاجتماعي فكان الاختلاف كبيراً كما أظهرته الاختبارات وبمجرد الملاحظة . فقد كانت مايل الريفية تميل إلى البلادة وإلى الاستقرار الانفعالي ، على العكس من ملرى التي كان يبدو عليها عدم الاستقرار الانفعالي بشكل واضح ، وكانت تعلق لأتفه الأسباب وكانت شخصيتها تقريباً شخصية عصابية . كذلك كانت مايل أكثر عدوانية وأقل مخلوقاً وأكثر حساسة ضد الكلمات والأفكار المؤلمة ، وكانت تمشي بخطوات ثابتة أقرب إلى خطو الرجال ، على العكس من ملرى التي كانت تمشي بخطوات متعرجة نسائية . وعلى العموم أظهر الإثنان فرقاً شاسعاً من حيث شخصيتهما بوجه عام^(١) .

هذه الدراسة وأمثالها تبين بوضوح أن السلوك لا يورث ، وإلا كانت التوائم تصبح متماثلة في السلوك مهما اختلفت بيئاتهم . وتذهب دراسات أخرى إلى أبعد من ذلك دقة فتمدنا بمدى الفروق البيئية للتوأمين المنفصلين ، وما يقابلها من فروق في الاتجاهات السلوكية المختلفة^(٢) .

وتبيء حالات الأطفال الذين وجدوا وهم يعيشون في عزلة عن البشر أو على اتصال بالحيوانات فقط ، فرصة بالغة الأهمية للتصرف على أثر الوراثة ، على سلوك الفرد . وقد وصفت حالات هؤلاء الأطفال المتوحشين منذ العصور التاريخية المبكرة ، كما اشتهرت بعض حالات منها في العصر الحديث ، ذكرها زينج^(٣) في بحث مفصل له يحتوي على حوالى

(١) نفس المرجع ١٨٧ - ١٩٥ .

(٢) Gardner and Newman: Mental and Physical Tests of Identical Twins Reared Apart, J. Hered., 1940, 31, 119-126 Cited in: Anastasi and Folt: Differential Psychology, New York, Macmillan, 1949.

ويستطيع القارئ أن يجد المزيد من هذه الأبحاث مذكوراً في هذا المرجع الأخير في الفصل الحادى

عشر .

(٣) Zingg R.M.: Feral Man and Extreme Cases of Isolation, Amer. J. Psychol., 1940, 63, 487-517.

أربعين حالة . وفي هذا البحث يصف زينج حالات لأطفال متوحشين يبدو أنهم هجروا أو هلموا على وجوههم ليعيشوا في الأدغال معتمدين في أغلب الأمر على مجهوداتهم الذاتية . وكذلك حالات نشأت بواسطة بعض الحيوانات كالذئب والذئب والذئب والعنزة والخنزير والحمل والماشية والنفهد . كذلك تضمنت هذه الحالات أولئك الأطفال الذين عزلوا عن الاتصال بالإنسان وعاشوا تحت ظروف لا تسمح لهم بأكثر من الحياة .

وقد انتهى زينج في تلخيصه لهذه الحالات إلى أن هؤلاء الأطفال كانوا كلهم بلا استثناء بكماً ويسمرون على أربع . أى أن حتى عمليات الكلام والمشى تحتاج منا إلى أن نتعلمها وليست معدة بما نرته فقط كما كنا نظن . فهي تتأثر بالظروف المحيطة بنا وبالعدات التي تكونها إلى حد كبير . كذلك تعدلت عند هؤلاء الأطفال حواس الشم والسمع والبصر ، خاصة الإبصار الليلي ، فأصبحت في مثل حدة هذه الحواس عند الحيوان . أما عادات تناول الطعام فكانت تختلف اختلافاً واضحاً عن تلك الموجودة لدى الإنسان . فاللحم النيء كان هو الطعام المعتاد لدى الأطفال الذين نشأوا بواسطة الحيوانات آكلة اللحوم ، بينما وجد الأطفال الذين يعيشون في الأدغال معتمدين في معظم غذائهم على لحاء الشجر وجذور النباتات والحشائش والأعشاب والأوراق . وكانت طريقة تناول الطعام أيضاً مماثلة لتلك الموجودة لدى الحيوانات السفلى ؛ يتضمن ذلك شم الطعام قبل تناوله والنزول بالقسم إلى موضع الطعام وما إلى ذلك .

أما من حيث الانفعال وخصائص السلوك الاجتماعي ، فلم يكن هناك تشابه بين هؤلاء الأطفال وبين الأطفال المتحضرين . فلم يلاحظ عليهم مثلاً سلوك البكاء أو الضحك . أما التصورات عن الاهتمام الجنسي وسلوكه فكانت إما متقدمة تماماً ، وإما موجودة فقط في صورة نشاط عام منتشر غير موجه . كذلك لم يلاحظ عليهم الشعور بالخجل من العرى . ولم يستدل على وجود « الشعور بالنوع » أو الشعور الجماعي (ما يسميه ماكلوجال الشعور بالقطيع ، وما كان يهزوه إلى « غريزة القطيع ») عند هؤلاء الأطفال ، بل لوحظ عليهم - على العكس - أنهم يتحاشون بني الإنسان ويظهرون تفضيلهم لصحبة الحيوانات .

وإذا انتقلنا إلى حالة الوظائف العقلية نجد هؤلاء الأطفال قد وصفوا بأنهم تعوزهم القدرة تماماً على الانتباه إلا بالنسبة لأهداف حاجاتهم . فهم يتنبهون مثلاً إلى الصوت الذي تبعه الجوزة أثناء كسرها أو أى طعام آخر مفضل عندهم ، ولكنهم لا يتنبهون إلى صوت الإنسان أو حتى إلى أعلى الأصوات كانهجرات الأسلحة النارية وغير ذلك مما لم تعلمهم خبرتهم الماضية أنه يهتف في شيء .

وبالتالي كان هؤلاء الأطفال عاجزين عن القيام بجميع العمليات العقلية التي تتضمن

الانتباه كالتذكر والحكم والاستدلال والتقليد (الذي كان يحير عن ماكدوجال سلوكاً فطرياً) . هنا بالإضافة إلى أنهم كانوا محدودين في تفكيرهم ، حتى ذلك التفكير الذي يتعلق بالاحتياجات المباشرة ، حتى أن بعضهم لم يتجح أبداً في فتح باب من الأبواب أو يتسلق مقعناً للحصول على طعام رفع عن المستوى الذي يمكن أن تصل إليه يده .

وباختصار فقد كان نمو هؤلاء الأطفال ناقصاً أو مختلفاً على الأقل عما هو عليه عند نظائريهم العاديين ، وذلك في كل صور النمو السلوكي ، بما في ذلك السلوك الحسي والحركي والعقلي والانفعالي والاجتماعي . ولاشك أن هذه الأمثلة للأطفال المتوحشين توضح لنا الاعتماد الوثيق للسلوك الإنساني على البيئة التي ينشأ فيها الكائن ونوع المواقف التي يتعرض لها . فإذا حرم طفل من الاتصالات الإنسانية الطبيعية ، فإن سلوكه سوف يتجه إلى التكيف تبعاً للظروف المحيطة به ، وسوف يظهر الفرق الشاسع بين النمو العادي والنمو غير العادي ، مما يدل على أن كثيراً جداً مما كنا نعتقد أنه وراثي في السلوك ليس هو في الحقيقة كذلك . أو بعبارة أخرى فإن السلوك لا يتحدد بناء على تكوين داخلي فحسب ، حتى في أبسط صورته وأكثرها أولية كما سبق أن رأينا .

ويؤيد هذه الحقيقة أيضاً الملاحظات التي أجريت على أولئك الذين ولدوا مكفوفين ثم أبصروا في سن متأخرة نتيجة لعملية جراحية . فقد اتضح أن هؤلاء لا يستطيعون إدراك الفرق بين المربع والمثلث والدائرة . وكذلك الفرق بين المسطح والجسم بمجرد إبصاره . وأن التمييز بين هذه المنزوات المختلفة يحتاج منهم إلى فترة تدريب طويلة قبل أن يمكنهم تحصيله⁽¹⁾ . وقد كان الجشتالت يحتمون أن عملية التمييز بين الأشكال عملية أولية وأن السلوك الإدراكي في هذه الحالة سلوك يحدده التكوين الفسيولوجي الموروث وحده للفرد الإنساني .

ولا ينطبق هنا الكلام - أي أن السلوك حتى في أبسط صورته وأكثرها أولية ، لا يتحدد بناء على تكوين داخلي موروث فقط ولكن على ظروف خاصة أيضاً، نقول لا ينطبق هذا الكلام على الإنسان فحسب ، بل على الحيوان أيضاً . فقد وجد من التجارب التي أجريت على الخراف ، أن أفراد الخراف التي تنشأ في عزلة عن بقية أفراد جنسها لا تبدي أي مظاهر من مظاهر الميل إلى الوجود مع القطيع ، وهو السلوك الذي كان يقال إنه غريزي أو فطري عند الخراف . وبالإضافة إلى ذلك فإنها تفضل مصاحبة المجرى الذي يقوم على إطعامها

Hebb, R.C.: The Organization of Behavior, New York, John Wiley and Sons Inc., (1) 1949.

وتربيتها بل أكثر من ذلك فإنها إذا وضعت مع القطيع فإنها تتركه وميم على وجهها وحيدة منفردة^(١). كذلك في تجربة على ذكور الحمام التي نشأت بمعزل عن الأفراد الآخرين من نفس النوع لوحظ عند من الانحرافات الجنسية ؛ فإن بعضها لينحني للمختبر ويسجع له كما تفعل الحمام الذكورة العادية لأفراد نوعها . كما بدت أنها تفرد اهتماماً خاصاً ليد المختبر التي لامستها أثناء الإطعام . بل وحلول واحد منها فعلا أن يزاول العملية الجنسية بينما هو يتناول طعامه على هذه اليد . كذلك أظهرت الحمام الأنثى التي نشأت بمعزل عن الذكور انحرافات سلوكية مماثلة . فإذا لاطفها المختبر وداعب ريش رأسها وعتقها أظهرت العلامات السلوكية المميزة للتزواج . وحتى وضع البيض أمكن إحداثه في حالات كثيرة بهذه الطريقة . كذلك أمكن تكوين عادة الجنسية المثلية لدى عدد كبير من الحالات التي نشأت فيها أنثيان من الحمام معاً . وفي هذه الحالات قامت الطيور بأداء التزاوج كل قبل الآخر وتبع ذلك وضع للبيض من جانب كل من الطائرين^(٢) .

وقد يقوى الاعتقاد بأن السلوك موروث ما يشاهد في كثير من الأحيان من تشابه بين سلوك الآباء وسلوك الأبناء أو بين سلوك الأفراد من أعضاء الأسرة الواحدة . فغالباً ما تنسب هذه التشابهات العائلية دون جدال إلى « عملية الوراثة » .

فيوصف الطفل مثلاً بأنه يملك قدرة أبيه على العمل أو موهبة عمه الموسيقية أو أنه على شاكلة جده في عناده ، أو قد ينسب نجاح الطفل الناجح في أسرة عظيمة إلى أنه عريق الأصل ، وإذا كان محاضراً مفوهاً فقد يرجع ذلك إلى أنه ينحدر من سلالة ممتازة في هله الناحية ... وهكذا . وباختصار فقد يدعى أن مخلوف الآباء وهواياتهم وتعصباتهم ومعاييرهم الجمالية أو الخلقية ومهاراتهم الميكانيكية وما شابه ذلك ، قد « ترثها ذريتهم » . وليس هذا مقصوراً على التفكير عند الرجل العادي ، بل إن هناك كثيراً من الأبحاث العلمية الواضحة الدقيقة عن التشابه العائلي ، قد افترضت نفس هذا التضليل المنطقي في تفسيراتها ، وقد اعتمدت هذه الأبحاث على دراسة السلالات أو التسلسل الأسري ، وتبع الأفراد المختلفين في الأسرة الواحدة ، كما اعتمدت كذلك على دراسة الارتباط بين أفراد أسرة معينة (بين الآباء والأبناء أو بين الإخوة بعضهم وبعض) في أداء معين كاعتبارات الذكاء أو غيرها .

ومن أهم الدراسات التي قامت على تتبع سلالات الأسر ، دراسة أسرة « الجوكس »

(١) Liddel, H.S.: The Conditioned Reflexes. In Moss, F.A. (Ed.): Comparative Psychology. N.Y. Prentice-Hall, 1934.

(٢) Graig, W.: Male Doves Reared in Isolation, J. Anim. Behav., 1914, 4, 121-133.

وأسرة « الكاليكاك » . وقد استرعت الأولى أنظرة الجهات الرسمية في أثناء القيام بدراسة لسجون ولاية نيويورك سنة ١٨٧٤ ، عندما وجد ستة أشخاص كلهم أقارب بالدم في السجن في مقاطعة واحدة . فكانت هذه النتيجة بداية لبحث كامل عن أقارب آخرين يعيشون في المقاطعة . وأدى البحث أخيراً إلى سيرة شملت سبعة أجيال وتضمنت ٥٤٠ فرداً كلهم أقارب بالدم ، و ١٦٩ أقارب بالزواج أو الزواج غير الشرعي . وقد أسفرت الدراسة أخيراً عن الكشف عن حالات متعددة من التسول والجرائم والردائل والمرض وما إلى ذلك ، حتى عجل إن مجموع التكاليف التي سببتها هذه العائلة للولاية هي مليون ونصف مليون من الدولارات خلال ٧٥ عاماً .

أما الأسرة الثانية وهي أسرة الكاليكاك فأهميتها ترجع إلى أنها تشتمل على فرعين أحدهما سوى والآخر متدهور . وقد تبع أثر هذه الأسرة إلى أيام الثورة الأمريكية . ويتلخص تلويح الأسرة في أن « ملرتن كاليكاك » كان شاباً في الحادية والعشرين من عمره من أسرة طيبة . وقد كانت له علاقة جنسية مع فتاة ضعيفة العقل تشتغل في حانة ، وأنتج منها الفرع المتدهور للأسرة . ثم تزوج بعد ذلك في سن الثالثة والعشرين من سيده متفوقة ذهنياً ومن مستواه الاجتماعي وأنتج أسرة سوية لمع كثير من أفرادها .

وتتخذ هاتان الدراستان وغيرهما من الدراسات المشابهة حجة لتدعيم الرأي القائل بأن السلوك موروث . ففي الأسرة الأولى مثلاً كان الجد الأصلي هو « ماكس » الذي وصف بأنه صياد سكر جيمى وزير نساء وكسول . وعلى ذلك عزيت الأمثلة الأخرى من الانحرافات في الأسرة إلى الوراثة المنحدرة من ذلك الأصل . أما الأسرة الثانية فقد اعتبرت دراسة تجريبية لمقارنة فرعين من نفس الأصل أحدهما سوى والآخر مصاب أو بمعنى آخر اعتبر فرعا الأسرة كمجموعتين متكافئتين من جميع الوجوه ما عدا وجه واحد هو جانب الوراثة . فوراثة المجموعة الأولى سليمة (إذ الزوجة الثانية كانت متفوقة ذهنياً) أما وراثة المجموعة الثانية فكانت مصابة ومتدهورة (إذ الزوجة الأولى كانت ضعيفة العقل) . وبذلك عزى التدهور الذي أصاب هذا الفرع إلى « العقلية المصابة والدم الفاسد » الذي تدخل في عائلة سوية ذات دم نقي .

وواضح أن إسناد التشابه بين سلوك الآباء وسلوك الأبناء في هذه الأسر إلى عامل « الوراثة » هو تفسير ساذج إلى حد بعيد . إذ أنه لا يقوم أولاً على ملاحظة دقيقة أو على

(١) انظر كتاب Anastasi and Folt: Differential Psychology. السابق الذكر الفصل العاشر .

استقصاء شامل لجميع الظروف التي يمكن أن تكون مؤثرة على سلوك أفراد هذه السلالات فمن المعروف أن بيئة السلالة الواحدة تعبر متشابهة إلى حد كبير ، إذا ما ظلت مهتم وحائهم الاجتماعية الاقتصادية في المستوى التي كانت عليه أصلاً .

وقد لوحظ فضلاً عن سلالة أسرة الجوكسي كانت متشابهة في هذه المتغيرات ، أي المهنة والحالة الاقتصادية الاجتماعية ، أو باختصار في المركز الاجتماعي . كذلك لوحظ أن بيئة كل من المجموعتين اللتين تمثلتا ذرية الفرعين من ملوت كاليكك لم تكن متعادلة بأي حال من الأحوال . فليس مجرد انحدار الفرعين من أصل مشترك معناه تعادل البيئة ، بل الحقيقة أن الدلائل جميعها تشير إلى أن أفراد كل من الفرعين ، قد تروى في ظروف مختلفة كل الاختلاف . بل إن مجرد موقف المجتمع من أفراد الأسر المتدهورة ومن أبنائهم ، وهم الموقف التقليدي في مجتمع طبقي حيث يشعر أبناء هذه الطبقات أنهم طربدو المجتمع ، نقول إن مجرد هذا الظرف يجعلنا نتوقع أن يكون هناك اختلاف شديد بين بيئة الفرعين ، وتشابه شديد في بيئة الفرع الواحد من هذه الأسرة . ويمكن تطبيق هذا على جميع الدراسات من هذا النوع التي يدرس سلالات معينة ، سواء أكانت متدهورة أم عريقة . ففرض التشابه بين أفراد السلالة إذن ليس دليلاً على « الوراثة » ، خاصة وأن مثل هذه الدراسات لم يقم على أساس تحديد دقيق للصفات المزعوم وراثتها في سلوك الأفراد ، ولا على أساس قياس دقيق لمثل هذه الصفات التي يزعم أنها متشابهة . بل كانت المعلومات المستقاة في هذه الدراسات معلومات عامة جداً ، كما أنها لم تكن في الغالب مستقاة من مصادر موثوق بها . ويبدو أن أغلب الباحثين كان لا يصحهم إلا أن الحالة « تسرى في العائلة » . فسبب ذكاء المتوفين من زمن طويل من عائلة كاليكك مثلاً كانت تقرر بواسطة ذكريات الجيران المتقدمين في العمر ، وهكذا .

على أن أهم نواحي النقد التي يمكن أن توجه إلى فرض الوراثة في مثل هذه الدراسات ، هو ذلك النقد المستمد من نظرية الوراثة ذاتها ؛ ذلك هو : كيف نفسر حالات مثل التسول والجريمة وسوء الخلق والصراع والضعف العقلي - وهي صفات يقال إنها جميعاً كانت متوفرة في الفرع السيء لأسرة كاليكك ، وغير متوفرة في الفرع الحسن - كيف نفسر هذه الصفات مثلاً على أنها جميعاً مظاهر لنفس المورث المتحمي ؟ والمعروف في نظرية الوراثة أن المورث يحمل صفة واحدة (وكانت الصفة التي تميز الفتاة التي تزوجها كاليكك هي الضعف العقلي) . والخلاصة إذن أن فرض انتقال سمات مثل هذه العائلات بواسطة « الوراثة » هو فرض ساذج ، ليس فقط لما يتغاضى عنه مثل هذا الفرض من وقائع مشاهدة ، أعنى ما يوجد بين هذه العائلات من تشابه في الظروف البيئية ، بل أيضاً لما يتضمنه هذا

الفرض من مخالفة لأسس النظرية نفسها ، وكذلك للأسس المنهجية العلمية السليمة ، كما سيوضح بشكل أكبر فيما بعد .

وقد يأتي أصحاب نظرية الوراثة بدراسات من نوع آخر ليؤيدوا وجهة نظرهم ، وهي الدراسات التي سبق أن أشرنا إليها ، والتي تقوم على أساس الارتباط بين أفراد الأسرة الواحدة ، الوالدين والإخوة ، في الأداء بأتواحه المختلفة . على أن استعمال معاملات الارتباط ، على الرغم من أنه أكثر دقة ، إلا أنه لا يقلل من الصعوبات الأساسية المتصلة بكل المقارنات العائلية ، كما أنه لا يتفادى المشكلات المنهجية التي يصادفها أي تفسر للسلوك يقوم على أساس « الوراثة » .

وخلاصة الأبحاث التي تقوم على أساس إيجاد معاملات الارتباط ، أن التشابه بين الآباء والأبناء أو بين الإخوة بعضهم وبعض ، كما توضحه معاملات الارتباط بينهم في صفة كالذكاء مثلا ، أكبر من التشابه بين الأفراد الذين لا توجد صلة قرابة بينهم . وتمتد هذه الأبحاث وجود هذا الفرق إلى عامل « الوراثة » . على أن مناقشة هذا الفرض يقتضى منا أن ننظر قليلا في تفاصيل هذه الأبحاث .

كانت أوسع الدراسات هي تلك التي قام بها كونراد وجونز^(١) على مجموعة عائلية تتضمن ٩٧٧ شخصا بين سن ٣٠ ، ٦٠ . وكان الأفراد أمريكي المولد ، ولا يتكلمون سوى الإنجليزية في بيوتهم . وكانت الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية في هذه المجموعة ضئيلة . وكان معامل الارتباط بين الآباء والأبناء في العينة كلها ٠.٤٩ في الذكاء . وقد اعترف كونراد وجونز بأن النتائج تتفق بدرجة متسوية مع الفرض البيئي البحث أو مع التأثير البيئي والوراثي معاً . أي أنهما أدخلا عامل الوراثة في تفسير نتائجها على أنه أحد الاحتمالات . وقيل أن نتائج هذا البحث أو غيره مما يشبهه يجب أن نلاحظ ما يأتي :

١ - أن معامل الارتباط بين الآباء والأبناء في هذا البحث يختلف باختلاف طبيعة الاختبار . فمعامل الارتباط في الاختبارات اللغوية أعلى منه في الاختبارات العملية . وواضح أن التشابه بين خبرات الآباء وخبرات الأبناء اللغوية أكبر منه في الخبرات العملية التي تتكون منها الأجزاء الأخرى للاختبارات ؛ وهي حقيقة يمكن أن يعزى إليها التشابه العائلي بدرجة أكبر في الاختبارات اللغوية .

Conrad, H.S. and Jones, H.E.: A Second Study of Familial Resemblance in Intelligence, 39th Yearbook, Nat. Soc. Stud. Educ., 1940, Part II, 97-141.

(١)

٢ - أن درجة التجانس في المحيط العائلي في الجماعة كانت كبيرة ، فالعينة كانت متجانسة من حيث الوسط الاجتماعي الاقتصادي إلى حد كبير . وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها كما رأينا في تفسير النتائج .

٣ - كان الارتباط بين الآباء والأبناء في اختبارات الشخصية أقل منه في اختبارات الذكاء بمتوسط ٢٥ ، تقريباً .

٤ - إن التشابه بين أفراد العائلة إلى جانب ذلك ، قد يكون مرجعه إلى « تزواج الأشباه » فالتناس عداة يميلون إلى أن يختاروا أقرانهم من بين أولئك الذين يشبهونهم في الخلفية الاجتماعية والذكاء وما إلى ذلك .

وقد ينبر لنا الطريق أكثر من ذلك تلك البحوث التي أجريت على الإخوة . ولقد كانت الدراسات التي قامت على التشابه بين الإخوة أكثر عدداً . وهناك أكثر من اثنتي عشرة دراسة لمينات كبيرة الحجم . وقد أكدت جميعها وجود معامل ارتباط يقرب من ٥٠ ، بين الإخوة الأشقاء في اختبارات الذكاء^(١) . ومنها تلك الدراسة التي قام بها كونراد وجونز سائفة الذكر . وكما كان الحال في الارتباط بين الآباء والأبناء في اختبارات الشخصية ، كذلك كانت معاملات الارتباط بين الإخوة منخفضة فيها بوجه عام عنها في اختبارات الذكاء . وفيما يتعلق بنوع الاختبار أيضاً ، كان هناك ميل عام إلى الارتفاع في معامل الارتباط بين الإخوة - كما كان بين الآباء والأبناء - كلما كان نوع الاختبار لغوياً .

ولقد أشار البعض إلى أن معامل الارتباط الذي وجد بين الإخوة في المجتمع العام (وهو ٥٠ ، تقريباً) يشبه جداً الارتباط المتوقع لسمة يحددها « عامل وراثي مركب » . وقبل أن نتحدث في قيمة مثل هذا التفسير ، يجدر بنا أن نتناول الفرض الآخر الذي يمكن أن تقصر على أساسه الارتباط في هذه الحالة ، وهو في فرض التشابه في البيئة ، وإلى أي مدى يمكن أن تتحقق من صحة هذا الفرض .

فسواء فيما يتعلق بالارتباط بين الآباء والأبناء ، أو فيما يتعلق بالارتباط بين الإخوة ، فقد اتضح عدة عوامل : منها التشابه أو التجانس في البيئة أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأفراد ، ومنها أن التباين على الاختبارات العملية في الذكاء ، كل ذلك يقوى الاحتمال بأن العوامل البيئية - سواء كانت معروفة محددة أم غير معروفة - هي التي تعتبر مسؤولة عن هذا الارتباط . وإذا كان هذا الفرض صحيحاً . فإنه يلزم عن ذلك أننا إذا ساوينا بين مجموعة

(١) Anastasi and Foll مرجع سابق ، الفصل العاشر

من الإخوة وبين مجموعة أخرى من غير الأخوة من حيث العوامل الاقتصادية الاجتماعية .
فإننا نتوقع أن نجد أن الارتباط بين غير الأخوة قد يصل إلى نفس الدرجة التي وصل إليها
الارتباط بين الأخوة .

وقد قام « سيمز »^(١) يبحث يؤكد صحة هذا الفرض . وكان البحث عن أطفال من
المرحلة الخامسة إلى الحادية عشرة . وقد وجد الباحث ٣-٢ زوجاً من الإخوة في هذه
المراحل ، فوضع كل طفل مع أخيه وزواجه أيضاً مع طفل آخر من غير أقرانه في نفس
سنة ، ونفس مستواه الاقتصادي الاجتماعي ، ويذهب إلى نفس المدرسة . وقد كان معامل
الارتباط بين درجات اختبار ذكاء هؤلاء الأطفال غير الأقرب ٣٥ ، أي أقل بقليل من
معاملات الارتباط التي وجدت بين الأشقاء في نفس الدراسة . فإذا كانت قد تمت معادلة
المحيط المنزلي للأطفال غير الأقرب بدقة أكثر وعلى أساس عدد أكبر من الخصائص ، لأصبح
معامل الارتباط بين درجات ذكائهم أعلى مما وصل إليه . وفي ذلك تأكيد لفرض تسليوي
الظروف البيئية ، كمعامل مستول عن الارتباط العالي بين الأشقاء أو الآباء والأبناء .

ومن ناحية أخرى فإننا نتوقع أيضاً ، إذا كان فرض البيئة فرضاً صحيحاً لتفسير التشابه
بين الأشقاء ، أن تغير البيئة بالنسبة للتوائم ، الذين تسولت عندهم فرص الوراثة تسليوياً تماماً ،
يؤثر في نسبة ذكائهم ، وفي صفاتهم السلوكية الأخرى وقد سبق أن أوردنا التجارب
والبحوث التي تدل على صحة هذا الفرض ، وإن كان التأثير قد حدث في بعض الصفات
أكثر مما حدث في صفات أخرى ، مما دعا بعض الباحثين إلى الحديث عن « وراثة » تلعب
دوراً في نواح ، كالذكاء مثلا ، أكبر من الدور الذي تلعبه في النواحي الأخرى .

على أن أكبر محك لفرض الوراثة (أو البيئة) هو ذلك الذي نستمد منه من تغير البيئة
بالنسبة للأفراد أنفسهم وملاحظة ، ما يمكن أن يترتب على ذلك من تغير في الصفات السلوكية
التي يقال إنها « مورثة » . والواقع أن هناك ثلاثة أنواع من المحاولات في هذا السيل . النوع
الأول : هو تلك الدراسات التي أجريت على الأطفال المهملين الذين قيس ذكاؤهم عقب
الحصول عليهم مباشرة وهم في حالة إهمال شديد ، ثم قيس مرة ثانية بعد العناية بهم وتدريبهم
تدريباً تعليمياً خاصاً . والنوع الثاني : هو تلك الدراسات التي أجريت على الأطفال المتبنون
حيث قيس ذكاء بعض الأطفال المتبنون قبل التبنى وبمنه ، وحيث قورن ذكاء البعض الآخر

(١) Sims, V.M.: The Influence of Blood Relationship and Common Environment on Measured Intelligence, J. Educ. Psychol., 1931, 22, 56-65.

ما كان يتوقع أن يصلوا إليه على أساس ذكاء الآباء . أما النوع الثالث من الدراسات فهو ذلك الذى أجرى لمعرفة أثر التعليم المدرسى فى الذكاء . وقد دلت هذه الدراسات جميعاً على حدوث تغير واضح فى السلوك نتيجة لتغير البيئة . وقد اهتمت هذه الأبحاث على وجه الخصوص بالتغير الذى يمكن أن يحدث فى الذكاء باعتبار أنه من النواحي التى تثار حولها جدل شديد من حيث إمكانية التغير ، فوجد أن التغير فى الذكاء يمكن ، بتغير البيئة ، أن يحدث فى حدود أربعين درجة^(١) . قد أكد أهمية « الوراثة » ، باعتبار أن التغير الذى حدث قد حدث فى حدود معينة .

واضح إذن أن هناك تغير فى السلوك يترتب على تغير البيئة . ولكن من الواضح أيضاً أن التغير الذى لوحظ فى هذه البحوث كان محدوداً . أى أن التغير حدث ، ولكن فى حدود . وقد حدا هذا ببعض الباحثين عند تفسيرهم للنتائج التى توصلت إليها هذه الأبحاث أن يؤكد أهمية « الوراثة » ، باعتبار أنها تتخذ شكل السلوك بدرجة أكبر مما تفعله البيئة فى بعض الأحيان . بل لقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، فقرروا على سبيل التعميم ، أن كل صفة وكل نشاط يرجع إلى العاملين معاً : البيئة إلى الوراثة . وأصبحت المشكلة عندهم تنحصر فى القدر النسبى الذى تساهم به العوامل الوراثية والعوامل البيئية فى سلوك الفرد . فالبعض يقول مثلاً : إن ٧٥% من الذكاء تتحدده الوراثة ، ولكن للبيئة أن تعمل فى حدود ٢٥% فقط . والبعض الآخر قد يحدد نسبة مختلفة ، وهكذا ... وقد قيل أيضاً إن الشخصية^(٢) تتحدد بعوامل وراثية ، وأن القدرات تتحدد بعوامل وراثية ، وغير ذلك من أنواع السلوك الأخرى .

ولكن سواء كان البعض يرى أن دور الوراثة فى تحديد السلوك دور كلى ، أم يرى أنه دور جزئى ، فإن وجهة نظرنا من المشكلة لا يختلف . ذلك أن المشكلة هنا مشكلة منهجية تتعلق بنوع التفسير الذى يفترض الوراثة كعامل من العوامل التى تحدد السلوك ، ومدى قيمة مثل ذلك التفسير ، ومدى تحقيقه للشروط التى سبق أن وضعناها للتفسير العلمى . وليست المسألة هنا مسألة مسلومة ، حتى ولو وصل الأمر إلى حصر الدور الذى يمكن أن يسند للوراثة فى أضيق حدود ممكنة .

(١) للاطلاع على تفاصيل هذه الأبحاث انظر كتاب : Anastasi and Foli: Differential Psychology. السابق الذكر فى الفصول ٥ ، ٨ ، ١١ وكذلك كتاب ميلدين علم النفس : تأليف جيلفورد وترجمة يوسف مراد وآخرين ، الجزء الثانى ، الفصل الرابع عشر ، دار المعارف ١٩٥٦ .
(٢) راجع نظرية شلغون فى الألفاظ مثلا أو البورت فى السمات أو غيرها من نظريات الوراثة فى الشخصية .

إن كثيراً جداً من أشكال السلوك الذي كان يفسر على أساس أنه « وراثي » أو « فطري » أو « غريزي » ، قد اتضح تجريبياً ، كما سبق أن رأينا أنه ليس في الواقع كذلك . حقا إن أثر البيئة ، كما حددتها هذه البحوث ، كان محدوداً . وكانت حدود التأثير تتفاوت تبعاً لنوع الظاهرة السلوكية موضوع البحث من ناحية ، وتبعاً لنوع الظروف البيئية المؤثرة من ناحية أخرى . ولكن هل معنى هذا أن حل المشكلة هو أن السلوك تحدده البيئة والوراثة معاً ينسب متفوتة ؟ ما معنى هذا الكلام ؟ وما الذي يقصد هنا بكلمة وراثية ؟ وكيف يحدث أثر هذه الوراثة ، وما هي العلاقة الوظيفية بين ما نسميه بالوراثة وبين الظاهرة السلوكية ؟ كل هذه أسئلة لا بد من الإجابة عليها قبل أن نقم فرض الوراثة هنا لإقحاماً على تفسيرنا للسلوك ؛ حتى ذلك السلوك الذي نجد أن من الصعب علينا تغييره أو تعديله باستخدام الظروف البيئية المعروفة لدينا في الوقت الحاضر (1) .

ولنتذكر أولاً أن العلم لا يعترف بأساس ما لم تكن عبارة عن وقائع أو ظروف أو أحداث تمكن ملاحظتها . ولا يعترف بتصورات ما لم تهدف إلى زيادة قدرتنا على التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه . وقد يقال إن الوراثة هي ما نشاهده من تشابه بين سلوك الآباء وسلوك الأبناء . ولكن حتى عندما نلاحظ أن هناك تشابهاً بين سلوك الآباء وسلوك الأبناء ، فإن هذه هي الظاهرة نفسها التي نريد أن نفسرها وليست السبب . وقد تبعت بعض الأبحاث المتعلقة « بوراثية » الذكاء أو القدرات الخاصة أو الجنون الخ ، قد تبعت بعض هذه الأبحاث على الاعتقاد بأن السلوك نفسه هو الذي يورث . بل قد لا تخلو بعض الكتابات السيكولوجية من ادعاء ذلك صراحة . ولاشك أن هذه الادعاءات واضحة السفاجة ولا تحتاج منا إلى مناقشة ، ذلك أنه لا يمكن أن يتصور كيف يمكن أن ينتقل الأداء أو السلوك الذي يصنر من الأب أو من الجد إلى الجنين فيخترنه في مكان ما ، لكي يجر منه ما يجر في مراحل معينة من عمره .

على أن بعضهم قد يكون أكثر تحفظاً فيدعي أن الذي « يورث » ليس هو السلوك ولكنه « استعداد » للسلوك . فالاستعدادات أو « الإمكانيات » أو ما شابه ذلك من الماهيات الغامضة هي التي « تنتقل بالوراثة » ، أما السلوك الفعلي فيتحدد بناء على التفاعل الذي يتم بين هذه الاستعدادات من ناحية ، وبين البيئة التي يعيش فيها الفرد من ناحية

(1) لقد زادت هذه المعرفة في العشر سنوات الأخيرة - كما سيوضح فيما بعد - زيادة جعلت أي تعديل - من الناحية النظرية على الأقل - يمكن استحداثه في الوراثة الأصلية ، وذلك بفضل ما يسمى بالهندسة الوراثية (انظر : عبد المحسن صالح : التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان . العدد ٤٨ لسنة ١٩٨١ سلسلة علم المعرفة - الكويت) .

أخرى . فإلية أو الظروف البيئية هي التي « تشدح » هذه الاستعدادات وتخرجها من حيز « الإمكان » أو من حيز « الكون » إلى حيز « الفعل » . وقد تظل هذه الاستعدادات كامنة حتى تجد ما يخرجها ، وقد تبقى كامنة إذا لم تجد الظروف المناسبة . فاللوهية الموسيقية والاستعداد الرياضي والميول الإجرامية ... وغيرها من الخصائص السلوكية قد تفسر ، بناء على الاتجاه السابق الذكر ، بأنها عبارة عن استعدادات وراثية تخرج إلى حيز القدرة الفعلية (أو السلوك الفعلي) نتيجة لاحتكاك الفرد بظروف بيئية معينة . تلك هي النظرة التي تفسر نسبة معينة من السلوك يرجعها إلى الوراثة أو الاستعداد الوراثي ، ونسبة أخرى منه يرجعها إلى البيئة .

فإذا سألتنا هؤلاء ما هو الاستعداد ، وكيف ينتقل بالوراثة ؟ لم نحظ بجواب شاف . والجواب الشافي في الإطار العلمي الذي تفكر في حدوده هنا هو - كما سبق أن أوضحنا - ذلك الجواب الذي يمكننا من أن نحدد شروطاً أو ظروفاً أو أحداثاً معينة قابلة للملاحظة . وكلمة استعداد لا تضيف شيئاً في هذا الاتجاه . مثلها في ذلك مثل الفريزة وغيرها من المفاهيم الغيبية التي سبق أن تعرضنا لها . وقد يقال هنا أيضاً - كما قيل في حالة الفريزة - حقاً أننا لا نستطيع أن نلاحظ الاستعداد الوراثي ملاحظة مباشرة ، ولكن هنا لا يعنى أنه غير موجود . فالاستعداد الوراثي ليس شيئاً ولكنه « فرض » نستخلصه من الشواهد الملاحظة . وقد سبق أن رأينا مدى عمق مثل هذا الكلام من الناحية العلمية ، عندما فندنا مثل هذه الحجة عند أصحاب نظرية الفرائز . فالمفروض في الفرض العلمي أنه يستند من ناحية إلى الظاهرة أو مجموعة الظواهر التي يحاول تفسيرها ، ويستند من ناحية أخرى إلى مجموعة من الظروف أو الشروط أو المتغيرات المستقلة التي يعتبرها مسؤولة عن حدوث الظاهرة . فإذا طبقنا هذا الكلام على مفهوم « الاستعداد الوراثي » نجد أنه لا يمثل فرضاً بهذا المعنى . ذلك أنه لا يستند إلى مجموعة من الظواهر تمثل المتغيرات المستقلة أو المقدمات السببية المسؤولة عن حدوث الظاهرة موضوع التفسير . إنه لا يمثل سوى جهلنا بالعوامل أو الأسباب الحقيقية المسؤولة عن السلوك .

ولكى تزيد الأمر إيضاحاً نتبع منطق الذين يقولون بوراثة الظواهر السيكولوجية كالذكاء والقدرات الخاصة والسمات وغير ذلك . إن كل ما يلاحظه هؤلاء هو أن الأفراد يختلفون عن بعضهم البعض من حيث الأداء ، وذلك في المجالات المختلفة التي يمكن أن يظهر فيها السلوك . فبعضهم يتفوق على البعض الآخر (تبعاً لمعيار معين) في الأداء الموسيقي مثلاً ، أو في معالجة الأمور الهندسية أو في الفهم بوجه عام ، أو في استخدام اللغة ، أو في غير ذلك من المجالات المتعددة التي يمكن أن يظهر فيها السلوك . ويمكن أن تظهر هذه الفروق في أي بعد من الأبعاد التي يقاس السلوك من زاويتها كبعد الشدة أو بعد السرعة أو بعد

الدقة أو غير ذلك . وقد يريد صاحب نظرية الوراثة أن يصف الأفراد من هذه الناحية ، أى من ناحية اختلافهم عن بعضهم البعض . فرتبهم في فئات يتميز سلوك كل فئة منها بخصائص معينة ، ثم يعطى كل فئة صفة ، فيقول هنا عبقري مثلاً ، وذلك عادى . وهكذا ... إذا أراد أن يصف الفرد من حيث اختلافه عن الآخرين في القدرة على التعلم أو الفهم العام . أو يقول هنا مضطرب وهنا متوافق إذا أراد أن يصف الفرد من حيث اختلافه عن الآخرين في التوافق ... وهكذا . ثم قد يريد صاحب نظرية الوراثة أن يتحدث بعد ذلك عن الخاصية ذاتها ، أو مجموعة الخصائص التي يتميز بها سلوك فئة عن سلوك الفئات الأخرى ، فيتحدث عن العبقرية والاضطراب النفسى أو العقل والقدرة الموسيقية والقدرة الهندسية والذكاء وغير ذلك . وأخيراً عندما يريد صاحب نظرية الوراثة في السلوك أن يفسر وجود هذه الخصائص أو ثبوها في سلوك الأفراد ، وتعز على ملاحظته الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ذلك ، فإنه يجعل من هذه الخصائص ذاتها (وهي المعاني المجردة التي استخلصها من الأمثلة العينية للسلوك) يجعل منها قوى أو أسباباً تحدد السلوك نفسه الذي استخلصها منه ، وتنتقل من الأب إلى ذريته . ثم يجعل لهذه القوى مكاناً على كروموسومات الخلية الحية ، ويسمىها « استعدادات وراثية » . فالاستعداد الوراثى للاضطراب النفسى هو السبب في الاضطراب النفسى والاستعداد الوراثى للذكاء هو السبب في الذكاء ، والاستعداد الوراثى للموسيقى هو السبب في القدرة الموسيقية والاستعداد الوراثى للإجرام هو السبب في الميول الإجرامية وهكذا . ولكن ما معنى هذا ؟ ما هو الاستعداد ؟ وكيف ينتقل من فرد إلى آخر ؟ وكيف يحدد السلوك ؟ كل هذه أسئلة لا جواب عليها . والسبب واضح ؛ ذلك أن كلمة « استعداد وراثى » ليست سوى تسمية جديدة للظاهرة التي اقترنت بها . ليست سوى لفظ آخر علق على الخصائص السلوكية التي يدعى تفسرها . ولذلك كله فهو لا يصلح كتفسير علمى ؛ ذلك أنه لا يضع أيدينا على متغيرات مستقلة مسئولة عن الظاهرة ، بل هو لا يعبر إلا عن جهلنا بمثل هذه المتغيرات .

فنحن عندما نقول إذن بوراثة المهوية الموسيقية أو الاستعداد الرياضى أو الميول الإجرامية ، فإننا نضلل أنفسنا تضليلاً تاماً دون أن ندري . ذلك أن كلمة الوراثة هنا لا تضيف شيئاً إلى الظاهرة المراد تفسرها . بل كل ما تعبر عنه هو مجرد غيبيات لا وجود لها في الواقع . فمن المؤكد ألا يتوقع أحداً أن تنتقل الخصائص السلوكية - وهي معان مجردة - أن تنتقل بطريقة غامضة خلال « مورثات » ، تعتقد نظرية الوراثة نفسها (في البيولوجيا) أنها أجسام كيميائية نوعية تعمل ، عن طريق تفاعلات متعاقبة مع مواد أخرى في البيئة ، على نمو الأبنية التي تكون الإنسان . ولا تتوقع نظرية الوراثة (في البيولوجيا) أن نجد في هذه الأجسام « قوى دافعة » أو « استعدادات » أو « محددات » أو « ماهيات وهمية أخرى .

فالأبنية الجسمية تصنف بخصائص بنائية ، كالوظائف البيولوجية أو التفاعلات الكيميائية . ولكن هذه الخصائص البنائية شيء والخصائص السلوكية شيء آخر . وفي اعتقادنا أن الكثير من الخلط والجلل في أبحاث الوراثة والبيئة في علم النفس ، نشأ من القشل في التمييز بين الخصائص السلوكية والخصائص البنائية . فالخصائص السلوكية لا تلاحظ إلا في السلوك ومن التخريف الغراض وجودها في الأبنية الجسمية والعكس بالعكس . وإن مثل من يفترض وجود الذكاء في الخلية الحية ، كمثل من يريد أن يشاهد التكاثر أو التفاعل الكيميائي في حل مسألة هندسية أو في عدوان شخصي على آخر .

ويرتكب الذين يفترضون تورث الصفات السلوكية مغالطة من نوع آخر . فأحياناً ما تكون الصفة التي يفترض وراثتها هي نفسها غامضة وغير محددة حتى في أذهاننا نحن . ومرة أخرى نضرب مثلاً بالذكاء . ما الذي يعنيه بالضبط علماء السلوك بكلمة « ذكاء » ؟ لقد صممت اختبارات الذكاء أولاً للتنبؤ بالتحصيل المدرسي ، وهي لا تزال تفعل ذلك حتى اليوم . ولقد كان هذا هو المنطلق الذي استقيناه منه في البداية مفهوم الذكاء . على أن اختبارات الذكاء لا تستطيع أن تتنبأ لنا بما يمكن أن يصل إليه الشخص في الحياة الواقعية من حيث العمل والدخل^(١) . وبالإضافة إلى ذلك فقد وجد أن الأداء في اختبارات الذكاء يمكن أن يتأثر بعوامل موقفية كالذافع ، والقلق ، والثقافة والإلفة بمواقف الاختبار^(٢) ، وغير ذلك . كذلك وجد أن الأداء على اختبارات الذكاء يتأثر إلى حد كبير بتحيزات الباحثين . فعند تطبيق اختبارات الذكاء على أطفال الفئات المحرومة الذين يوصفون عادة بالحرمان اللغوي وبافتقار بيتهم إلى ما يثير .. إلخ ، وجد أن أداءهم تحسن كثيراً إذا ما ذهب المختبر إلى منازلهم وتحدث معهم عن موضوعا مهمة بالنسبة لهم ، عما إذا تعرضوا لمواقف الاختبار التقليدية ، حيث يكون أداءهم عندئذ متخلفاً بشكل واضح .

ومن الدراسات التي أجريت في مجال قياس الذكاء في الثقافات المختلفة ، وجد أنه لا الخيرات المتضمنة في الاختبارات هي الأساس الذي يقام عليه الحكم على المتميز أو المتفوق أو الكفاء في هذه الثقافات ، ولا الإجابات النموذجية لأسئلة الاختبار (حسب تقدير واضعيه) تعتبر كذلك في نظر المستخبرين من هذه الثقافات . فكثير من أنواع المهارات التي لا نعتبرها أهمية ما ، قد يكون لها وظيفة هامة جداً في بعض الثقافات الأخرى . ففي إحدى القبائل

Jenkins, C. Smith, M., Acland, H., Bane, M. J., Cohen, D., Gialts, H., Heyns B., and (١)
Michelson, S. (1972). Inequality: A Reassessment of the Effect of Family and Schooling in
America. New York, Basic Books.

Zigler, Abelson and Seitz. Child Development. 1973, 44, 294-303. (٢)

البداية وتسمى بولاوات آتول (Pulawat Atoll) مثلاً ، وجد نظام دقيق ومعقد يساعد على الملاحة لمسافات طويلة وتستخدم فيه العلاقات بين الرياح والتيارات البحرية في التوجيه . ولا يعتمد هذا النظام على أي تعليم تقليدي أو أي تكنولوجيا عصرية ، بل على مجرد دقة الملاحظة والتطبيق العملي للمهارات اليومية المعقدة . ولقد تساءل الباحث^(١) : هل يستطيع ملاحو « بولاوات » أن يتفوقوا في اختبارات الذكاء الأمريكية وهل يستطيع الفرد الأمريكي العادي أن يتعلم نظام الملاحة في « البولاوات » . إن البحث لم يسفر عن إجابة إيجابية في الشطر الأول من السؤال على الأقل .

ويفترض علماء النفس أن تصنيف الأشياء بناء على وضعها في فئات (أطعمة ، أدوات ، وما إلى ذلك) يعتبر درجة أكثر تقدماً من تصنيف الأشياء بناء على الطريقة التي توجد بها مع بعضها البعض (طبق وفنجان مثلاً) . ولكن عندما طلب من مجموعة أفراد من قبيلة كبل (Kepelle) أن يصنفوا مجموعة من الأشياء تشتمل على مأكولات وأدوات منزلية وملابس وما إلى ذلك ، أصرروا على تجميعها في فئات كل منها يشتمل شيئين اثنين يربط أحدهما بالآخر الوظيفية وليس صفة مجردة . السكين مع البرتقال مثلاً والبطاطس مع الفأس وهكذا^(١) . وعندما كان يسأل المفحوص ما هي فكرته وراء هذا التصنيف كان يجيب بأن السكين تقطع البرتقال . وعندما كان الجرب يسأله كيف يصنف الشيء هذه الأشياء ، كان المفحوص يضعها في فئات بالصورة التي نعتبر نحن أنها أكثر تقدماً من ناحية النمو المعرف .

وباختصار فإن التجارب والأبحاث التي أجريت على اختبارات الذكاء تؤكد أن الاختبارات قد قامت على نظرية ضيقة جداً لمفهوم التفوق أو مفهوم الكفاءة ، وأن الأداء عليها يتأثر بعوامل موقعية وثقافية متعددة . فما نعتبره نحن ذكاء لا يعتبره غيرنا ذكاء والأداء الذي نظن أنه نتيجة لعمليات معرفية معينة هو في الواقع نتيجة لعوامل أخرى (ولو بشكل جزئي) . فبأي من هذه المعاني إذن تسجل صفة الذكاء على الجينات كصفة وراثية ؟ الذكاء بمعنى القدرة على النجاح في الدراسة أم الذكاء بمعنى القدرة على النجاح في الحياة ؟ الذكاء باعتباره محصلة عمليات معرفية معينة أم باعتباره محصلة عوامل انفعالية وثقافية ؟ الذكاء باعتباره قدرة على التفكير المجرد أو استخدام الرموز اللغوية أم باعتباره قدرة على التفكير الوظيفي واستخدام المؤشرات الواقعية التجريبية ؟ . وما يقال عن الذكاء يمكن أن ينطبق على أي مفهوم سلوكي آخر إذا ما أردنا أن نفسره عن طريق الوراثة .

Gladwin, T. East is a big bird: Navigation and Logic in Pulawat Atoll. Cambridge: (١) Harbard University Press 1970.

Click, J. Cognitive Development in Cross-Cultural Perspective. In Review of Child Development Research (Vol.4) Chicago: University of Chicago Press, 1975. (٢)

إن البعض لكي يتدارك التناقض الواضح في مثل هذا الوضع لمشكلة الوراثة في السلوك يضع المشكلة وضماً آخر بأن يقول : أن الوراثة تعمل عن طريق التكوين البيولوجي للفرد . ذلك أن الوراثة ، وإن كانت لا تؤثر في نمو السلوك مباشرة ، إلا أنها تؤثر فيه بطريق غير مباشر ، خلال التجهيز البنائي للفرد . وعلى ذلك يبرز أمامنا الآن سؤالان هما : أولاً ما هو الدور الذي تلعبه الخصائص البنائية في نمو السلوك ؟ وثانياً ما هو الدور الذي تلعبه الوراثة في الخصائص البنائية ؟

أما عن السؤال الأول ، فإن السلوك يتطلب كائناً يسلك . وهذا الكائن يتميز بتركيب عضوي أو بتجهيز بنائي معين ، يشبه ذلك الذي كان عليه أجداده . والخصائص البنائية بهذا المعنى هامة جداً في تحديد سلوك الكائن الحي . وترجع أهميتها في هذا الصدد إلى ما تضمنه من قيود على السلوك . فالقطة لا تستطيع الطيران لأنها لا تملك أجنحة . والطفل ذو الغدة الدرقية الناقصة بطيء الحركة بليدها . كما أن نمو أنماط معينة للسلوك يتطلب سابق وجود للأعضاء المختصة والجهاز العصبي الإنساني ، وهكذا .

فوجود خصائص بنائية معينة يعتبر بحق شرطاً ضرورياً لحدوث أي نمط نوعي سلوكي . على أن هذه القضية لا بد أن تردف بقضية أخرى ، وهي أن هذا الشرط غير كاف . وبمعنى آخر فإن وجود مستلزمات بنائية معينة لا يؤكد في حد ذاته ظهور أي نمط نوعي للسلوك . كما أن غياب نمط معلوم للسلوك لا يتضمن بالضرورة وجود نقص بنائي معين . كذلك فإن الاختلافات السلوكية لا تعني بالضرورة اختلافات بنائية مقابلة . بل يمكن أن نقول أنه باستثناء الأفراد ذوي النقص البنائي المرضي ، فإن التجهيز البنائي لمعظم الأشخاص يبلغ حداً يسمح في الغالب بنمو سلوكي غير محدود التنوع . وباختصار فإن التكوين البنائي لا تظهر أهميته كشرط من شروط السلوك إلا في حالات النقص المرضي الكبير مثل النقص الغدي ، والشروط الخفية المرضية . والتركيب الكيميائي المرضي للنم وما إلى ذلك . وسوف نتطرق إلى هذه النقطة مرة أخرى في مكان لاحق .

أما عن السؤال الثاني فإذا فرض أن ظهر أن هناك شرطاً بنائياً مرتبطاً بخاصية سلوكية معلومة ، فما معنى أن نعزو هذا الشرط البنائي إلى عوامل « وراثية » ؟ ذلك أنه قد يقال مثلاً أن هذا الشرط البنائي أو ذلك هو نتيجة لعوامل « وراثية » ، وحيث أنه يؤثر في السلوك ، لذا يمكن اعتبار أن « الوراثة » تؤثر في السلوك على هذا النحو بشكل غير مباشر . ولكي نوضح هنا الكلام نضرب مثلاً بالضعف العقلي . فإذا اتضح مثلاً أن نقصاً سلوكياً معيناً ، ولكن النقص المتمثل في الضعف العقلي يرتبط بشرط مخفي معين ، فإن هذا الشرط بدوره قد يفسر على أنه نتيجة لوجود عيب « بجوراثات » معينة . فيقال مثلاً أن عيباً موروثاً قد

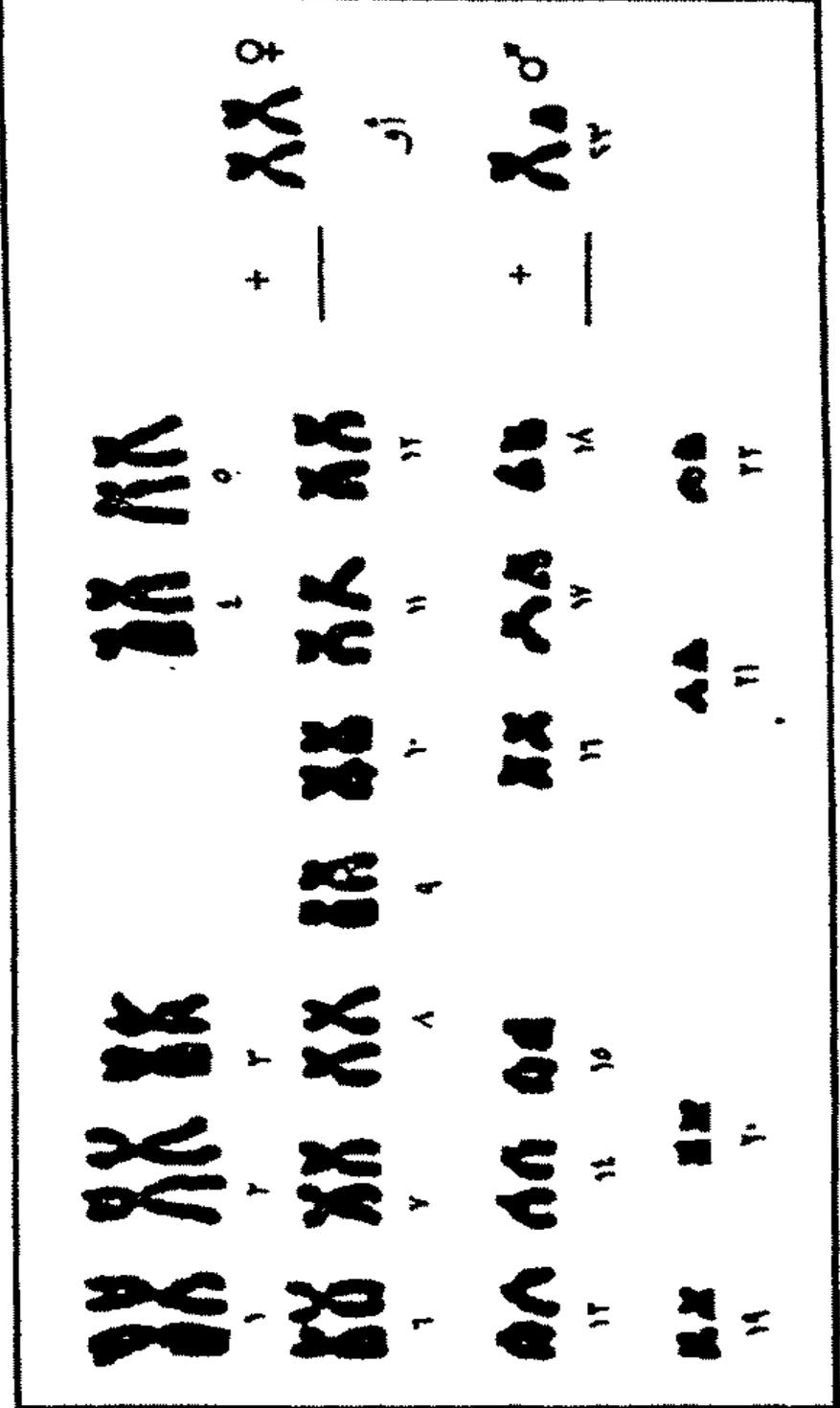
يعرف المخ عن أن ينمو نمواً طبيعياً بحيث ينشأ عن ذلك صورة من صور الضعف العقلي . فما معنى هذا الكلام ؟ أنه وإن كانت الإجابة على هذا السؤال سوف تقودنا إلى الكلام عن الوراثة في مجال الظواهر البيولوجية إلا أننا مع ذلك لا نعتبر هذا خروجاً عن الموضوع ، ما دمنا قد رأينا كيف يتحدد نمو السلوك جزئياً على الأقل ، بناء على التكوين البيولوجي للكائن الحي .

حقائق بيولوجية في الوراثة :

توصلت الأبحاث في العلوم البيولوجية إلى أن هناك نوعين من الخلايا في الجسم - الخلايا الجسمية (Somatic Cells) والخلايا الجرثومية (Germ Cells) . وتشمل الخلايا الجسمية جميع الخلايا في الجسم ما عدا تلك المنتجة أو الجرثومية (أى خلية الحيوان المنوي و خلية البويضة) . وتتحكم الخلايا الجسمية في تكوين الجسم للعظام والعضلات والأعضاء . وكل من هذين النوعين من الخلايا يحتوي على « كروموزومات » ، وهي تركيبات أشبه بالخيوط توصف بأنها ناقلة للوراثة . ويوجد نفس العدد ونفس النوع من الكروموزومات لدى جميع أفراد النوع من الكائنات العضوية . فلدى أفراد الإنسان مثلاً تحتوي الخلية الجسمية على ٢٣ زوجاً من الكروموزومات (انظر الشكل رقم ١) ويصطف كل زوج معاً بالرغم من أن كلاهما يحمل رسائل وراثية مختلفة .

ويتكون كل كروموزوم بدوره من مجموعة من « الجينات » أو الموروثات وهي أصغر وحدات الوراثة . ويقدر العلماء أن حوالي ٤٤٠٠٠ (أربعة وأربعين ألفاً) من هذه الجينات يتنظم بشكل خمرزات على كل زوج من الكروموزومات ، مما يعني أن العدد الكلي للجينات قد يصل إلى المليون موزعة على الثلاثة والعشرين زوجاً من الكروموزومات .

ويختلف كل جين عن الآخر ، ولكل منها « رسالة » . ومن مجموع هذه الرسائل تتكون الشفرة الوراثية الكلية للفرد . أما الذي يحتوي على هذه الرسالة فهو التركيب الكيميائي للجين . وبعض هذه الجينات عامة في جميع أفراد النوع الإنساني . وتضمن هذه الجينات العامة أن يغطى جسم الإنسان الجلد بدلاً من الفراء مثلاً ، وأن تنمو لديه رتتان وليس خياشيم ويدان وليس مخالب وعمود فقري يجعله يستطيع أن يمشي وقوفاً وهكذا . ولكن بعض الجينات الأخرى تخص بتحديد الخصائص الفردية مثل لون الجلد والعين والشعر ، والقابلية للإصابة بأمراض معينة وغير ذلك من الخصائص العضوية . وعلى ذلك فإن الجينات في الإنسان تحمل نوعين من الرسائل أحدها يجعل من الفرد إنسانياً وليس كائناً آخر والنوع الآخر يجعل منه فرداً متميزاً .



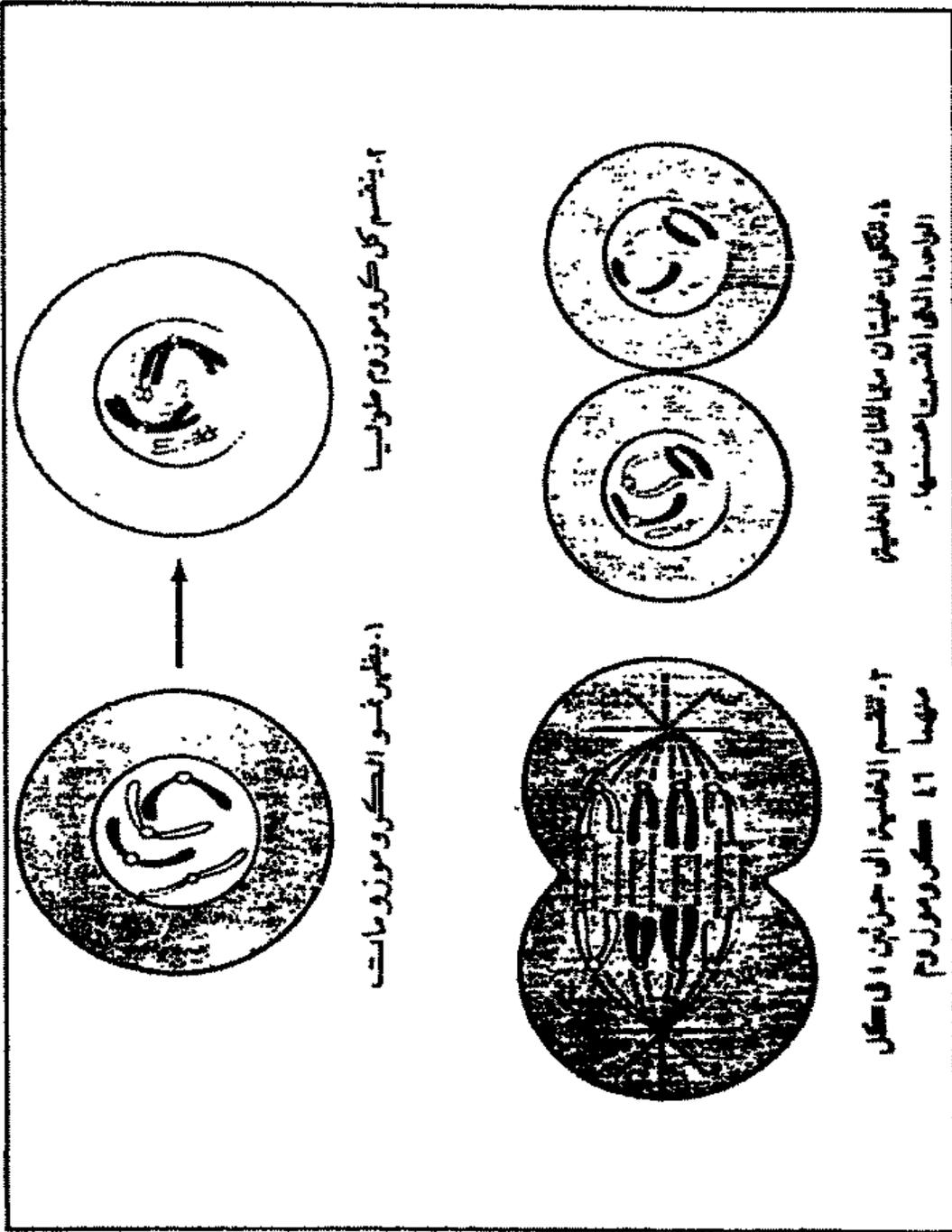
شكل (١٠) :

الخلايا والمطرون زوجاً من الكروموسومات في الذكر والأنثى مصطلك في أزواج. لاحظ أن الزوج رقم ٢٢ يختلف في الذكر عنه في الأنثى. ففي الأنثى (الأصل) يكون مكوناً من XX أما في الذكر (الأصل) فيكون مكوناً من XY

وتتكون الجينات والكرموزومات من مركب كيميائي يعرف باسم حمض ديوكسيريونوكلايد (Deoxyribonucleic acid) ويختصر بالأحرف (DNA). وهذا الحمض هو الحامل الكيميائي للشفرة الوراثية إلى جميع الخلايا في الجسم . وبالرغم من أن العلماء قد عرفوا بوجود الـ (DNA) في خلايا الجسم منذ مدة طويلة (حوالي ١٠٠ سنة تقريباً) إلا أنه في سنة ١٩٥٢ فقط توصل عالمان هما ج . د . واتسن وف . هـ . كريك (J.D. Watson & F.H. Crick) إلى اقتراح نموذج لتركيب ذلك الحامض فقد توصلوا إلى أنه عبارة عن جزيء ضخم مركب من خمس عناصر كيميائية هي : الكربون والأيدروجين والأوكسجين والنيتروجين والفوسفور ويمكن لكل جزيء من الـ (DNA) أن يتشكل في آلاف من التشكيلات الممكنة وتسبب التشكيلات المختلفة للـ (DNA) الاختلافات الموجودة بين الجينات . فتوجه تشكيلات مختلفة منه خلايا معينة لكي تصبح عظاماً وأخرى لكي تكون أعضاء وهكذا . والمعروف لدى البيولوجيين أن الـ (DNA) يقوم بذلك عن طريق حامض نووي آخر هو حامض ريونوكلايد ويرمز إليه بالأحرف (RNA) وعلى عكس الـ (DNA) فإن الـ (RNA) يمكنه أن يطوف بحرية بين الخلايا ويوجه بناء البروتينات المختلفة . وعلى ذلك فإن الـ (RNA) يعمل كرَسُول من قبل الـ (DNA) من نواة الخلية إلى باقي الخلية .

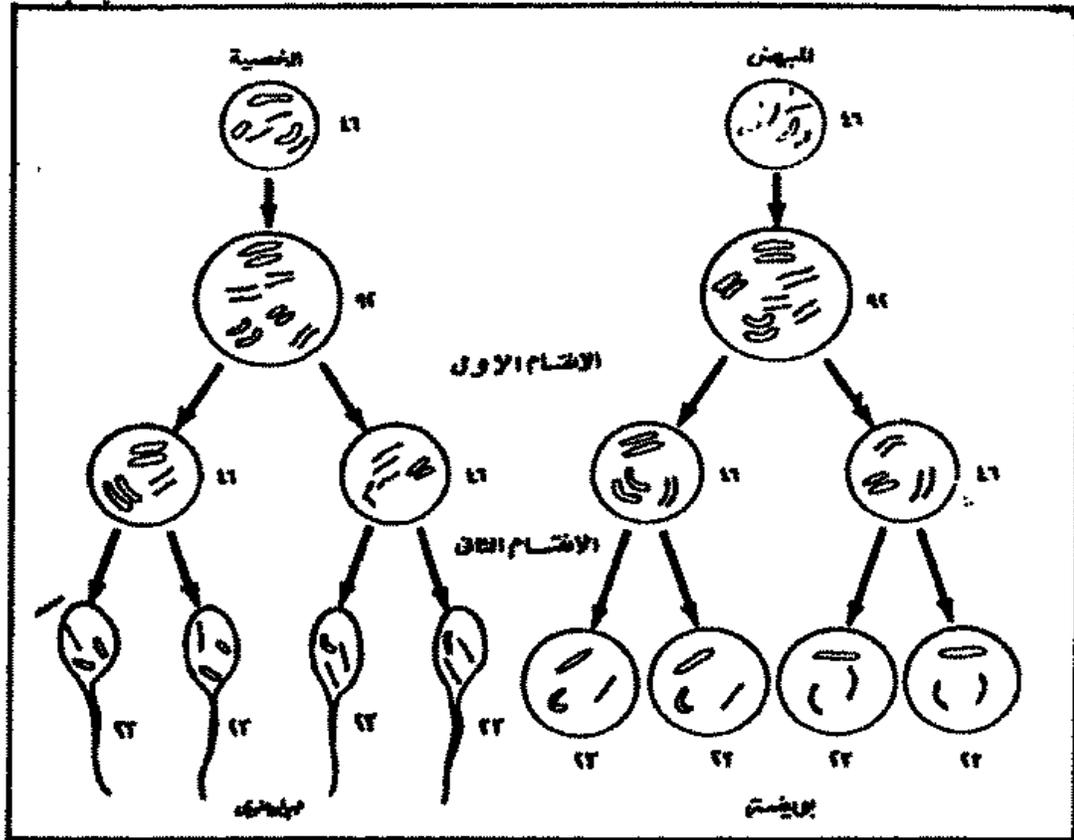
وفي مسار النمو تنقسم الخلايا الجسمية في عملية تعرف بالانقسام الخلوي . وكما ذكرنا فإن كل خلية في جسم الإنسان لها نفس المحتوى الوراثي كأى خلية أخرى ، والسبب في ذلك هو أنه في أثناء انقسام الخلايا فإن كل جين يقوم بصنع نسخة من نفسه . ذلك أن الكروموزومات الستة والأربعين في كل خلية تنمو ثم تنقسم طولياً لكي يصبح مجموعها مضاعفاً أي ٩٢ كروموزوماً . ثم يتحرك نصف هذا العدد إلى أحد قطبي الخلية والنصف الآخر المماثل له تماماً إلى القطب المقابل . وعندئذ تعيد الخلية تنظيم نفسها بأن تنقسم إلى جزأين في كل منهما العدد الطبيعي لكروموزومات وهو ٤٦ كروموزوماً . وبذلك تكون كل خلية من هاتين الخليتين الجديديتين عبارة عن صورة طبق الأصل من الخلية الأم التي انقسمت منها . (انظر الشكل ٢) .

أما الخلايا الجرثومية فهي شبيهة بالخلايا الجسمية في التركيب الكيميائي الأساسي ، إلا أنها تتميز بأنها تكون فقط الخلايا المنتجة للجسم ، وهي الحيوان المنوي عند الرجل والبويضة عند المرأة . وتحتوي كل خلية جرثومية على ٢٣ كروموزوماً فقط . أي نصف عدد الكروموزومات الموجودة في الخلايا الأخرى في الجسم . وعندما يتحد الحيوان المنوي مع البويضة ، فإن الكائن الناتج يصبح حاصلأ على العدد الصحيح من الكروموزومات وهو ٤٦ كروموزوماً .



الشكل (٢)
اقسام الخلية

وتتكاثر الخلايا الجرثومية عن طريق الانقسام مرتين لا مرة واحدة كما هو الحال في الخلايا الجسمية ، وذلك لكي تنتج الخلية الواحدة أربع خلايا ويشتمل كل منها على ٢٣ كروموزوماً . (انظر الشكل ٣) ويحتوي كل حيوان منوي أو بويضة ناتجة عن ذلك الانقسام على نصف العدد الكلي لجينات الأب أو الأم . وحيث أن كل كائن انسلق عند الإخصاب يرث ٢٣ كروموزوماً من كل من الأب والأم وحيث أن كل كروموزوم يحتوي على آلاف الجينات التي يمكن أن يعاد تصنيفها بطريقة عشوائية عند اتحاد الخليتين الجرثوميتين ، لذلك فإن عدد التشكيلات المحتملة التي يمكن أن تتخذها الجينات في هذا الوضع الجديد قد يصل إلى ملايين الملايين . أضف إلى ذلك أنه في حالة الجماع فإن الذي يدخل الرحم من الحيوانات المنوية عند يتراوح بين ٥٠ إلى ٥٠٠ مليون وجميعها يختلف وراثياً . والمعروف أن واحداً فقط من هذه الحيوانات هو الذي يخصب البويضة . وعلى ذلك يمكن القول أن عدد التشكيلات الممكنة للجينات التي يرث الطفل تشكيلاً من بينها عن أبويه المباشرين يصبح خارج نطاق قدرة أي عقل بشري على التصور .



الشكل (٣)

انقسام الخلية الجرثومية . لاحظ أن الخلايا الأربعة (سواء في حالة البويضة أم الحيوان المنوي) التي تنتج في النهاية عن عملية الانقسام هذه ، تحتوي كل منها على ٢٣ كروموزوماً فقط .

والذي يحدث عند الاخصاب هو أن كل كروموزوم من الكروموزومات الثلاثة والعشرين الواردة من الأب يجد الكروموزوم المناسب له من بين العدد نفسه الموجود في البويضة ، ومن بين الثلاثة والعشرين زوجاً من الكروموزومات الناتجة من هذا التزاوج يوجد اثنان وعشرون زوجاً تخصص بتحديد الوراثة في جميع النواحي ما عدا ناحية الذكورة والأنوثة . أما الزوج المتبقى فهو الذي يحدد ما سيكون عليه المولود من حيث الجنس . وفي هذه المجموعة المكونة من اثنين وعشرين زوجاً من الكروموزومات تتزوج معاً الجينات التي تؤثر في نفس الصفة ، مثل لون العينين أو لون الشعر ... الخ .

وغالباً ما يكون أحد هذه الجينات مسيطراً ، والآخر متنحيًا ، . ومعنى ذلك ، كما قد توحي التسمية ذاتها ، أن يتغلب أحد هذه الجينات على الآخر ويصبح هو الذي يحدد خصائص الفرد في هذه الناحية . مثلاً إذا كان أحد الأبوين ذا عينين سوداوين والآخر ذا عينين زرقاوين ، عندئذ قد يتغلب الجين الحامل لصفة السواد في العينين على الجين الآخر المقابل له الحامل لصفة الزرقة في العينين وتكون النتيجة أن يكتسب المولود اللون الأسود بالنسبة لعينه وليس اللون الأزرق . وهكذا .

كذلك أوضحت البحوث البيولوجية أن نوعين من الكروموزومات يمكن أن يظهرها في الزوج الثالث والعشرين من الكروموزومات الموجودة لدى الإنسان : نوع على شكل (X) ونوع على شكل (Y) . وهذه هي الكروموزومات التي تحدد الجنس أي التي تحدد ما إذا كان الفرد سيكون ذكراً أو أنثى . فإذا كان كلا فردي هذا الزوج من الكروموزومات على شكل (X) كان المولود أنثى أما إذا كان أحدهما على شكل (X) والآخر على شكل (Y) كان المولود ذكراً . والذي يحدث هو أن البويضة تشتمل دائماً على كروموزومات على شكل (X) أما الحيوانات المنوية فإن نصفها يحتوي على كروموزوم واحد في شكل (X) ونصفها الآخر يحتوي على كروموزوم واحد في شكل (Y) فإذا لقحت البويضة بحيوان منوي من النوع الأول أي من النوع الذي يحتوي على كروموزوم في شكل (X) كان المولود أنثى أما إذا لقحت بحيوان منوي من النوع الثاني أي من النوع الذي يحتوي على كروموزوم في شكل (Y) كان المولود ذكراً . (انظر الشكل ٤) .

ولا تحدد الكروموزومات من نوع (Y,X) جنس المولود فقط بل تحدد أيضاً الوراثة المرتبطة بالجنس . وذلك أن عدداً من العيوب الوراثية في الذكور تسببها الجينات المتنحية على الكروموزوم (X) . فقد تسبب مثل هذه الجينات المتنحية مثلاً العمى اللوني والميوفيلىا (عدم قدرة الدم على التجلط) والصلع . ففي النسل من الإناث قد تغطي الصفات المتنحية على الكروموزوم (X) الوارد من الأم جينات للصفات السائدة على الكروموزوم (X) الوارد

بويضات الامتصاص دائما حكر وموزوم الجنس من نوع X



انكر وموزوم
بويضات الامتصاص

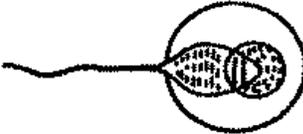
حيوانات الارب من نوعين



واحد يحصل
كروموزوم X

والاخر يحصل
كروموزوم Y

اذا لقح حيوان منوي
يحصل X بويضة

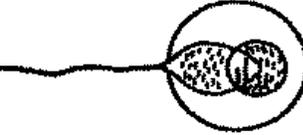


نقده XX
استعداد

النتيجة بنت



اذا لقح حيوان منوي
يحصل Y بويضة



نقده XY
استعداد

النتيجة ولد



شكل (4)

ويبين كيف يتحدد جنس الجنين

من الأب . أما في حالة الذكور فلأن الكروموزوم (Y) أقصر من الكروموزوم (X) ، لذلك فقد لا تجد الجينات المتحمية على الكروموزوم (X) الوارد في الأم ما يقابلها في الكروموزوم (Y) . ولذلك يظهر أثر الجينات المتحمية . وإذا كانت الإناث هي التي تحمل الجينات المتحمية في مثل هذه الحالات لذلك فإنها غالباً ما تكون حاملة لهذه الشروط ولكن نادراً ما تصاب بها .

وتورث العيوب البنيوية التي يمكن أن يكون لها تأثير في النمو مستقبلاً بعدة طرق . بعضها - كما سبق أن رأينا - ينتج عن وجود جينات متحمية على الكروموزوم (X) . وبعضها ينتج عن تزاوج الجينات المتحمية عن الأثنين والعشرين زوجاً من الكروموزومات التي لا علاقة لها بالجنس ، مثل وراثه بياض الشعر والبشرة . والبعض الآخر ينتج عن غياب كروموزوم بأكمله أو غياب جزء من كروموزوم أو عن زيادة كروموزوم عن العدد الطبيعي . وهكذا .

ولكل نوع من هذه الأنواع من الخلل الوراثي نتائج سيكلوجية وطبية مختلفة بالنسبة للأفراد الذين يتأثرون بها وكذلك بالنسبة للبرتهم . وتنتج هذه النتائج في مدى خطورتها ابتداءً من العمى اللوني حتى الاضطراب الذي قد يتسبب في الاجهاض أو الموت بعد الولادة . ومن الممكن تصنيف العيوب الوراثية من حيث النتائج التي تترتب عليها إلى أربعة أنواع :

- ١ - عيوب وراثية شديدة تسبب الوفاة المبكرة .
- ٢ - عيوب وراثية مزمنة مع بقاء فرصة الحياة .
- ٣ - عيوب وراثية يمكن علاجها دون منع تكرارها في نوبات عنيفة .
- ٤ - عيوب وراثية قابلة للشفاء مع تحسين الأعراض^(١) .

ويمثل النوع الأول مرض تاي - ساكس (Tay-Saks) وهو عبارة عن اضطراب أبيض يتسبب في ايجاد مواد تتراكم في المخ وتسبب بدورها فساد أنسجة الجهاز العصبي والمخ . ويترتب على ذلك تخلف عقلي وحركي ، إلى جانب العمى والتشنجات ثم موت الطفل في سن الثالثة أو الرابعة^(٢) .

وينتج مرض تاي - ساكس هنا عن وجود جينين متنحيين ، وعلى ذلك فإن كان كلا

(١) Read, E. W. Genetic anomalies in development in F.D. Horowitz (ed.) Review of child development research (Vol.4) Chicago. University of Chicago Press 1975.

(٢) (Read المرجع السابق ذكره) .

الأوبن حاملاً لهذه الصفة المتسحية فإن فرصهم و إجاب أطفال بهذا المرض هي نسبة ٢٥٪ .

و يمثل النوع الثاني من العيوب الوراثية مرض داون . (Down's Syndrome) أو المغولية (Mongolism) وهو خلل وراثي^(١) يؤدي إلى عيوب مزمنة في القلب والعينين والميكل العظمى . ويقع متوسط نسبة ذكاء الأطفال الذين يولدون بهذه الزملة من الأعراض الوراثية بين ٢٥ - ٤٥ ، والشائع أن هؤلاء الأطفال يموتون صغراً غالباً بالتهاب رئوي أو بأمراض القلب ، وقد تطيل المضادات الحيوية وكذلك إجراء عملية في القلب حياة الأطفال من هذا النوع ، ولكن التخلف العقلي المصاحب لهذه الأمراض لم يعرف له علاج بعد .

و يمثل النوع الثالث من العيوب الوراثية مرض أنيميا الخلية المنجلية (أى التى تتخذ شكل المنجل) . وهو أحد أمراض الدم العاتية المزمنة الذى يحدث في شكل أزمت تنغير فيها أشكال الكرات الحمراء بحيث تعوق تدفق الدم إلى الشعيرات الدموية ، محدثة بذلك آلاماً مبرحة وموتاً للأنسجة ، إذا لم تعالج الأزمة فوراً . ويظهر هذا المرض في أغلب الأحيان عند أولئك الذين كان أجدادهم قد جاءوا من أقاليم أفريقيا التى انتشرت فيها الملاريا . وقد يفسر نمو هذه الخاصية الوراثية لذلك على أساس أنه رد فعل وقائي ضد شكل معين من أشكال الملاريا . وبعضى آخر فإن الخاصية الوراثية هنا قد تقسر على أنها هي نفسها نتيجة لعوامل بيئية . وكما هو الحال في الأطفال المصابين بسيلولة الدم (الهيموفيليا) أو بالسكري أو بأى أمراض وراثية أخرى تستلزم وضع بعض القيود على نشاطهم وغذائهم ، فإن هذا المرض أيضاً قد يكون له نتائج سيكولوجية خاصة ، ذلك أن الأطفال المصابين بأى من هذه الأمراض أو آباءهم قد يصبحون شديدي القلق أو زائدي الحماية . كذلك قد ينمو لديهم في مرحلة المراهقة نوع من الثورة على مرضهم بأن يمارسوا نشاطاً أو رياضة عنيفة ، ويتلمسوا الفرص للمشاجرة أو يتغاضوا عن القيود المفروضة عليهم في التغذية ، وما إلى ذلك .

و يمثل النوع الرابع من العيوب الوراثية ذلك المرض المسمى فينيلاكتونوريا (Phenylketonuria) أو باختصار (P.K.U.) ، وهو عبارة عن خلل أبيض . وإذا لم يعالج هذا الخلل فإنه يتسبب في إحداث التخلف العقلي وعدم الاستقرار والنشاط الزائد . أما إذا شخصت الحالة في وقت مبكر (بعد الولادة مباشرة) فإنه يمكن عندئذ أن نوضع بعض القيود على تغذية الطفل لفترة معينة من طفولته وبذلك يمكن تلافى حدوث التخلف العقلي .

(١) ينتج عن وجود كروموزوم اضافي ينضم إلى الزوج رقم (٢١) فيصبح هناك ثلاثة كروموزومات بدلا من اثنين (انظر الشكل ١) .

ذلك أن الأطفال المصابين بهذا المرض لا يستطيعون هضم بعض المواد البروتينية ، وبذلك يصبح لبن الأم ساماً بدلاً من أن يكون مغذياً وتترسب هذه السموم في خلايا المخ وبالتدرج يحدث التخلف العقلي وأعراض أخرى كما سبق ذكره . وبما يذكر أنه قد أصبح إجراء روتينياً في بعض الولايات المتحدة أن يخبر جميع الأطفال بعد ولادتهم مباشرة للكشف عن هذا المرض وبينما الاجراء أمكن تفادى الكثير من حالات التخلف العقلي التي كان يمكن أن تترتب على وجوده إذا لم يخضع لهذا النوع من الضبط .

هذه هي أهم الحقائق المتعلقة بالوراثة من الناحية البيولوجية ومن هذا المرض يتضح أن الوراثة لم تعد ذلك المفهوم الغيبي الذي ينسب إليه التأثير في صفات سلوكية بشكل مباشر ، (وكأنه مجرد مشجب نعلق عليه جهلنا بالعوامل الحقيقية المسؤولة عن هذا التأثير) ، والمستقل تماماً عن الظروف البيئية وكأن به قوة ذاتية تأتي من لا شيء وتؤثر بلا حدود .

أما أن الوراثة لا تؤثر في السلوك بشكل مباشر فقد اتضح من العرض السابق أن عيوباً بنائية معينة (أو أمراضاً معينة) هي التي يترتب عليها بشكل مباشر أو غير مباشر نمو صفة مثل التخلف العقلي أو بعض الصفات السلوكية الأخرى . وفي هذا إيضاح للسؤال الذي كنا قد طرحناه سابقاً .

وأما أن الخلل الوراثي أو العوامل الوراثية المسؤولة عن مثل تلك العيوب أو غيرها هي عوامل مستقلة تماماً عن البيئة ، فمنذ أن تم عزل الحامض النووي (DNA) الموجود في كل خلية حية والمسؤول عن تخزين ونقل الصفات الوراثية ، قبل مائة سنة تقريباً ، وأبحاث الكيمياء الحيوية والبيولوجيا الدقيقة لا تنى عن محاولة الكشف عن أسرار هذه المادة سواء بالبحث في تركيبها أو في طريقة عملها .

والهدف الأخير من هذه الأبحاث ، التي تقوم بشكل نشط الآن ، هو بالطبع محاولة السيطرة على العوامل الوراثية والتأثير فيها وليس مجرد وصف للآثار المترتبة عليها ؛ وهذا هو الهدف النهائي للعلم في أى مجال .

الهندسة الوراثية والتحكم في الوراثة :

وعلم الوراثة في البيولوجيا في طريقه الآن إلى تحقيق هذا الهدف . والواقع أنه كان قد أمكن بالفعل في السابق ، إحداث تغييرات في وراثة الكائنات الحية . وهذه إذا لم تكن بنفس الدقة التي تتحقق بها حالياً ، إلا أن دلالاتها كانت كبيرة جداً بالنسبة لإعادة صياغة مفاهيم كل من الوراثة والبيئة بطريقة تساعد كثيراً على حل المشاكل القائمة . فقد يحدث أحياناً مثلاً

أن تنمو سيقان مزودجة لحشرة الاميلستوما (ذباب الفاكهة) ، بمعنى أن بعض وصلات منها في بعض الحالات ، وكلها في البعض الآخر ، يزودج . وقد أمكن إزالة هذه الخاصية تحت شروط معينة . فحينما توضع الحشرات التي هذه هي وراثتها في درجة حرارة دافئة دافئاً كائناً ، فإن الساق أو العضلة الإضافية لا تنمو . وإذا انشعت سلالات متعاقبة تحت مثل هذه الشروط فإنها ستحصل في النهاية على المظهر الطبيعي . أما إذا ترك بعض من ذريتها لتنمو في درجات حرارة أبرد فإن النقص سوف يعود للظهور^(١) .

وبعدنا الانتاج التجريبي للكائنات المشوهة بمثل آخر من أمثلة تأثير البيئة على الخصائص الوراثية للكائن الحي . فقد أمكن توليد أنواع عديدة من السمك المشوه باستعمال مؤثرات كيميائية أو آلية منوعة ، أو بمنع أو إبطال النمو صناعياً في سن مبكرة بواسطة درجة حرارة منخفضة أو نقص الاوكسجين أو بالأشعة فوق البنفسجية . ومن ذلك توليد نوع من السمك ذى عين واحدة عندما تضاف مادة كلوريد المنسيوم إلى ماء البحر . ويقول ستوكارد^(٢) تعليقاً على هذه التجارب ، « ولو كان ماء البحر العادي ، التكوين الذي يؤدي إلى نمو سمك بعين واحدة وقلم يجرب بتسمية بويضات السمك في محلول بنفس تكوين ماء البحر الخالي ، لوجد الأسماك تنمو بعينين بدلاً من العين ، ولبدت هذه السلالات ذات العينين أمام هذا الباحث الافتراضى كائنات مشوهة » .

وباختصار إذن يمكن القول بأن التجارب التي استعملت فيها أنواع مختلفة من الأشعاع أو أنواع مختلفة من الكيمياء أو تغيير معين للظروف الطبيعية للكائن الحي ، قد برهنت على قابلية التكوين الوراثي للتعديل بحيث لا يظهر أثر هذا التعديل فقط في الذرية المباشرة ، ولكنه ينتقل أيضاً إلى سلالات مستقبلية . ولعل هذه التجارب يمكن أن تكون بمثابة إيضاح للعلاقة بين البيئة والوراثة . ذلك أن ثمة تعديلات في التكوين الوراثي يمكن أن تتم تحت ظروف بيئة معينة .

ولا نستمد شواهدنا على ذلك فقط من الحقل التجريبي ، بل أيضاً من الظروف الطبيعية التي يعيش فيها الكائن الحي . فقد وجد أن ضغوطاً بيئية معينة يتعرض لها الكائن العضوى في فترة من فترات نموه قد تؤثر في خصائصه الوراثية . ويتساوى في ذلك الكائن الحي البشرى مع غيره من الكائنات العضوية .

(١) المرجع السابق الذكر (Anastasi & Foll) .

Stockard, C.R. The Physical Basis of Personality

(٢)

فقد وجد بالفعل أن هناك تغيرات يمكن إدراكها في الكروموزومات تنتج من تغير ظروف الحياة بالنسبة لحشرة الدروسوفلا . فلقد حدث في أثناء الحرب العالمية الثانية أن تحطمت المراكز الصناعية و بعض اجهات تغير ذلك من ظروف الحياة الطبيعية فوجدت حشود الدروسوفلا نفسها نحيا في ظل ظروف قاسية قد تفوق قسوة الشتاء في المناطق الريفية . وكان من المهم جداً دراسة تأثير التغيرات في ظروف الحياة التي أوجدتها الحرب على نموذج تركيب النواة في خلايا الحشود التي تعيش في المدينة . ولما فحصت هذه الحشود وجد فعلاً أن هناك تغيراً واضحاً في نموذج تركيب النواة عند هذه الحشرة . كما ثبت أن هناك بالفعل ظروفاً طبيعية عديدة هي التي أدت إلى حدوث هذا التغير فيما كان يظن أنه لا يتغير بفعل هذه الظروف . وقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى تفسير وراثة مرض الخلية المنجلية كنتيجة لضغوط بيئية معينة أدت إلى تغير في الصفات الوراثية .

أما الآن فلم يعد التحكم في الوراثة خاضعاً للصدفة أو مقصوراً على تلك العوامل البيئية ذات التأثير العلم غير المحدد على النحو الذي رأينا . بل لقد قطعت أبحاث الميكروبيولوجيا أشواطاً بعيدة في سبيل التعرف على آليات انتقال الصفات الوراثية بشكل أدق ؛ والتأثير عليها فيما يعرف بالهندسة الوراثية . ولقد كان أحد الاكتشافات الهامة في هذا المجال هو تطوير الوسائل والأساليب التقنية التي تستخدم في قطع شريط ال DNA ثم إعادة وصله . فمن طريق بعض الانزيمات المتخصصة أمكن قطع جزيئات ال DNA التي تتصل ببعضها فيما يشبه الخيط الطويل ، إلى أجزاء ثم وصل هذه الأجزاء بأجزاء من شريط ال DNA متعلق بكائن آخر ، وإدخال هذا التركيب الجديد في كائن مضيف بحيث يمكن أن يقوم هذا التركيب الجديد بتكرار نفسه على نحو طبيعي تماماً ، أى كما يفعل حامض ال DNA في وضعه الطبيعي . وهكذا أصبح في مقدور الإنسان لأول مرة في التاريخ أن يسيطر على عملية الوراثة والتطور ذلك أن إعادة تركيب حامض ال DNA على هذا النحو يسمح بتخليق كائنات لها خصائص وراثية جديدة

هذه القدرة الجديدة المباشرة على البرامج الوراثة للكائنات بما في ذلك الإنسان ، أصبح لها من الإمكانيات الضخمة ايجاباً وسلباً ما أثار العديد من ردود الفعل عند السلطات ما جعلها تصدر من التشريعات التي تنظم أبحاث الهندسة الوراثية حتى لا تتمخض عن إنتاج كوارث بالنسبة للإنسان . ذلك أن هذه القدرة في السيطرة على الوراثة لها دلالاتها من الناحيتين العلمية والعملية . فكما أنها يمكن أن تستخدم - كما حدث بالفعل - في أغراض طبية وإنسانية كتخليق كائنات تستطيع أن تقضى على الأمراض المستعصية كالسرطان مثلاً ، كذلك فإنها يمكن أن تتمخض عن إنتاج كائنات تسبب في إحداث كوارث تقضى على البشرية⁽¹⁾ جمعاء .

(1) عبد الحسـ صالـح - نفس المرجع .

وليس في هذا الكلام إنكار للدور البيولوجي للكروموزومات وتأثيرها في نمو خلايا الكائن ، ولكن معناه أننا لا نستطيع أن نتكلم عن خصائص بنائية معينة على أنها محددة بتكوين وراثي أو بمادة وراثية بشكل مستقل عن جسم الكائن الحي وظروف حياته . وإنما نستطيع أن نقول أنه لو خضعت البيئة التي تنمو فيها الكائنات ، العضوية لتغير ثابت لدرجة ما ، في مرحلة معينة من مراحل نمو هذه الكائنات ، فإن مجموعة أخرى من الخصائص الوراثية ستظهر باعتبارها عادية النمو . فمظاهر التشابه في النمو يمكن إرجاعها إلى التعرض المشترك لبيئة تكون متماثلة في أساسها . وبمعنى آخر فإن الوراثة هي خاصة الجسم الحي في تطلب ظروف معينة لحياته ونموه ، وفي الاستجابة بطريقة معينة للظروف المتباينة .

إن لكل جسم حي خاصة هامة هي إنتاج كائنات مماثلة ، وعندما يجد الكائن في البيئة المحيطة به الظروف المتلائمة مع وراثته فإن نموه يسير بنفس الطريقة التي سار بها في الأجيال السابقة . ولكن من ناحية أخرى فإنه إذا لم تجد الكائنات الظروف التي تتطلبها ، وتغير على تلك بيئة لا تتفق وطبيعتها بدرجة أو بأخرى عندئذ تعاني الكائنات أو أجزاء من أجسامها بعض الاختلاف عن الجيل السابق .

والمهم في ذلك كله أن مفهوم الوراثة قد تحدد الآن بحيث أصبحت العوامل الوراثية عبارة عن تكوينات كيميائية عضوية شديدة التعقيد ولكنها ليست مستقلة تماماً ، لا في تكوينها ولا في طريقة عملها ، عن الظروف البيئية للكائن الحي .

الفصل التاسع الاستجابات والأهداف كأسباب للسلوك

السلوك نفسه كعلة للسلوك :

من الحقائق المعروفة ، أن السلوك الإنساني يختلف باختلاف الأفراد ، حتى ولو ظل الموقف الذي يستجيبون له ثابتاً ، أو كانت الظروف البيئية الموضوعية التي يسلكون إزاءها هي هي بالنسبة للجميع . وقد دعى ذلك بعض علماء النفس إلى أن يقرروا أن مثل هذه الظروف البيئية الموضوعية ، لا تصلح أن تكون أساساً يمكن الاعتماد عليه عندما نريد أن نفسر الظاهرة السلوكية . ويرفض هؤلاء البعض الاعتراف بمثل هذه المتغيرات الموضوعية حتى باعتبارها جزءاً من مجموعة الظروف السببية التي يمكن أن تشمل إلى جانب ذلك متغيرات أخرى في صورة تكوينات فرضية أو غير ذلك . وبعبارة أخرى فإن هؤلاء العلماء يرون أن تفسير السلوك باعتباره متغيراً من فرد إلى آخر على هذا النحو - مع بقاء الموقف الموضوعي ثابتاً - لا يتأق بالرجوع إلى الموقف الموضوعي ، بل بالرجوع إلى الفرد نفسه وما يراه في الموقف ، أي بالرجوع إلى الموقف السيكلوجي وليس إلى الموقف الموضوعي .

وفي هذا الصدد يشير ليفين في كتابه « النظرية الديناميكية في الشخصية »^(١) إلى ما يصفه بفشل الكتاب الألمان مثل لوب Loeb وبتل Bettel وغيرهم من الموضوعيين ، في أن يصوغوا تفسيراً نظرياً كافياً للسلوك باعتبارهم على الموقف الموضوعي ، أي باعتبارهم على الموقف الطبيعي كما تصفه قياسات العالم الطبيعي ، وعلى الموقف الاجتماعي كما يصفه عالم الاجتماع . ويصر ليفين على أنه يلزم دائماً وصف الموقف كما يراه ، أو كما يدركه الفرد . أو وصف ما يعنيه الموقف بالنسبة للفرد ، لا وصف الموقف « في ذاته » . وفيما يلي نص ما ورد في كتاب ليفين .

« عندما نريد أن ندرس المشكلات المتعلقة بديناميات السلوك يجب أن نبدأ من البيئة السيكلوجية الحقيقية للطفل . ولكي نصف البيئة السيكلوجية للطفل لا يجوز أن يكون أساسنا هو القوى والعلاقات الاجتماعية الموضوعية ، أي كما يصفها عالم الاجتماع أو المشرع .

Lewin, K.: Dynamic Theory of Personality, New York, McGraw-Hill, 1935.

(١)

بل يجب أن نتخذ أساساً لنا في الوصف ، الحقائق الاجتماعية كما تؤثر في الفرد نفسه المعنى بالدراسة . وإن من الخصائص المثيرة لنظرية المجال في علم النفس - في رأيي - هو أنها تحتم وصف المجال الذي يؤثر في الفرد ، لا وصفاً موضوعياً عن طريق ذكر خصائصه وأبعاده الطبيعية ، بل وصفه كما يتأثر به الفرد نفسه ، أو على النحو الذي يدركه ذلك الفرد ، وفي الوقت الذي يدركه فيه (١) .

ويلخص المعنى المتضمن في عبارة ليفين السابقة ، موقف الجشتالت عموماً ، ذلك أن جماعة الجشتالت لا يخرجون عن هذا المعنى عندما يفسرون السلوك بافتراض وجود عوامل أو متغيرات تتصل بعملية الإدراك . فيستخدم كوفكا Koffka (٢) مثلاً في تفسيره للسلوك مفهوم « البيئة السلوكية » (٣) . وكذلك مفهوم « المجال السيكلوجي » الذي يضم المفهوم السابق ومفهوم المجال الفسيولوجي معاً . ويستخدم كيلر في تفسيره للسلوك مفهوم المجال الفينومينولوجي ، كما يستخدم أيضاً مفهوم مجالات المخ ... وهكذا . وقد يختلف ليفين عن الجشتالت ممثلين في كوفكا وكيلر ، من حيث أن الأخيرين يستخدمان مفهومات فسيولوجية في تحديد الخصائص التي يتميز بها المجال المحدد للسلوك ، في حين أن الأول لا يستخدم مثل هذه المفهومات . إلا أن المنهج الذي يصف كلاهما على أساسه المجالات المحددة للسلوك ، سواء أكانت هذه المجالات هي « مجالات المخ » أم « المجال السلوكي » أم « الحيز الحيوي » ، لا يختلف في جوهره من حالة إلى أخرى . ذلك أن الجميع يصفون المجال المحدد للسلوك وصفاً فينومينولوجياً يعتمد إلى حد كبير على عملية تأمل ذاتي باطنى . فالنظريات المجالية عموماً ، سواء منها نظرية الجشتالت أم نظرية ليفين أم نظرية سنيج وكومز Snugg & Combs (٤) أم نظرية روجرز Rogers (٥) تعتبر الإدراك - إدراك الفرد للموقف أو للمجال الطبيعي - عملية سابقة لكافة أنواع النشاط السلوكي ، ومعدة له في الوقت نفسه . فالإدراك في نظر هذه النظريات جميعاً ، هو الذي يحتوي على العوامل المحددة للسلوك ، أو هو الذي يتضمن محددات أو أسباب السلوك . فإذا أردنا أن نفسر السلوك إذن ، فلنرجع إلى الإدراك وإلى الإدراك فحسب ، لنرى كيف يتأثر الفرد

(١) نفس المرجع ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٢١٧ .

(٢) Koffka, K.: Principles of Gestalt Psychol., New York, Harcourt Brace, 1935.

(٣) Behavioral Environment.

(٤) Snugg, D. and Vombs, A. W.: Individual Behavior, Harper and Brothers, New York, 1949.

(٥) Rogers, C.: Client-Centered Therapy, Houghton Mifflin Co., New York, 1951.

بالموقف . ومن هنا ، أى ابتداء من عليه الإدراك هذه ، نستطيع أن نقرر لماذا تحدث هذه الاستجابة الكلية أو تلك .

واقدم أرقام ليفين نظرية بأكملها على هذا الأساس . فافترض ما سماه بالمجال الحيوى (السيكولوجى) أو الحيز النفسى ، وأخذ ينظر إلى محددات السلوك على اعتبار أنها أحداث أو شبه أحداث تتم فى داخل هذا المجال . وبالرغم من أن المجال الحيوى تكوين فرضى ذا صبغة سيكولوجية ويفترض إلى الأبعاد الطبيعية ، إلا أن ليفين قد تحدث عما يوجد فى « داخل » هذا المجال . فافترض أنه يشمل كلا من الفرد وبيئته ، كما أنه ميز فى كل منهما أحداثاً وقوى ، هى فى رأيه المحددات الأساسية للسلوك . وقد افترض ليفين أن هذه الأحداث وهذه القوى المحددة للسلوك تتحرك من مكان إلى آخر داخل هذا المجال السيكولوجى . واستعان ليفين بشدة هذه الحركة واتجاهاتها ، ببعض المفهومات الرياضية والميكانيكية ، على نحو أشبه بما يحدث فى العلوم الطبيعية . ويصحح أن نعرض هنا بشيء من التفصيل لهذه المعانى جميعاً حتى تتضح قيمة مثل هذه التفسيرات .

يرى ليفين أن البيئة فى المجال الحيوى تشمل خبرات الفرد المختلفة وآلامه وأمانيه وورغباته ومدى حريته فى المجال ولغة قومه وأصداقائه وأسرته وأماكن لونه ، ثم قيم الجماعة التى يعيش فيها وإمكاناته الاقتصادية ، وأخيراً ما يصادفه من عقبات تحول دون تحقيق أهدافه وورغباته . ويختلف الأفراد بعضهم عن بعض من حيث مكونات المجال الحيوى والقوى المختلفة المؤثرة فيه . إذ أنه من الصعب ، بل من المتعذر ، أن يتفق اثنان فى بيئتهما وفيما اكتسباه من خبرات نتيجة احتكاكهما بالوسط المحيط بهما وتفاعلها معه . ومعنى ذلك أن المجال الحيوى لكل من تلميذين يجلسان أحدهما إلى جوار الآخر فى الفصل ، يختلف كل منهما عن الآخر تماماً . فالفرد الذى يجلس إلى مكتبه يرسم خطته للغد ، يتحرك فى عالم يختلف تماماً عن المكان الذى يجلس فيه . ذلك أن المجال الحيوى هو المكان الذى يعيش فيه « نفسياً » ، أى المجال الذى يتركه هو شخصياً . وهو قد يتفق من نواح كثيرة مع العالم المحيط به فى عالم الأشياء والأشخاص والأفكار ، ولكنه لا يصبح عالمه الخاص إلا بعد أن يحوره ويخرجه على طريقته .

أما الفرد وهو الجزء الرئيسى الثانى فى المجال الحيوى فله تكوينه الخاص . ويمثله ليفين بمنطقة متحركة فى داخل المجال ، كما أنه يقسمه إلى جزئين : الجزء الخارجى ويمثل منطقة الحس والحركة ، والجزء المركزى ويمثل منطقة الشخصية الداخلية . ويمثل الجميع بدائرة تقع فى دائرة أوسع هى دائرة المجال الحيوى . والمساحة الواقعة بين الدائرتين هى الجزء الذى يمثل البيئة فى هذا المجال .

ويحتر ليفين أن السلوك محصلة للنشاط و النفس ، الذى يتم فى داخل هذا المجال .
 ذلك النشاط الذى ينظر إليه ليفين على أنه أحداث تتحرك من نقطة إلى أخرى داخل المجال .
 فالفرد مثلاً يتجه نحو الهدف أو الأهداف التى تتميز بجاذبية إيجابية⁽¹⁾ بالنسبة له ، ويعتمد عن
 الأهداف ذات الجاذبية السلبية . وقد تموقه عن الوصول إلى هذه الأهداف عوائق⁽²⁾ .
 ويتوقف مقدار تنقله على هذه العوائق والاستمرار فى الحركة ، أو توقفه أو تغيير اتجاهه ،
 يتوقف ذلك كله على مدى الجاذبية التى للهدف ومدى التوتر الذى يتعرض له الفرد نتيجة
 لوجود الحاجة إلى الحصول على هذا الهدف ، ومدى القوة أو الضعف الذى تكون عليه هذه
 العوائق ، ومدى الجاذبية التى قد تكون لأهداف أخرى موجودة فى المجال السيكولوجى ، كما
 يحدد جميعه المحور⁽³⁾ الذى تسير فيه الحركة أخيراً ، حتى يعاد الاتزان أو التعادل مرة ثانية إلى
 المجال الحيوى .

وهكذا يسر ليفين فى نظريته مستخدماً العبارات الرياضية والميكانيكية المخططة ،
 ومستعيناً بالرسم والأشكال ، لتوضيح ما يمكن أن يحدث فى المجال السيكولوجى أو المحور
 الحيوى ، كما لو كان يتحدث عن مجال طبيعى وعن حركة وأحداث واقعية .

ولكى تستطيع أن توضح موقف النظريات المجالية عموماً يمكننا أن نستعين بالرسم
 التوضيحي الآتى :

م (المتغيرات المتعلقة بالثمر) و (المتغيرات الوسيطة) من (المتغيرات المتعلقة بالاستجابة)



وبين هذا الرسم أنواعاً ثلاثة من المتغيرات : النوع الأول هو ذلك الذى يتعلق
 بالأحداث أو الثمرات الخارجية ، سواء أكانت هذه الأحداث أو المتغيرات تقع فى حاضر
 الفرد ، أو قد مر بها فى ماضيه . وهذا النوع من المتغيرات هو ما يعنيه ليفين بالمجال الطبيعى
 أو البيئة الطبيعية . أما النوع الثانى من المتغيرات فهو ذلك الذى يتعلق بالتكوينات الفرضية
 التى يستعين بها علماء النفس فى تفسير السلوك بالإضافة لمتغيرات النوع الأول . وقد دعى
 إلى استخدام مثل هذه المتغيرات ، كما سبق أو أوضحنا ، أن الموقف المثير قد يكون واحداً ،
 ومع ذلك يختلف السلوك من فرد إلى آخر . أما النوع الثالث من المتغيرات فهو السلوك نفسه
 المراد تفسيره .

Positive valence

(1)

Reinforce

(2)

Factor

(3)

وقد أسقطت النظريات المجالية من اعتبارها كلية المتغيرات من النوع الأول وقصرت معدلات السلوك على متغيرات النوع الثاني . فاستخدم ليفين مثلاً مفهوم حيز الحياة أو المجال الحيوي ، واستخدم غيره المجال الإدراكي وغير ذلك مما سبق وأوضحناه جميعاً ، ليصروا عن إدراك الفرد لبيئته (بما في ذلك ذاته) . ثم ضمنوا لهذا الإدراك جميع الحقائق التي يمكن أن تتغير مستقلة عن السلوك ، أو بمعنى آخر ، فإنهم قصروا معدلات السلوك في عملية الإدراك ، وهي متغير وسيط أو تكوين فرضي لا صلة له في نظرهم بمتغيرات النوع الأول .

ولكى نعرف الآن ما هي قيمة مثل هذا التفسير ، يجب أن توضح النقاط الآتية : أولاً ، أن النظريات المجالية قد اعتبرت الإدراك عملية مستقلة منفصلة عن السلوك الظاهري نظراً لأنها اعتبرت أيضاً أن العملية الإدراكية مستقلة ومنفصلة عن التاريخ الماضي للكائن الحي ، أي ما تعرض له من أحداث ومواقف ، سواء في بيئته الطبيعية أم في بيئته الاجتماعية . وسوف تناقش الآن هذين المسلمين اللذين اعتمد عليهما المنهج المجال الفيتوميتولوجي في تفسير السلوك ، نرى إلى أي حد يمكن أن نعتد على هذا المنهج في تحقيق أهداف العلم من تفسير وتنبؤ وضبط للظاهرة السلوكية .

إن اعتبار الإدراك عملية منفصلة عن السلوك الظاهري ، قد أدى بالنظريات المجالية إلى أن تعامله معالجة غيبية ، بمعنى أنها جعلت من العملية الإدراكية « قوة داخلية » ، أو « شيئاً يحدث في العقل » ، وأحياناً في « المخ » . وقد رأينا كيف أن الحديث عن « قوى نفسية داخلية » أو « قوى جسمية داخلية » ، مجردة عن السلوك ، وموجودة في مكان ما من الكائن الحي ، إنما هو حديث خرافة أشبه بالتفكير الميتافيزيقي أو الخراف ، وليس بالتفكير العلمي . والوضع الحقيقي للإدراك هو أنه ليس شيئاً يحدث « في النفس » أو « حالة نفسية » ولكنه استجابة ، أو بمعنى أصح ، هو أحد وجوه السلوك الكلي الذي يصدر عن الكائن الحي بالنسبة لموقف معين في أثناء تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها . والإدراك لا يصبح له أي معنى كظاهرة سيكولوجية إلا إذا أعطيناه هذا المعنى السلوكي الذي يجعل منه متغيراً قابلاً للملاحظة والتجريب ، وموضوعاً قابلاً للدراسة العلمية . وفي هذه الحالة فإن الإدراك يترجم بما يصدر عن الكائن الحي من تمييز يتضح في استجاباته المختلفة للمواقف المختلفة ، أو في تسمياته اللفظية بالنسبة لهذه المواقف .

فإذا كان هذا هو التحديد الإجرائي للإدراك كان معنى ذلك أن المجاليين يفسرون السلوك بنوع من الاستجابات هي الاستجابات الإدراكية . أي كأنهم يقولون ضمناً إن السلوك هو محصلة للسلوك . ويظهر هذا بشكل أوضح عندما نختار الوسائل التي استخدمها ليفين وتلاميذه في البحث ، أي المناهج التي كانوا يعتمدون عليها في تحديد خصائص المجال

وتركيه . ذلك أنهم كانوا يعتمدون على الاستبطان الذى يقوم به الأفراد موضوع التجارب ، أو على استبطانهم هم ، أى المجرى ، أنفسهم . وإذا اعتبرنا أن هذه الاستبطانات تعطينا استجابة لفظية يصف بها الفرد - سواء كان ذلك الفرد هو المفحوص أو المجرى نفسه - الطريقة التى يدرك بها الموقف الموضوعى ، وإذا كان المجاليون يعتبرون أن الطريقة التى يدرك بها الفرد موقفاً ما ، هى التى تحدد سلوكه إزاء هذا الموقف ، كان معنى ذلك أن نظرية ليفين وأصحابه من المجاليين تسمى لى الكشف عن العلاقة بين نوعين من المتغيرات : النوع الأول هو السلوك الظاهرى ، والنوع الثانى هو السلوك الإدراكى ، كما يظهر فى استجابات الأفراد اللفظية ، التى يصفوا بها إدراكاتهم . وبمعنى آخر تحاول النظرية أن تقيم علاقة بين نوعين من الاستجابات : الاستجابات الإدراكية من ناحية ، والاستجابات الحركية أو الظاهرية من ناحية أخرى .

على أن اعتماد المجاليين على الاستبطان كوسيلة وحيدة للحصول على الحقائق المتعلقة بالظاهرة السيكولوجية ، لم يذم فى ذاته مجال لنقد شديد . ذلك أن الاستبطان عملية ذاتية ، وخاصة إذا كان من يقوم به هو المجرى نفسه ، كما كان يحدث فى كثير من الأحيان ، وكذلك إذا كان ما يقيسنا عن طريقه هو مجرد كلام مجازى لا يسمح لنا بالتحقق من صدق ما يقال أو كذبه^(١) . أما أن المجاليين قد اعتمدوا على الاستبطان والناحية إلى أبعد الحدود فهذا ما يقرره سنيج وكومز^(٢) بقولهما : « إن الذى يحدد السلوك هو المجال الفينومينولوجى للفرد ، وهو (أى المجال) ليس قابلاً للملاحظة المباشرة من ناحية أى فرد خارجى . وعلى ذلك فإن التنبؤ بالسلوك يتضمن خطوتين : ١ - فهم المجال الفينومينولوجى للفرد عن طريق الاستنتاج أو عن طريق إعادة تركيب ذلك المجال . ٢ - العمل على تصور هذا المجال أو إسقاطه مستقبلاً . أما العملية الأولى فتتمثل فى سؤالنا . ما الذى جعله يفعل هذا ؟ أو أى الظروف هى التى تدفعنى إلى أن أفعل هذا ؟ وأغلب كلام ليفين (فى تفسير السلوك) هو من هذا النوع » .

والواقع أن نظرية ليفين قد قامت فعلاً على مثل هذا التفكير اللغوى فليفين قد أقام نظريته فى الحيز الحيوى على أساس تصورات ذاتية . ولنا فقد جاء كلامه سواء فى الناحية التوبولوجية أم فى الناحية الديناميكية ، كلاماً مجازياً لا يعتمد إلا على الاستعارات والتشبيهات دون تحديد موضوعى لمتغيرات واقعية . وقد يساعد مثل هذا الكلام على توضيح فكرة معينة ، ولكنه لا يودى بالمرءة إلى تحقيق أى هدف علمى . ذلك أن مثل هذا الكلام لا

(١) انظر ص ٤٩ وما يلىها ، فقرة مسلم الحسية .

(٢) Snygg & Combs مرجع سابق ص ٤١٣ .

يضيف أى جديد بالنسبة لمعرفة عن الأسباب الحقيقية للظاهرة السلوكية ، كما أنه لا يضع أيدينا على متغيرات محددة يمكن التحقق منها أو تناولها بطريقة تساعدنا على التنبؤ أو الضبط أو التجريب . فقد استعار ليقين من العلوم الطبيعية والرياضية مفاهيم الطاقة والمحور والتوتر والجاذبية والمكان والمنطقة وما إلى ذلك ، واستخدمها في ميدان الظواهر السلوكية بطريقة غير مفيدة . ذلك أننا إذا سأكنا كيف نقيس درجة التوتر أو مقدار الطاقة أو جاذبية الهدف في المجال ، وكيف نلاحظها مقدماً ، أى قبل أن يحدث السلوك ، حتى يمكننا أن نتنبأ بما سيحدث ، فإننا لا نستطيع أن نغطي بمجواب في هذا السبيل . فالجاذبية تعنى في الطبيعة غير ما تعنيه في علم النفس وكذلك الطاقة والتوتر وغيرها من المفهومات . وما كان استخدامها في علم النفس إلا على سبيل الاستعارة والمجاز . ويلخص برجمان هنا التقد بوضوح فيسأل : « ما هي القيمة التنبؤية للاصطلاح المجازي (البيعة السلوكية) ؟ أليست مهمة العلم هي تحديد العوامل الموضوعية التي تقع في كل من ماضي الكائن الحي وحاضره حتى يتسنى لنا أن نفسر لماذا يختلف السلوك من حالة إلى أخرى ، وحتى يتسنى لنا أن نتنبأ به مقدماً بدلاً من أن نسنده بطريقة وصفية وبعد وقوعه ، إلى اختلاف في البيعة السلوكية » (١) ؟

ومع ذلك فسوف نتغاضى مؤقتاً عن أخطاء الذاتية في نظرية المجالين بوجه علم ولينين بوجه خاص ، وذلك بأن نضع مشكلة الإدراك في وضعها الصحيح ، فنعتبر أن الإدراك استجابة يمكن تحديدها موضوعياً ، وليس « عملية عقلية داخلية » ذات صبغة ذاتية . يبقى في هذه الحالة أن نسأل : وما الذي يحدد هذه الإستجابة الإدراكية ؟ لقد سبق أن بينا أن اعتبار الإدراك مسئولاً عن السلوك معناه في هذه الحالة أننا نحاول تفسير السلوك بالسلوك . وإذا كان الأمر كذلك فإننا ندخل أنفسنا في « دور » مؤكد . إذ لا بد عندئذ أن نجد حلاً لمشكلة الإدراك نفسها فنحدد العوامل التي تعتبر مسئولة عنه قبل أن نقرر أننا قد قمنا بتفسير مفيد للسلوك . وبحلول الجشتالتيون أن يحزوا الإدراك إلى ما سموه بالأيزومورفيزم ، أى لرجاع الإدراك كظاهرة سيكولوجية ، إلى عملية فرضية أخرى ذات طبيعة فيسيولوجية تم في المنح . ولكن مثل هذه التكوينات الفرضية كما سبق أن بينا ليست حلاً للمشكلة ، ذلك أنها لا تمدنا بمتغيرات قابلة للملاحظة . وبالتالي فإنها لا تحقق الأهداف العلمية المطلوبة . وقد سبق أن قمنا بتقد لكل هذه التفسيرات (١) .

(١) Bergmann, G., *Psychoanalysis and experimental psychology: A review from the standpoint of a scientific empiricism*. Mind, 1943. 52, 122-140.

(١) انظر ص ١٢٧ .

ويصرف النظر عن التفسيرات الفسيولوجية الوهمية لعملية الإدراك ، فقد اعتبر الجشتالتيون أو المجاليون بوجه علم أن الإدراك عملية أولية تتحدد بالطبيعة الإنسانية ، ولا علاقة لها بالظروف أو التاريخ الماضي للكائن الحي . وقد كانت النتيجة اللازمة لذلك ألا يهتموا في تفسيرهم للسلوك بما مر به الكائن الحي من حوادث أو أحداث في الماضي القريب أو البعيد ، واهتموا فقط بما يحدث في مجال الإدراك الحالى . ولكن مثل هذا الموقف كما سبق أن قلنا يضعنا أمام صعوبة أساسية وهى : ما الذى علينا أن نعمله إذا أردنا أن نحدث تغييراً في المجال السيكولوجى للكائن الحي ؟ هل كتب على الفرد أن يكون مجال الإدراك على هذا النحو أو ذاك ؟ ما الذى يحدد أهداف الفرد ، وجاذبية هذه الأهداف ، سلبية كانت أم إيجابية .. وغير ذلك من محددات السلوك التى يتضمنها المجال الإدراكى للفرد فى رأى ليفين ، على فرض أنه قد أمكننا تحويل كل هذه المفهومات إلى متغيرات سلوكية قابلة للملاحظة والتجريب ؟ إن النظريات المجالية لا تمدنا بالقوانين التى تمكننا من التحكم فى مثل هذه المتغيرات أو ضبطها . ولكن أليس هدف التربية والتنشئة الاجتماعية والعلاج النفسى ، الوصول إلى تعديل فى السلوك نحو الأهداف التى تتفق مع فلسفة المجتمع أو فلسفة التربية فى مجتمع ما ؟ إن إحداث هذا التعديل يتطلب منا أن نكون على علم بالمتغيرات المستقلة التى تؤثر فى المجال الإدراكى ؛ تلك المتغيرات التى تتعلق بظروف البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية التى يعيش فيها الكائن الحي . وإن القوانين التى تنظم العلاقة بين هذه المتغيرات وبين المجال الإدراكى إنما تتعلق بخاصة الكائن الحي وبما مر به من ظروف موضوعية فى كل من بيئته الطبيعية والاجتماعية . ولكن النظريات المجالية قد أغلقت الطريق تماماً أمام الوصول إلى مثل هذه القوانين . ذلك أنها قد اعتبرت الإدراك عملية أولية ليس لها ارتباط بالتاريخ الماضى للكائن الحي ، وفسرت الإدراك تفسيراً فسيولوجياً ، غيبياً لا يخفى فى معرفة الظروف الموضوعية المؤثرة فى العملية الإدراكية .

ولقد عبر ليفين صراحة عن هذه القطيعة بين التاريخ الماضى للكائن الحي وبين سلوكه الحالى ، بأن سمى نظريته نظرية لا تاريخية . كما أن الجشتالتيون قد تحدثوا عن تعليم القردة فى تجاربهم على أنه يتم عن طريق البصيرة ، أى الإدراك المفاهيم للعلاقات الموجودة بالموقف ، دون أن يكون للتاريخ الماضى للقردة أى أثر فى إحداث هذا السلوك . على أن هذا المنهج فى تفسير السلوك عن طريق الإدراك ليس قاصراً فقط من الناحية المنهجية (أى من ناحية تحقيق أهداف العلم من حيث القدرة على التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه) بل هو إلى جانب ذلك مجاف أيضاً للحقائق العلمية التجريبية التى أدت إليها مناهج أخرى كانت أكثر إثماراً فى فهم السلوك . ذلك أنه قد اتضح من تجارب عدة وكذلك من ملاحظات علمية موضوعية ، أن العملية الإدراكية ليست عملية أولية كما كان يظن ، بل إنها استجابة متعلمة تخضع لظروف

موضوعية وأحداث ماضية في تلويح الكائن الحي .

فلقد دلت الأبحاث^(١) والملاحظات على أولئك الذين أبصروا عقب عمليات أجريت لهم في سن متأخرة ، وكانوا قد ولدوا مكفوفين منذ ولادتهم بسبب مرض الكاتاراكت ، دلت الأبحاث التي أجريت على هؤلاء أنهم لا يستطيعون لمدة طويلة - عقب الإبصار - أن يميزوا بصرياً بين المربع والدائرة والمثلث أو بين الكرة والمكعب . ولقد كان على معظم الأفراد أن يمزوا بأصابعهم بيطة شديد حول حواف الشكل حتى يتحسسوا الزوايا التي تميزه ، وذلك حتى في حالة التمييز بين المثلث والدائرة . كذلك أثبتت البحوث^(٢) أن أفراد الشمبانزي التي ربيت في الظلام منذ الولادة لا تتعلم التمييز بين الأشكال الهندسية بالسرعة التي تتعلم بها مجموعة مكافئة لها ربيت في النور منذ ولادتها ، ولقد كانت الفروق بين المجموعتين ذات دلالة إحصائية واضحة . هنا وقد أثبتت البحوث أيضاً أن ظاهرة تخضع الإدراك لعملية التعلم كما تخضع أى استجابة أخرى ، وأن إدراكنا إنما هي عادات سلوكية تنشأ وتتم بناء على ما تؤديه من وظائف حيوية الكائن الحي .

والخلاصة أن النظريات الحالية قد أرادت أن تفسر السلوك بالإدراك ، وأن هذه المحاولة التفسيرية كانت قاصرة عن تحقيق أهداف العلم لسببين : السبب الأول ، هو أن هذه النظريات لم تحدد لنا الإدراك بطريقة قائمة على أساس من المشاهدة الموضوعية . بل جاء تحديدها له بعبارات ذاتية مجازية أحياناً ، وغامضة غيبية أحياناً أخرى . فتحدثت هذه النظريات عن مفهومات مثل البصيرة والجمال السيكلوجي وحيز الحياة والأيزومورفيه ، وغير ذلك من المفهومات التي هي في نفسها في حاجة إلى تفسير . أما السبب الثاني فإن هذه النظريات قد عزلت الإدراك عن الخبرة السابقة ، واعتبرته عملية أولية ، وفصلت حاضر الكائن الحي عن ماضيه ، فقطعت بذلك الطريق على الوصول إلى المتغيرات الحقيقية المسعولة عن السلوك بما فيه الإدراك نفسه ، وعطلت بالتالي قدرتنا على التنبؤ والضبط .

اعتبار الأهداف أسباباً للسلوك :

قد يعتبر البعض أحياناً أن السلوك الإنساني ظاهرة مختلفة عن بقية الظواهر الطبيعية الأخرى من حيث محدثاته السببية ، فيميزه عن تلك الظواهرات على أساس أن الذي يحدده هو الغرض أو الهدف ، في حين أن الظواهر الطبيعية الأخرى تتحدد بأسباب سابقة على

Hebb, D. O., The Organization of Behavior, New York, Wiley & Sons, 1949.

(١)

(٢) نفس المرجع

حدثها . فإذا أخذنا على سبيل المثال شخصاً يقوم الآن بفعل ما لتحقيق هدف أو غرض معين مستقبلاً ، قيل إن هذا الفعل الذي يقوم به الشخص حالياً هو نتيجة لسبب يقع في المستقبل هو الغرض أو الهدف الذي يرمى إليه هذا الفعل ، وهو نوع من الأسباب لا يوجد بالنسبة للظواهر الطبيعية . وقد يستدل القائلون بهذه النظرية ، بأن الملاحظ أن الفعل مستمر حتى يتم تحقيق الغرض . فهم يقولون إننا إذا تصورنا رجلاً يصطاد مثلاً ، أو سيلاً تجرأ أو مثلاً يصنع تمثالاً ، أو حتى كلباً يبحث عن طعام ، فإن كلا من هذه الكائنات يقف سلوكه عندما يتحقق الغرض الذي من أجله بدأ .

ولقد سبق أن فرق أرسطو بين العلة السببية والعلة الغائية فقال إن الأولى تحرك بالدفع أما الثانية فإنها تحرك بالجذب . ويتضمن هذا القول معنى التفرقة بين الأسباب باعتبارها أحداثاً تقع في الماضي ، وبين الأسباب باعتبارها غايات تجذب الفعل . ولعل هذه الفلسفة قد أثرت على ماكتوجال فقال بالتنوعين من الأسباب فيما يتعلق بالسلوك الإنساني . ذلك أنه ميز السلوك الإنساني عن الحركة في الطبيعة من حيث أن الأول يرمى إلى تحقيق غرض معين ، وأنه إذا كان علينا أن نفسر السلوك فإنه يلزم أن نبحث عن هذه الأغراض ، وعن الدوافع التي تقابلها ، والتي تحرك السلوك وتدفعه إليها . والأخيرة هي ما سماه بالفرائز .

وعلى أي حال فإن الذي يهنا هنا هو الوجه الأول ، وهو الأغراض ، عندما تتخذ هذه الأغراض كأسباب مسعولة عن حدوث السلوك . وقبل أن نغند هذا الاتجاه في تفسير السلوك يصح أولاً أن نوضح معنى الغرض أو الهدف .

إن ملاحظة عابرة للسلوك يتضح منها أن السلوك عبارة عن سلسلة من الأفعال التي تصدر عن الكائن الحي في أثناء تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها . ونستطيع أن نميز في هذه السلسلة بدايتها ونهايتها ووسطها . فعندما تستثار حاجة معينة يبدأ الكائن الحي سلسلة من الأفعال ، ثم يستمر في هذه السلسلة حتى تنتهي بإشباع هذه الحاجة . ولتأخذ الحاجة إلى الطعام على سبيل المثال . نلاحظ أنه إذا حرم الكائن الحي من الطعام فترة من الزمن فإنه يبدأ سلسلة من الأفعال تكون نهايتها الحصول على الطعام بالفعل . فالحصول على الطعام هنا أي أخذ الطعام أو أكله هو نهاية السلسلة من الأفعال أو نهاية السلوك الكلي الذي نسميه بهذا الاسم أي سلوك « الحصول على الطعام » والهدف أو الغرض ليس سوى هذه الحلقة النهائية من السلسلة .

فالهدف إذن عبارات سلوكية لا يعنى أكثر من الجزء الأخير من السلوك الكلي ، أو الحلقة التي تتوقف عندما سلسلة الأفعال التي تكون السلوك . وبالرغم من أن هذه السلسلة تتضمن أفعالاً أخرى مختلفة عن ذلك الفعل الأخير إلا أننا نسمى السلوك الكلي في

العادة باسم الحلقة الأخيرة منه . فنقول مثلاً : « يكتب المؤلف كتاباً » تعبيراً عن الفعل الكلي الذي يتضمن سلسلة من الأفعال ، كالتشكير وتبيبة الجبر ومسك القلم وغير ذلك من الأفعال التي لا تشكل الكتابة ذاتها إلا عاقبتها أو الحلقة الأخيرة منها أو غايتها أو نيتها النهائية . وهكذا نتحدث أيضاً عن فعل البيع أو الشراء أو الذهاب إلى المدرسة أو الأكل أو غير ذلك .

فإذا كان الغرض أو الهدف ما هو إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة الأفعال في سلوك ما أو النتيجة النهائية من سلسلة التفاعلات بين الكائن الحي وبيئته ، فبأي حق نعتبره مسؤولاً عن الحلقات التي تسبقه في السلسلة ؟ . أو بمعنى آخر كيف نعتبر جزءاً من السلوك هو نهايته ، مسؤولاً عن الأجزاء السابقة له في نفس السلوك ؟ أليس العكس هو الصحيح ؟ أي أليس الأولى بنا أن نقول إن هذه الحلقة الأخيرة من السلوك هي ذاتها نتيجة لسلسلة الأفعال التي تسبقها ؟ إن نظرة فاحصة سريعة يتضح معها ما يمكن أن يوقعنا فيه مثل هذا التفسير من تناقض وتشكير دائري . ذلك أننا إذا تصورنا موقفاً سلوكياً نجمله كلية ، وأردنا أن نفسر ذلك السلوك ، فمعنى ذلك أنه ، بناء على هذه النظرية ، سوف نضطر أن نلاحظ أولاً كل حلقات هذا السلوك حتى ينتهي ، ثم نستنتج بعد ذلك « الهدف » الذي يرمى إليه هذا السلوك . وبما أننا بدأنا بفرض أن السلوك يفسر بما يهدف إليه ، فكأننا إذن سوف ندور في حلقة مفرقة لا نهاية لها ، أي نستنتج الهدف من السلوك ثم نستنتج السلوك من الهدف وهكذا . ومعنى ذلك أيضاً أننا لا نستطيع أن نستنتج السلوك أو نتنبأ به إلا بعد أن يكون قد تم بالفعل . ونحن نعرف أن مهمة العلم أو التفسير العلمي هو أن يمكننا من أن نتنبأ بالظاهرة مقدماً أي قبل وقوعها .

وعلى ذلك فالأهداف أو الغايات ليست هي التي تحدد السلوك لأنها ليست مقدمات للسلوك وإنما هي نهايات له . وبالتالي فإن القول بأن السلوك يتحدد بغاياته أو أهدافه لا يمكن أن يحترق تقسراً علمياً لأنه لا يتيح لنا الفرصة للتنبؤ بالسلوك مقدماً . فإذا رأينا إنساناً يخرج من منزله ويسير في اتجاه معين فإننا لا نستطيع أن نقرر ما سيفعله ذلك الشخص ، بناء على مثل هذا التفسير إلا عندما ينتهي سلوكه ويقفل راجعاً إلى منزله مرة أخرى . فإذا رأينا في النهاية يخرج خطاباً من جيبه مثلاً ثم يضعه في صندوق البريد ، عندئذ نستطيع أن نقول إنه خرج من منزله ليضع الخطاب في صندوق البريد ، أي بعد أن يكون السلوك قد تم بالفعل . أما إذا أردنا أن نتنبأ بسلوكه مقدماً فإن علينا أن نعرف ظروفه أو مقدمات سابقة على السلوك وليست لاحقة له . علينا أن نعرف مثلاً أنه قد تغيب عن منزله فترة معينة وأنه في حاجة إلى أن يحصل بأهله لسبب أو لآخر ، وأنه قد جلس فعلاً ليكتب الخطاب وهكذا . كذلك إذا

رأينا شخصا يقوم من مكانه بعد أن فرغ من الاستذكار ويخرج من حجرة المكتب مثلا واتجه نحو المطبخ ، ثم أردنا أن نتبأ بما سيفعله عندئذ ، فإننا تبعا للنظرية الغرضية في السلوك علينا أن نتظر حتى يتبى سلوكه تماما ثم نقول أنه قام ليعد طعامه أو ليأكل . أما إذا كان علينا أن نتبأ بسلوكه مقدما فإن علينا أن نعرف ظروفأ ومقدمات سابقة على هذا السلوك . كان نعرف عدد الساعات التي مكثها بدون طعام وأن نعرف شيأ عن عاداته السابقة وغير ذلك .

إننا لا نتكر أن لسلوك الكائنات الحية غايات وأهداف . وأن تحقيقها لهذه الأهداف ووصولها إلى هذه الغايات ضرورى لبقائها واستمرارها في الحياة . ولكن هذا القول لا يعنى أننا قد وصلنا إلى تفسير السلوك . فمن ناحية ، ليس الهدف المستقبل هو الذى يحدد السلوك ، بل التوقع الحالى للحصول عليه أو التبوؤ مقظما بالوصول إليه ، والحاجة إلى تحقيقه ، هى الظروف السببية الضرورية لحدوث السلوك . ومن ناحية أخرى فإن الهدف شيء وتوقع تحقيقه شيء آخر . أننا عندما نتحدث عن مثل هذه الظروف ، أى عن التوقع أو الحاجة أو الرغبة أو ما إلى ذلك ، إنما نتحدث عن ظروف أو مقدمات سببية أشبه بالظروف أو المقدمات السببية التى تحدد حدوث الظواهر الطبيعية . وإنما بتحديد مثل هذه الظروف وبتحديد العلاقات الوظيفية بينها وبين الظاهرة السلوكية نستطيع ، ونستطيع عندئذ فقط ، أن نحقق أهداف العلم من تنبؤ وتحكم ، تماما كما نفعل بالنسبة للظواهر الطبيعية الأخرى .

الفصل العاشر

المهتج العلمى فى تفسير السلوك

لعلنا بعد هذه الرحلة الطويلة التى استعرضنا فيها مختلف المناهج والاتجاهات فى تفسير الظاهرة السلوكية ، نكون قد تلمسنا أهم معالم الطريق إلى التفسير السليم . أو على الأقل نكون قد تعرفنا على أهم مناطق الزلل ، فتتجشأها فى سبيل الوصول إلى تحديد المعالم الرئيسية لحدقتنا المنشود ، ألا وهو المهتج العلمى فى تفسير السلوك . وسوف نهتم فى هذا الفصل بتحديد تلك المعالم وبوضع تلك الأسس التى يجب أن يبنى عليها أى تفسير علمى للظاهرة السلوكية فإذا كنا فى الفصول السابقة من هذا الباب قد تناولنا بالنقد المحلولات المختلفة فى تفسير السلوك فإننا فى هذا الفصل سوف نمجد بشكل إيجابى الأسس التى يجب أن نتبعها إذا أردنا أن نلتزم بتحقيق أهداف العلم فى تفسيرنا للسلوك . ويتطلب منا هذا أن نعرف أولاً :

ما هو السلوك :

وقد يبدو السؤال عن السلوك فى هذه المرحلة من الكتاب غريباً بعض الشيء . ولكننا مع ذلك سوف نبدأ به كأول حجر فى البناء الذى نريد أن نقيمه . ذلك أننا وإن كنا قد تحدثنا فى طول الكتاب وعرضه عن الظاهرة السلوكية ، إلا أننا مع ذلك لم نضع تحديداً إجرائياً واضحاً لما نقصده من هذه الكلمة ، وماذا نصدق منهج علمى فلا بد من تحديد مصطلحاتنا أولاً .

ونحن لا نستطيع أن نترك معنى السلوك على وجه التحديد إلا فى ضوء العلاقة الديناميكية بين الكائن الحى وبيئته . فستد اللحظة الأولى التى يبدأ فيها الكائن الحى حياة مستقلة ، تبدأ مع هذه الحياة علاقة ديناميكية بين الكائن الحى من ناحية وبين البيئة المحيطة به من ناحية أخرى . أو بمعنى آخر تبدأ عملية تفاعل مستمرة بين الكائن الحى والكائن الحى يصدر منه نشاط يؤثر فى البيئة . ونحن نسمى أى نشاط يصدر من الكائن الحى فى أثناء عملية التفاعل هذه ، بالسلوك . فالسلوك إذن باختصار هو أى نشاط يصدر من الكائن الحى .

فمن تقلص في المعدة ، إلى أفراد غلة إلى انقباض يحدث في عضلات الفراغ ، إلى فعل كامل كالذهاب إلى السينما مثلا ، إلى إنصات لمحاضرة أو محاولة لفهم مسألة حسائية أو تأمل عمل فني ، أو غير ذلك من ألوان النشاط المتعددة التي يمكن أن تصدر من الكائن الحي طالما هو في حالة حياة وليس في حالة موت . فالسلوك خاصية أولية من خصائص الكائن الحي ، خاصية يمكن التوحيد بينها وبين الحياة نفسها تقريباً . ويبدو هذا التوحيد بين السلوك والحياة ، في نظرتنا العادية للأشياء والكائنات من حولنا . فأى شيء يتحرك حركة « إيجابية » يقال إنه حي ، وخاصة إذا كانت حركته هذه موجهة ، أو كانت تحدث تأثيراً أو تغييراً في البيئة المحيطة .

ولسنا هنا بصدد تحليل السلوك أو تصنيفه أو تفسيره أو حتى تحديد خصائصه ، ولكننا نهد فقط أن نوضح المفهوم توضيحاً إجرائياً ، حتى لا يختلط علينا أمر الظاهرة التي نعتبرها موضوعاً لعلم السلوك . فالكائنات الحية يمكن أن ينظر إليها من حيث أنها تتصف بصفات تشترك فيها مع غيرها من الكائنات غير الحية . صفات هي موضوع علم الطبيعة وعلم الكيمياء (أى من حيث أنها كتلة خاصة لقانون الجاذبية ومن حيث أنها مركبة من عناصر كيميائية قابلة للاحتراق والتفاعل والتحول) ، كما يمكن أن ينظر إليها أيضاً من حيث أنها تتصف بخصائص تميز بها عن غيرها من الكائنات غير الحية . وهذه الخصائص الأنشوية نوعان : النوع الأول هو عبارة عن خصائص الكائن الحي من حيث هو مؤلف من خلايا وأنسجة وأعضاء وأجهزة ، ومن حيث وظائف هذه جميعاً (أى الولادة والنمو والتكاثر والموت ... الخ) ، وهو ما يكون جميعه موضوع علم البيولوجيا . أما النوع الثاني من خصائص الكائنات الحية ، وهو موضوعنا هنا ، فهو خصائصه من حيث هو كل يتفاعل أو يتصرف أو « يسلك » في البيئة المحيطة وذلك في سبيل تأديته لوظائفه الحيوية (البيولوجية) . ففى حالة الإنسان مثلا نجده يترك ويتفعل ويتذكر ويتعلم ويتخيل ويفكر ويعبر ويريد ويفعل ... الخ .

والواقع أننا لا نستطيع أن نفصل فصلا تاماً بين النشاط البيولوجي والنشاط السيكلوجي للكائن الحي . فمنذ أن خرج علينا دارون بنظريته في التطور ونحن لا نستطيع أن نفكر في الكائن الحي سواء من حيث تركيبه أو من حيث وظائفه إلا في إطار من فكرة « البقاء » (Survival) ، بقاء الفرد أو بقاء النوع . فلكي تستمر حياة الكائن الحي ويبقى نوعه ، لا بد له من أن يقوم بنشاط معين يكون في مجموعه ما نسميه بالسلوك . ذلك أن الدراسات الفسيولوجية قد دلت على أن بقاء الكائن حياً يتطلب أن تكون ظروف علاقته بالبيئة على نحو معين من حيث الهواء والغذاء والحرارة وحالة الأنسجة وما إلى ذلك . ولذا

فإن الكائن الحي يسلك ليحقق المستوى المطلوب للحياة من حيث علاقته بهذه الظروف وبالنسبة للكائنات العليا في سلم التطور ، يضاف إلى ذلك تحقيق المستوى المطلوب للتوافق بالنسبة لظروف المجتمع .

فالسلك إذن هو عبارة عن ذلك النشاط الذي يصدر من الكائن الحي كنتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة والذي يتمثل بالتالي في محولاته المتكررة للتعديل والتغيير في هذه الظروف ، حتى يتناسب مع مقتضيات حياته ، وحتى يتحقق له البقاء والجنسه الاستمرار . والسلوك بحكم هذا التعريف لا يخرج عن كونه ظاهرة طبيعية كأى ظاهرة طبيعية أخرى . ومن حيث كونه « ظاهرة » فهو لا يحمل أى غموض أو إبهام أو غيبية . وعلى ذلك فلا مجال للكلام بصدد الظواهر السيكولوجية عن « الشعور الباطنى » أو عن « أغوار النفس » أو عن « أعماق اللاشعور » ، ما لم تترجم هذه الألفاظ جميعاً بما يجعلها ظاهرة قابلة للملاحظة ، أى سلوكاً . وباعتبار أن السلوك ظاهرة « طبيعية » فهو لا يحمل الوصف بأنه « تلقائى » بل كأى ظاهرة طبيعية أخرى لا بد أن نسلم بأن هناك ظروفاً ضرورية لازمة لحدوثه وأن نبحث عن هذه الظروف .

وسوف نتحدث عن هذه المفاهيم جميعاً فيما بعد . على أننا قبل أن نتقل الآن إلى الحديث عن هذه المفاهيم ، نود أولاً أن نذكر كلمة فيما يتعلق بمستويات السلوك من حيث كليته أو جزئيته .

لقد سبق أن قلنا إن السلوك هو أى نشاط يصدر عن الكائن الحي ابتداء من انقباض عضلة أو إفراز غدة حتى الفعل الكامل كالذهاب إلى السينما أو اندماج طفل في اللعب أو تقدم شخص للزواج بفتاة . والواقع أننا في المرحلة الحالية من دراسة السلوك إنما نهتم بالأفعال في كليتها وليس في تفاصيلها الجزئية . فسلوك كالبحت عن الطعام مثلاً ، يتضمن أفعالاً جزئية مثل تقلصات العضلات وإفراز الغدد وما إلى ذلك من العمليات الفسيولوجية الجزئية الأخرى . وأى فعل كلى آخر يمكن تحليله إلى وحدات جزئية من هذا النوع . ولكتنا لا نهم بمثل هذه العمليات الجزئية في المرحلة الحالية من دراسة السلوك ، بالرغم من أن الشائع في بعض الأوساط التى تعنى بدراسة السلوك هو أن علم السلوك لا يتوقع لنفسه نمواً مفيداً إلا على أساس من دراسة هذه العمليات . ذلك أن من المسلم به ، كما سبق أن بينا في مكان

آخر^(١) ، أننا حتى الآن لم نصل بعد إلى المرحلة التي يلحق معها : هو . أما قد اجتزنا الفجوة بين ما نعرفه الآن عن هذه العمليات الفسيولوجية ، وبين ما تلزمنا معرفته من المعلومات للوصول إلى تفسير مفيد للسلوك الكلي .

على أن العلاقة بين السلوك الكلي والسلوك الجزئي علاقة نسبية محضة فما يعتبر جزئياً اليوم قد يعتبر كلياً في الغد القريب وذلك بناء على زيادة معرفتنا ومعلوماتنا عن الوحدة الكلية للسلوك . كذلك فإن العمليات الجزئية قد تكون دراستها مفيدة وضرورية في بعض المجالات كما هو الحال مثلاً في تحليل الحركة في بعض المهن من أجل الوصول إلى تقليل عامل التعب بقدر الإمكان ، وهكذا .

والخلاصة أن ما نهم بدراسته الآن فيما يتعلق بالسلوك هو النشاط أو الفعل الكلي ، وذلك بقصد الوصول إلى تحديد المتغيرات المسؤولة عنه باعتباره ظاهرة طبيعية .

ونحن ندرس هذه الظاهرة الكلية « السلوك » دراسة تجريبية تقوم على أساس من الملاحظة والقياس من نواح أو من أوجه ثلاثة هي :

- ١ - اتجاه السلوك .
- ٢ - كمية السلوك أو مقداره .
- ٣ - تكافؤ السلوك أو دقته - ولا يتفصل أي مظهر من هذه المظاهر عن المظهرين الآخرين . إلا أن أي تجربة تهتم في الغالب بناحية أو أخرى من هذه النواحي وتركز عليها باعتبارها المظهر الذي يمكن قياسه . ومعنى المظهر الأول هو أن السلوك يمكن أن يبدو مثلاً في عمل شيء بدلاً من عمل شيء آخر ، أو اتخاذ اتجاه معين بدلاً من اتخاذ اتجاه آخر . مثلاً قول كلمات معينة بدلاً من كلمات أخرى أو الجلوس بدلاً من الوقوف أو المشي في طريق معين بدلاً من المشي في طريق آخر ، وهكذا . أما المظهر الثاني فمعناه اتخاذ اتجاه معين بدرجة معينة من الشدة أو بدرجة معينة من الاستمرار والإصرار . ويتمثل هذا المظهر في عدد الأفراد الذين يظهرون اتجاهاً معيناً في السلوك مثلاً ، أو عدد الاستجابات التي لا بد أن تصدر قبل أن يكف الفرد تلقائياً عن اتجاه معين في السلوك ويتحول إلى اتجاه آخر ، أو أي طريقة أخرى لقياس الكم أو الشدة على هذا النحو . ويعبر عن المظهر الثالث الزمن الذي يأخذه الفرد حتى يصدر استجابة معينة مطلوبة منه ، أو عدد الأخطاء التي تصدر من الفرد قبل أن يصدر هذه الاستجابة .

(١) انظر ص ١٢٤

المثيرات التي يغير السلوك محصلة لها :

قلنا إن السلوك هو ذلك النشاط الذي يصدر من الكائن الحي كنتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة ، ذلك أن الكائن الحي لا يمكنه أن يبقى (سواء كفرد أو كتوع) إلا إذا توفرت له ظروف بيئية معينة من حيث الهواء والغذاء الخ ... فإذا حدثت هذه الظروف البيئية أو انحرفت عن الحالة المثلى اللازمة لحفظ بقاء الكائن الحي ، فإن الكائن الحي ينشط لإعادة هذه الظروف إلى وضعها المناسب . ولنضرب مثلاً لذلك من سلوك بسيط هو سلوك البحث عن الطعام عند كلب معين . فإذا بقي الكلب مدة من الزمن دون حصول على الطعام فإنه يتحرك أو ينشط في الاتجاه الذي يجد فيه طعاماً ، ثم تقف حركته هذه عند الحصول على هذه القطعة أو تلك من العظم ، أو من غيره مما يتكون منه طعامه .

ومن خلال هذا المعنى للسلوك تتحدد العوامل المسؤولة عنه . فمن الطبيعي أن الوجه النهائي لشكل التفاعل بين الكائن الحي وبيئته إنما يتحدد بناء على ظروف كل منهما . ولا يمكن أن تتباين بالسلوك إذا عرفنا الخصائص المميزة لأحدهما دون الآخر . إن كلا الكائن الحي وبيئته يكونان جزءاً من الطبيعة . وأى أجزاء في الطبيعة يقوم بينها نوع من التفاعل ، يتحدد الشكل النهائي لذلك التفاعل بناء على خصائص كل جزء من هذه الأجزاء وعلى طبيعة العلاقة بينها جميعاً . وعلى ذلك فإن العوامل المحددة للسلوك لا بد أن يبحث عنها في البيئة التي يعيش فيها الكائن الحي ، في المجال الكلي الذي يتفاعل فيه ، باعتباره هو نفسه جزءاً من هذه البيئة أو من هذا المجال .

ويتضمن هذا الكلام معنيين هامين . فباعتبار أن الكائن الحي يكون جزءاً من البيئة التي يعيش فيها ، جزءاً غير منفصل عنها ، وغير مستقل عن الأجزاء الأخرى المحيطة به ، لذلك كان لا بد أن نتصور أولاً : أن سلوك الكائن الحي عملية ديناميكية ، أي أن الكائن الحي لا يتأثر بالبيئة المحيطة به بشكل آلي سلبى ، بل يؤثر فيها كما يتأثر بها . ونتيجة لهذا التأثير والتأثير المتبادل يتحدد الشكل النهائي للسلوك .

فالسلوك في هذا يختلف عن حركة الآلة ، بمعنى أن الآثار التي تترتب على سلوك ما ، تؤثر في شكل ذلك السلوك مستقبلاً ، فيتخذ السلوك شكلاً معيناً متكيفاً مع الظروف الجديدة ، وتحصل على آثار جديدة تؤثر في شكله بعد ذلك ، وهكذا . فإذا فرضنا مثلاً أن طفلاً ما قد وقع عليه تأثير من البيئة الخارجية بحيث حال بينه وبين تحقيق أو إشباع رغبة من

رغباته ، فإن هذا الطفل قد يتدفع غاضباً للاعتداء على مصدر هذا الإحباط . ولكن لنفرض أن نتيجة هذا العنوان كان العقاب من ناحية المجتمع الخارجي ، وأن مثل هذا السلوك قد تكرر من ناحية الطفل وأن مثل هذا العنوان قد تكرر كنتيجة مترتبة على سلوك هذا الطفل ، فإننا نتوقع عندئذ أن « يكف » الطفل ولو مؤقتاً عن سلوكه العدوانى « خوفاً » من العقاب ، وبذلك يتعدل سلوك الطفل بالنسبة للبيئة الخارجية ، نتيجة الآثار المترتبة على سلوكه ، وتتشكل علاقة الطفل ببيئته في شكل جديد يؤثر في النتائج التي يحصل عليها فيتعدل سلوكه مرة أخرى ، وهكذا .

ومعنى ذلك أننا إذا كنا في صدد البحث عن محددات للسلوك أو عن متغيرات يعتبر السلوك محصلة لها ، فإننا لا نعنى بذلك البحث عن قوى تدفع أو متغيرات تؤثر بشكل ميكانيكى على كائن سلى ، بل يجب أن يكون موقفنا هو موقف الباحث عن قوى متفاعلة يكون الكائن الحى نفسه طرفاً من أطرافها .

أما المعنى الثانى فما هو إلا الوجه الآخر من هذه الحقيقة السابقة الذكر . أى أنه إذا كنا سنتظر إلى الكائن الحى كجزء من البيئة غير مستقل عنها فإن معنى ذلك أننا في بحثنا عن العوامل المسؤولة عن سلوكه لا يجب أن نتجه إلى « داخل » الكائن الحى . ذلك أن البحث عن العوامل المحددة للسلوك في داخل الكائن الحى يتضمن قطعاً النظر إلى الكائن الحى باعتباره وحدة مستقلة مكتفية بذاتها ، تمحوى بين طياتها « القوى » أو « المتغيرات » التي تحركها . ولقد رأينا في الفصول السابقة كم كانت طريقة البحث عن أسباب السلوك في داخل الكائن الحى ، طريقة مضللة ، لا تساعدنا على توضيح المتغيرات التي يمكن أن تفيدنا في التحليل العلمى .

فنحن نغلق باب البحث العلمى - كما سبق أن أوضحنا - إذا بحثنا عن أسباب السلوك في قوى غيبية نفترض وجودها في داخل الكائن الحى ، سواء تمثلت هذه القوى في « نفسه » وما « تحويه » أم في « عقله » وما « يتركب منه » أو حتى في جسمه بأبعاده الظاهرية وخصائص تكوينه البيولوجى ووظائفه الفسيولوجية . وعلى ذلك فإن الطريق الوحيد لإقامة علم السلوك هو البحث عن أسبابه في البيئة بمعناها الواسع ، أى باعتبارها أحداثاً طبيعية تنمو في وسطها ليس فقط الظواهر السلوكية باعتبارها ظواهر طبيعية ، بل أيضاً الظواهر البيولوجية ، سواء كانت هذه الظواهر عبارة عن عمليات فسيولوجية « داخلية » أم تكوينات عضوية .

مثل هذه الأحداث تقع في خارج الكائن الحى وليس في داخله . وسواء كانت هذه الأحداث مما ينتمى إلى البيئة المادية أم البيئة الاجتماعية ، فإننا نفترض أن لها أبعادها الطبيعية ،

حتى يمكن أن تخضع لأساليب البحث العلمي العادية، أو بمعنى آخر، حتى يمكن أن تخضع للملاحظة والقياس . ولاشك أن هذه المتغيرات كثيرة ومتنوعة ، وأن علاقتها بالسلوك علاقات معقدة ، وغالباً ما تكون خفية . على أننا لا يمكن على أي حال أن نفسر السلوك إلا بالحصول على تحديد واضح لها .

ومثل هذه الأحداث أيضاً لا يمكن أن تكون إلا مقدمات للسلوك ، أي سابقة له وليست لاحقة عليه . فالأحداث التي تقع في نهايات السلوك مما نسميه أهدافاً أو أغراضاً أو غايات ، ليست هي ما نقصده هنا بالمتغيرات التي يعتبر السلوك محصلة لها . وقد سبق أن أوضحنا ذلك في فصل سابق .

وسواء كانت المتغيرات المستولة عن السلوك عبارة عن أحداث تقع في الماضي القريب أم في الماضي البعيد للكائن الحي فإنه لا بد أن ننظر إليها باعتبارها متغيرات مستقلة عن الكائن الحي نفسه وليست صورة أخرى من صور سلوكه أي من صور الظاهرة ذاتها المراد تفسيرها . وهذا أيضاً سبق أن أوضحناه في فصل سابق . على أننا إذا كنا نريد أن نوضح مفهومنا عن المتغيرات التي يعتبر السلوك محصلة لها بشكل أدق فلا بد أن نأتي بمثال .

والمثال الذي نستعمله، لهذا الغرض هو نفس المثال الذي سبق أن ضربناه في مكان آخر ، وهو شرب كوب من الماء . إن هذا الفعل على بساطته وعدم تمثيله لأهم ما يمكن أن يصدر في حياة الفرد من سلوكه ، إلا أنه يمدنا بموقف مناسب للغرض التحليلي الذي نشده حالياً .

إذا فرضنا وأن أحضرنا شخصاً ما إلى حجرة ، ووضعنا أمامه وعلى مرأى منه كوباً من الماء ، فهل يشربه ؟ وهل يمكننا دون قسر أن نجعله يشربه ؟ إننا نواجه هنا موقفاً يتحدى قدرتنا على التنبؤ بالسلوك كما يتحدى قدرتنا على التحكم فيه ، وهما الهدفان الأساسيان للعلم . ثم إن تحقيقنا لهذين الهدفين ليتوقف على طريقة تفسيرنا للسلوك أي على مفهومنا عن المتغيرات التي يعتبر السلوك محصلة لها .

ولنعد الآن إلى المشكلة مرة أخرى . إن هناك احتمالان لا ثالث لهما في ذلك الموقف . فإما أن يشرب صاحبنا الماء أو لا يشربه . وبعبارة أدق فإن احتمال الشرب يتراوح بين درجة التأكد العام من أنه سيحدث ، ودرجة التأكد العام من أنه سوف لا يحدث ، والذي يهمننا الآن هو أنه إذا أردنا أن نحدد درجة احتمال صدور سلوك الشرب ، فما نوع المعلومات التي يجب علينا أن نعرفها ؟ ثم إذا أردنا أن نحدد من درجة الاحتمال هذه أو نقلل منها فما الذي علينا أن نفعله ؟ ولنؤجل الإجابة على السؤال الأول حتى نجيب عن السؤال الثاني .

إن الخبرة العادية في الحياة اليومية تقدم لنا بعض الحلول والإجابات بالنسبة لهذا السؤال . وتضيف الدراسات المعملية والإكلينيكية بالطبع الشيء الكثير إلى هذه الحلول . فمن الممكن أن ترتب الظروف بالنسبة لذلك الشخص الذي ضربنا به المثل بحيث نحرمه من الشرب مدة طويلة قبل التجربة . وعندئذ يمكننا أن نقرر بشيء من التأكد أنه سوف يشرب كوب الماء بمجرد رؤيته . وإذا أردنا أن نكون أكثر دقة - وإن كان ذلك متعلماً إجرائياً - بشكل تجرّبي معمل في حالة الإنسان ، ولكن يحدث في الظروف العادية ما يماثله تقريباً - فإنه يمكننا أن نحدث تأثيراً مماثلاً لتأثير الحرمان بأن نجعل إفراز العرق يتم بالدرجة المطلوبة أو بالكمية اللازمة . فيمكننا مثلاً أن نحدث إفراز العرق عن طريق رفع درجة حرارة الحجارة أو عن طريق دفع الشخص إلى أداء مجهود شاق . ومن الممكن كذلك أن نزيد إفراز البول عن طريق خلط الطعام الذي يتناوله قبل التجربة مباشرة بكمية كبيرة من الملح . كذلك من المعروف أن نرف الدم - كما يحدث في المعارك الحربية - يزيد من احتمال طلب الشرب . ومن ناحية أخرى يمكننا أن نقلل من احتمال طلب الشرب ببساطة عن طريق قسر هذا الشخص على شرب كمية كبيرة من الماء قبل دخول الحجارة .

كل هذه إجراءات تقرر الملاحظة العرضية وكذلك الملاحظات العلمية المنظمة ، أنها مرتبطة بسلوك الشرب ، ارتباطاً وظيفياً معيناً ، بحيث أننا إذا أردنا التحكم في ذلك السلوك فما علينا إلا أن نقوم بهذه الإجراءات بعضها أو كلها على النحو الذي سبق أن بيناه . كما أنه إذا كان لنا أن نتنبأ بحدوث ذلك السلوك وجب علينا أن نعرف أكبر عدد ممكن من تلك المتغيرات . على أنه إذا أردنا الدقة في كلتا الحالتين سواء في حالة التنبؤ أم في حالة الضبط ، فإن علينا أولاً أن نبحث العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات من ناحية وبين سلوك الشرب من ناحية أخرى بحثاً تجريبياً كميّاً دقيقاً بالطرق والوسائل الفنية للبحث المعمل أو التجريبي عموماً .

المتغيرات التي تساعدنا معرفتها على تحقيق أهداف العلم من تنبؤ وتحكم في الظاهرة السلوكية إذن ، لا يمكن إلا أن تكون أحداثاً تقع في خارج الكائن الحي ، أي تعرض لها في تاريخه القريب أو البعيد . حقاً قد تكون هناك متغيرات أخرى في المثال السابق الذكر لها علاقة بسلوك الشرب ، ويمكن لذلك أن تحدث تأثيراً في النتيجة . فقد « يخاف » صاحبنا أن نكون قد أضفنا شيئاً إلى الماء بقصد المزاح أو بقصد إجراء تجربة معينة عليه . وقد « يشك » في نيتنا نحوه « فيخشى » أن يكون الماء قد سمم . وقد يكون من تقاليد المجتمع أو الثقافة التي نشأ فيها ألا يشرب الشخص أمام الناس . وقد يرفض أن يشرب حتى يثبت لنا أننا لا نستطيع أن نتنبأ بسلوكه أو نتحكم فيه .

على أن وجود مثل هذه الاحتمالات لا يدحض العلاقة بين سلوك الشرب وبين المتغيرات التي سبق أن ذكرت في الفقرات السابقة . إنها تذكرنا فقط أن هناك متغيرات أخرى يجب أن توضع في عين الاعتبار ، وبصرف النظر عن معاني هذه المتغيرات الجديدة وكيف يمكن أن نعرفها تعريفاً يفيدنا في التحكم والتنبؤ (فسوف يأتي ذلك ذلك في فقرة تالية) ، إلا أنها تشير على أي حال إلى أننا لا بد أن نعرف تلويح الفرد الذي تجرى عليه التجربة إذا كان لنا أن نتنبأ بسلوكه . فلا بد أن نعرف تاريخه فيما يتعلق بسلوك شرب الماء ، وخاصة تاريخ علاقاته الاجتماعية ومنها علاقاته بالناس الذين يشبهون المحرب وعلاقاته الإنسانية الأخرى في الثقافة التي تعيش فيها . فالتنبؤ الدقيق ، وكذلك التحكم المضبوط ، يتطلب منا في أي علم من العلوم أن نحصل على معلومات كثيرة عن المتغيرات المناسبة . والتنبؤ الدقيق والتحكم المضبوط في علم النفس يتطلب منا أن نعرف معلومات كثيرة على وجه الخصوص عن تاريخ التفاعل بين الفرد وبين أفراد مجتمعه الآخرين .

إن التفسيرات التي سبق أن عرضنا لها في الفصول السابقة لا تعطينا بهيلاً يمكننا أن نستنتج به عن هذه المتغيرات ، وأن نحفظ في نفس الوقت بقدرتنا على تحقيق ما يهدف إليه العلم من تحكم وتنبؤ . فليس من المفيد في شيء في سبيل تحقيق هذه الأهداف أن نقول في المثال السابق إن صاحبنا سوف يشرب إذا كان مولوداً في برج زحل مثلاً ، أو أنه سوف يشرب لأنه قد خلق من النوع « الواهن العطشان » أو أنه باختصار قد خلق هكذا . ثم ماذا يفيدنا أيضاً قولنا إنه يشرب لأن عنده غريزة العطش ، إذا كان العطش (أو غريزة العطش) لا يعنى شيئاً أكثر من وجود ميل عند الإنسان لأن يشرب ، وإذا كان هذا التفسير الأخير ليس سوى لغة أخرى للتعبير عن احتمال حدوث فعل الشرب . أليس كلامنا في هذه الحالة معناه تكرار نفس الشيء مرة أخرى ؟ لكأننا في هذه الحالة نقول إنه يشرب لأنه يحصل أن يشرب .

وإذا كان للعطش معنى آخر بخلاف أنه درجة احتمال للشرب أو ميل نحو الشرب ، أي إذا كان العطش يعنى « حالة » أو « استعداداً » أو غير ذلك فإن كلامنا في هذه الحالة يشير إلى وجود « سبب داخلي ، نفسي أو فسيولوجي » ، وإذا كانت مثل هذه الأسباب الداخلية لا تعبر إلا عن مفهومات مستتجة من السلوك نفسه ، وإذا كانت تعوزها الأبعاد التي تساعد على ملاحظتها ملاحظة مباشرة ، فما قيمة مثل هذه الحالات وما الدور الذي يمكن أن تلعبه في إقامة علم للسلوك ؟ علم يعتمد على اكتشاف متغيرات يمكن تناولها على النحو السابق بفرض التحكم والتنبؤ .

وقد يقول لنا الفسيولوجي مثلاً ، أن هناك عدة طرق لزيادة احتمال الشرب . وأن هذه

الطرق المتعددة تحدث تأثيراً عاماً ، وهو زيادة تركيز المحاليل في الجسم . ويصاحب هذه الزيادة في تركيز المحاليل تغيرات في الجهاز العصبي ، وذلك عن طريق عمليات غير معروفة على وجه التحديد . وهذه التغيرات تزيد بدورها احتمال حدوث سلوك الشرب . وبنفس الطريقة قد يقال إن كل هذه العمليات تجعل الكائن الحي « يشعر بالعطش » أو « يريد أن يشرب » ، وأن مثل هذه الحالة النفسية تؤثر أيضاً على الجهاز العصبي بطريقة غير معروفة بحيث يستثار سلوك الشرب .

إذا نظرنا إلى مثل هذه التفسيرات نجد عندنا سلسلة من الأسباب ذات ثلاث حلقات :

١ - الحلقة الأولى : هي عبارة عن عملية أو عمليات يتعرض لها الكائن الحي أو تجرى عليه ، ومثال ذلك « الحرمان من تناول الماء مدة معينة .

٢ - أما الحلقة الثانية فهي عبارة عن « حالة داخلية » ومثال ، هذه كما رأينا « العطش الفسيولوجي » أو « العطش النفسي » .

٣ - أما الحلقة الثالثة فهي السلوك نفسه وهو هنا عبارة عن الشرب .

ولاشك في أننا إذا استطعنا أن نحصل على معلومات عن الحلقة الثانية بشكل مباشر فإننا نكون عندئذ في موقف يسمح لنا بالتنبؤ عن الحلقة الثالثة دون ما حاجة إلى الرجوع للحلقة الأولى . بل أكثر من ذلك فإننا في هذه الحالة سوف نفضل الرجوع إلى مثل هذه المتغيرات (متغيرات الحلقة الثانية) لأنها ستوفر علينا عناء البحث في تاريخ الكائن الحي والرجوع إلى الأحداث الماضية في حياته . فالحلقة الأولى دون شك تمثل أحداثاً أو إجراءات يتعرض لها الكائن الحي في ماضيه القريب أو البعيد ، أما الحلقة الثانية فهي عبارة عن حالته في الوقت الحاضر والرجوع إلى الحاضر بالطبع أسهل من الرجوع إلى الماضي .

على أن الحصول على بيانات أو معلومات عن الحلقة الثانية مباشرة هو - كما سبق أن رأينا - أمر نادر ، إن لم يكن مستحيلاً . فنحن أحياناً نستنتج الحلقة الثانية من الثالثة . فنحكم على حيوان مثلاً بأنه عطشان عندما نراه يشرب ، أو نحكم على طفل بأنه جائع عندما نراه يلتهم التدي . وفي أحيان أخرى نستنتج الحلقة الثانية من الحلقة الأولى فنحكم على حيوان مثلاً بأنه عطشان عندما يكون قد مكث مدة طويلة بدون ماء . فإذا كنا نعتمد في تفسيرنا على الحلقة الثانية التي سبق أن استنتجناها من الحلقة الثالثة فإن معنى ذلك أن تفسيرنا يكون دائرياً غير مفيد . فالسبب المزعوم في هذه الحالة يكون معتمداً على النتيجة ، ثم ترتب بعد ذلك النتيجة على السبب المستنتج منها وهكذا . أما في الحالة الثانية التي نستنتج فيها الحلقة الثانية من الأولى ، فمن الواضح أننا لا نستغني عندئذ عن المعلومات التاريخية وإذن فلنكن نتنبأ

لا بد لنا من الحصول على معلومات تتعلق بالحلقة الأولى .

حقاً إننا قد نستطيع أحياناً أن نحصل على معلومات عن الحلقة الثانية بشكل مباشر . فقد نستطيع أن نأخذ عينة من دم الشخص مثلاً ونجرى عليه في المعمل كشفاً دقيقاً وذلك لكي نعرف إلى أي حد يحتاج هذا الشخص إلى كميات أخرى من الماء . أو قد نجرى على الشخص اختبارات سيكولوجية لنعرف منها « حالته النفسية الراهنة » ولكن مثل هذه المعلومات تكون عديدة الفائدة من حيث التحكم في الظاهرة السلوكية ، إلا إذا أمكننا أن نتناول متغيرات الحلقة الثانية تتلوا مباشراً وهو أمر مستحيل^(١) .

ففي حدود معرفة البشرية ، لا توجد وسيلة حتى الآن يمكننا بها أن نغير مباشرة من العمليات العصبية بحيث نستطيع أن نتحكم في سلوك الكائن الحي في الوقت المناسب . كذلك فإنه لا توجد وسيلة يمكننا من أن نغير مباشرة في « الحالات النفسية » . ذلك أن مثل هذه الحالات ليست سوى أموراً فرضية . بل إن واقع الأمر هو أننا نخلق متغيرات الحلقة الثانية عندما نوفر متغيرات الحلقة الأولى . فنحن نجعل الحيوان « عطشانياً » سواء بالمفهوم الفسيولوجي أم بالمفهوم النفسي ، بأن « نمنع » عنه الماء ، أو « نضع » له الملح في الطعام ، وهكذا . وواضح في هذه الحالة أن وجود الحلقة الثانية يعتمد اعتماداً كلياً على وجود الحلقة الأولى . وبالتالي فإن التحكم في السلوك يعتمد اعتماداً كلياً على تناول متغيرات من نوع متغيرات الحلقة الأولى . وبعبارة أخرى فإن التفسير المفيد للسلوك هو ذلك الذي يحاول أن يرجعه إلى متغيرات محددة في صورة أحداث أو إجراءات يتعرض لها الكائن الحي سواء في تاريخه القريب أم البعيد .

إننا عندما نقف في تتبعنا لأسباب السلوك عند الحلقة الثانية ، وهي حلقة فرضية ، إنما نعمل في الواقع على تعطيل قيام علم سليم للظواهر السلوكية ، علم يمكن عن طريقه أن تتبأ بالسلوك وأن نتحكم فيه . فليس من المفيد ، إطلاقاً ، أن نقول « إننا لكي نجعل الكائن الحي يشرب ما علينا إلا أن نجعله « عطشانياً » ليس من المفيد أن نقول هذا إلا إذا أقرناه ببيان للطريقة التي يمكن بها أن « نسبب » أو « نحدث » هنا « العطش » . كذلك ليس من المفيد في شيء أن نقول : « إن الطريقة المثلى لضمان التقلم في التعلم هو أن يكون الطالب متوقد الذهن » . فإذا لم نعرف كيف يحدث هذا التوقد ، كان كلامنا مجرد لغو لا قيمة له من حيث التحكم في السلوك أو التنبؤ به . وبالمثل عندما نقدر سوء التوافق عند فرد ما بأنه نتيجة لما

(١) جميع التنبؤات التي استعرضناها في القصول السابقة تعتمد على فرض وجود أسباب من نوع الحلقة الثانية ، وقد سبق أن ناقشناها بالتفصيل

يعانيه من « قلق » ، فإننا لا بد أن نعرف أولاً ما هي العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى « القلق » قبل أن يكون لتفسيرنا هنا أى فائدة من الناحية العملية ، سواء في العلاج أم في التربية . ومرة أخرى عندما نقول إن السبب في سلوك السرقة عند الأحداث هو « ميلهم إلى العدوان على المجتمع » أو « شخصية جناحية » أو غير ذلك ، فإن علينا أن نعرف إلى جانب ذلك ما هي الظروف الخارجية التي تؤدي إلى « إحداث هذه الحالات » . وبدون معرفة هذه الظروف الخارجية في كل حالة من هذه الحالات فإننا لا نكون قد فسرنا بالمعنى الذي سبق تحديده لكلمة تفسر .

إن الاعتراض على « الحالات » أو « الأسباب الداخلية » ، ليس معناه أننا نتناقش الآن وجودها أو عدم وجودها ، بل معناه أنها غير مفيدة من حيث التفسير أو من حيث تأدية الوظائف التي نتوقع أن يؤديها أى علم بالنسبة للظواهر التي يقوم على دراستها . إننا لا نستطيع أن نفسر السلوك الإنساني أو سلوك أى نظام آخر من النظم الموجودة في هذا الكون ، إذا أغلقنا على أنفسنا في داخل هذا النظام وأخذنا نبحث عن أسباب سلوكه في باطنه . إننا لكي نفسر يجب أن نتجه إلى خارج الكائن الحي .

يجب أن نبحث عن قوى تؤثر على الكائن الحي من الخارج . أو بمعنى أصح يجب أن نبحث عن قوى تتفاعل مع الكائن الحي باعتباره قوة أخرى ، ويكون نتيجة هذا التفاعل المظاهر السلوكية التي نشاهدها . إن المعلومات التي قد نحصل عليها بالنسبة لمتغيرات الحلقة الثانية يمكن أن تلقى ضوءاً كبيراً على السلوك ولكن بشرط أن تصاغ متغيرات هذه الحلقة بطريقة أخرى كما سنوضح فيما بعد . ولكن الشيء الذي لا بد منه في أى حالة هو أن نبحث عن المتغيرات التي يعتبر السلوك محصلة لها ، في خارج الكائن الحي وليس في داخله . أن نبحث عنها في صورة أحداث أو ظروف تعرض لها الكائن الحي في ماضيه ويتعرض لها في حاضره ويستمر « أثرها » في مستقبله . مثل هذه المتغيرات فقط هي التي نستطيع عن طريقها أن نتحكم في السلوك وأن نتنبأ به .

إن هدفنا من إقامة علم للسلوك هو في النهاية زيادة قدرتنا على التحكم في الظاهرة السلوكية . ولكي نصل إلى هذا الهدف علينا أن نبحث عن الأسباب التي يعتبر السلوك محصلة لها . وقد رأينا أن تحديد هذه الأسباب في صورة تكوينات « داخلية » كالإرادة أو الذكاء أو الغريزة أو الوراثة أو غير ذلك ، لم يكن مفيداً بالمرّة في سبيل الوصول إلى هدفنا من إقامة علم للسلوك ، إن لم يكن معوقاً له . فمثل هذه التكوينات إن دلت على شيء ، إنما تدل ، كما سبق أن رأينا ، على تسمية جديدة للظاهرة نفسها المراد تفسيرها ، أو على مصاحبات سلوكية أو فسيولوجية للظاهرة السلوكية موضوع البحث .

وإذن فلا بد أن نبحث عن الأسباب في صورة أخرى . والصورة الوحيدة التي تمكنا من تحقيق هدفنا هي تلك التي تساعدنا على أن نضع أيدينا على متغيرات قابلة للملاحظة وللتناول . حتى إذا ما أردنا أن نتحكم في السلوك فإننا نستطيع عندئذ أن نتناول الأسباب المستقلة عنه بالتغيير والتعديل في الاتجاه المطلوب . مثل هذه الأسباب هي - مرة أخرى - عبارة عن متغيرات مستقلة في صورة حوادث أو أحداث طبيعية يتعرض لها الكائن الحي ويمتد السلوك محصلة لها أو متغزراً تابعاً بالنسبة لها .

ولكن العلم لا يقتصر على البحث عن مثل هذه الأسباب بل يحول أيضاً أن يقيم بينها وبين الظاهرة السلوكية علاقات وظيفية محددة . مثل هذه العلاقات توضع في صورة قوانين ترتبط هي الأخرى بعضها ببعض في صورة أعم فأعم لتكون نظرية شاملة .

والواقع أن الظروف البيئية التي يمتد السلوك محصلة عليها ظروف عديدة ومتشعبة ومعقدة . ولها كان من الواجب علينا ، إذا أردنا أن نقيم منهجاً علمياً سليماً لتفسير السلوك ، أن نتناول بالبحث النقاط الآتية : أولاً - كيف نحدد مفهوماتنا السببية وكذلك متغزراتنا المستقلة والتابعة تحديداً يساعد على تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها علم السلوك ، وهي أهداف التحكم والتنبؤ ؟ ثانياً - كيف نصنف هنا العديد من المتغزرات السببية بحيث يسهل علينا حصر هذه المتغزرات وبحيث تسهل علينا بعد ذلك عملية البحث العلمي التي نتبع فيها بدقة العلاقة بين هذه المتغزرات من ناحية وبين الظاهرة السلوكية من ناحية أخرى ؟ ثالثاً - كيف نتغلب على التعقيد البادئ على « أسباب السلوك » بحيث تسهل علينا بعد ذلك عملية « الربط » بين تلك الأسباب المعقدة من ناحية وبين السلوك من ناحية أخرى وبحيث تسهل علينا أيضاً عملية التفسير وعملية التنبؤ ووضع فروض جديدة للبحث العلمي ؟

تلك هي الأسئلة التي سنحاول أن نجيب عليها فيما يلي من الفقرات .

مشكلة التحديد - الاتجاه الإجرائي :

قلنا إن علم السلوك ، شأنه شأن أي علم آخر ، يجب أن يبحث عن الأسباب في صورة متغزرات يمكن أن تخضع للملاحظة ، وإن هذه المتغزرات هي في الواقع ظروف أو أحداث طبيعية يتعرض لها الكائن الحي ويفسر في ضوءها سلوكه الذي يمتد هو نفسه حدثاً طبيعياً . وقد يبدو هنا المفهوم ، لما يجب أن يقوم عليه علم السلوك ، واضحاً وبسيطاً . ولكن الأمر في الواقع ليس كذلك . ذلك أن علم النفس ظل مختلطاً إلى وقت قريب جداً بالميتافيزيقا . ولذلك اختلطت مفهوماته بالمفهومات الفلسفية الميتافيزيقية وقد ساعد

على التفكير الميتافيزيقي في علم النفس عوامل عديدة سوف نتناولها فيما بعد . وإلى جانب ذلك فإن الظاهرة السلوكية ليست بالبساطة بحيث يمكن تحديدها أو تحديد العوامل التي تؤثر فيها . لهذا كله كان من السهل جداً على علماء النفس أن يجندوا أنفسهم وقد انزلقوا في غياهب من الخلط والغموض وعدم التحديد ، سواء فيما يتعلق بموضوع بحثهم أم فيما يتعلق بالمفاهيم التفسيرية التي يستعينون بها على فهم ذلك الموضوع . ويكفي أن نستعرض أى كتاب في علم النفس الآن - فيما عدا القليل النادر - سواء منه ما كان مكتوباً باللغة العربية أم باللغات الأجنبية ، لنرى ما تقصده بهذا الكلام . فمادة علم النفس مليئة بالمصطلحات والمفاهيم الغامضة أحياناً ، والتي تحتمل أكثر من معنى أحياناً أخرى ، والتي لا تعنى إلا لغواً أحياناً ثالثة ، والتي لا تتم إلا على غييات لا وجود لها في الواقع أحياناً رابعة ، وهكذا . فاصطلاحات مثل الدافع والحاجة والقدرة والاستعداد والميل والإدراك وغيرها وغيرها من المفاهيم السيكلوجية ، كل هذه لا تزال في حاجة شديدة إلى تحديد واضح ، وإلى أن تتخذ معان موضوعية ، لا معان ذاتية تعتمد على واضح النظرية وما يدين به من اتجاه في التفسير .

وقد لا تعجب لما هو حادث في علم النفس الآن إذا علمنا أن علم الطبيعة نفسه قد أصابه شيء من الخلط بين المفاهيم العلمية والمفاهيم الميتافيزيقية ، حتى أن برديمان في عام ١٩٢٨^(١) قد اضطر أن يحذر علماء الطبيعة من الوقوع في هذا قائلا :
 « إننا عموماً لا نعنى بأى مفهوم شيئاً أكثر من مجموعة من الإجراءات ؛ فالمفهوم ما هو إلا مرادف لمجموعة الإجراءات التي يصدق عليها » .

والواقع أن كلام برديمان ليس فيه شيء جديد من حيث منطق العلوم . فمن المعروف في المنطق أن لكل مفهوم ما يصدق ، هو الأفراد أو الجزئيات التي يصدق عليها المفهوم . وحيث أن العلم لا يقبل موضوعاً له إلا ما يقع تحت الحواس ، لذا كان من الواجب أن يصدق أى مفهوم يستخدم في العلم - سواء كان هذا المفهوم يعبر عن متغير تابع أم متغير مستقل - على إجراءات تجريبية معينة . ولكن الجديد في كلام برديمان هو أنه قد استهوى في ذلك الوقت عدداً من علماء النفس ذوى الاتجاهات العلمية الأصيلة ، الذين رأوا أنه إذا كان هناك مجال للتحرير من الخطأ في ميدان العلوم الطبيعية ، فإن المجال فسيح جداً في ميدان علم النفس . ففي ذلك الميدان الأخير يصعب كثيراً - للأسباب السابقة الذكر - أن نجد مفهوماً واضحاً أو مفيداً من الناحية العلمية . وعلى هذا فإنه يلزم المشتغلين في هذا الميدان أن يهتموا أشد الاهتمام بمراجعة مفاهيمهم واتخاذ اللازم نحو تطبيق ذلك المبدأ الإجرائي الذي نادى به

Bridgman, P. W., The Logic of Modern Physics, New York, McMillan, 1928.

(١)

بردهمان وذلك لتحفيز علم النفس مما علق به طوال هذه السنوات من بقايا الدنايه والتفكير الميتافيزيقي ، وكذلك لكي يضع أول حجر في البناء العلمي لهذا الفرع من المعرفة

ومن ثم بدأت الدعوة للاتجاه الإجرائي في علم النفس على يد طولمان⁽¹⁾ في عام ١٩٣٢ عندما أصدر كتابه : « السلوك الفرضي عند الإنسان والحيوان » . ويحتج الكتاب بحق أثرأ باقياً من الآثار المنهجية الأولى في علم النفس ، وخاصة في التعريف . فلقد كان طولمان أول من حدد مصطلحاته - التي ابتدع الكثير منها في هذا الكتاب - بالرجوع إلى الإجراءات التجريبية بصراحة وبوضوح .

ثم حمل نفس اللواء أيضاً علماء آخرون مثل ماك جوا McGeoch وهورنج Boring وسيرز Sears و كانتور Kantor وسكتر Skinner . وأصبح هذا هو الاتجاه السائد الآن في علم النفس الحديث .

على أن انتشار المبدأ الإجرائي في تحديد المفاهيم لا يعني أنه قد أثر في التفكير السيكولوجي بالشكل المطلوب ، أو على الأقل بالمعنى الذي كان يقصده بردهمان في الطيعة أو طولمان مثلاً في علم النفس . فلقد كان لحداثة المبدأ ولمكانته واحترامه العلمي ، من الجاذبيه ما دعا الكثيرين إلى « استغلاله » لا عن معرفة وتميز ، بل لمجرد التقليد واستيفاء لمسوغات شكلية بحتة . فلقد أصبحنا نرى عبارات مثل « التحديد الإجرائي » أو « التعريف الإجرائي » تسند إلى تعريفات لا تمت إلى الإجرائية بأية صلة . وكأني بالمؤلف أو الباحث الذي يريد أن يحدد مصطلحاته بطريقة علمية يظن أنه سوف يستطيع أن يحقق شرط المبدأ الإجرائي بمجرد إعلان حسن نيته . ولعل هذا كله يرجع إلى صعوبة تكوين الاتجاه الإجرائي نفسه في تحديد المفاهيم أو فكرة المبدأ الإجرائي في التحديد وسنحاول فيما يلي توضيح هذه الفكرة

إن العلم هو مجموعة من القوانين يتفق أفراد المجتمع على أنها صدقة . ومحك الصدقة ، كما سبق أن قلنا ، هو التجربة وليس هو رأي الفرد . وإذن فالعلم ومادته ليست نشاطاً فردياً ولكنه نشاط اجتماعي لغوي . والخبرات المتضمنة في العلم لذلك لا بد أن تكون عبرات موضوعية وليست خبرات ذاتية . فإذا كانت هذه المقدمات صحيحة كان معنى ذلك أن القضايا التي يمكن أن نلقبها في العلم هي القضايا التي تقرر حقائق متعلقة بإجراءات يمكن أن نشاهدها مشاهدة علنية كما يمكن أن نهدمها وأن نكررها كلما أردنا ذلك .

Tolman, E.C. Purposive Behavior in Animal and Man, New York, Appleton Century, 1932.

(1)

ويصدق هنا الكلام على علم النفس ، فعلم النفس لا يقبل ملادة له إلا ما كان يقع تحت الملاحظة ، وما كانت ملاحظته قابلة لأن يشترك فيها أكثر من فرد ، بما في ذلك تلك الملاحظات التي قد يقوم بها العالم النفسى على نفسه .

فإذا كانت القضايا التي نقبلها في العلم هي القضايا التي يمكن تحقيقها عن طريق إجراءات معينة يمكن القيام بها عند الطلب ، فإن الحدود التي تتكون منها هذه القضايا يجب أيضاً أن تصدق على ملاحظات عينية أو مشاهدات موضوعية ، وإلا لما أمكننا التحقق من صحة قضاياها .

ولكى يتحقق هنا كله فإن الطريقة المثلى هي أن نعرف حدودنا أو مصطلحاتنا أو متغيراتنا أو مفهوماتنا « تعريفاً إجرائياً » فالمتغيرات التي يقوم عليها بحثنا سواء كانت متغيرات تابعة أم متغيرات مستقلة ، لابد أن تأخذ معنى واضحاً في ذهن كل من الباحث والقارئ والباحثين الآخرين الذين يريدون أن يتحققوا من نتائج البحث ، حتى لا يكون هناك أى خلاف على المقصود من مصطلح أو متغير مستخدم في البحث . ولكى يمكن إعادة خلق الظاهرة التي يعبر عنها ذلك المتغير ، ليس أمامنا سوى أن نعرف ذلك المتغير بالإجراءات التي تبناها في أحداث الظاهرة ، أو القياسات التي نحصل عليها بالنسبة لها . وهذا هو مفهوم التعريف الإجرائى .

فالتعريف الإجرائى إذن هو ذلك التعريف الذى يعتمد على ذكر الملاحظات التي يصدق عليها المفهوم (أو المصطلح أو المتغير) والإجراءات التي اتبعت للحصول على هذه الملاحظات وعلى اقيستها . وبمعنى آخر فإن المصطلح (أو المفهوم أو المتغير) لا يصبح ذا قيمة من الناحية التجريبية إلا إذا حُلل إلى العمليات السلوكية التي يتضمنها ، سواء كانت هذه العمليات تدل على إجراءات لإحداث الظاهرة نفسها التي يعينها المفهوم أو تدل على وسائل معينة يمكن أن نلاحظ بها الظاهرة أو نقيسها ، أو خطوات منطوية أو رياضية تقع بين هذه وتلك

ويمكن أن نضرب أمثلة مختلفة للتحديد الإجرائى للمفاهيم السيكولوجية حتى يتضح معنى هذا وأهميته . المثال الأول هو مثال « النافع » . فقد نعرف النافع إلى الطعام عند الحيوان في بحث ما مثلاً ، « بعدد الساعات التي يحرم فيها الحيوان من الطعام » . في هذا التعريف اعتمدنا على الإجراءات التي اتخذناها لكي نحصل على ظاهرة النافع ، ولكى نحصل على قياس لها في نفس الوقت ، بما لا يترك مجالاً للاختلاف . ولكن قارن بين هذا التعريف مثلاً وبين تعريف نصف به النافع إلى الطعام في نفس التجربة بأن نقول إنه « الشعور بالجوع » أو « القوة الدافعة التي تدفع الحيوان للبحث عن الطعام » . مثل هذه التعريفات

الأخيرة بالطبع لا تساعد بالمرّة على البحث أو التحقيق أو القياس ، مما سبق أن شربنا إليه سابقاً . على عكس التعريف الإجرائي

مثال آخر للتعريف الإجرائي هو تعريفنا للخوف مثلاً بأنه « استجابة متعلّمة مشتقة من الألم ، كما تظهر في تأثير جهاز الجلفانومتر (أو أي مظهر آخر نختاره نحن ونحدد طريقة قياسه أو تسجيله) » بهذا الشكل نستطيع أن نخلق استجابة الخوف وندرس علاقاتها بالظروف المختلفة باعتبارها ظاهرة محددة واضحة لا تختلف عليها . ويمكننا أن نفعل ذلك سواء أخذنا الخوف كمتغير تابع لندرس علاقاته بالمتغيرات المستقلة أو أخذناه كمتغير مستقل ثم درسنا أثره في متغيرات تابعة أخرى .

مثال ثالث هو تعريفنا للإدراك بأنه « المعنى أو التفسير الذي يعطيه الكائن الحي للظواهر الطبيعية المحيطة به ، كما يبدو ذلك في استجاباته التمييزية لهذه الظواهر ، سواء عن طريق اللفظ أم عن طريق الاستجابة الظاهرية » . بهذا المعنى يمكن أن نقيس الإدراك وأن نلاحظه ملاحظة موضوعية عن طريق الاستجابات التمييزية ، سواء في ذلك الاستجابات اللفظية ، كأن يقول الشخص « هنا دكان مثلاً » ، أو الاستجابات الظاهرية الأخرى كأن يسلك الشخص بشكل مختلف أو بشكل متماثل نحو موقفين مشربين . ففي الحالة الأولى أي في حالة الاستجابة بشكل متماثل نحو موقفين مشربين ، يمكن أن نقول أن الشخص يدرك هذين الموقفين إدراكاً متماثلاً ، وإذا استجاب نحوهما استجابتين مختلفتين ، فإننا نقول عندئذ إنه يدركهما إدراكاً مختلفاً ، وبهذا الشكل أيضاً يمكننا أن نخلق ظاهرة الإدراك وأن نحصل على قياسات مختلفة لها وأن نتحقق من التجارب التي أجريت عليها .. الخ .

أما إذا قلنا مثلاً « إن الإدراك هو الوعي بالأشياء الخارجية ... » أو « الوعي بالآثار المباشرة التي تقع على الحواس » أو « و عملية تكامل عقلية معقدة أساسها الخبرات الحسية المباشرة » ، فإن مثل هذه التعريفات لا تفيدنا في شيء من حيث الدراسة العلمية وأهدافها ، أو من حيث موضوعية هذه الدراسة ، كما سبق أن أشرنا .

بهذا الشكل يمكننا أن ندرس الظواهر السلوكية ، وكذلك العوامل المستقلة عنها ، دراسة علمية موضوعية . بل إن دراسة السلوك وإقامة علم بحق في هذا الميدان لا يتأتى إلا عن هذا الطريق . فإذا قلنا مثلاً إن شخصية الفرد هي محصلة لتفاعله مع القوى الاجتماعية والثقافية المحيطة به ، فإننا لا يمكن أن نحقق مثل هذه العبارة ، أو أن نعرف على وجه التحديد كيف يحدث ذلك ، ما لم نعرف أولاً الشخصية بطريقة إجرائية ، وما لم نعرف ثانياً وبنفس الطريقة ما هي « القوى الاجتماعية » و « الثقافة » الخ ولا يتأتى لنا الحصول على قياسات لهذه

المتغيرات إلا إذا وصفناها بعبارة سلوكية كما سبق أن رأينا ، أى إلا إذا حددنا أولاً كيف يمكننا ملاحظتها ملاحظة موضوعية .

حينئذ نستطيع أن نستفيد نظرياً وعملياً . فإذا كانت « القوى الاجتماعية » مؤثرة فعلاً في شخصية الفرد ، فإننا لا نستطيع من هذه الحقيقة في سبيل توجيه هذا التأثير أو التحكم فيه في الاتجاه الذى نريده ، إلا إذا استطعنا أولاً أن نتناول هذه القوى بالتغيير والتعديل . ونحن لا نستطيع أن نتناول شيئاً ما لم يكن يقبل الملاحظة وما لم تكن له أبعاد طبيعية . لهذا كان لابد لنا من تحديد الأحداث الطبيعية التى يصدق عليها مفهوم ما ، قبل أن نقول إن مثل هذا المفهوم مفيد في إقامة أى علم أو معرفة علمية . وتحديد الأحداث الطبيعية التى يصدق عليها المفهوم ، هو ما نقصده بالتعريف الإجرائى .

وقد يعترض البعض على التعريف الإجرائى بأنه يقتصر على ذكر الأقيسة المباشرة للظاهرة النفسية دون أن يتم بصدق هذه الأقيسة من عدم صدقها ، أى بما إذا كانت هذه الأقيسة تعبر فعلاً عن العمليات المقصودة بالظاهرة أو المتضمنة فيها^(١) . وليس هذا قصوراً في المفهوم الإجرائى نفسه بل هو قصور في الشخص الذى يستخدمه . فالتعريف الإجرائى معناه تحديد المفهوم أو المتعبر عن صريح ذكر العمليات أو الإجراءات أو الملاحظات التجريبية التى يصدق عليها . وقد يكون المفهوم المراد تحديده مركباً بحيث يحتاج تحديده إلى تحليل إجرائى أولاً للعمليات الأكثر بساطة ، التى يتضمنها ذلك المركب . وقد نختلف فيما بيننا على ذلك التحليل ، أى قد نختلف على العمليات الأبسط التى تتركب منها العملية المركبة ، والتى نريد في النهاية أن نردها إليها . وعندئذ لابد ، للوصول إلى اتفاق ، من أن نشير إلى مقياس أو جزئيات عينية : فنقول مثلاً « هذا هو ما نقصده بكلمة ... » أو كما يظهر ذلك في كلمة ... أو كما تقيسه مقياس كلمة ... » وهكذا . والواقع أن الإشارة إلى أمثلة عينية هي أكثر الإجراءات أولية . ونحن لا نلجأ إليها إلا عندما يتعلم علينا الاتفاق على الخطوات السابقة لذلك . ولكننا غالباً ما نصل إلى اتفاق قبل أن نلجأ إلى هذه العملية الأولية . ولذلك فإن اللجوء إلى ذكر القياسات أو الأمثلة العينية مباشرة ، ودون أن يسبق ذلك ذكر الإجراءات أو الملاحظات العامة التى ينطبق عليها المفهوم ، هو كما سبق أن قلنا قصور من القائم بالتعريف الإجرائى وليس قصوراً في المفهوم ذاته .

فتعريف الذكاء مثلاً بأنه « ما تقيسه اختبارات الذكاء » ، مثل من أمثلة التعريفات

(١) انظر كتاب فؤاد الميى السيد الذكاء ، دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٥٩ ،

(ص ١٤٣ - ١٤٥)

الإجرائية التي تقتصر على ذكر قياس الظاهره مباشرة . دون تحديد للعمليات التي يصدق عليها ذلك القياس . ومعنى ذلك أن أى فرد يمكنه أن يجمع بعض الأسئلة وينشئ منها اختياراً ثم يقرر أن هذا الاختيار يقيس الذكاء . وأن الذكاء هو ما يقيسه هذا الاختيار . وبذلك فإن التعريف لا يعيدنا في تحديد الظاهرة التي سميناها بالذكاء أو في دراستها

والتصور البدئى هنا ليس في الواقع نتيجة مترسبه على المفهوم الإجرائى نفسه ، بل هو كما سبق أن قلنا نتيجة لسوء استخدام هذا المفهوم . فمن المعروف أن اختبارات الذكاء تقوم على مفهومات معينة للعمليات الأيسر التي يمكن أن نرد إليها المفهوم المركب التي نطلق عليها كلمة ذكاء . ويعبر عن ذلك التحليل الإجرائى ما يتخذ في سبيل وضع اختبارات الذكاء نفسها . فاختبارات الذكاء تعبر عن مواقف تتضمن مشكلات . وهذه المشكلات يتطلب حلها إدراك علاقات معينة بين جزئيات الموقف المشكل ، أو القيام بنشاط معرفى معين . وهذه المشكلات منها اللغوى ومنها العددي ومنها المنطقى ... الخ . وقد يتطلب وضع اختبار الذكاء إجراء آخر ، هو ألا تكون المواقف مما سبق أن تعلمه الفرد أو تلقى فيه تدريباً خاصاً ... وهكذا . كل هذه الإجراءات لابد أن تذكر في تعريف الذكاء تعريفاً إجرائياً ، ولو اقتضى الأمر أن نتناول الواحدة بعد الأخرى في سلسلة من التعريفات الإجرائية ، حتى يتسنى الأمر بالإشارة إلى المقياس . فيقال مثلاً : أعنى بالذكاء محصلة الاختبارات التي تقيس قدرة الفرد (أى مكانة أو مركزه بالنسبة لغيره) من حيث إدراك العلاقات والمتعلقات في مواقف جديدة نسبياً وفي المجالات المختلفة التي يمكن أن تظهر فيها هذه العلاقات الخ .

وهناك اعتراض آخر مترتب على هذا الاعتراض السابق ومؤداه أن اعتماد التعريفات الإجرائية على خطوات القياس قد يجعل تعريف المفهوم الواحد يتعدد بتعدد أنواع المقاييس التي قد تؤخذ له . والآن وقد رأينا أن التعريف الإجرائى ليس معناه اختيار أى مقياس دون ما قيد أو شرط ، فقد أصبح هذا الاعتراض غير ذى موضوع . ذلك أن طريقة القياس تعتمد بالطبع على تحليل المفهوم إلى العمليات أو الإجراءات البسيطة التي يمكن ردها إليها . وعلى ذلك فإن المظاهر المقيسة من السلوك الذي يعبر عنه المفهوم ، يكون متفقاً عليها سابقاً . ولا يعنى تعدد القياسات عندئذ أننا قد أصبحنا أمام أكثر من ظاهرة . فليس معنى قياس الطول مرة باليوصات ومرة بالسنتيمترات أننا قد أصبحنا أمام أكثر من مفهوم للطول ، إذا كنا قد اصطلمنا على الطول بأنه أحد أبعاد الامتداد في المكان ، وإذا كان القياس بعد ذلك يمكن تحويله من وحدة إلى أخرى . كذلك الأمر فيما يتعلق بالذكاء . فإذا كانت العمليات التي تتدخل في تكوين مفهوم الذكاء محددة عن طريق ملاحظات أخرى غير قياسية كانت المقاييس عندئذ عملية خاضعة لهذه الملاحظات وليس العكس . وكان تعدد المقاييس بالتالى لا يعنى تعدد المفاهيم

وقد تنشأ الاعتراضات على الاتجاه الإجرائي كنتيجة لسوء فهم هذا الاتجاه ، أو لبلد البعض إلى العموض وعدم التحديد . أو للخلط بين العلم من ناحية وبين أنواع المعرفة الأخرى من ناحية ثانية ، كالأدب أو الفن أو غير ذلك . فهناك اتجاه عام في العلوم الاجتماعية كالتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها ، نحو إثارة أسئلة أو مشكلات عامة على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية العلمية . ولكن قبل أن نحلل إجرائياً ما تنطوي عليه مثل هذه المشكلات من مفهومات ، فإننا نسلرغ بإقامة النظريات ، وبناء وجهات النظر ، التي لا تتضمن أخيراً سوى ألفاظ لا مدلول لها ولا قيمة من الناحية العملية . فقد يكون من أهدافنا الاجتماعية مثلاً « بناء جيل صالح من الشباب » أو « أن نغير تنظيم قيمنا بما يتناسب مع التغير الثقافي » ... وقد يكون من أهدافنا التربوية مثلاً « أن نحقق المدرسة وظيفتها باعتبارها حلقة لربط الماضي بالمستقبل » أو « أن نجعل من المدرسة مركز إشعاع في البيئة » . وقد يكون من أهدافنا السيكولوجية « أن نحقق تكامل الفرد » ، أو « أن نغير بناء الشخصية » أو « أن نساعد على إحداث الاتزان أو التوافق » كل هذه مشكلات تنشأ بالطبع من مواقف الحياة اليومية . ولكننا لا يمكن أن نتلوها بطريقة مجدية ، ما لم نحلل المفهومات التي تتضمنها تحليلاً يوضح لنا ما تنطوي عليه من عمليات ، وما نقصده منها ، بعبارة تجريبية . وبدون ذلك فإننا لن نصل في علاجنا مثل هذه المشكلات إلا إلى ألفاظ وعبارات لغوية قد تحفظ وتردد دون أن « تصرف » أو « تفك » إلى إجراءات عملية مفيدة . ولاشك أن هذا الاتجاه في صياغة مشكلاتنا السلوكية بطريقة « فلسفية نظرية » ، له أصوله في التراث القديم للتفكير الميتافيزيقي ولكنه لا يزال سائداً في المدارس الفكرية التقليدية حتى الآن .

ولعل هذا هو السبب في صعوبة التغير ، حتى ولو كان التغير في الاتجاه الأكثر جدوى والأكثر نفعاً . على أننا يجب أن نقرر بصراحة ، في نفس الوقت ، أنه لا يرجى لعلم النفس بوجه خاص ، وللعلوم الاجتماعية بوجه عام ، أي تقدم ما لم تعد صياغة مثل هذه المشكلات ، أو على الأقل تستكمل أسئلة أكثر تحديداً وعبارة أكثر تخصصاً ، وبأهداف أكثر عملية . عندئذ فقط يمكن أن نلاحظ وأن نجرب وأن نحقق وأن نصل إلى نتائج عملية . وعندئذ فقط يصبح لتعميماتنا أساس من المعرفة الواقعية ، وتصبح نظرياتنا مقامة على أساس متين من الحقائق التجريبية .

ثمة عامل آخر من العوامل التي تساعد على قيام الاعتراض على الاتجاه الإجرائي ، هو الرغبة في الوصول إلى حلول سريعة للمشكلات العلمية الملحة ، مع تميز بعض علماء النفس إلى الاتجاه الأدبي أو الفني في معالجة الأمور ، وليس إلى الاتجاه العلمي . ويبدو أن الكثير من غي ذوى الاتجاه العلمي في علم النفس قد جذبتهم إلى هذا الفرع من المعرفة ففكرة

خاطفة ، هي أن علم النفس أحد فروع الأدب ، وليس أحد فروع العلم . ونود أن نؤكد هنا أنه ليس في هذا الكلام أى تقليل من شأن الآداب أو الفنون . ولكن للأدب والفن أهداف وأسلوب ومنهج ، وللعلم أهداف وأسلوب ومنهج مغاير . ففى حين أن العلم يعتمد على الواقع وعلى الملاحظات التجريبية الموضوعية نجد أن الأدب يتجاوز عن الواقع الموضوعى ويتخذ من الخلق والانطباعات اللاتية أساساً له فى التعبير . والتصوير الأدبى فى ذاته له قيمة عليا فى المجتمع . ولكن أن نخلط العلم بالأدب فهنا هو الذى لا يحقق لنا أهداف أى منهما .

وقد يعترض البعض على الاتجاه الإجراءى لأنه يتطلب جهداً وعناء كبيرين ، ففى كل صغيرة وكبيرة نسأل ماذا نقصد بكنا وماذا نقصد بكيت ، وهكذا بشكل لا تبدو له نهاية . ولعل الإجابة على مثل هذا الاعتراض تصبح فى ضوء المناقشة السابقة سهلة وبسيطة . ذلك أن العيب هنا ليس عيب الاتجاه الإجراءى ، ولكنه عيب الشخص الذى يصوغ المشكلة . فمعظم المشكلات يصاغ من البداية بطريقة غير إجرائية . وهنا بلاشك مما يصعب الأمور . ولكن إذا كان لنا أن نصل إلى أى تقدم علمى فيما يتعلق بمثل هذه المشكلات ، فلا بد أن نعيد صياغتها أولاً بطريقة إجرائية مهما كلفنا هنا من جهد ومهما بللنا فيه من عناء . والواقع أننا إذا أدركنا الهدف من مثل هذه الصياغة بوضوح ، لما شعرنا بأى جهد أو أى عناء . ولكن يبدو أن بعض الباحثين لا يدركون تماماً مدى الحاجة إلى التحديد الإجراءى فى سبيل تحقيق أهداف العلم . وإذا لم يكن هناك دافع إلى النشاط ، أياً كان نوعه ، فإنه يبدو شاقاً ومجهناً بطبيعة الأمر .

وقد يقولون « البعض الاتجاه الإجراءى متنبهاً إليه بأنه سلوك قهرى » ، أى أن الاتجاه بأكمله اتجاه مرضى . ولعل هذا الاعتراض أقرب إلى المزاج منه إلى الجدل . فمن المعروف أن السلوك المرضى سلوك هدام وليس سلوكاً بنائياً . والاتجاه الإجراءى يحقق أهداف العلم . وأهداف العلم أهداف بناءة وليست هدامة . فالاتجاه الإجراءى هو الذى يسمح للعلم بتحقيق الفروض وهو الذى يجعل للعلم صفته الموضوعية . فهو الذى يمكننا من الاشتراك فى الملاحظة والاتفاق على النتائج . وبدون ذلك فإن الحقيقة التى نصل إليها تصبح حقيقة ذاتية ويصبح اتجاهنا فى المعرفة اتجاهاً تسلطياً وليس اتجاهاً ديمقراطياً . فطالما أن الحقيقة ذاتية لا تصبح هناك وسيلة إلى تحقيقها أو نقلها إلى الآخرين ، وإما أن نقبلها أو نرفضها . ويتوقف الأمر بالطبع عندئذ على معايير وأوضاع غير ديمقراطية وغير موضوعية فى المعرفة .

ويظهر أن أصحاب هذا الاعتراض هم أنفسهم لا يتقبلون التحديد ، لما قد يكون فى موقف التحديد الموضوعى من التزامات لا قبل لهم بها ، لا من الناحية العقلية ولا من الناحية المراجعية . والواقع أن الاتجاه الإجراءى لا يقصد إلا إلى جعل الأساس التجريبى أو العينى لأى

مفهوم واضحاً بقدر الإمكان . فإذا ما سلطت الأضواء التي ترمى إلى الكشف عن مدى تحقيق هذا الشرط في أى مفهوم من المفاهيم الغيبية الغامضة ، فإن الموقف سيتكشف بالطبع عن عوز كبير في علم الموضوع . وسوف يبدو هذا العوز من الضخامة بدرجة تثير الإحراج . وفي مثل هذه الحالات غالباً ما تستثار عند صاحب مثل هذه المفاهيم الغامضة انفعالات قوية ضد الوسيلة التي تكشف عن عجزه ونقصه . وهذا هو أساس المقاومة .

وأخيراً فإننا نستطيع أن نلخص المناقشة السابقة بأن تؤكد أن أى مفهوم مفيد في علم النفس يجب أن يكون مشتقاً من وقائع ملاحظة . وأنها إذا فشلنا في إخضاع جميع المفاهيم لعملية نقدية إجرائية نستطيع أن نتحقق بها من مدى صدق أو صحة المفهوم ، فإننا بالتالى لن نصل إلى تحقيق أى هدف علمى أو إلى السر أى خطوة أخرى من خطوات بناء نظرية مفيدة صالحة . وقد يكون هذا هو ما ترمى إليه الاتجاهات غير العلمية .

مشكلة التفسير - المتغيرات الوسيطة :

والآن ، بعد أن قمنا بتحديد طبيعة متغيرتنا الرئيسية : متغيرنا التابع وهو السلوك ، ومتغيرتنا المستقلة وهي الظروف أو الأحداث التي يعتبر السلوك محصلة لها ، وبعد أو وضعنا الأساس المنطقي لطريقة تحديد هذه المتغيرات ، وهو الاتجاه ، الإجرائى ، يبقى علينا أن نعرف كيف نقيم العلاقة بين متغيرنا التابع ، من ناحية وبين المتغيرات المستقلة المسفولة عنه ، من ناحية أخرى . ذلك أن العلم هو مجموعة من القوانين يتطلب وضعها تصور علاقة معينة من مجموعتين من المتغيرات . فكيف تصور هذه العلاقة ؟ وما هى الأساليب المنطقية التي تساعدنا على تصور سليم ؟

الواقع أن مشكلة إقامة علاقات معينة بين مجموعتين من المتغيرات هى مشكلة التفسير . ولقد رأينا كيف سلر علم النفس في طرق ومناهج مختلفة كانت ، فيما تتلونه حتى الآن ، أقصر من أن تحقق أهداف العلم أو تستوفى شروطه . والواقع أن ما تتلونه حتى الآن من نظريات في تفسير السلوك ، لم يكن يعتمد على إيجاد علاقة بين متغيرات مستقلة ، بالمعنى الذى سبق أن حددناه ، وبين السلوك . بل كان يخلط بين الغيبيات وبين المتغيرات المستقلة من ناحية ، أو بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة من ناحية أخرى . أو بمعنى آخر كانت المفاهيم التفسيرية التي تعتمد عليها تلك النظريات لا تركز أساساً على مادة من الملاحظات التجريبية ، مستقلة عن الظاهرة المراد تفسيرها . حقاً إننا لا نستطيع أن نتعصر في إقامة العلم على مجرد الملاحظات التجريبية المباشرة ، ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتعاضى عن هذه الملاحظات ، أو لنقلها جانباً ، ثم نصوغ من عندنا مفاهيم لا يمكن

أن تترجم إلى أحداث ذات أبعاد طبيعية

إن القياس التجريبي أو الملاحظة التجريبية المباشرة ، هي الأساس الذي يعتمد عليه العلم الطبيعي ، إلا أننا لا نستطيع أن نصل دائماً إلى حلول للقضايا العلمية ببساطة عن طريق الملاحظة والقياس المباشر . فكثيراً ما يبدو ارتباط الظواهر بالمتغيرات التي تقع تحت ملاحظتنا المباشرة بعيداً وواهماً ، إلى الحد الذي لا يسمح لنا بالاعتماد على الملاحظة المباشرة فحسب . وإلى جانب ذلك فإن هناك مشكلات تتعلق بالربط بين ظواهر لا يبدو بينها ارتباط ما . مثل هذه المشكلات أيضاً لا يمكن حلها عن طريق الملاحظة المباشرة ، أو اعتماداً على الناحية الوضعية في العلم فحسب .

من أجل هذا قامت النظريات التفسيرية في العلوم الطبيعية الحديثة . ومن أجل هذا كان لابد في وضع النظريات من استخدام عناصر تصورية يمكننا عن طريقها أن نستكمل النقص البادي ، سواء في طبيعة العلاقات بين الظواهر أو في المتغيرات التي تقع تحت الملاحظة المباشرة ، والتي لا تكفي وحدها للتفسير . إلا أننا في نفس الوقت الذي نستخدم فيه هذه العناصر التصورية نضع نصب أعيننا أهدافاً معينة . نضع نصب أعيننا أن يساعد التفسير النظري الذي نضعه على التبرؤ بالظاهرة التي ندرسها ، وعلى التحكم فيها . ونضع نصب أعيننا كذلك المحافظة على موضوعية العلم ، وإمكانية تحقيق ما نضع من فروض أو نظريات . ونضع نصب أعيننا أيضاً فتح باب البحث العلمي وليس إغلاقه . كل هذه أهداف يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحن نستخدم المفاهيم النظرية التي تعاوننا على التفسير . كيف إذن يكون شكل المفاهيم التفسيرية أو العناصر التصورية التي نقيم عليها نظرياتنا ، وما هي الشروط التي يجب أن نتوخاها في وضعها ؟ قبل أن نجيب على هذا السؤال نأخذ مثلاً لنموذج معين من نماذج السلوك لنستعين به في توضيح ما نقول .

لتفرض أننا لاحظنا أن سلوك الناس يختلف عند مواجهتهم للسلطة ، فبعضهم يخاف ، وبعضهم يخضع ويستضعف ، وبعضهم يبدى مظاهر الإخلاص والوفاء ، وبعضهم يسلك سلوكاً عدوانياً ، وبعضهم يسلك سلوكاً متزنًا ، الخ ... ، ثم أردنا أن نفسر هذا الاختلاف . فماذا نجد ؟ إن نظرية الأنماط قد تستعين بمفهوم الأنماط الموروثة في التفسير ، فتقرر أن « السبب » هو « النمط » الذي تنتمي إليه كل مجموعة من هؤلاء الناس^(١) . وقد تقرر نظرية الفرائز مثلاً أن السبب هو الاختلاف في قوة الفرائز التي تكمن

(١) انظر الفصل السادس .

وراء كل نموذج من هذه النماذج السلوكية^(١) . فمن كانت عنده غريزة الخوف أكبر من غيرها يخاف وهكذا ... وقد تعزو نظريات أخرى هذا الاختلاف إلى درجة « النضج » أو « الاستعداد الموروث »^(٢) . وقد تعزو النظرية الجالية^(٣) هذا الاختلاف إلى اختلاف في الإدراك . فالذي يخاف يدرك السلطة كشيء مهدد ، والذي يعتدى يدركها كمنافس ، والذي يسلك سلوكاً مترناً يدرك فيها المسألة أو الصداقة وهكذا .

مثل هذه التفسيرات تناولناها جميعاً بالنقد من حيث استخدامها مفهومات لا تؤدي بنا إلى تحقيق أهداف العلم أو الالتزام بمسلماته ، ومن حيث أنها لا تضع أيدينا على متغيرات قابلة للملاحظة ، وبالتالي للتأول بالتغيير والتعديل ، إذا ما أردنا أن نحقق ضيقاً في الظاهرة السلوكية التابعة لها . وقلنا إن التفسير الذي يحقق لنا هذه الأهداف جميعاً هو ذلك الذي يحدد المتغيرات المستقلة في صورة أحداث أو حوادث طبيعية تعرض لها الكائن الحي في تاريخه القريب أو البعيد ، وضرربنا لذلك مثلاً بشرب كوب من الماء .

على أنه غالباً ما تكون الأحداث أو الظروف التي تعرض لها الفرد في ماضيه القريب أو البعيد ، والتي كانت « سبباً » في سلوكه على هذا النحو أو ذاك (شرب كوب من الماء أو التصرف بشكل معين في وجود السلطة الخ ...) ، غالباً ما تكون على درجة كبيرة جداً من التعقيد ، فهي تشمل معلومات كثيرة جداً عن تاريخ التفاعل بين الفرد وبين أفراد مجتمعه الآخرين . فتشمل ظروفه إبتداء من الميلاد حتى اللحظة التي نريد فيها أن نفسر سلوكه ، وما يحيط به في هذه اللحظة من ظروف . تشمل علاقاته الاجتماعية وخاصة بالناس الذين يشبهون السلطة مثلاً ، وتشمل علاقاته الإنسانية الأخرى في الثقافة التي يعيش فيها . وتشمل نظم الثواب والعقاب التي تعرض لها وتشمل الفروق بينه وبين أفراد المجتمع الآخرين ... وهكذا . وليس هذا على سبيل الحصر ، بل نريد أن نشير هنا فقط إلى أن هذه المتغيرات على درجة كبيرة جداً من التعقيد والتعدد والتداخل .

ليس هذا فقط ، بل أن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الظاهرة السلوكية تزيد في هذه الدرجة من التعقيد إلى أبعد الحدود . ذلك أن السلوك ، كما سبق أن قلنا ظاهرة ديناميكية ، أي تتشكل وتتعدل بناء على تفاعل ديناميكي بين الكائن الحي وبيئته . ومعنى ذلك أن تفسير الظاهرة السلوكية لا يتأتى بناء على مجرد معرفة الظروف والمتغيرات المستقلة

(١) انظر الفصل السابع .

(٢) انظر الفصل الثامن .

(٣) انظر الفصل التاسع .

وحصرها ، ثم استنتاج الظاهرة السلوكية بعد ذلك كما نستنتج كمية رياضية من مجرد إضافات حسابية بسيطة . بل إن مهمة العالم النفساني هي أن يكتشف بدقة طبيعية العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ، وهي ما أشرنا إليه من ظروف وأحداث ، وبين المتغيرات التابعة وهي مظاهر السلوك المختلفة فلا يكفي أن نعرف فقط أن الاستجابة (س) هي محصلة للمتغيرات المستقلة م ١ ٢ ٣ ٤ ؛ الخ . بل يجب أن نعرف أيضا كيف أن هذه

الاستجابة هي محصلة لهذه المتغيرات ، أي ما هو نوع العلاقة الوظيفية بين هذين النوعين من المتغيرات على وجه التحديد . ولكن في موقف ، كهذا يبلغ فيه عدد المتغيرات المستقلة هذا الحد من الكثرة ومن التداخل ، فإن العلاقة الوظيفية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبلغ حداً من التعقيد يصعب معه تصورها مباشرة ، أي عن طريق عملية إدراكية واحدة . ومعنى آخر فإننا قد لا نستطيع أن نشمل بتصورنا جميع المتغيرات المستقلة المسؤولة عن حدث سلوكي ما ، في ارتباطها بهذا الحدث ، في علاقة واحدة مباشرة . فما هو الحل إذن؟

يجب كل من طولمان^(١) وهل^(٢) بأن حل هذه المشكلة لا يتأتى إلا عن طريق تجزئة هذه العلاقة المعقدة إلى مجموعات متتابعة مترابطة من العلاقات الوظيفية الأكثر بساطة ، والتي يتكون منها ومن العلاقات بينها في النهاية تصورنا الشامل للعلاقة الوظيفية الكلية المعقدة . ومعنى آخر فلنكنيسهل علينا تصور هذه العلاقة المعقدة بين السلوك من ناحية ، وبين المتغيرات المستقلة المسؤولة عنه من ناحية أخرى ، فإننا نوسط في عملية التصور هذه مفهومات يعبر كل منها عن علاقة بين مجموعة من هذه المتغيرات المستقلة وبين السلوك ، ونظلمنتلج في إقامة علاقات بين هذه المفهومات نفسها بعضها وبعض ، حتى نصل في النهاية إلى تصور العلاقة الكلية التي تربط بين السلوك وبين المتغيرات المسؤولة عنه ، عن طريق هذا البناء التصوري المتدرج . ولقد أطلق طولمان إسم « المتغير الوسيط » (و) على ذلك المفهوم الذي يعبر لنا عن علاقة بين مجموعة من الظروف المستقلة من ناحية ، وبين السلوك من ناحية أخرى . أو بعبارة أخرى ، يعبر المتغير الوسيط عن تصورنا لأثر أو نتيجة مجموعة من الأحداث التي يتعرض لها الكائن الحي ، في سلوكه ، إذا ما توصلنا تثبيت جميع المتغيرات الأخرى أو استبعاد أثرها مؤقتاً على هذا السلوك . وتكون المتغيرات الوسيطة على هذا النحو مجموعة العلاقات التي تربط بين المتغيرات المستقلة من ناحية والسلوك من ناحية أخرى ، والتي ترتبط هي الأخرى فيما بينها بمجموعة من العلاقات

(١) Tolman, E.C., The Intervening variable (in Marx Psychological Theory), The McMillan Co., New York 1951.

(٢) Hull, C. Principles of Behavior. New York, Appleton Century, New York, 1943.

الأكثر نجحنا ، بحيث يتكون من جميع هذه العلاقات المتداخلة في النهاية ، البناء النظري الذي يفسر لنا العلاقة المعقدة بين موقف ما مثير من ناحية وبين السلوك نحو هذا الموقف من ناحية أخرى فبدلاً من أن نقول أن الإستجابة من هي محصلة للمتغيرات المستقلة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ الخ وتتصور مجموعة من العلاقات التي تربط هذه المتغيرات الواحدة بعد الأخرى بالمتغيرات المستقلة من ناحية ، ثم مجموعة أخرى من العلاقات التي تربطها هي نفسها بعضها ببعض ، ثم في النهاية مجموعة أخرى من العلاقات التي تربطها بالمتغير التابع وهو السلوك . كل هذا في نظام متسق منطقي يحكم يتناسب مع طبيعة الظاهرة السلوكية .

المتغيرات الوسيطة إذن هي الوسيلة المنطقية التي نستعين بها على بناء نظرية سليمة في تفسير السلوك ، نظرية يمكننا عن طريقها أن نتنبأ بالسلوك وأن نتحكم فيه . والواقع أنه بالرغم من الفائدة العظمى التي يمكن أن نجنيها من مفهومات من هذا النوع في بناء النظرية ، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في صياغتها . كما أنه قد ينشأ عن ذلك أخطاء عديدة في استخدامها . ولكن الذي يقينا فعلاً من الوقوع في هذه الأخطاء هو أن تفهم بالضبط ما هي طبيعة هذه المتغيرات . فاعتبار هذه المتغيرات مفهومات تعبر عن علاقات بين المتغيرات بين المتغيرات المستقلة من ناحية وبين السلوك من ناحية أخرى ، لنا يجب أن تكون هذه المفهومات مرتبطة ارتباطاً منطقياً سليماً بكلا هذين الطرفين . فيجب أن تكون من ناحية مرتكزة إلى مجموعة من الإجراءات أو العمليات التجريبية القابلة للملاحظة والتي تمثل مقدمات سببية ضرورية للسلوك ، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون مرتبطة بظاهرة سلوكية تمثل النتيجة اللازمة لهذه المقدمات . ذلك أن هذه المتغيرات ليست سوى مفهومات تلخص لنا نتائج تفاعلات سابقة بين الكائن الحي وبيئته .

والمتغيرات الوسيطة ليست عمليات تتوسط زماناً بين الموقف المثير من ناحية وبين الاستجابة من ناحية أخرى ، كما قد يظن في بعض الأحيان . كذلك فإن المتغيرات الوسيطة ليست عبارة عن عمليات فسيولوجية داخلية تتوسط مكاناً بين ظاهرتين خارجيتين (المثير والاستجابة) . فبالرغم من المضمون الفسيولوجي لبعض المصطلحات التي يعبر بها « هل » عن متغيرات الوسيطة ، إلا أنه لا يجوز أن نخطئ فنفسر هذه المفهومات على أنها متغيرات سببية فسيولوجية . ذلك أن المتغيرات الوسيطة التي استخدمها هل لا تستمد معناها العلمي من تصور ما قد يكون لها من طبيعة فسيولوجية ، بل تستمد هذا المعنى فقط من المعادلات الرياضية التي يقدمها لنا « هل » لتعبر عن علاقة تجعل من هذه التكوينات شيئاً أشبه بالتكوينات الرياضية التي يستخدمها العالم الطبيعي في نظرياته . وإذا كان « هل » قد أضاف إلى ذلك بعض عبارات تشير إلى ما قد يكون هناك من احتمال لوجود مقابل لهذه التكوينات

في الجهاز العصبي . فإنه قد فعل ذلك فقط لإثارة نطق للبحث أملم أولئك الذين يشتمون بالربط بين السلوك من ناحية وبين العمليات الفسيولوجية المقابلة له من ناحية أخرى . ولكن المضمون الأساسي للمتغيرات الوسيطة هو أنها تعبر عن مفهومات تلخص لنا أثر أحداث ومتغيرات معينة تعرض لها الكائن الحي ، في سلوكه الظاهري الكلي . فهي بمعنى آخر تعرض بطريقة مناسبة أو ترمز بطريقة مناسبة إلى متغيرات تجريبية معقدة . فبدلاً من أن نقول مثلاً إن فرداً معيناً قد تعرض لسلوكه لعدد كذا أو كذا من مرات التدعيم ، تحت ظروف كان فيها المدعم على هذا النحو أو ذلك من الجاذبية ، وأن الوقت الذي كان ينقضى بين استجابته وحصوله على المدعم هو كذا أو كذا ... الخ ، من الظروف التي يرمز إليها مفهوم قوة العادة (وسوف نوضحه فيما بعد) ، فإننا نستبدل هذه القصة كلها بكلمة واحدة وهي أن « قوة العادة » عنده بلغت كذا أو كذا من الدرجات .

وباختصار فإن المتغيرات الوسيطة تمدنا بلغة مختصرة أو اختزالية تعبر عن أثر المتغيرات المستقلة في السلوك بطريقة كمية أو (كيفية) دقيقة ، بحيث نستطيع أخيراً أن نهبط بين جميع المتغيرات الوسيطة في معادلة واحدة تشمل جميع الظروف المؤثرة .

ولعلنا نجد فيما وضعه « هل »^(١) من متغيرات وسيطة في نظريته أمثلة لتوضيح كل هذه المعاني . ولنتناول أحد هذه المتغيرات وهو مفهوم « قوة العادة » . إن مفهوم قوة العادة عند « هل » يعني بالضبط (إذا ما أردنا ترجمته إلى إجراءات تجريبية) : الآثار التي تترتب في السلوك على ما نحدثه من تغيرات في العوامل الأربعة الآتية : ١ - عدد مرات التدعيم ، ٢ - كمية المدعم (مقلده) ، ٣ - الوقت المنقضى بين المثير والاستجابة ، ٤ - الوقت المنقضى بين الاستجابة والتدعيم^(٢) . فإذا قمنا بتحديد المظهر السلوكي الذي يعبر عن قوة العادة ، أو بمعنى آخر ، الذي نلاحظ عن طريق قوة العادة (ويحدد هنا المظهر بمدى احتمال صدور الاستجابة بالنسبة لموقف ما ، وبمقدار مقاومتها للانطفاء أي استمرارها في الظهور دون تدعيم) ، إذا ما قمنا بهذا التحديد، يصبح مفهوم قوة العادة مطابقاً تماماً للعوامل الأربعة السابقة الذكر . أو بمعنى آخر تصبح « قوة العادة » متوقفة تماماً على هذه المتغيرات المستقلة الأربعة .

(١) نفس المرجع .

(٢) لاستيضاح مفاهيم التدعيم الانطفاء وغيرها مما يرد في هذا المثال أرجع إلى : محمد عماد الدين إسماعيل : « الشخصية والملاج النفسي » مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ الفصل السادس . وكذلك إلى : أحمد زكي صالح : العلم أسسه ونظرياته ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ (الفصل العاشر) .

وبهذا التحديد لمفهوم قوة العادة، الذى سنتخله هنا نموذجاً للمتغيرات الوسيطة، نصبح فى موقف يساعدنا على تحقيق جميع الأهداف والشروط التى يتطلبها منا أى تفسير علمى إذا ما استعنا بهذا المفهوم فى تفسير بعض مظاهر السلوك . فمن ناحية يساعدنا مثل هذا التحديد على أن نفهم بالضبط ماذا يعنيه المجرى أو واضع النظرية من مفهومات تفسيرية ، وهذا هو شرط الموضوعية فى العلم . ومن ناحية أخرى ، إذا ثبت أن مفهوماً من هذا النوع غير مطابق للإجراءات التجريبية التى تحدده ، أو بمعنى آخر غير صحيح من الناحية التجريبية ، أو غير مفيد من ناحية التطبيق العملى ، فإنه يمكن عندئذ القيام بالتعديلات اللازمة فيه لتطابق شرط الصحة الوضعية ، أى ليصبح وصفاً صحيحاً لما هو موجود فى الواقع الموضوعى . فإذا ثبت مثلاً أن قوة العادة - كما تقاس بمدى احتمال ظهور الاستجابة بالنسبة لموقف معين - لا ترتبط بالزمن الذى يتقضى بين الاستجابة وبين عملية التدعيم ، أمكن تغيير هذا العامل فى علاقته بقوة العادة أو تعديله تبعاً لما نلاحظه بالفعل فى الموقف التجريبى . مثل هذه المرونة فى المفهومات النظرية من حيث قابليتها للتعديل أو التغيير ، هى فى الواقع ميزة كبيرة فى النظرية العملية ، إذ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الاستمرار فى البحث العلمى والوصول به إلى درجة كبيرة من الدقة . فارتكاز المفهوم التفسرى على أساس واقعى من الاجراءات التجريبية ، أو من المتغيرات المستقلة القابلة للملاحظة والتتول ، يجعل من الممكن ليس فقط تحقيقه تجريبياً ، بل أيضاً التعبير الكسمى الدقيق عن مدى صحته ، والتعبير الكسمى هو آخر مراحل الدقة فى العلم .

وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المتغيرات الوسيطة كمفهومات تفسيرية ، يساعدنا على التنبؤ واستخلاص الفروض العلمية ، كما يساعدنا على التحكم فى السلوك . فاستخدام مفهوم العادة بالمعنى الذى سبق تحديده مثلاً ، يساعدنا على تحديد الظروف التى تؤدي إلى تكوين العادات ، والتى تؤدي إلى انحلالها أو إحلال أخرى محلها . وبذلك نستطيع أن نتنبأ بأسباب تكوين العادات المختلفة كما نستطيع أن نتحكم فى هذا التكوين . هذا على حين أن المفهومات التفسيرية الأخرى ، من الأنواع التى سبق أن استعرضناها فى الفصول السابقة ، لا تحقق مثل هذه الأهداف .

ولنأخذ مثلاً عادة مص الأصابع عند الأطفال لنرى إلى أى حد ينطبق هذا الكلام . إن نظرية فرويد مثلاً تحاول تفسير هذه العادة باستخدام مفهوم الليبدو (الطاقة الغريزية الجنسية الموروثة) ، فتقرر أن هناك « دافعاً موروثاً » للقيام بعملية الامتصاص هذه ، وأن هذا « الدافع » يجعل الطفل يستشعر للذة وإشباعاً من القيام بهذه العملية بشكل فطرى . ولاشك أن النظرية على هذا النحو لا تسمح بأى تحقيق . كما أنها لا تستطيع أن تتنبأ لنا من من الأطفال هو الذى تقوى عنده عادة مص الأصابع ، ومن الذى تضعف عنده هذه

العادة أو لا تنمو مطلقاً . وبالتالي لا تستطيع أن تقرر لنا كيف يمكن أن نتحكم في نمو هذه العادة عند الأطفال . ذلك أن تحقيقها لكل هذه الأهداف يعتمد على ما إذا كان مفهوم الليندو نفسه يستند إلى متغيرات مستقلة قابلة للملاحظة ، حتى يمكن أن نشاهده فيها . والواقع أن علم الفسيولوجيا لم يثبتنا حتى الآن عن وجود وجود قنوات أو أنابيب في الجهاز العصبي . مثلاً يسيل فيها سائل أو مادة إسهما الليندو ، بحيث تتركز حول القم ثم حول الشرج .. الخ ، كما توحي بذلك نظرية فرويد . وبدون مثل هذه المتغيرات أو الأحداث الداخلية التي يمكن ملاحظتها ورد مفهوم الليندو إليها ، يظل الكلام على المستوى المجازي الذي لا يساعد على تحقيق أى هدف من أهداف العلم .

هنا في حين أننا ، بناء على مفهوم العادة عند « هل » يمكننا أن نقول مثلاً إنه بما أن الرضاعة في فترة الحضنة يترتب عليها دائماً الحصول على مدعم أولى (هو الطعام) ، لنا فإننا نتوقع أن تقوى استجابة المص (أى تصبح عادة قوية) ، كلما زاد تكرارها (زاد عدد مرات التدعيم) ، أى كلما طال عمر الطفل في فترة الرضاعة . ويؤدي هنا بالتالى إلى أن مص الأصابع يزداد عند الأطفال الذين يفتطمون فطاماً مفاجئاً في سن متأخرة نسبياً ، كبديل لاستجابة الرضاعة التي أصبحت عادة قوية نسبياً (أقوى منها عند غيرهم من الأطفال) ، وأصبحت لذلك مقاومتها للانطفاء شديدة . ويمكن أن نقوم بأبحاث لتحقيق ذلك الفرض « التنبؤ » الذي استخلصناه بمساعدة مفهوم العادة . ولقد قام كل من « سيز » و « ويز » يبحث في هذا الاتجاه وأثبتا النتيجة المتوقعة ، وهى أنه كلما زاد سن فطام الطفل زاد اضطرابه الانفعالي ، وبذلك يلجأ إلى عملية مص الأصابع كبديل لعملية الرضاعة^(١) . وبناء على مثل هذه الأبحاث يمكن أن نتحكم في سلوك مص الأصابع فنقوم بعملية الفطام في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة ، وهكذا ...

ولاشك أن هدف النظرية السيكلوجية هو بناء تنظيم كامل من هذه المتغيرات ، تنظيم يعيننا على استخلاص الفروض العلمية للتنبؤ بالظواهر السلوكية والتحكم فيها . ولقد وضع طولمان الإطار الخارجى لمثل هذا التنظيم ووقف عند هذا الحد . ثم جاء هل فحلول أن يصوغ

(١) Sears & Wise (1950), Relation of Cup Feeding in Infancy and the Oral Drive, American J. Orthopsych., 20.1.23.

انظر أيضاً : نجيب اسكندر وعماد الدين إسماعيل : الانجابات الوالدية في تنشئة الطفل ، دار المعرفة : القاهرة . الفصل السابع (وفيه أنه ليس معنى ذلك أنه لا يمكن فطام الطفل بالمرّة دون إحباط ، إذ أن هناك سناً يكون قد كون الطفل عندها عادة أخرى للحصول على الطعام ، وهى عادة المضغ ، التي تصبح من القوة بحيث يسهل على الطفل بعد ذلك التخلص من عملية المص ، أى يسهل عليه انطفأها .

فروضاً لتفسير طبيعة العلاقات الوظيفية التي تعبر عنها هذه المتغيرات . وبذلك وضع القوانين الأساسية التي تفسر السلوك البسيط عن طريق إدخال مجموعة من المتغيرات الوسيطة مثل « قوة العادة » و « النافع » و « الكف » وغيرها . ولسنا هنا بصدد استعراض نظرية هل أو غيرها في تفسير السلوك ، ولكننا نود أن نقول فقط أنه ، إلى أن نستطيع أن نستخدم تكويناتنا الفرضية أو مفهوماتنا التفسيرية يمثل هذه الدقة التجريبية التي استخدمناها هل ، فإننا لا نستطيع أن نحصل على نظرية علمية في تفسير السلوك . ذلك أن هذه الطريقة فقط هي التي تجعلنا نستطيع أن نحقق الفروض التي سوف تكون أساساً لقوانيننا ونظرياتنا ، فقبلها أو نرفضها على أساس تجريبي . ولقد كان أكثر الجهود الذي انصرف في عمل النظريات السيكولوجية ، للأسف الشديد ، عدم الفائلة من هذه الناحية ، مما أدى إلى التعارض الشديد بين النظريات السيكولوجية الذي لا تزال نشاهده حتى الآن ، وكذلك إلى احتقار الجانب النظري في علم النفس من بعض الأوساط العلمية الأخرى .

تصنيف المتغيرات - إطار لدراسة السلوك :

والآن وقد رأينا أن تفسيرنا للسلوك يستلزم أن نتصوره في علاقات مع مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تربط بينه من ناحية ، وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة من ناحية أخرى ، فقد نريد أن نعرف ما هي الفئات التي يمكن أن نصف فيها كلا من هذين النوعين من المتغيرات ، المستقلة والوسيطة . أو بمعنى آخر ، ما هي طبيعة تلك المتغيرات ، وكيف نحدد ما ؟ إن مثل هذا التصنيف لا بد منه إذا أردنا أن نبدأ دراسة منهجية للسلوك ، دراسة تبين منها القوانين التي يخضع لها السلوك ، والنظرية العامة التي تفسره .

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فإننا نستطيع أن نصفها فيما يلي :

١ - الموقف المثير الحالى كالكوب مثلاً في مثال شرب الماء الذي سبق أن ذكرناه ومثل السلطة في المثال الآخر ، أو غير ذلك من المواقف العديدة التي نسلك أزاها في الحياة اليومية . والموقف المثير هو أى جزء أو تغير في جزء من البيئة المحيطة .

٢ - أنواع التدريمات السابقة التي حصل عليها الكائن الحي مقترنة باستجاباته المختلفة للمواقف المختلفة (أنواع الثواب والعقاب التي تعرض لها الكائن الحي في أثناء تفاعله مع مواقف البيئة المختلفة) . ويتضمن ذلك جدول التدريم ونوع المدعومات وما إلى ذلك من العلاقات المختلفة المتضمنة في عملية التدريم .

٣ - أنواع الحرمان (الحاجات) التي يعانها الكائن الحي حالياً وما يتصل بها

من حوافز (مدعمات) حاضرة في مجال الإدراكي (إما بشكل عيني أو بشكل رمزي) .
ومن أمثلة هذا النوع من المتغيرات المستقلة ، عدد ساعات الحرمان من الطعام ، عدد ساعات
الحرمان من الجنس ، متغيرات الظروف الطبيعية من أصوات وأضواء وحرارة وغيرها مما يقع
الكائن الحي تحت تأثيره حالياً أو كان يقع تحت تأثيره من فترة وجيزة . المتغيرات الفسيولوجية
التي تجري في جسمه حالياً مثل نقص السكر أو نقص الوزن الخ ، الصدمات الكهربائية التي
وقعت على الكائن الحي منذ لحظة وشدتها ، عدد الساعات التي قضاها الفرد في عزلة ، وغير
ذلك من الإجراءات المختلفة .

أما موضوعات الحوافز (المدعمات) فتمثل في ألوان الطعام المختلفة وموضوعات
الجنس ، والحواجر والموانع التي على الكائن أن يجتازها سواء في الزمان أو المكان ،
والأصدقاء والأعداء والمثيرات المؤلمة وموضوعات الجمال ... الخ . مما يدركه الكائن الحي
أو يتصوره .

٤ - الفروق الفردية سواء أكانت هذه الفروق تكوينية (أي ترجع إلى فترة التكوين
الجنينية مما قد يسمى بالفروق الوراثية)^(١) أم كانت ترجع إلى التدريب الميكرو جدياً في
حياة الفرد ، مما قد يؤثر جميعه في النتائج التي تترتب على المتغيرات الثلاثة الأولى .

أما المتغيرات الوسيطة فيمكن تصنيفها فيما يلي :

أولاً : التنظيم الإدراكي ، ويعبر عما اكتسبه الفرد من « معان » و « مفهومات » عن
الظواهر المحيطة به وكذلك ما اكتسبه من قدرة على إدراك العلاقات بين هذه الظواهر .
ويتضمن تكوين المعاني والمفهومات إدراك علاقات بالطبع . إلا أنه يستحسن لأغراض
التحليل أن نفرق بين هذين النوعين من التنظيمات الإدراكية حالياً . فنحن نلاحظ أن معظم
أفراد الإنسان يكتسبون القدرة على تصنيف الظواهر الطبيعية في أنواع مثل الألوان والطعوم
والروائح والكراسي والموائد والأشجار وأفراد الإنسان الآخرين وغير ذلك ، وهذا هو ما تعبر
عنه المفهومات أو المعاني . وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أيضاً أن معظم أفراد الإنسان
يستطيعون أن يدركوا العلاقات بين الظواهر المختلفة من تشابه وتضاد وغير ذلك ، وذلك
ابتداء من إدراك الفروق بين الأطوال أو الطعوم أو الألوان أو الأصوات حتى إدراك العلاقات
التي تتضمنها النظرية النسبية مثلاً .

ويمكن « الكشف » عن التنظيم الإدراكي سواء من ناحية المفهومات والمعاني أم من

(١) انظر مناقشة مفهوم الوراثة في الفصل الثامن .

ناحية العلاقات ، عن طريق ما يقوم به الفرد من تمييز للمواقف المثيرة المختلفة التي يتعرض لها ، سواء كان هذا التمييز عن طريق الاستجابة الظاهرية أم عن طريق الاستجابة اللفظية . فالفرد يميز بين موقفين مختلفين إذا استجاب لهما بشكل مختلف ويميزها كموقفين متشابهين إذا استجاب لهما بطريقة متشابهة . كذلك إذا طلب منه تقريراً لفظياً عن الموقف المثير فإنه سيعطى نفس التقرير بالنسبة للمواقف المتشابهة إذا كان إدراكه لها متشابهاً ويعطى تقريراً مختلفاً إذا كان إدراكه لها مختلفاً . فيقول مثلاً « هذا أحمر » بالنسبة للون الأحمر ويقول « هذا أخضر » بالنسبة للون الأخضر وهكذا ويقول أيضاً « هذا برتقال » و « هذا موز » و « هذا كبير » و « هذا صغير » ، هذا من ناحية التمييز عن طريق التقرير اللفظي . أما من ناحية الاستجابة الظاهرية فإن التمييز يتضح عن طريق تناول الأشياء واستخدامها واختيارها بناء على تعليمات معينة ... الخ .

وباختصار فإن التنظيم الإدراكي يمكن ملاحظته عن طريق الاستجابات التمييزية سواء منها اللفظي أم الظاهري ، وبهذا المعنى يتحدد مفهوم التنظيم الإدراكي إجرائياً من حيث علاقته بتغير السلوك .

أما من حيث العوامل المؤثرة في هذا التنظيم فيمكن ادخال جميع المتغيرات المستقلة السابقة الذكر وأيضاً جميع المتغيرات الوسيطة التي ستأتي ذكرها فيما بعد . فيمكن البحث مثلاً في علاقة الموقف نفسه بعملية الإدراك . ويشمل هذا مدى تعقد الموقف ، ونوع العلاقات المتضمنة فيه وهكذا . ويمكن أيضاً بحث الفروق الفردية وعلاقتها بعملية الإدراك . ويمكن كذلك بحث درجة الحرمان وشدته ونوع الحوافز وعملية التدعيم وجدول التدعيم ... الخ كل ذلك في علاقته بالتنظيم الإدراكي بطريقة تجريبية مضبوطة^(١) .

فالتنظيم الإدراكي كمتغير وسيط إذن يمكن ربطه بدقة بالمتغيرات المستقلة من ناحية والمتغير التابع ، وهو السلوك ، من ناحية أخرى . فإذا ما تحدد التنظيم الإدراكي على هذا النحو فإننا نستطيع من ناحية أخرى أن نقيم العلاقات بينه وبين متغيرتنا الوسيطة الأخرى من دوافع وعادات . وأخيراً فإننا نستطيع إذا ما فهمنا التنظيم الإدراكي سوف يستلزم في موقف ما ، إذا ما عرفنا المتغيرات الأخرى المرتبطة بالموقف . وكذلك فإننا نستطيع عن طريق معرفة التنظيم الإدراكي لشخص ما ، أن نتنبأ بما يمكن أن يكون عليه تنظيم دوافعه

(١) انظر : Mohamed E. Ismail: A Reinterpretation of Perception in Terms of Learning and Personality Dynamics.

رسالة دكتوراه محفوظة في مكتبة كلية التربية جامعة عين شمس .

مثلاً ، أو بما يمكن أن يكون عليه سلوكه في موقف ما ، إذا ما أعطينا المتغيرات الأخرى اللازمة . وباختصار فإن معرفة التنظيم الإدراكي كمتغير وسيط يساعدنا على التنبؤ بالسلوك وبالتالي على التحكم فيه .

وليس في معنى التنظيم الإدراكي على هذا النحو أى إضافة غيبية . فهو ليس عملية « شعورية » ، ولا عملية « ايزومورفية » بالمعنى الجشتالتي ، ولا غير ذلك مما لا نستطيع أن نعدده إجرائياً ، ولكنه مفهوم يعبر لنا عن « النتائج » التي ترتبت على اتصال الفرد بالمتغيرات المختلفة في بيئته من حيث تأثيرها على عمليات التمييز عنده فيما بعد .

ثانياً : تنظيم العادات والتوقعات ، ويشمل هذا التنظيم مجموع العادات والتوقعات التي اكتسبها الفرد . فنحن نلاحظ مثلاً أن الفرد « يتوقع » أن هناك طعاماً سيقدّم بعد سماعه صوتاً معيناً ، أو يتوقع أن هناك غلرة جوية بعد سماعه صفارة الإنذار ، أو يتوقع مدحاً من الرئيس عند أدائه سلوكاً معيناً أو يتوقع العقاب إذا فشل في أداء معين وهكذا . كذلك نلاحظ أن معظم سلوكنا اليومي عبارة عن عادات كعادات الطعام وعادات النوم وعادات المشي والكلام وغير ذلك ، بمعنى أنه كلما ثارت عندنا حاجات معينة فإننا نقوم بسلوك معين بالنسبة لمواقف معينة . فنحن نلاحظ مثلاً أننا نقوم بسلوك التدخين كلما « ثارت الحاجة » عندنا إلى ذلك أو نذهب إلى مطعم معين كلما أردنا الحصول على الطعام خارج المنزل أو نذهب إلى مكان معين للنوم أو لقضاء حاجة كلما ثارت الحاجة عندنا لذلك وهكذا .

وتعبر العادة بهذا المعنى ، كما يعبر التوقع ، عن نمط ثابت نسبياً من السلوك بإزاء مجموعة معينة من المواقف . وبمعنى آخر فإننا نستطيع أن نقيس قوة العادة - أو قوة التوقع - عن طريق مدى احتمال صدور سلوك معين في نوع معين من المواقف . أو عن طريق مقاومة هذا السلوك للانطفاء فمن الناحية السلوكية إذن يرتبط مفهوم العادة بتكرار سلوك معين في مواقف معينة ويرتبط هذا التكرار طبعاً من الناحية الأخرى بظروف أو بمتغيرات مستقلة معينة هي التي أدت إليه .

وإذا اخترنا ملاحظتنا في التجارب المعملية أو في الحياة اليومية ، نجد أن ما نلاحظه بشكل مباشر هو مواقف معينة واستجابات معينة تصدر بإزائها . ونلاحظ أيضاً أنه كلما تكررت ظروف معينة في هذه المواقف تكرر صدور هذه الاستجابات . وبناء على ذلك نحن نقوم باستنتاج أو بتصور علاقة ثابتة نسبياً بين هذه الظروف السببية وبين هذا التكرار في صدور الاستجابة . وبمعنى آخر فإننا نتصور أنه قد حدث تغير في سلوك الكائن الحي . ويعبر مفهوم العادة عن هذا التغير الذي لا ندركه بشكل مباشر وإنما نستنتجه استنتاجاً

من مجموعه ملاحظات مباشرة . فنقول إن الفرد قد أصبح يتوقع نتيجة معينة أو قد أصبح معتاداً لأداء سلوك معين .

وإذا ما حددنا المظهر السلوكي للعادة ، أي إذا ما اتفقنا على طريقة ملاحظتها وقياسها ، فأنخذنا قياساً لها مثلاً مدى مقاومة السلوك للانطفاء . أو مدى تكرار السلوك دون الحصول على المدعم ، يبقى بعد ذلك أن نربط بين تنظيم العادات كمعنى وسيط من ناحية ، وبين غيره من المتغيرات المستقلة والوسيلة ، من ناحية أخرى . فنربط مثلاً بين تنظيم العادات وعملية التدعيم ، بما في ذلك جدول التدعيم ونوع المدعم وغير ذلك . ونربط كذلك بين تنظيم العادات والموقف المتغير بما يتضمنه من تركيب بسيط أو معقد . ونربط أيضاً بين العادة والحاجة عند عملية التدعيم . وكذلك بين تنظيم العادات وتنظيم الدوافع . وبين تنظيم العادات والتنظيم الإدراكي . وبين تنظيم العادات والفروق الفردية وهكذا .

وبتوسيط مفهوم العادة كمتغير في تحديد السلوك على هذا النحو ، يسهل علينا عندئذ أن نتبأ بسلوك معين عند فرد معين في موقف معين إذا ما عرفنا تنظيم عاداته وإذا ما عرفنا العلاقة بين هذا التنظيم والتنظيمات الأخرى لديه . ويصبح من السهل علينا أيضاً أن نتحكم في هذا التنظيم بتناول المتغيرات المستقلة التي يستند إليها ، والتي كانت سبباً في « بنائه » .

ثالثاً : تنظيم الدوافع ، ويتضمن هذا التنظيم ما يظهر لدى الكائن الحي من « ميل » للإقدام على موضوعات أو مدعّمات معينة ، أو للحصول عليها . وكذلك من ميل للهروب من موضوعات أو مدعّمات أخرى أو لتجنبها . وتسمى الحالة الأولى بالدوافع الإيجابية والثانية بالدوافع السلبية . وتعتمد الدوافع أساساً من ناحية المتغيرات المستقلة على نوع ومقدار الحرمان ، وكذلك على نوع ومقدار الحوافز الموجودة في المجال الإدراكي للكائن الحي ، سواء بشكل عيني أم رمزي . أما من الناحية السلوكية فيعبر عن النافع ، سلوك الكائن الحي من حيث مقاومة هذا السلوك لعوامل التشبث ومدى استمراره وشدة في سبيل الحصول على مدعم معين ، أو في سبيل تجنبه والهروب منه . كذلك يعبر عنه تقريره اللفظي بكلمات كالحب أو الكراهية أو التفضيل ... الخ .

وكيفية المتغيرات الوسيطة الأخرى . نستطيع بعد أن نحدد المظهر السلوكي الذي نلاحظه النافع ونقيسه من زاويته ، أن نقيم العلاقات بين تنظيم الدوافع من ناحية وبين المتغيرات الأخرى ، مستقلة كانت أم وسيطة ، من ناحية أخرى . فتقيم العلاقة بين تنظيم الدوافع وبين عملية التدعيم ، والحاجة ، والفروق الفردية والتنظيم الإدراكي ، وتنظيم العادات .

ويتضمن تنظيم الدوافع عند الإنسان ما يتصل بمحاجاته البيولوجية ، وكذلك ما اكتسبه من ميل للأقدام أو الإحجام نحو الموضوعات المختلفة في بيئته ، كنتيجة لاقتران هذه الموضوعات بعمليات تدعيم سلبية أو إيجابية في أثناء حصوله على المدعمات البيولوجية . وبذلك يدخل في هذا التنظيم ما نسميه بالاتجاهات والميول ، والدوافع الاجتماعية ، كالندفع إلى الاجتماع بالآخرين والندفع إلى التحصيل والندفع إلى العدوان وغير ذلك .

ومفهوم الندفع عن هذا النحو لا يعبر عن وجود « شئ داخلي يدفع » . بل يتم عن علاقة بين ظروف بيعة معينة (سواء داخلية أو خارجية) وبين سلوك الكائن الحي من حيث شدته وتوجهه . وبهذا المعنى يعرّفنا مفهوم الندفع على التبوؤ بسلوك الكائن الحي والتحكم فيه .

والآن إذا افترضنا أن هذه الأنواع من المتغيرات المستقلة والوسيلة تتضمن كل ما يمكن أن يوجد من محددات للسلوك ، فإنه يلزمنا بعد ذلك أن نعرف كيف يمكننا في مناسبة معينة أو في موقف معين أن نتبوؤ بسلوك فرد معين ، على فرض أننا قد قمنا بالفعل بمعرفة كل ما يمكن معرفته من تلك المتغيرات .

أو بمعنى آخر كيف يمكن أن نتقل من هذه المتغيرات ، المستقلة والوسيلة ، إلى تحديد متغيرنا التابع وهو السلوك . الواقع أن هذا يستلزم عمليتين أخريين بخلاف ما قمنا به حتى الآن : أما العملية الأولى فهي عملية تحليلية لتحديد العلاقات الوظيفية الفعلية الموجودة بين المتغيرات المختلفة . وأما العملية الثانية فهي عملية تركيبية لبناء تنظيم موحد متكامل من جميع هذه العلاقات وهاتان العمليتان هما الهدف للذي يصبو إلى تحقيقه أى مؤلف علمي في علم النفس العام ، وهو ما نرجو أن نسهم بقسط في سبيل تحقيقه في الأجزاء التالية من هذا الكتاب .

أما الآن فيكفي بعد أن وضعنا هذه الأسس المنهجية التي يمكن أن يقوم عليها تحليلنا القادم لقوانين السلوك وكذلك تركيبنا لها ، أن نبين لماذا تأخر استخدام المنهج العلمي ، كما حلولنا أن نحدد خطواته الرئيسية هنا ، في دراسة الظاهرة السلوكية . وهذا هو موضوع الفصل التالي .

الفصل الحادى عشر

لماذا تأخر الفسیر العلمى للسلوك

ليس من الغريب أن نجد اليوم ، أنه حتى أولئك الذين يؤمنون كل الإيمان بنجاح وبقیمة الطريقة العلمية في ميدان العلوم الطبيعية ، قد يشكون في إمكانية تطبيق هذه الطريقة في ميدان العلوم الاجتماعية . أى في دراسة وتفسیر السلوك الإنسانى . بل إلى البعض لينهب أحياناً إلى أبعد من ذلك فيقرر أن هناك اختلافاً جوهرياً بين كل من الميدانين ، بحيث تصبح مناهج العلوم الطبيعية غير كفيلة بالمرّة بتحقیق أى فائدة يمكن أن نرجوها فيما يتعلق بدراسة السلوك الإنسانى ، الفردى والاجتماعى . فلا يمكن أن نتوقع - في رأى هؤلاء - أن تزيد هذه المناهج من قدرتنا على التنبؤ بالسلوك أو التحكم فيه . ولذلك يرى هؤلاء المعارضون ، أنه سواء فيما يتعلق بعلم النفس بالذات أم بالعلوم الاجتماعية عموماً ، يجب أن تقوم مناهج خاصة تتناسب مع ذلك الاختلاف الجوهرى الذى يمتلئفه هذه العلوم عن العلوم الطبيعية الأخرى . فموضوع هذه العلوم (الاجتماعية) هو السلوك الذى يهدف إلى غرض ويتصف بالذكاء ، وهو ظاهرة تختلف في منشئها وطبيعتها عن الظواهر الطبيعية الأخرى ، مما يجعل من المحتم علينا - في رأيهم - أن نبحث عن مناهج لدراستها مختلفة كل الاختلاف عن مناهج العلوم الطبيعية .

ويتضمن هذا الكلام عن طبيعة الظاهرة السلوكية واختلافها عن الظواهر الطبيعية الأخرى ، أن السلوك البشرى لا يخضع لمبدأ السببية . أى أن هؤلاء المعارضين لا يسلّمون بإمكانية وجود أسباب وأسباب للسلوك البشرى كما يسلّمون بذلك بالنسبة لظواهر الطبيعة غير الحية . وبالتالي فإنهم ينكرون إمكانية التنبؤ في مجال السلوك الإنسانى ، وهى الإمكانيّة التى تترتب حتماً على التسليم بمبدأ السببية ، أى على التسليم بوجود علاقة سبب ومسبب في الظواهر السلوكية . ولأشك أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في تأخر دراسة السلوك الإنسانى دراسة علمية ، أى في تطبيق المنهج العلمى ووسائله في ميدان علم النفس .

وقبل أن نتعرض للأسباب التى أدت إلى قيام وتدعيم هذه النظرة إلى السلوك الإنسانى ، أى إلى اعتباره ظاهرة لا يمكن التنبؤ بها ، يحسن بنا أن نبين بوضوح النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا الادعاء ، وكذلك تلك التى تترتب على الادعاء المقابل له ، أى

اعتبار السلوك ظاهرة تخضع لأسباب محددة ويمكن التنبؤ بها .

إذا كان السلوك الإنساني ، سواء الفردي أو الاجتماعي ، لا يخضع لمبدأ السببية ، فإن الطريقة العلمية تصبح عندئذ غير ذات موضوع بالنسبة للدراسة . أى أنه لا يمكننا عندئذ أن نكشف عن أسرار الطبيعة البشرية . ومعنى ذلك أن كلا من علم النفس والعلوم الاجتماعية الأخرى لا يمكن أن ترقى عندئذ إلى مصاف العلوم . هذه هي النتيجة اللازمة للإدعاء بأن السلوك البشري لا يخضع لمبدأ السببية . وهي نتيجة ضرورية ، لأن جوهر التفسير العلمى فى أى مجال كما رأينا ، هو الربط بين الظواهر وبين مقدماتها السببية أو الظروف المحددة لها ، وذلك فى قانون علم يفسر لنا الحوادث الجزئية التى حدثت فى الماضى ، ونتبأ على أساسه بما يحدث فى المستقبل . فإذا أنكرونا مثل هذه العلية وهنا الاضطراب فى حدوث الظواهر السلوكية الفردية والاجتماعية ، فمعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نستفيد من دروس الماضى ، كما أن معناه أيضاً أن مستقبل البشرية رهين بالصدف وخاضع للأهواء . ومع خطورة هذا الإستنتاج ، لا نزال نرى بعض المشتغلين بالتاريخ والعلوم الاجتماعية يقررون أن الذين يميز ميدانهم عن ميادين العلوم الطبيعية ، أن الأحرر يحكمه مبدأ السببية ، فى حين أن الأول لا يتحكم فيه هذا المبدأ .

والعجيب أن مثل هؤلاء يقرر فى نفس الوقت أن الطريقة الوحيدة التى يمكن أن تساعدنا فى قيادة الأفراد الجماعات هى أن نكرر من برامج الدراسات الاجتماعية . ولاشك أن موقف هؤلاء واضح التناقض . إذ كيف نتظر أن يستفيد الأفراد من دروس التاريخ عظمت ، إذا لم تكن هذه العظمت موجودة فى التاريخ فعلا . أو بمعنى آخر ماذا نتوقع أن يتعلم الناس من التاريخ ، إذا كان هو مجرد أحداث تحدث وفقاً للأهواء أو تبعاً لقانون الصدفة ، وإذا لم يكن هناك أى مبدأ أو قانون يربط بين هذه الأحداث بعضها وبعض بحيث يمكن أن نستخلص نتائج عامة فى سلوك الناس وسلوك الشعوب . إن التفرقة بين السلوك الحكيم فى التاريخ والسلوك غير الحكيم إنما تتضمن فعلا الاعتراف بالعلاقات السببية فى السلوك الإنسانى . فإذا كان لنا أن نستخلص من التاريخ عبرات وعظمت ، وإذا كان لنا أن نقرر قواعد ومبادئ للنول وللأفراد كى تتبعها فى مستقبلها ، وكى تكون فى مركز أحسن وفى موقف أسعد مما كان عليه الأجداد فيما مضى ، إذا كان لنا أن نقول إذا حدثت كلنا وكلنا فإن من المحتمل أن يترتب عليه نتائج معينة هى كلنا أو كلنا ، فإتينا لا بد أن نسلم أصلا وبوضوح أن السلوك الإنسانى لا يتبع الهوى ، وإنما تحكمه قواعد وقوانين ومبادئ تقرر علاقات معينة بين الأسباب والمسببات . إن من العبث أن تقوم أية فكرة للإصلاح سواء على المستوى القومى أو على المستوى الإنسانى أو على المستوى الفردى ، ما لم تكن هناك أسس وقواعد نظرية لهذا الإصلاح . هذه الأسس وهذه القواعد النظرية هى المبادئ التى تتحكم

في السلوك . فإذا لم نسلم بوجود هذه المبادئ فكأننا إذن نقول أننا لا نملك في أيدينا أي وسيلة نستطيع بها أن نعدل أو نغير من سلوك الإنسان . ومعنى ذلك ، كما هو واضح ، أن تظل الثغرة كبيرة بين سيطرة الإنسان على الطبيعة ، وسيطرته على نفسه ، وأن يظل خطر فناء الإنسانية جاثماً باستمرار ، أو على الأقل يظل الإنسان يائساً من إصلاح نفسه . تلك هي النتائج التي يمكن أن تترتب على القول بأن السلوك الإنساني لا يخضع لمبدأ السببية .

وعلى العكس ، إذا قلنا بأن السلوك الإنساني يمكن أن تكتشف فيه قواعد أو مبادئ أساسية ، كما يكتشف في الظواهر الطبيعية الأخرى ، فإن الإمكانيات عندئذ تصبح لا حد لها . إذ في هذه الحالة نستطيع أن نسأل العالم الاجتماعي : ما هي الوسائل التي يمكن أن نصل بها إلى نتائج معينة ؟ وعندئذ يمكننا أن نحصل على إجابات صحيحة من الناحية الواقعية والعملية ، بدلا من أن نحصل على إجابات خطافية أو عاطفية . بمعنى آخر فإن العالم الاجتماعي وعالم النفس الذي يسلم بخضوع السلوك لمبدأ السببية والذي يقيم دراسته للسلوك على هذا الأساس ، يستطيع أن يحدد الظروف التي تتحكم في هذا السلوك . وبالتالي يستطيع أن يتنبأ ويتحكم ، وينصح بطريقة عملية بالقدر الذي تسمح له به معلوماته .

مثلا ، نستطيع أن نسأل - إذا كنا نسلم بالعلاقة السببية في السلوك الإنساني - ما هو أحسن تنظيم اقتصادي يساعدنا على زيادة إنتاجنا وعلى تنمية العلاقات الإنسانية السوية بين أفراد مجتمعنا ، وعلى إشاعة السعادة بين الناس ؟ ومهما كانت الإجابة على هذا السؤال فإننا نستطيع عندئذ ، على أية حال ، أن نضع الإجابة في محك الاختبار ، وأن نستقرئ من الأحداث التي تمخض عنها هذا الاختبار صحة الإجابة أو عدم صحتها . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها أن نصل إلى إجابة سليمة . ونستطيع من تلويح العلوم الطبيعية أن نرى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي ساعدت على التقدم في هذه المجالات . وعلى هذا الأساس ، وعلى هذا الأساس فقط ، كانت ترفض نظرية أو تقبل أخرى في ميدان العلوم الطبيعية . ولاشك أن الإنسان سوف يسير أشواطاً بعيدة نحو الهدف المثالي فيما يتعلق بدراسة السلوك الفردي أو الاجتماعي لو سار في نفس الاتجاه ، أي لو سلم بمبدأ العلية في السلوك ، وعمل بملاحظاته على استخلاص العوامل والأسباب التي تؤثر فيه .

تلك هي النتائج التي تترتب على كلا الرأيين : الرأي الذي يقول إن السلوك لا يخضع للدراسة العلمية ، والرأي الذي يقول على العكس أن السلوك يمكن إخضاعه لهذه الدراسة . ولننظر الآن في الحجج التي يقيم عليها كل فريق رأيه حتى نستطيع أن نلقى بعض الضوء على الأسباب والعوامل التي أخرجت الدراسة العلمية للسلوك الإنساني .

هناك أربع حجج يقدمها الفريق الذي لا يؤمن بخضوع السلوك لمبدأ السببية

أو بإمكانية الدراسة العلمية للسلوك . وهذه الحجج هي :

أولاً : أن السلوك الإنساني سلوك فردي ، بمعنى أن كل فرد فريد في ذاته وليس شبيهاً بأي فرد آخر ، وعلى ذلك فليس هناك مجال في استخلاص قوانين أو مبادئ عامة للسلوك ، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما سيصير عن الفرد .

ثانياً : حتى إذا كان هناك نظام سببي تخضع له الظاهرة السلوكية ، فإن هذا النظام هو في الواقع من التعقيد بحيث يستحيل اكتشافه أو وصفه أو تحديده .

ثالثاً : في الظواهر الطبيعية تتحدد الظاهرة بمقدمات سببية سابقة لها ، ولكن في السلوك الإنساني يوجه السلوك أهداف أو أغراض مستقبلية ، وعلى ذلك فإن الذي يحدد السلوك ليس هو المقدمات السببية ، بل الأهداف المستقبلية .

رابعاً : إذا كان السلوك الإنساني يخضع لمبدأ السببية ، وإذا كان بالتالي يمكن التنبؤ به ، فإن يصبح من العبث عندئذ أن يحلول الإنسان الاختيار بين الخير والشر ، وبمعنى آخر تصبح فكرة الاختيار فكرة لا محل لها . فما دام الإنسان محكوماً في سلوكه بأسباب وظروف معينة هي التي تحدد هذا السلوك . كان من العبث عندئذ أن نتحدث عن الاختيار ، كذلك كان من العبث أن نتحدث عن المسؤولية ، أو نعتبر الإنسان مسئولاً عن أفعاله ، وبالتالي يصبح من الظلم أن نوقع عليه العقاب . وباختصار فإن هذه الحججة الأخيرة تلخص في أن مبدأ السببية في السلوك الإنساني يتعارض مع حرية الإنسان ومسئولته الأخلاقية .

وسوف نتناول الآن هذه الحجج الواحدة بعد الأخرى ، فتعرض لموقف الفريق الذي يسوق هذه الحجج مبينين إلى أي حد كانت هذه الحجج مجانبة للصواب ، وإلى أي حد أيضاً كانت هذه العقائد والأوهام الزائفة سبباً قوياً في تعطيل الدراسة العلمية للسلوك الإنساني .

فالحجة الأولى التي تقرر أن السلوك الإنساني سلوك فريد ولا يوجد ما يشترك فيه الأفراد جميعاً ، إنما تقوم على أساس أخطاء أو مغالطات في فهم معنى السببية في العلم . ولكي نزيل هذه الأخطاء لابد أن نوضح أن كل جزئية في هذا العالم هي فريدة في ذاتها ، سواء كانت هذه الجزئيات عبارة عن أشياء طبيعية كالأشجار أو أحداث طبيعية كالأنواء مثلا ، أو كانت أفراداً آدميين ، فإن مجرد أن يقرر أن الشيء فرد أو جزئي فإن ذلك يعني أنه فريد ، بمعنى أن يختلف عن الأشياء الأخرى التي هي من نوعه ، أو التي هي خارج دائرة نوعه . فكل دقة من دقائق ساعة اليد مثلاً هي عبارة عن حادث فريد . إذ أن كل دقة من هذه الدقات إنما تحدث في ظروف لا يمكن أن تتشابه مع ظروف الدقة الأخرى . ولكن

مع ذلك فإن من الواضح أن هذه الفردية التي تميز الأحداث الطبيعية لا تمنعها من أن ترتبط بقوانين سببية عامة ، أو بمعنى آخر لا تمنعها من أن تلتزم تحت مبدأ سببي عام . ذلك أن القوانين أو المبادئ السببية إنما تعنى بأوجه الشبه التي تشترك فيها مجموعة من الأحداث فتربط بين هذه النواحي المشتركة في مجموعة من الأحداث ، وبين نواحي مشتركة في مجموعة أخرى من الأحداث . فمثلا عمليات الاحتكاك تكون مصحوبة دائماً بظهور الحرارة ، فبالرغم من أن كل عملية من هذه العمليات قد تختلف عن الأخرى ، إلا أنها تشترك جميعاً في أنها عمليات « احتكاك » ترتبط في نفس الوقت ، من هذه الناحية العامة بظاهرة عامة أخرى وهي ظاهرة الحرارة . كذلك فإننا إذا قلنا أي قلبيفة معينة تحت ظروف خاصة ، فإنها سوف تسير في فلك محدد نستطيع أن نتنبأ به ، بصرف النظر عن لون هذه القلبيفة أو مكان صنعها ، أو غير ذلك من الظروف التي تحدد فرديتها .

فإذا كانت العلاقة السببية إذن هي علاقة بين أنواع من الأحداث ، أو بمعنى آخر بين نواح عامة مشتركة في الأحداث ، لذلك لم يكن من الضروري أن تتكرر جميع الأوجه أو النواحي التي يتميز بها سبب معين ، حتى يمكن أن يحدث أو ينتج نفس النوع من النتائج . وباختصار فإن القوانين السببية إنما تربط صفات عامة في الأحداث بعضها ببعض ، ولا يعطلها في ذلك أن كل حدث إنما هو فريد في ذاته . أي أن القوانين السببية تعنى بمجموعات الحوادث في علاقاتها بعضها ببعض وليس بجزئياتها الفردية . هذا هو معنى القانون . ويلزم عن ذلك أنه عندما يسلم علماء النفس الذين يؤمنون بالاتجاه العلمي بوجود العلاقة السببية في السلوك الإنساني ، فإن موقفهم عندئذ لا يتعارض مع وجود فروق فردية كبيرة بين الناس كما أنه لا يقلل من قيمة فردية كل شخص بالذات .

إن كل شخص فريد في ذاته بحكم أنه متميز عن الآخرين بخصوصائص أو سمات معينة لا توجد بالضبط أو لا توجد هي ذاتها في فرد آخر . ولكن مع ذلك يمكننا أن نتصور إمكان قيام قانون سيكولوجي كالقانون الآتي : « إذا عوقب الطفل تحت ظروف معينة لسبب عدوانه على أخيه ، وتكرر ذلك العقاب من قبل القائمين على أمره ، فإنه قد ينشأ وهو يكره الجنس الآخر » فإذا كان هذا القانون صحيحاً ، فإن الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذه الظروف سوف يبدون كراهية للجنس الآخر بالرغم من أنهم قد يختلفون في نواحي أخرى في حياتهم الطفلية ، وبالرغم من اختلاف مدى وحنة وشكل هذه الكراهية .

وهناك وجه آخر لهذه الحجة ، وهي أن عالم النفس لا يمكن أن يشعر أو يدرك نفس مشاعر أو حاجات الأفراد الذين يدرسه . وعلى ذلك لا يمكن أن يقرر تقريراً صادقاً ، أو لا يمكن أن يتنبأ بتقرير صادق عن سلوك هؤلاء . وقد سبق أن تعرضنا للأحداث اللاتينية

ومكانتها في أى علم^(١) معالم النفس لا يجب أن تكون عنده نفس المشاعر التي عند الآخرين حتى يستطيع أن يفسر سلوكهم نفسياً علمياً ذلك أن فهم أى ظاهرة فهماً علمياً هو أن ترجع هذه الظاهرة إلى الظروف أو العوامل الضرورية اللازمة لحدوثها . فالطبيب الذي يهتم بتفسير مرض كالسرطان مثلاً ، لا يجب أن يصبح هو نفسه مريضاً بالسرطان حتى يمكنه أن يفسر هذه الظاهرة ، بل يكفي أن يلاحظ الأعراض التي تميز ذلك المرض ، ويلاحظ الظروف المصاحبة لظهورها ولعلم ظهورها ، ثم يقيم العلاقة بين هذين النوعين من الأحداث أما أن يفهم من الأحداث السيكولوجية أنها الخبرات الخاصة بالفرد والتي لا يمكن أن ننقلها إلى أفراد آخرين فهذا سوء فهم لموضوع علم النفس سبق أن تحدثنا عنه .

أما الحجة التي تقرر أن السلوك الإنساني أعقد من أن تكتشف العلاقات السببية القائمة فيه ، فإنها حجة واهية بشكل واضح . إذ أن نظرة واحدة لتاريخ العلم تظهر لنا كيف أن مثل هذا الاتجاه كان هو دائماً اتجاه بعض الأفراد عند بداية ظهور علم ما ، أو في أى مرحلة من مراحل تطوره . فقد كان الناس إلى عهد قريب مثلاً ينظرون إلى فكرة الصعود إلى القمر على أنها خرافة . بل كان بعض العلماء يحاكمون أحياناً مجرد ظهورهم على الناس بفكرة تخالف رأى العلم فيما يتعلق بقوانين الطبيعة . مثل هؤلاء الأفراد الذين يفتقون هنا الموقف من علم النفس لا بد أنهم كانوا يفتقون نفس الموقف من قوانين الحركة قبل ظهور جاليليو ، أى لا بد أنه كانت تبلو لهم مسألة ارجاع تلك التشكيلة المعقدة من حركة الكواكب إلى بضعة قوانين بسيطة مسألة شبه مستحيلة . كذلك قبل أن يظهر علم الكيمياء فإن الاحتمال الأكبر أن مثل هؤلاء الأفراد كانوا ينكرون إمكان ارجاع هذه الأنواع المتعددة من المواد الطبيعية إلى ٩٦ عنصراً فقط . مثل هذا الاتجاه إذن يتوقف على مقدار ما لا يزال مجهولاً من العلم ، ولكن كما هو واضح فإن بعض الأفراد يكون موقفهم ضعيفاً دائماً أمام المجهول .

أما الحجة التي تقوم على أساس أن السلوك الإنساني يتحدد بالسمى إلى أهداف لاحقة فقد سبق تعرضنا لها عند كلامنا عن الأهداف باعتبارها أسباباً للسلوك^(١) .

ولنتناول الآن الحجة الأخيرة التي تعتمد أساساً على التعارض بين علم السلوك وبين حرية الإنسان ومسؤوليته الخلقية . تقرر هذه الحجة أن حمية السلوك تتعارض مع المسؤولية الخلقية . ذلك أن الإنسان إذا كان مسؤولاً عن أفعاله فإن ذلك يتضمن أنه حر يختار بين هله

(١) انظر ص ٤٩ وما بعدها (مسلم الحسية)

(١) انظر الفصل التاسع .

الأفعال ولا يجبر على أحدها بعوامل خالصة عن طاقته . فالجبرية التي تتفق مع منطق العلم معناها أن جميع الظواهر بما في ذلك السلوك الإنساني تحكمها أسباب محددة . ولا يكون هناك أى معنى للأخلاق إلا على أساس إنكار مثل هذه الجبرية . وبعبارة أخرى يقرر صاحب هذه الحججة أنه « إذا كانت الجبرية أو الحتمية أمر حقيقى ، فإن معنى ذلك أن إرادتى أيضاً تحكمها مثل هذه الجبرية ... وعلى هذا الأساس لا اختياري ، وبالتالي لا أعد مسؤولاً عن أفعالي . ذلك أننى لا أستطيع أن اتخذ أى قرارات ولا أستطيع أن أفعل أى أفعال ؛ بل إننى محكوم بفعل ما أفعل . بل أبعد من ذلك فإنه إذا كانت الحتمية أمر حقيقى ، فإنه ليس لى حق اختيار حتى دوافعى أو خلقى أو شخصيتى . ذلك أن الدوافع والخلق والشخصية هى ، كما تقرر حتمية العلم ، محصلة لعوامل خالصة عن إرادتى ، أو لظروف موضوعية بعضها خارجى وبعضها داخلى . ومعنى آخر فإن الشخصية بأكملها هى نتاج للحوادث والأحداث التي كنت أتعرض لها طوال حياتى » .

وباختصار فإن الحتمية والمسئولية الخلقية فى نظر صاحب هذه الحججة شيكان متعارضان . فالمسئولية الخلقية تفترض وجود الحرية . ووجود الحرية معناه استثناء من مبدأ الحتمية أو السببية وهو أحد مسلمات العلم . والآن ما هو موقفنا من هذه الحججة ؟ لكى نرد على أصحاب هذه الحججة يجب :

أولاً : أن نفرق بين حتمية العلم بالمعنى الذى سبق أن وضحناه^(١) ، وبين مذهب القدرية غير العلمى ، فالقدرى يقول « إننا فعلنا كذا وكذا فإن النتيجة ستكون واحدة » . أما الحتمية العلمية فتقول « إننا إذا فعلنا كذا وكذا فإن النتيجة ستكون كذا وكذا » القدرى يعتقد مثلاً أنه إذا ذهب أحد إلى ميدان القتال وكان « مكتوباً عليه » أنه سيقتل ، فإنه سيقتل حتماً أينما وجد ، ومهما اتخذ من احتياطات . أما الحتمية العلمية فإنها تقرر أن الفرد لا يموت إلا إذا توفرت جميع الظروف التي تؤدي إلى الموت . فعلى العكس من القدرية إذن ، تقرر الحتمية أن هناك عوامل سببية معينة تترتب عليها الأفعال الإنسانية .

ثانياً : يجب أن نوضح نقطة أخرى وهى أن القوانين الطبيعية لا تحير الأجسام على أن تسلك على نحو معين . ولكنها تصف لنا فقط كيف تسلك هذه الأجسام على سبيل الأمر الواقع . وبالمثل فإن القوانين السيكولوجية لا تضطرنا إلى أن نفعل أو نرغب شيئاً على خلاف إرادتنا ، بل تقرر هذه القوانين فحسب كيف نفعل ... وكيف نتصرف ... وكيف نرغب تحت ظروف معينة . وعلى ذلك فإذا كان هناك قانون سيكولوجى يمكننا من أن نتنبأ بأنه تحت ظروف معينة يعمل إنسان معين ويرغب ويتصرف بشكل معين ...

(٢) انظر الفصل الثالث مسلم الحتمية .

فإن مثل هذا القانون لا يضطر هذا الإنسان إلى العمل أو إلى الفعل بطريقة مخالفة لـرغباته .
ذلك أن رغبة هذا الإنسان في هذه الحالة ليست سوى مظهر آخر من مظاهر سلوكه التي
يمكن أن يصفها مثل هذا القانون .

ومعنى ذلك أنه لا الأسباب التي تحدد رغباتنا ، ولا القوانين السيكولوجية التي تقرر
تحت أي ظروف تنشأ هذه الرغبات ... لا هذه ولا تلك تضطرنا بأي شكل من الأشكال
إلى أن نتصرف بطريقة مخالفة « لإرادتنا » ذلك أن إرادتنا ليست شيئاً مستقلاً منفصلاً عنا .

على أننا لا نتوقع أن مثل هذا الرد سوف يقنع صاحب هذه الحجة، إذ لازالت عنده
الفرصة للرد على هذا الكلام بأن يقول : « كلنا يعلم أنه عندما يسترجع الفرد أفعاله الماضية ،
فإنه يشعر بقوة أنه كان في استطاعته أن يسلك سلوكاً مخالفاً . فإذا كانت الحتمية صادقة في
القول بأن سلوكنا محدد حتماً بأسباب سابقة عليه ، فإن مثل هذا الشعور بالحرية إما أن يكون
وماً عادعاً ، أولاً يكون له وجود بالمرّة . »

وردنا على ذلك بتلخيص فيما يأتي : لنختبر شعورنا بأنه في مناسبة ما كان من الممكن
أن نسلك بطريقة مغايرة لما فعلنا، فماذا نجد في محتوى هذا الشعور ؟ هل ينبؤنا هذا الشعور
بأننا حقاً كنا نستطيع أن نسلك بطريقة مخالفة تحت نفس الظروف الخارجية والداخلية بما في
ذلك الدوافع التي كنا نقع تحتها في تلك اللحظة ؟ بالطبع لا . فإن هذا الشعور يعني ببساطة
أنه حقاً كان في إمكاننا أن نسلك بطريقة مخالفة إذا توفرت لنا ظروف ودوافع نفسية مخالفة
لما كان يسود في تلك اللحظة . وعلى ذلك « فإن الشعور بالحرية » الذي يتحدث عنه
صاحب هذه الحجة إنما يعني في حقيقته أننا كنا نرغب أن نسلك بطريقة أخرى لولا
أن الظروف لم تسمح لنا بذلك . ويؤكد صحة تحليلنا هنا ، الشعور بالندم أو الذنب الذي
نقع فيه في بعض الأحيان . فكثيراً ما نندم على أفعال كنا قد قمنا بها . والواقع أن شعورنا
بالندم هنا معناه أننا كنا نتمنى ألا نفعل ما فعلناه . وعندما ننظر نظرة موضوعية إلى محتوى
شعورنا في هذه اللحظة التي نندم فيها ، نرى أن ذلك الشعور يتضمن « النية » أو « الرغبة »
في عدم العودة إلى مثل هذا الفعل مرة أخرى . ومعنى النية أو الرغبة هنا أن الدافع قد أصبح
مختلفاً عما كان عليه عندما قمنا بذلك الفعل . فعندما قمنا بهذا الفعل الذي نندم عليه الآن ،
كان الدافع للقيام به متوفراً أما الآن فإن رغبتنا في ألا نعود إليه مرة ثانية أو نندمنا على القيام به
في ذلك الوقت ، معناه أننا كنا نود ألا يكون مثل هذا الدافع موجوداً .

إذن فالظروف النفسية التي كان يمكن أن تؤدي إلى فعل مخالف ليست في الواقع هي
نفس الظروف التي تم الفعل في إطارها . فنحن لا نندم على فعل إلا إذا تغيرت دوافعنا عما
كانت عليه في الماضي . أما إذا بقيت دوافعنا كما هي فإننا لا نندم على أفعالنا . فالندم أو

الأسف أو تأنيب الضمير أو الشعور بالذنب ما هي إلا تعبير عن انفعالاتنا نحو النتائج التي ترتبت على فعلنا السابق ، بعد أن عدنا ننظر إليه في ضوء دوافع جديدة . مثل هذه الانفعالات التي نمارسها حالياً والتي لم تكن موجودة ضمن مجموعة الظروف التي قمنا بالفعل تحت تأثيرها ، هي التي يمكن أن تؤثر تأثيراً مضاداً يمنع من تكرارنا لذلك الفعل وليس مجرد شعورنا بالحرية .

ومن هنا تبدو بشكل أوضح وبمعنى أصح مفاهيم المسؤولية والحرية والجزاء . فالقول بأن السلوك تحكمه ظروف معينة ، لا يتعارض مع فكرة المسؤولية ولا مع فكرة الجزاء . كما أنه لا يعني أن الإنسان قد تجرد من القدرة على الاختيار . إلا أن هذه المعاني جميعاً لا تتحدد بالطريقة التي يقررها صاحب هذه الحجة وإلا وقعنا في تناقض لا مفر منه . فالتناقض في الواقع لا يقع إلا عندما نقرر أن الإنسان ، دون النظر إلى أي ظروف ، ودون اعتبار لأي عوامل خارجة عن طاقته ، فإنه حر يختار بين أفعاله تبعاً لهواه وإرادته المطلقة . ذلك أن صاحب هذه الحجة يقرر أننا إذا لم نسلم بهذا فإنه لا يكون هناك معنى للجزاء ولا يكون هناك معنى لحساب الفرد على أعماله . ونحن نسأله بلورنا ما الذي تتضمنه فكرة الجزاء في نظره ؟ ألا تتضمن أننا نريد التأثير على الفرد حتى ينصلح أمره؟ وإذا كان يقصد بالجزاء التأثير على الفرد . أليس معنى ذلك أننا نسلم أن سلوك الفرد يتأثر بظروف معينة كالثواب والعقاب مثلاً . ألا يتناقض هذا مع فكرة الحرية المطلقة أو الإزادة الحرة ؟ أما إذا لم يكن يقصد بالجزاء هذا المعنى ، فأى معنى إذن يمكن أن تتضمنه فكرة العقاب ؟ إن العقاب عندئذ لا يبقى له إلا معنى واحد ، هو فكرة الانتقام .

فالإلحاحي إذن لا يمكن أن يقدم لنا إلا إحدى نظريتين في الجزاء . إما نظرية وحشية بربرية تقيم العقاب على أساس من الانتقام البدائي المجرد عن كل صبغة أو وظيفة اجتماعية . ولا نظراً أن الإلحاحي يرضى هذا الموقف لنفسه ، فضلاً عن أنه قد أصبح موقفاً لا يرضى عنه أي مصلح اجتماعي مهما كانت نظريته . أما النظرية الثانية فهي تلك التي تتوقع من الجزاء أن يكون له تأثير على السلوك ، وفي هذا تناقض يسقط جميع الحجج التي يمكن أن تقام ضد موقف الحتمية في السلوك .

مفهوم الجزاء إذن لا يتعارض بالمرّة مع مفهوم الحتمية . ذلك أننا نفهم من الجزاء إعداد الظروف المناسبة بحيث يدعم السلوك الطيب ويثبط السلوك الضار . فإذا كان السلوك يخضع لمبدأ اليولية كأى ظاهرة طبيعية أخرى ، فإن بعض الأسباب التي تؤثر في السلوك هي الثواب والعقاب . ولكن العقاب في هذه الحالة ليس معناه الانتقام الوحشي بل الإصلاح التربوي . ويصبح معنى المسؤولية عندئذ هو القابلية لهذا الإصلاح . فنحن نعتبر الفرد مسؤولاً

بمعنى أنه إذا أحسن ، في نظر المجتمع ، أثب ، حتى يدعم عنده هذا السلوك الطيب ، وإذا أخطأ ، فإننا نعرضه للعقاب التربوي الذي يتلخص في خلق الظروف المضادة لصدور السلوك المعاقب عليه مرة أخرى . أما ما هي الظروف التي تؤدي إلى تدعيم السلوك وما هي الظروف التي يتضمنها العقاب التربوي الذي يؤدي إلى انطفاء السلوك ، فهذا كله يمكننا أن نمجده بناء على دراسة علمية للسلوك وما يؤثر فيه من ظروف مختلفة .

ولعلنا في هذه النظرة لا نختلف مع النظريات الاجتماعية الحديثة في العقاب . فقد أصبح من المطلق عليه أن السجن أو العزل أو غير ذلك من وسائل الضبط الاجتماعي ، لا تعنى أكثر من أن وسيلة إصلاحية تربوية تعمل على تهيئة الجو لمؤلاء المعاقين حتى يعاد نموهم مرة أخرى ، ويعاد تكوينهم في الاتجاه السوي .

أما الحرية التي يكفها اللاحميون في النظرية الحتمية للسلوك ، فهي في الواقع أول ضحية لنظرتهم هم أنفسهم . ذلك أن الإنسان إذا ما وضع رأسه في الرمال كالنعامة وأعمى نفسه عن الظروف التي تؤثر في سلوكه ، معلناً بكبرياء زائف أنه حر طليق ذو « إرادة » مستقلة عن الأحداث ، إنما يزيد في الواقع من عبوديته لنفس الظروف التي يريد أن يتحرر منها . ذلك أن موقفه هنا إنما يقعه عن البحث في العوامل والأسباب التي تمجد سلوك الإنسان . وقبل أن يضع الإنسان يده على الظروف التي تمجد سلوكه ، فإنه لن يستطيع أن يسيطر عليها وبالتالي فإنه سوف يدعها تسيطر عليها من حيث لا يدري .

فالقول بأن السلوك الإنساني محكوم بالمعنى العلمي إذن قول لا يتعارض مع الحرية الإنسانية . بل على العكس فإنه يزيد من إمكانية الإنسان في التحرر . ذلك أن في الاتجاه العلمي لدراسة السلوك الفرصة الوحيدة أمام الإنسان لفهم طبيعة سلوكه وتحديد العوامل المؤثرة فيه . إن الإنسان الذي يغضب دون أن يدري لماذا يغضب ، ويحتلى وهو لا يعرف الظروف التي تدفع إلى العدوان ، لا يمكنه أن يمنع العدوان أو يمنع الغضب . وقد تسيطر عليه هذه النوافع وهذه النزعات إلى الحد الذي يؤدي به إلى تدمير نفسه . أما الإنسان الذي يفهم طبيعة سلوكه ويحدد بدقة الظروف التي تؤثر فيه ، فهو الإنسان الذي يستطيع بالتالي أن يوجه هذا السلوك في الطريق النافع المفيد ، وبذلك يصبح أكثر تحمراً من كل ما قد يؤدي إلى هدمه ومن كل ما قد يؤدي إلى هلاكه .

إن الذي يمنع البعض عن تصور حتمية السلوك الإنساني بالمعنى العلمي ، هو في الواقع تقاليد وعقائد وفسفات قديمة وراسخة . إننا نتعلم جميعاً منذ الصغر ومن أجيال مضت ، بناء على هذه الفسفات أن الإنسان حر يستطيع أن يتصرف كما يشاء ، وأن سلوكه ليس نتيجة لظروف بيئية معينة ، ولكنه نتيجة لتغيرات داخلية تلقائية في اتجاهاته . نحن نحصل على

هذه التعاليم مع ما نأكله وما نشرب به كل يوم في حياتنا العادية . كما أن الفلسفات السائدة في الطبيعة البشرية هي تلك التي تعترف بوجود « إرادة » داخلية لها قوة التدخل في العلاقات السببية مما يجعل التنبؤ بالسلوك أو التحكم فيه أمراً مستحيلاً . ثم إن التخلي عن الرأي القائل بحرية الإرادة يهدد في الواقع عقائد كثيرة عزيزة علينا ويتحدى أماننا وكبريائنا . كل هذه صراعات طبيعية وضرورية ، ولكنها في الواقع صراعات معوقة للإنسان عن أن يحقق سعاده أو يحسن ظروفه وطبيعته .

مثل هذه الصراعات ليس مجهولاً في تاريخ العلم . فلم يكن الناس على استعداد بالمرّة في عصر كوبرنيكس أن يسلموا بنظريته التي زحزحت الإنسان عن مركزه الممتاز ، يوم أن قال إن الأرض ليست هي مركز الكون . وكان شائعاً حتى ذلك الوقت أن الإنسان هو مركز الأشياء . على أننا اليوم نقبل هذه النظرية بلا انفعال ، باعتبارها حقيقة علمية أثبتت الأيام صحتها . كذلك لم يقبل الناس في البداية نظرية دارون في التطور وعارضوها معارضة شديدة ، لما وجهته ، في نظرهم ، من إساءة إلى الإنسان أيضاً . فقد قرر دارون أن الإنسان ما هو إلا حلقة في سلسلة من التطور تشمل الكائنات الحية من أدناها إلى أرقاها . فكيف يقبل الإنسان أنه واحد من الحيوانات ؟ ولو أن دارون قد أكد تميزه على بقية الحيوانات الأخرى .

ليست هذه سوى أمثلة من الإنكار الذي قد يواجه به الإنسان نظريات تثبت صحتها فيما بعد . ويزداد إنكار الإنسان للنظرية في الواقع ، كلما كانت تتعارض مع عقائد ثابتة راسخة ، وكذلك مع تصوره عن نفسه بناء على هذه العقائد . فليس بمستغرب إذن أن نرى البعض الآن يتكروّن حمية السلوك ، خاصة وأن مثل هذا التصور يتعارض مع فكرة الإنسان عن نفسه طوال هذه العصور . الإنسان الذي مجد نفسه ، والذي وصل إلى كل هذه الانتصارات في الكون الذي نعيش فيه ، والذي كان يعتقد في يوم من الأيام أنه مركز هذا الكون ... يعز عليه كثيراً أن يتصور أنه هو نفسه محكوم بظروف خارجة عنه . ولكن كما حدث وانتصر الإنسان في الماضي على ظواهر الكون المختلفة فإنه سوف ينتصر في المستقبل على نفسه ، وكما انتصرت في الماضي النظريات العلمية التي قال بها في الظواهر الطبيعية المختلفة فإن النظرية العلمية للسلوك سوف تنتصر أيضاً . فالمستقبل دائماً للعلم .

تطلب جميع منشوراتنا من :

دار القلم الكويتية

شمارع السور، عمارة السور، بوزارة الخارجية الكويتية
ص.ب. ٢٨٤٦ - ت. ٩٦٥٧٤٧ / ٩٦٥٨٤٧٨

دار القلم دبي

طريق النخيل، نهاية الشيخ راشد القديمة
ص.ب. ٧٨٧٧ - ت. ٤٣٣٨٨٦

To: www.al-mostafa.com